

جمهورية مصر العربية
وزارة الاعلام
الهيئة العامة للاستعلامات
كتب مترجمة (٧٧٠)



משטר ואופוזיציה
במצרים
עורך עמי איילון

معنا مبعث

النظام الحاكم والمعارضة في مصر
في عهد السادات

النظام الحاكم والمعارضة في مصر في عهد السادات

عمى ايلون

يسرائيل التمان

جساي ارباخ

اهود توليدانو

مارتين كرامر

مقدمة

تمت كتابة هذه المجموعة من المقالات على مدى العشرة أشهر التالية لمقتل الرئيس السادات . وتستند هذه المقالات على البحث والدراسة المتواصلة عن مصر ومشاكلها خلال سنوات حكم السادات ، وهي بمثابة تقدير مرحلي لقيمة العلاقة بين السلطة والمعارضة في عهده . وبطبيعة الحال تعتبر فترة محدودة . ومن خلال معرفة هذه القيود حاول كتاب هذه المقالات ان يحددوا - بعد سبرغور الأحداث الجارية - اتجاهات التطور بعيد المدى ، التي تعكس المشاكل الأساسية لمصر المعاصرة ، والطريقة التي يتصارع بها الشعب المصري وزعمائه مع هذه المشاكل الأساسية . ولا زالت هذه الاتجاهات مستمرة في تشكيل الأحداث في مصر حتى بعد اغتيال السادات .

وتركز هذه المجموعة من المقالات على قطاع مركزي واحد من الحياة السياسية في مصر (نظام العلاقات بين السلطة ومعارضها) وهي لا تطمح بأن تعالج بشكل شامل كافة المسائل التي شغلت مصر - أو حتى هذه التي ميزت الساحة الداخلية المصرية في فترة رئاسة الرئيس السادات . ومع ذلك تساهم هذه الدراسة في الحياة السياسية من الزاوية المذكورة - تساهم فيلقاء الضوء على الكثير من المشاكل التي تتخبط فيها مصر - وخاصة حكامها - في النصف الثاني من القرن العشرين . وفي هذا الاطار يستعرض مقال (توليدانو) أنظمة السلطة واجهزة الرقابة التي انشأها نظام حكم السادات ، ويحاول تقدير فعاليتها ومقدرتها على البقاء على المدى الطويل . كما يحلل (أريخ) العلاقة المعقدة بين السلطة وبين إحدى الجماعات الاجتماعية - السياسية الرئيسية في الدولة ، وهي الجماعات الطلابية - وهي العلاقات التي كان لها تأثير بعيد المدى على مكانة وصورة السلطة في الجبهة الداخلية . ويتناول مقال (كرامر) الأسلوب الذي تتصارع به السلطة ، وإلى جانبها المؤسسة الدينية ، مع ضرورة تقديم صياغة للإسلام تتماشى مع بقية مكونات سياسة السلطة ، مع تحديد قوة المعارضين لها من المعسكر الإسلامي المتطرف ، وفي النهاية ، مقال (التمان) حول منظمات المعارضة الإسلامية ، ومقال عن الأحزاب السياسية وهما يتطرقان بالبحث إلى مجال نشاط القوى المعارضة بمساربيها الرئيسيين ومواجهاتها مع السلطة .

ان المشاكل التي تتطرق إليها هذه المقالات بالبحث لها مكان الصدارة في الحياة السياسية في مصر تحت زعامة السادات . وكان للأسلوب الشخصي للرئيس تأثيره الملحوظ - الذي لا شك فيه - على طابع الأحداث

وعلى اتجاهها ، وبناء على ذلك ، سيكون تغيير الأسلوب مرتبطا بتغير في النظرة الى مشاكل مصر . وفي مقابل ذلك ، ظلت مجموعة المشاكل والتحديات ، في حد ذاتها ، على ما هي عليه ، وهي تشكل جزءا لا يتجزأ من الميراث الذي تركه السادات للرئيس الذي سيأتي من بعده .

وعند ترجمتنا للأسماء والمصطلحات من اللغة العربية الى اللغة العبرية سلكتنا المسلك المعمول به في النشرات العلمية ، ولكن بقدر معين من التبسيط حتى نيسر على القارئ الذي لا يعتبر من المستشرقين المتخصصين . وقمنا بذلك عن طريق الربط بين التشكيل وبين الحروف اللينة . فنقول على سبيل المثال محمد (وليس محمد) ، شكرى (وليس شكرى) ربما شابه ذلك .

ونتوجه بالشكر الى طاقم العاملين بمعهد (شيلوح) ، ونخص منهم بالذكر (حنا بن ارتسى ودانيال ديشون وعيدنه ليفتمان ، وأميراه مرجليت وعمى سلنت وايتمار رينوفيتش الذين قدموا لنا يد العون خلال المراحل المختلفة لاعداد هذا الكتاب وطبعه . كما نتقدم بالشكر الى دار نشر الكيبوتس الموحد ، وخاصة (شلوميت مومنزون) و (جيورا روزن) على جهودهم وتفانيهم في تنظيم المسودة وتحسين اللمسات الأخيرة للكتاب ، كما امكن اصدار هذا الكتاب بفضل دعم صندوق تشجيع البحث المسمى باسم (دافيد بن جوريون) التابع للجنة التنفيذية التابعة للهستدروت العام ، وصندوق (برونفمان) لبحث العلاقات بين اليهود - والعرب .

(The Bronfman Program for the study of Arab Jewish Relation).

منخل : السادات والتحدى المصرى

بقلم : عمى ايلون

عندما تلاشى دخان طلقات الرصاص من حول منصة العرض ، وسارع المراقبون من شهود العيان بإرسال تقاريرهم المليئة بالانفعالات حول اغتيال الرئيس ، الى جميع أنحاء العالم - أنهى المراسل المحنك لاحدى شبكات التلفزيون الأمريكية الكبيرة رسالته التلفزيونية بالكلمات التالية : « وهاكم دليلا آخر على أن مشاكل أرض النيل صعبة بشكل يكفى لردع أى حاكم يحاول التصارع معها » .

هل حقا أن مشاكل مصر لا حل لها ؟ من البديهي أن المسألة هي مسألة تقديرية ، وليس لها اجابة قاطعة . ومع ذلك يمكن أن نحدد بجلاء ، حقيقتين أساسيتين : أن المشاكل في الحقيقة هي مشاكل صعبة ومعقدة للغاية ، وهي موجودة منذ سنوات وتتفاقم تفاكما مستمرا . وقد نتجت هذه المشاكل - بقدر كبير - عن عملية التحضر التى تمر بها مصر منذ بداية القرن السابق - وهي العملية المرتبطة بتداعى اطارات وأنماط العمل الاجتماعى ، والاقتصادى ، والسياسى ، والثقافى . وقد تعاقب على مصر في هذه الحقبة من الزمن العديد من أنظمة حكم لها مفاهيمها المختلفة عن الحكم والعديد من أساليب عمل مختلفة . وفي مقابل ذلك لم تقل مشاكل هذا البلد الأساسية . وعندما اسدل الستار على حكم لم يكن حل هذه المشاكل يبدو اقرب مما كان عليه في الماضى .

لقد تسلم « الضباط الاحرار » الذين حلوا محل الحكم الملكى في مصر في يوليو ١٩٥٢ ، دولة أضعفتها واستنزفتها سلسلة من المشاكل الطاحنة . وكانت المشكلة الملحة بين هذه المشاكل هي مشكلة اطارات الحكم المنهارة والنظام السياسى المشلول : ان عدة عشرات من سنوات حكم الملكية البرلمانية الفاسد قد أدت بالحياة السياسية في مصر الى مشارف الفوضى ، وساد الشارع المصرى شعور ثقيل من عدم الثقة في الزعامة التى لا تقوم بأداء مهامها . لقد كانت اعادة بناء نظام حكومى أمين - بناء على ذلك - هدفا يجب التفكير بانجازه قبل معالجة أى موضوع آخر . . واتضح أن هذا الهدف كان أيضا الأقل صعوبة عند التنفيذ : ففى خلال مدة قصيرة اقامت حكومة الضباط وعلى رأسها جمال عبد الناصر جهازا حكوميا فعالا له سلطته وقوته الكبيرة ، اعتمد بدرجة كبيرة على مساندة الجيش وقوات الأمن الداخلية المصرية . وقد عملت أشكال الحكم هذه ، بصورة طيبة ، خلال حكم ناصر ، وكان من المزمع لها أن تثبت ذاتها أيضا تحت قيادة

السادات ، وفي مقابل ذلك ثبت ان التصارع مع المهام الأخرى كان أكثر صعوبة وتعقيدا .

وجوهر الأمر ان مجموعة المشاكل التي تصارع معها الشعب المصري وحكاه كانت ذات وجهين : فقد كان لها بعد مادي ، فو مغزى اقتصادي - اجتماعي ، وبعد (أيديولوجي) ، أساسه تحديد إطار الهوية الشخصية والجماعية .

وقد ميزت الواقع الاقتصادي في مصر ، منذ مطلع هذا القرن ، فجوة أخذت في التزايد بين سكان مصر وبين مواردها ، والفجوات متزايدة عند توزيع الموارد بين طبقات السكان المختلفة . ففي داخل الشريط الضيق لوادي النيل الذي لا تزيد مساحته الكلية عن ٣٥٠٠٠ كيلومتر ، اكتظت كثافة سكانية ضخمة - تقدر بحوالى ١١ مليون نسمة في نهاية عهد السادات - وتتزايد بمعدل مذهل (حوالى مليون نسمة في العام ، حتى أواخر السبعينات) . وفي مقابل ذلك تعتبر مصادر الدولة ضعيفة : ففيما عدا الأرض الخصبة التي يتم استغلالها تقريبا حتى نهايتها ، والبتروال الذي تم اكتشافه بكميات متوسطة في الأعوام الأخيرة وبخاصة على سواحل سيناء وخليج السويس . فبما عدا ذلك لا توجد لمصر أية ثروات تستحق الذكر . ان حالة مصادر المعيشة والسكان والعمالة ومرافق الخدمات الأساسية ، أبعد من أن تنق « حتى بالمتطلبات الأساسية لهؤلاء السكان » ، فالفجوة القائمة بين المتطلبات وبين معطيات الواقع آخذة في الاتساع .

ويتفاقم هذا الوضع بعد الاتجاه السريع الى التمدن . فالهجرة المستمرة - التي بدأت في مطلع القرن الماضي - من المناطق الريفية الى المدن أدت الى تزايد هذه الضغوط وسط التجمعات المدنية الكبيرة - بصفة خاصة - التي تحاول فيها جماهير الشعب الفقيرة ان تعمل نفسها في ظل ظروف الفقر التي لا تحتمل تقريبا . وقد تركت قطاعات كبيرة من هذا الشعب - وهم أولئك الذين وفدوا من المدن الفرعية - بيئتهم الاجتماعية - الاقتصادية الأصلية وأصبحوا في المدينة الكبيرة جمهورا معزولا ، ومعزوما وغريبا .

ان العاصمة (القاهرة) التي يتركز فيها حوالى خمس سكان الدولة تعطى احساسا لزوارها من الأجانب بعدم الأمل ، فالمدينة التي تم بناؤها كي تستوعب من ٢ - ٣ ملايين نسمة ، يحتفظ فيها حوالى ثلاثة أضعاف هذا الرقم وأكثر من ذلك ، ويسكن الكثيرون منهم في (البدرومات) وتحت (الكبارى) وفي المقابر . ان الفقر ، وازمة الاسكان ، والبطالة ، والخدمات المنهارة ، هي المشاكل التي يواجهها السواد الأعظم من السكان في العاصمة المصرية وفي مناطق الدولة الأخرى ، وهم عاجزون أمامها . ان المسألة الرئيسية التي تتصدر أولا وقبل كل شيء جدول اهتمامات غالبية السكان - وبصفة مطلقة في اغلب الأحيان - هي مسألة المعيشة اليومية .

ان التقاء مصر بالحضارة الأوروبية والتغيرات الهيكلية التي حدثت فيها في أعقاب ذلك ، قد زعزعت نظام العقيدة الدينية الإسلامية التي هونت على السكان التصارع مع الواقع المادي الصعب . وقد أدى انفصال الجماهير عن قيمهم التقليدية الى تقويض المفاهيم السابقة التي بدأت تبدو قديمة ولا تتلاءم مع ظروف العالم المعاصر . وقد أدى هذا التطور الى أزمة شديدة تتعلق بـ (الهوية) : فمع تداعى الولاء للإسلام الذي أعطى المؤمنين به الإجابة الشاملة على مسألة مكانتهم في العالم وفي المجتمع ، ظل الكثيرون بدون إطار انتماء كاف . وعند البحث عن رؤية بديلة تتلاءم مع الواقع الجديد ، تنقل زعماء ومفكرى مصر المعاصرة بين أفكار مستوردة ، تأسست في جوهر الأمر على مبادئ دنيوية - أشكال الحكم والمجتمع ، القائمة على الليبرالية ، بمعانيها المختلفة ، والحياة البرلمانية ، والاشتراكية ، والديموقراطية وكذلك أطارات تضامن ذات طابع قومي ، محلى - مصرى أو اقليمى عربى قومي - تنقل زعماء ومفكرى مصر بين ذلك وبين ارتباطهم بمجموعة المفاهيم الدينية - الإسلامية ، وتطويرها ومواءمتها مع الواقع . ولم تحظ محاولات وضع تعريف لهذا الاتجاه البديل في العصر الحديث الا بنجاح جزئى محدود لأسباب تتعلق بالماضى والطابع السياسى للمجتمع المحلى ، وكذلك بالطريقة التي تم بها ادخال الأفكار الجديدة الى مصر . ولم يظهر بعد ، بديل مرض للنظام الدينى التقليدى ، فكانت النتيجة المستمرة هي الشعور بالحيرة والضلال .

ان اسلوب التصارع مع هذا التحدى المزدوج هو المحك الرئيسى لمدى نجاح أو فشل أى حكم في مصر المعاصرة ، فقد قام جمال عبد الناصر أول رئيس لمصر بصياغة حلول بعيدة النظر لهذه المشاكل ، فبعد ان عمل على استقرار نظام الحكم ، اتجه الى معالجة المسائل الاقتصادية - الاجتماعية عن طريق قوانين الإصلاح الزراعى ، ومشاريع التنمية والتصنيع الضخمة وأفكار « الاشتراكية العربية » ، وتلبية للحاجة لاتجاه جديد - قام بتبنى نظرية ثورية تحدد المهام القومية التي تقع خارج مصر (على الساحة العربية العامة وعلى جبهة العالم الثالث) والتي ترى ان العدو الخارجى (اسرائيل) هو المصدر الرئيسى لمشاكل بلاده . واستجاب الشعب المصرى بحماس للنداء الذى يدعوهم الى التضحية بأنفسهم في سبيل هذه الأهداف ، التي اعتبرها كإشارات مرور على الطريق الذى سيوصله الى النور في نهاية المطاف .

وفي فترة الذروة لرئاسته ، وفي النصف الثانى من الخمسينيات وبداية الستينيات ، تمتع جمال عبد الناصر بمكانة عظيمة كزعيم محرر وآمن به شعبه ايمانا يصل الى مرتبة الايمان بالرسول تقريبا .

وفوق هذا كله كانت انجازات جمال عبد الناصر محدودة . فمنذ وفاة عبد الناصر ظل واقع الفقر والعوز بالنسبة للسواد الأعظم من السكان على ما هو عليه ، كما تداعت أطارات الأهداف القومية على الصعيد الخارجى حتى قبل اختفاء جمال عبد الناصر من فوق المسرح المصرى . وفي نهاية

الستينيات كان الشعب المصري ينظر الى مشاريع جمال عبد الناصر على انها لا أمل يرجى ، لانهم كانوا قد لقوا الهزيمة في مواجهاتهم العسكرية مع اسرائيل ، وكانوا يعيشون على افضال الحكام العرب واراد جمال عبد الناصر ان يتزعم بلادهم .

كما كانوا يشاهدون الوجود المتزايد والمزعج للخبراء ، والضباط والفنيين السوفيت في بلادهم . وبالقدر الذي علقوا به الامل والارتباك والاحباط .

انن تسلم السادات ميراثا أكثر صعوبة — فالضائقة المادية تتزايد ، الى جانب مشكلة (الهوية) الصعبة . وبعد ثلاثة اعوام أخذ يعمل فيها اساسا على استقرار حكمه ، « انطلق » الرئيس الى اهداف جديدة حددها لنفسه . وكان من المزمع ان يكون رده على التحديات مماثلا في خياله واحلامه لرد عبد الناصر ، ولكنه كان مغايرا له بدرجة كبيرة في جوهره واتجاهه .

وعلى الرغم من انه لم يتخل رسميا عن الاشتراكية الثورية — المثالية ، التي كان يعتنقها عبد الناصر ، فقد قام السادات بوضع تعريف جديد للسياسة الاقتصادية : « انفتاح اقتصادي » ، « الانفتاح » ، ويعنى بهما الاتجاه الليبرالي ، الواقعي ، بأسلوب غربي ، وهو يتضمن تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد واثاحة الفرصة امام اصحاب المشروعات الخاصة وازالة العقبات من طريق مستثمرى رؤوس الاموال المحليين والاجانب ، وكل هذا يتم من خلال الأخذ في توطيد العلاقة مع اوربوا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية . وكان الهدف هو خلق حركة نشطة من التنمية والاستثمارات في الاقتصاد المصري ، تؤدي الى تحسين وضع الاقتصاد القومى . وتحسين ظروف معيشة السكان بالتالى .

وقد خصصت الايرادات الكبيرة التي كانت منتظرة من وراء هذه السياسة للمساعدة في تمويل مشروع تنمية متعدد الابعاد ، كانت الاولوية فيه للمشروع الذى اسماه السادات باسم « الثورة الخضراء » ، وقد وصف ذلك بأنه هو الحل الشامل لمشاكل بلاده . وقد احتل موقع الصدارة في هذه المبادرة الثورية مشروع طموح هو استزراع مساحات الصحراء وتحويلها الى اراض زراعية ، وانشاء مراكز مدنية بجوارها . وبناء على هذا المشروع ، كان من المقرر ان يقوم المصريون بزراعة آلاف (الدونمات) (*) من الارض الجديدة سنويا ، وفي نفس الوقت يتم انشاء مراكز مدنية بالقرب من مساحات الاراضى الجديدة ، التى سيشتغل سكانها في الزراعة والصناعة ، وقد اعد هذا المشروع لكي يفي بالعديد والعديد من الاحتياجات ان يؤدي الى حدوث زيادة لها دلالتها في مساحة الاراضى الخصبة ، وحل مشكلات أزمة الاسكان ، واثاحة فرص العمل للعاطلين (وحدد السادات

(*) الدونمات : جمع دونم ، وهو وحدة قياس الاراضى الزراعية في اسرائيل ، ويقابلها في مصر وحدة الفدان ، والقيراط ، والسهم . (المرجع اللغوى) .

لذلك بصفة اساسية خريجى الجامعات كاحتياطي قوة بشرية لتحقيق هذه الفكرة) ، وقد اعطت هذه المشروعات املا حقيقيا على المدى الطويل . وعلاوة على تأثيرها الفعلى على ظروف معيشة المواطنين كانت بمثابة « انشودة المستقبل » . وفي الوقت نفسه اضطرت الحكومة الى التصارع مع مواضع الضغط التى جاءت كنتيجة للضائقة المالية والى معالجتها بالطرق التقليدية « لاطفاء الحرائق » ، للحيلولة دون ان تتحول هذه المحنة الى هيجان شعبى يعرض وجود الحكومة للخطر . فقد حدثت مثل هذه الانتفاضات أكثر من مرة في الفترة الحديثة (وحدث اخطرها في يناير ١٩٧٧) ، واصبحت بمثابة تذكرة للسلطة بان الوضع الاقتصادي للسكان لا يترك تقريبا هامشا يمكن الاقتطاع منه . وظهر الجهد الاساسى في هذا المجال في رصد مبالغ طائلة من الميزانية القومية لدعم السلع الاساسية وتمويل العلاوات الدورية في المرتبات المنخفضة لعمال القطاعين العام والخاص ، ولم يستطع هذا الجهود المبذول في حد ذاته ان يساهم في حل مشاكل الاقتصاد الاساسية .

واذا القينا نظرة على جداول بيانات الاقتصاد القومى في الاعوام الاخيرة من حكم السادات اتضح لنا هذا التحسن الملموس في عديد من المجالات الهامة (١) . فقد شهدت مصر منذ منتصف السبعينيات نموا اقتصاديا بمعدل يتراوح ما بين ٨٪ — ٩٪ سنويا ، وزيادة مستمرة في الايرادات من العملة الصعبة جاءت اساسا من أربعة قطاعات هى : صناعة البترول ، السياحة ، قناة السويس ، والاموال التى يحولها المصريون العاملون في الخارج .

وبدأت سياسة الانفتاح في جذب المستثمرين من الخارج ، وبدا رأس المال الاجنبى في التدفق على مصر بمعدل متزايد . وقد اتاح التحسن في وضع الدولة المالى ان تمول زيادة معينة في مستوى معيشة السكان . واتسعت دائرة السلع المدعومة ، وزاد استيراد السلع الاستهلاكية ، وارتفع معه ايضا مستوى استهلاك السكان بشكل مطلق . واتسع استهلاك المنتجات التى كانت تعتبر في الماضى من الكماليات مثل اللحوم والبن والسكر والكهرباء ، بمعدل كبير خلال بضعة اعوام . واتاح الدخل القومى الضخم تمويل بداية مشروع (الثورة الخضراء) عن طريق انشاء مشروعات تجريبية في منطقة الصالحية (شمال طريق القاهرة — الاسماعيلية) وفي النوبارية (في شمال غرب الدلتا) . وقد تفاخر نظام الحكم المصرى بهذه المنجزات ، وتم ابرازها في المناسبات الرسمية وغير الرسمية بتفاخر كبير . حقا ان من يرقب الاقتصاد المصرى من زاوية الميزانيات القومية هذه وموازن المدفوعات ، تبدو له الدولة في هذه المرحلة وقد سارت في الطريق السليم المؤدى الى تصحيح المسار الاقتصادي .

ومع هذا ، كانت هذه التغيرات مرتبطة بثمن باهظ ، في المجال الاقتصادي ، وبشكل اشد في المجال الاجتماعى . ومن الجدير بالذكر ان التحسن الشامل في الاقتصاد القومى لم يكن في الأفرع التى شكلت

على الدوام ، الدعائم الرئيسية للاقتصاد المصرى - الزراعة والصناعة - ولكن فى الأمرع التى كانت بقدر كبير « خارجية » عن الاقتصاد ، مثل البترول وقناة السويس ، والتى يعتبر دورها ثانويا فى خلق فرص عمالة . صحيح أن هذا التطور قد لى بمعدل كبير الحاجة الى الموارد اللازمة لتنمية الاقتصاد ، إلا أن مساهمته فى حل المشاكل الهيكلية للاقتصاد المصرى كانت محدودة ، وفى نفس الوقت استمرت الجهود الرامية الى ضمان الامداد المنتظم من السلع بأسعار يستطيع الشعب تحملها ، وابتلع هذا حصصا متزايدة من الدخل القومى ، وفى العالم الأخير من حكم السادات شكل الدعم المباشر للسلع الحيوية حوالى ٢٠ ٪ من مجموع نفقات الحكومة (حوالى النصف اتفق على الخبز فقط) . وكما هو مفهوم ، ظل هذا الوضع من حجم المبالغ المتبقية للاستثمارات والتنمية وقلل من عملية تحويل الزيادة فى الإيرادات الى تحصن حقيقى فى البنية الاقتصادية . لقد ادى ارتفاع مستوى المعيشة واسلوب الاستهلاك ، والتحسين المعلن عنه فى حالة الدولة الاقتصادية ، الى ارتفاع ملموس فى مستوى تطلعات السكان ، وهذه هى المشكلة ، فلم يستطيع الكثيرون تحقيق هذه التطلعات . فقد تسببت السياسة الاقتصادية الليبرالية فى تفاقم الفجوات الاقتصادية - الاجتماعية بين الطبقة الضئيلة من الأثرياء ، والذين اصبحوا أثرياء ، وبين الأغلبية التى ظلت ، فى حقيقة الأمر ، على فقرها . وبدأ المستوردون والمصدرون والتجار والوسطاء والموظفون والعمال الذين يشتغلون فى شركات اجنبية يستعرضون ثراءهم بشكل واضح ويشجعون من الحكومة . وامتلات المحلات ، وبدأ جو من الرخاء من الناحية الظاهرية بسود الدولة - رخاء كان فى متناول أيدى القلة . فازداد عدد السيارات الفارهة فى شوارع المدن ، كما كثرت (اليخوت) الفاخرة على نهر النيل ، وبدأ أولئك الذين اصبحوا أثرياء منذ عهد قريب فى التناق بابهى الثياب الأوروبية ، وقوت كل هذه الأمور الشعور الذاتى بالضيق والظلم ، حتى لدى أولئك الذين تحسن مستوى معيشتهم قليلا - بالمصطلحات المطلقة - ولم يكن الوضع افضل كثيرا فى مجالات الاسكان والعالة ، فقد تخلف معدل بناء الاسكان الشعبى كثيرا عن معدلات النمو السكاني فأخذ عدد الذين بلا ماوى يتزايد ، وازداد معه ايضا عدد العاطلين ، حيث لم تنجح التغييرات الاقتصادية فى خلق فرص عمل كافية لهم . إن كل هذا - زيادة الفجوات وازمة الاسكان والبطالة الدائمة ، وتلك التطلعات التى لا تتحقق - أصبحت - وبصورة طبيعية - بمثابة احباط ، يعنى المزيد من الضغوط السياسية .

وعلى صعيد (الهوية) الجماعية ، كان رد السادات اقل وضوحا بكثير ، واقل بلورة عن رد سلفه . فلم يقدم السادات الى شعبه مجموعة من المفاهيم الشاملة ذات الاهداف المحددة جيدا . ولم تكن فلسفته سوى مجموعة من المبادئ الأساسية التى صاغها من خلال نظرة واقعية ، ومن الصعب أن نرى فيها نظرية واضحة من النوع الذى تاق اليه كثير من المصريين .

وعلى العكس من عبد الناصر ، الذى حاول أن يجعل (الهوية) المصرية كجزء من الكيان العريض للأمة العربية وكعنصر مرشح لرئاستها ، فضل السادات أن يحدد (الهوية) الوطنية من خلال التراث الفارضى - الحضارى المصرى الخاص ، وأكد السادات بأن هذا التراث الذى ترجع اصوله الى عهد الفراعنة ، اقدم واعمق جذورا من الاسلام ومن العروبة على حد سواء ، ومن الجدير أن نعيد اليه مكانته واحترامه اللائقين به فى الوعي الوطنى ، وبينما قال عبد الناصر ان المصرى - مثله كمثل السورى او العراقى او الجزائرى - هو أولا وقبل كل شىء هو ابن الأمة العربية ، أكد السادات ان مواطن أرض النيل ، هو فوق كل شىء ، مصرى له شخصيته المتميزة التى شكلتها طبيعة بلده ، وله تقاليده الرائعة التى يرجع تاريخها الى خمسة الاف عام . وقد تولى هذا المفهوم بالفعل عن هدف زعامة القاهرة للعالم العربى ، وبمرور الوقت جعل من السهل على رئيسها أن يتخذ قرارا باتباع سياسة منفصلة - ومتعارضة ايضا - مع سياسة الدول العربية الأخرى ، واستطاعت القاهرة بايديولوجية الوطنية المصرية الخاصة أن تسمح لنفسها بالدخول فى مفاوضات مع ابغض اعداء العالم العربى ، من أجل تحقيق مصالح مصرية خاصة : أن تعيد الى السيادة المصرية الاراضى التى احتلتها اسرائيل فى عهد عبد الناصر ، وأن تعيد معها الكرامة الوطنية المهينة ، والبدء فى مرحلة من التعاون البناء مع جارتها التى تحدها من الشرق ، كما أخذت شعارات الوحدة العربية تختفى فى مصر عندئذ ، بسبب افكار الوطنية المصرية التى ابرز الرئيس شعاراتها فى خطبه ، كما عبرت عنها وسائل الاعلام ، واحاديث المثقفين وبرامج التعليم المصرية ، وكان هناك عنصر آخر فى نظرية السادات وهو مجموعة الافكار المستوردة ، التى تم تجربتها فى الماضى دون نجاح كبير وهى - العصرية ، الليبرالية والديمقراطية . وذلك من أجل ارساء أساس صورة الحكم الذى يقوم على مبادئ الحرية والتقدم ، وأكد السادات بكثرة على دوافع مثل حقوق المواطن ، ودولة المؤسسات وسيادة القانون فى نظام حكمه وقد شكلت هذه الدوافع - الى حد ما - صدى للأفكار التى انتشرت فى مصر منذ نهاية القرن الماضى . وفى المجال العملى ، كانت أبرز اعمال السادات هى فتح الباب امام عودة نظام تعدد الأحزاب ففى السنوات الخمس الأخيرة من حكمه تم السماح بتكوين هيئات حزبية ، وبدأت على المسرح المصرى من جديد اللعبة السياسية المعروفة ، بخطوطها الأساسية ، من عهد الحكم الملكى السابق لحكم عبد الناصر وكان الهدف المعلن عنه فى هذه السياسة هو تنمية نظام سياسى حر يتم فيه تمثيل الحكوميين فى السلطة عن طريق مؤسسات على غرار النمط الأوروبى الغربى ، وكان السادات فخورا بأن بلاده قد « اجتازت نحو ٩٠ ٪ او حتى ٩٩ ٪ من طريقها الى الديمقراطية (٢) » ، كما ترك السادات حقا للأحزاب فى قدر كبير من حرية التعبير ، وتم السماح للهيئات - التى وصفت نفسها

بها احزاب معارضة تعارض سياسة الحكومة في هذه المجالات او غيرها - بان تصدر صحفا ، حتى تنشر آراؤها ، وتمكنت هذه الاحزاب من مهاجمة نشاط الحكومة بشكل علني وبصورة صريحة جدا .

ومع هذا ، لم تكن حرية العمل والتعبير غير مقيدة ، فقد قامت السلطة بتنفيذ هذه التجربة الديمقراطية بشكل حذر وخاضع للرقابة ، من خلال ادراكها لدى القوة التي تعطيها سياسة الانفتاح السياسي للمعارضة المنظمة ، اكثر مما تعطيها للغالبية السلبية التي من المزمع ان تؤيد النظام الحاكم . وقد سقطت بعض الاحزاب من فوق المسرح ، لان طابع تنظيمها ونشاطها بدأ يتجاوز حدود الحرية التي كانت الحكومة مستعدة لاحتاحتها ، واستبعد من اللعبة أولئك الذين تجاوزوا الخط الذي وصف بأنه خطر . وقام السادات قبل شهر من اغتياله بحملة اعتقالات شاملة لمعارضيه ومنتقديه من اصحاب الأصوات العالية جدا ، لدرجة انه اظهر بشكل قاطع طابع حكمه المستبد . اما الليبرالية التي كان من المزمع ان يورثها السادات لخليفته فانها توجد في مرحلتها الأولية التجريبية فقط .

والى جانب المكونات التي اوردناها حتى الآن ، والتي عكست مبادئ (علمانية) في جوهرها ، كان هناك ايضا جانب ديني في الفلسفة الساداتية فالسادات الذي كان هو نفسه مؤمنا تقيا ، حرص على اقامة الصلاة وشعائر اخرى بشكل استعراضي ومن خلال ابرازها بشكل كبير في وسائل الاعلام . ووصف نفسه بأنه « الرئيس المؤمن » واكد بكثرة على ان الايمان هو احد الاسس الهامة (للهوية) الوطنية المصرية وفي مفهوم الحكم ، وعمل على تجنيد المؤسسة الدينية كي تقوم بترويج روايته بشأن مكانة الدين في الدولة . كما اجتهد في عمل دعاية كبيرة لنشاط الحكومة في تنمية وتدعيم دور العبادة والتعليم الاسلامية ، وتبنى المبادئ البارزة في التشريع الاسلامي .

وفي يناير عام ١٩٨١ ، القى السادات خطابا لخص فيه بالفعل لب ندائه الى الشعب حيث اعلن السادات : « لقد اكتشفنا اخيرا الطريق الصحيح المؤدى الى النور ، الذي سنعينا اليه باستمرار ، وبذلك انتهت مرحلة البحث . والباقي امامنا الآن هو العمل الجاد وبذل العرق (٣) . وكان هذا التحديد ينطوي على عنصر رمزي وعاطفي بعض الشيء ايضا : فبينما دعا عبد الناصر الشعب المصري للتضحية بدمائه في سبيل الاهداف القومية السامية ، دعا السادات ابناء شعبه الى بذل المزيد من العرق على الطريق الى الرفاهية . ومما هو مفهوم ، ان الطلب الذي من النوع الاخير يكون اقل الحاحا ، وكان ايضا وبدون شك اقل الهابا لحماس الشعب .

واذا كان الامر كذلك ، فماذا كان الحل الايديولوجي لدى السادات ؟ يمكن ان نعتبره مزيجا فاترا من افكار مصدر الالهام فيها اجنبي ، وتطبق بشكل جزئي وانتقائي ، وممزجة امتزاجا اضطراريا بعض الشيء مع التقوى الدينية الظاهرة ، وكانت دعوته الى ابناء بلده لبذل الجهد المستمر ، والشاق

بمثابة تهديد بطيء تدريجي للطريق الطويل نحو مستقبل افضل ، ولم تعتمد بشكل قاطع على جذور المفاهيم التقليدية التي كانت لا تزال قوية بين قطاع كبير من الشعب ، كما خلت من المؤثرات البطولية التي تميزت بها الناصرية ، فهل كان هذا ينطوي على حل شامل لمتطلبات هذا المجال ؟

ان الاتجاه الجماعي للعودة الى الاسلام والتعصب الديني في مصر في نهاية عهد السادات واشتداد قوة المعارضة بشكل كبير لحكمه دلت بشكل واضح للغاية على ان الكثيرين لم يرضيه أسلوب السادات .

وخلال النصف الثاني من فترة حكم السادات كانت مصر تشهد زيادة ملحوظة في قوة وحجم العناصر المعارضة للحكم ، وكان اشتداد المعارضة بمثابة احتجاج علني على أسلوب معالجة السلطة لمشاكل الدولة الاساسية ، واخذ التعبير عن هذا الاحتجاج مسارين رئيسيين : على شكل تنظيمات حزبية انضمت علانية الى اللعبة البرلمانية ، واسلوب الحركات الاسلامية المتطرفة - هناك قطاع منها منظم تنظيما جيدا ويميل بعضها الى العنف - التي مارست نشاطها بعيدا عن الجهاز السياسي الرسمي . والى جانب هذه الحركات قامت ايضا سلسلة من هيئات معارضة صغيرة ، هي في اساسها يسارية - راديكالية مارست نشاطها داخل الدولة او خارجها وسعت الى قلب نظام الحكم .

وكانت الشبهة الحزبية المعارضة للحكم محدودة جدا وعلى الرغم من ارتفاع صوتها وحقيقة انها تمثل الصفوة السياسية - الاجتماعية - كان ثقلها العام محدودا .

كانت المعارضة الحزبية كعنصر ينتقد السلطة علنا مرتبطة بافضال الحكومة واستعدادها لان تمكنها من العمل والتعبير عن نفسها ، والواقع ان الحكومة ابدت قدرا كبيرا من الصبر بتسامحها لمهاجميها بالتعبير عن احتجاجاتهم بالكلام . وقد رأى السادات في هذا الانتقاد صمام امن لتفريغ الضغوط الداخلية وكدليل مساعد - اكثر من الاستشهاد به - على الاتجاه الديموقراطي لحكمه . ومع ذلك اتخذ الرئيس اكثر من مرة اجراءات لكبح جماح منتقديه الذين تجاوزوا الحدود ، حسب تقديره حيث قام باغلاق الصحف وحل هيئات المعارضة واسكت بشتى الطرق البارزين ممن يوجهون اليه النقد . وعندما بالغت المعارضة السياسية في هجومها - حسب مفهومه - زج السادات بالكثيرين من زعمائها في السجون في سبتمبر ١٩٨١ وبذلك شل نشاطها بقدر كبير .

وكانت المعارضة الدينية اهم بكثير وكان تأثير التيارات الدينية في مصر خلال الاعوام الاخيرة في زيادة مستمرة ، وقد شملت حركة « التكفير والهجرة » المتعصبة للاسلام عشرات الالاف . وخلال فترة التراجع التي مر بها المجتمع المصري في العصر الحديث في طريقه الى المدنية ، وخلال

المتأمة والاحباط للذين ارتبطا بها .. ظل الاسلام قويا كالصخر .. ولم يتغير ، وكانت العودة اليه بمثابة رجوع الى المأوى الآمن والمعروف ، وتشهد ضرورة العودة الى الطريق الذي ابتعد الكثيرون عنه في حينه ، مرة والف مرة على ضعف الحلول البديلة .

وكانت هناك درجات مختلفة من التعاطف مع افكار الاسلام الاصيلية ، والمفاهيم المختلفة بشأن الاساليب المرضية لتطبيق نظام حكم اسلامي في مصر والاطارات التنظيمية المختلفة التي تكونت من اجل العمل على تحقيق هذا الغرض . وانضم الكثيرون الى الهيئات الاسلامية المختلفة حسب مذهبهم احتجاجا على الوضع المالي الصعب ، وعدم القدرة على التوصل لحل أزمة الاسكان وعدم وجود عمل ، حيث وجدوا في هذا التنظيم وسيلة للاضرار بنظام الحكم المسئول عن معاناتهم . وهناك آخرون وصلوا الى هذا التيار - حسب قولهم - كنتيجة للفراغ الروحي وعدم وجود توجيه .

وقد عرضت هذه الاطارات على اعضائها وجهة نظر تتمثل في المساواة واسلوب معيشة بسيط بعيد عن التطلعات الكبيرة التي تعتبر غرض تحقيقها ضئيلة مع الراحة النفسية التي توفرها التقوى الدينية ، التي تعتبر - الى جانب كل ذلك - الطريق المضمون لتغيير وجه الواقع الذي لا يحتمل - وقد اثر هذا المخرج بصفة اساسية في مشاعر الشباب - الضحايا الاساسيين للازمات المادية والايديولوجية - وخاصة الطلبة في الجامعات التي اصبحت المعقل الرئيسي للمعارضة الاسلامية .

ان تعاطف الحركة الاسلامية ، اظهر على السطح مشكلة اخرى مشكلة الاقلية المسيحية القبطية - التي كانت حتى ذلك الوقت مختفية معظم الوقت ، ان العلاقات بين هذه الاقلية ، التي تضم حوالى عشر عددا للسكان ، وبين الاغلبية المسلمة ، شهدت بعض التقلبات في العصر الحديث . وفي اوقات تدهور هذه العلاقات كانت تقع حوادث من الصدامات العنيفة بينهما . وادى ظهور التعصب الاسلامي بشكل طبعى الى زيادة عصبية الاقباط ، الذين ابدوا منذ الازل ويحماس - ولاسباب مفهومة - الايديولوجيات الوطنية العلمانية - بالذات التي تقوم على (الهوية) المصرية القومية العربية . وتم توجيه جانب من دعاية التيار الاسلامي - المتطرف ضد المسيحيين علانية - وساد الدولة جو من التوتر المتزايد ، لعبت فيه الشائعات المتضاربة دورا هاما حول عمليات التحرش والعنوان المتبادلة ووقع في فترة حكم السادات العديد والعديد من حالات الصدامات الطائفية ، ووقع اخطرها في يونيو ١٩٨١ في حي فقير مزدحم بالسكان في غرب القاهرة يسمى (الزاوية الحمراء) وسقط خلال هذه الحادثة التي استمرت ثلاثة ايام متوالية ، عشرات كثيرة من القتلى والجرحى من كلا الجانبين ، وقد وضع التدخل الجاد فقط من جانب عشرات الالاف من رجال الأمن الداخلى حدا لهذه الاضطرابات (٤) . واعترف السادات نفسه بان هذه الاحداث هي

التي اقنعت في النهاية بان يكبح جماح المعارضة بالقيام بحملة اعتقالات واسعة بعد ذلك بثلاثة اشهر .

وقد نجحت السلطة عن طريق الاعتقالات المكثفة هذه ، بين المسلمين والاقباط على حد سواء ، في القضاء على الاعراض البارزة لمشاكل المعارضة الاسلامية والتوتر الطائفي . ولكنها لم تنجح بذلك في معالجة من تسببوا فيها . وقد دفنت هذه المشاكل تحت سطح الارض . واستمرت في غليانها هناك عند موت السادات ، كجزء مزعج من التركة المعقدة التي تركها لحسن مبارك .

ومع تولى مبارك لمهام منصبه كرئيس ، كان عليه ان يتصارع بسرعة مع التهديد المباشر الذي يتهدد نظام حكمه ، وقد ظهر هذا التهديد من ناحية التطرف الاسلامي . وقد قامت قوات الامن بعملية شاملة ضريت فيها بشدة المتدينين ذوى الميول العدوانية ويبدو ان الخطر المباشر قد زال . ويمكن لمبارك الآن ان يتفرغ لاجراء « معالجة جذرية » لمشاكل بلده الاساسية وقد ترك السادات لمبارك مجموعة من القواعد السياسية والاطارات الحكومية التي تقوم بوظيفتها بشكل معقول ، ولو انها ليست خالية من العيوب كما تسلم الرئيس الجديد اقتصادا قوميا حالته العامة - حسب البيانات التي قدمتها الحكومة - تبدو افضل من الحالة التي كان عليها هذا الاقتصاد أثناء تولى الرئيس السابق (السادات) منصب الرئاسة . كما وضعت تحت تصرفه وسائل انسب لاقتحام اصعب المشاكل التي تعاني منها مصر .

وفي مقابل ذلك اشتملت التركة على سلسلة طويلة من التطلعات التي روج لها السادات ثم باعت بخيبة الأمل ، والى جانبها شحنة كبيرة من التوترات والضغط التي جاءت نتيجة لخيبة الأمل هذه . لقد واجهت الحكومة باطاراتها الحاكمة النظامية ، قوى معارضة من مختلف الانواع ، بعضها منظم في هيئات عمل لا تقل في فاعليتها عن النظام الحاكم ، كما كان لبعضها حافظ على مستوى عال يسمعون به لتغيير نظام الحكم ومعه الواقع المصري . ان الوجود النشط لهذه القوى قد دل على عمق المشاكل الاقتصادية - الاجتماعية ، والفجوات الاجتماعية الكبيرة وعلى الاحساس بالمرارة الناجم عنها ، وربما كان الاخطر هو ان ذلك كان اشارة الى استمرار وجود مسألة (الهوية) بكامل شدتها .

ان النظرية التي تستند على عزلة مصر ، وعلى اتجاهها نحو الغرب ، وعلى الانماط الاجتماعية والاقتصادية المستوردة وعلى نظام الحكم المستورد ، لم تثبت بعد صدقها كبديل يتساوى في قيمته مع نظام العقيدة الاسلامية التي تشتمل على كل شيء . كما انها لا تعتبر بالنسبة للكثيرين بديلا كافيا للمثالية الثورية ، اى القومية العربية الموالية للسوفييت ، وهو البديل الذي عرض على مصر في عهد عبد الناصر . ان الاسلام والمصرية والعروبة

هي العناصر الرئيسية الثلاثة المكونة للوعي الشخصي والجماعي في ارض النيل ، وما زال المجتمع المحلي يتأرجح بينها دون أن يتوقف عند واحدة منها كمحطة نهائية ، ودون التوصل الى مزيج منها ، يريح البال ، ومن هنا ، تسلم مبارك قيادة السفينة المصرية وهي تائهة بين الاتجاهات المختلفة ، ويبتظر ركبها منه أن يحدد لها المسار من جديد وبوضوح - مثلما انتظروا ذلك بالضبط من سلفه ، في بداية طريقه في الحكم .

ملاحظات :

١ - بيانات وتحليل لتطور الاقتصاد المصري في عهد السادات ، انظر :

Paul Rivlin, The Liberalization of the Egyptian Economy (Tel-Aviv University : The Shiloah Center for Middle Eastern and African Studies, September 1981), Eliyahu Kanovsky, "Egypt's Economy under Sadat" : will the peace agreement be followed by prosperity ? Middle East contemporary Survey.

(Mecs), 1978-79, pp. 353-382.

٢ - خطاب السادات امام قيادة « الحزب الوطنى الديمقراطى » - اذاعة القاهرة ١٩ فبراير ١٩٨١ .

٢ - اذاعة القاهرة في ٢٩ يناير ١٩٨١

٤ - انظر بعض التفاصيل في :
صفحة

428-427,
MECS 1970-81.

تأملات في تركة السادات الفعلية الواقعية امام التاريخ

تمهيد منهجى

بقلم : اهو توليدانو

ان العالم الغربى واسرائيل سيتذكرون الرئيس انور السادات على المدى القصير على الأقل ، كأحد الزعماء الذين استغلوا أكثر من غيرهم وسائل الاعلام الاليكترونية والمكتوبة استغلالا طيبا ، حيث قام - بكثرة - بعمل مقابلات مع شبكات التليفزيون الامريكية والاوروبية ، وعمل على توطيد علاقات الصداقة الشخصية مع الكثيرين من أهم الصحفيين في العالم ، ان حاسته المفتحة لحساسية الراى العام في الغرب ، وميله الطبيعى للمواقف الدرامية ، قد زادت بشكل جوهري من أهمية وسائل الاعلام بين كافة الوسائل التى استخدمها لتنفيذ سياسته ، ان مثل هذا الانتشار الاعلامى الواسع الذى اختاره السادات قد رفع تقريبا وبشكل الى نصيب تعليق المستشرقين الذى صاحب التغطية الواسعة التى حظيت بها تحركات الرئيس الراحل ، وبمعنى آخر ، كلما ازدادت الدراما ، كلما ازداد الغموض الذى احاط بالسياسة وكثرت التكهّنات حول اغراضها ، وزادت معها الحاجة لتقديم الايضاحات ووضع التقديرات ، ومحاولة تفسير الخطوات . وعندئذ يتم على فترات متقاربة استدعاء المعلق المستشرق - ولاسيما فى اسرائيل ، وكذلك أيضا فى انحاء العالم - الى وسائل الاعلام ، لى يقدر خطوات السادات ، فيبدو مشتركا باخلاص فى « لعبة » الرئيس المصرى المحكمة .

واذا كان غالبية المستشرقين الاسرائيليين الذين اشتغلوا بتحليل خطوات انور السادات قد وصلوا الى الاشتغال بذلك سواء كمسألة رئيسية ام كمسألة هامشية ، من خلال ابحاثهم فى تاريخ الشرق الاوسط الاسلامى - فنبغى علينا ان نعطي رأينا فى البداية فى مجموعة من المشاكل والصعاب التى تبرز من خلال هذا التضافر بين الاشتغال بالتاريخ وبالواقعية ، ان مثل هذا البحث المبكر سوف يساعدنا عندما نبدا فى دراسة العناصر الرئيسية للتركة التى خلفها الرئيس المصرى الذى اغتيل رميا بالرصاص ، وسوف نفعنا مثل هذا البحث بصفة خاصة عندما نحاول معرفة قيمة نوع هذه التركة وآثارها ، ولكيلا نوسع نطاق البحث ، سوف نكتفى فيما يلى بالنظر الى ثلاثة جوانب جوهريّة ، تبرز من خلال المقارنة بين الاشتغال بتاريخ

شرق الاوسط ، او بغيره ، وبين محاولة تحليل المشاكل الجارية في منطقتنا وهي : مسألة المصادر ، ومسألة المنظور ، ومسألة الموضوعية .

ان البحث التاريخي الذي يهدف الى تنويع مصادره بقدر المستطاع ، يجد نفسه أحيانا كثيرة يعتمد على مصادر (أرشيفية) ، وهي التي يوليها الكثير من الباحثين ثقة كبيرة للغاية . ان من اعتاد قراءة (الأرشيفات) القومية والخاصة في العالم الفسيح والشرق الاوسط الاسلامي ، يشهد ايضا على ان افضل (الأرشيفات) من شأنه ان يضل الباحث وانه يتعين علينا ان نتصارع بصفة دائمة مع محاولات الاجيال السابقة ، لضمان ان تكون صورتها التاريخية ايجابية بقدر الامكان . ولكن من يملك الوسائل وقدرنا مناسباً من الحساسية لن يتخلى بسهولة عن العمل (الأرشيفي) وخاصة اذا كان اهتمامه ينصب على التاريخ السياسي ، والاجتماعي والاقتصادي والسكاني او السيكولوجي . والمشكلة هي ان الأرشيف لا يفتح للباحث بصفة عامة قبل مرور ثلاثين او خمسين عاما ، ولذلك كان عديم الجدوى لمن يهتمون بالواقعية ، ومع ذلك نجد ان تطور الصحافة المكتوبة والاليكترونية خلال العقود الماضية قد امدنا بسيل من المعلومات ، ولا زالت الشخصيات العاملة على قيد الحياة ، ومن الممكن اجراء مقابلات معها والتحدث اليها . ومن هنا ، كانت هناك أهمية فائقة للالتزام الحذر وقسح الفكر : فالصحافة تستمد اخبارها أحيانا كثيرة من مصادر مغرضة ومعلومات غير موثوق فيها : كما ان الصحفي الذي يتحلى بالأخلاق يتحول أحيانا وبدون قصد منه الى أداة في يد عناصر سياسية : فهناك سياسة احياء لا يولون اهتماما فحسب « بصحافة جيدة » بل ايضا « بتاريخ حسن » . لذا نجد التوازن الجزئي بين التاريخ والواقعية في مسألة المصادر يتغير ليصبح في غير صالح الواقعية في الوقت الذي نبحث فيه المسائل المنظورة « والموضوعية » .

والشيء المفضل في مسألة المنظور التاريخي او عدم وجوده سنعرضه فيما يلي وذلك عن طريق التغيير الذي طرا على معالجة فترات حكم السادات وعبد الناصر منذ السانس من أكتوبر ١٩٨١ ، وهو الوقت الذي سقط فيه السادات مخرجا بدمائه على منصة العرض بالقاهرة لقد كان الرئيس جمال عبد الناصر هو الشخصية المهيمنة في تاريخ مصر السياسي على مدى الثمانية عشر عاما الواقعة بين ثورة الضباط في ١٩٥٢ وبين وفاته في عام ١٩٧٠ . وقد ترك بصماته على جميع مجالات الحياة في أرض النيل تقريبا ، بالسلب او بالإيجاب ، وقد تعلمها جيل بأكمله كتراث خلقي يمكن ادراك مكوناته السياسية - الاجتماعية والاقتصادية دون صعوبة معينة .

وقد سيطر الرئيس السادات على الساحة المصرية خلال الاحد عشر عاما الواقعة في الفترة ما بين ١٩٧٠ وبين ١٩٨١ ، وفي الأعوام الأخيرة من حكم السادات ، في منتصف السبعينات تعاضلت المسيرة التي يسميها المعلقون باسم « الغاء الطابع الناصري » والتي قلص نظام حكم السادات

ببقتضاها بشكل سرى ومنهجي واضح ، صورة التراث الخلقي والفعلية الذي خلفه جمال عبد الناصر ، حيث استبدل به سياسة مختلفة تماما في المجالات الداخلية والخارجية - وهي سياسة السادات . واعتقد الكثير من المراقبين في الأعوام الأخيرة ان هناك واتعا جديدا آخذا في التبلور داخل مصر يحو ، بشكل ذي مغزى ، العهد الناصري ، وكان هناك ايضا من يزعمون ان (مصر جمال عبد الناصر) لم يبق منها شيء تقريبا ، وترددت على افواه الشعب المصري في ذلك الوقت نكتة تعبر عن الاحساس بان الرئيس المصري يتقلب في قبره من جراء أفعال خليفته ، الذي كان ساعده الأيمن واكثر أتباعه اخلاصا على مدى سنوات طويلة . ان وابل النيران الذي قضى على حياة أنور السادات وجعل نائبه حسنى مبارك يتولى مقاليد الحكم ، قد غير خلال بضعة اشهر تقدير المراقبين مرتين ازاء أهمية سنوات جمال عبد الناصر والسادات ، والبقية تاتي . ومع « انقشاع الغبار » عن الحدث المأساوي الاخير الذي اشترك فيه السادات وانتهاء شهر حافل بالتصريحات والمقابلات التي قام بها الرئيس الجديد نجم شعور لدى الذين يتابعون عن قرب ما يحدث في الساحة المصرية ، بأنه على الرغم من الاحاديث المهدئة التي تتعهد بالاستمرارية ، سوف تتحرك عجلة سلطة مبارك في اتجاه شبه ناصري (١) . ان انعدام مظاهر الحزن بين الشعب المصري وكذلك صورة خليفته حسنى مبارك التي تتعارض الى حد كبير مع صورة السادات ، قد اثارت بمنتهى الشدة هذا السؤال : ما الذي خلفه الرئيس الراحل من بعده ؟ والى اى مدى كانت الاصلاحات التي اجراها بمثابة تغييرات سطحية فقط ؟ وهل يوجد « ساداتية » ، ام ربما كان هناك السادات فقط ؟ ان التكهينات حول تغييرات الاتجاه المحتملة لم تشمل فقط المجالات الاجتماعية والاقتصادية والنظام الداخلى ، ولكن ايضا الاتجاه نحو الغرب . واتفاقيات السلام مع اسرائيل والسياسة العربية ، حقا ، لقد كانت هناك دلائل على تغيير الأسلوب والنفعة في الكثير من المجالات ، الا ان رد فعل المراقبين مال نحو المبالغة . وبمرور بضعة اشهر تغير التقدير السائد : ولم يعد هناك احساس بان سنوات حكم السادات الاحدى عشرة تتلاشى امام روايب الثمانية عشر عاما من حكم جمال عبد الناصر ، وبالتأكيد لم يكن السائد هو الاحساس العكسي الذي كان سائدا قبل مقتل السادات ، ولكن الميل الى الموازنة بين الاثنين ، مع تفضيل الشعور بان مبارك سيحذف في معظم المسائل الرئيسية في السياسة الداخلية والخارجية حذو سلفه ، على الأقل ، طالما انه لم تمارس عليه ضغوط من الداخل وعدم وجود ازمات داخلية وخارجية تلزم باجراء تغيير ضخم والبحث عن سياسة بديلة (٢) .

ويبدو ان هذا هو مثال صحيح . وهو ليس فريدا من نوعه ، والعكس هو الصحيح ، فان التغييرات المتوالية - حتى اذا لم تكن بمثل هذا القدر وهذه القوة - هي القاعدة التي يسير عليها من يهتم بمعرفة قدر الحالة الواقعية . وبمعنى آخر ، علينا ان ندرك اننا - نحن الذين نعيش في خضم الاحداث ، نفتقر الى الرؤية التاريخية الموجودة لدينا نحن بذاتنا في الوقت الذي ندرس فيه الاحداث في مصر في القرن التاسع عشر مثلا ، كما ان تحرى

مسحه مادة الارشيف يجب ان يتيح لنا بالضرورة تقدير الاهمية التاريخية لعهد محمد على ١٨٠٥ - ١٨٤٨ بالنسبة لفترة حكم عباس في ١٨٤٩ - ١٨٥٤ ، وسعيد ١٨٥٤ - ١٨٦٣ أو اسماعيل في الفترة ما بين ١٨٦٣ - ١٨٧٩ . حقا ان البعد التاريخي لا يمنع حدوث خلافات في الراى بالنسبة للتقدير . ولكن هذه الخلافات في الراى تختلف في جوهرها عن الفروق في التقدير التي اسلفنا فكرها .

وفي النهاية تبقى مسألة الـ « موضوعية » في البحث الواقعي والبحث التاريخي ، وهي المسألة التي تفرض نفسها بالحاح عندما يكون المقصود هو الدراسات الشرقية الاسرائيلية . ان الاتقواس التي تحيط بكلمة « الموضوعية » تعبر عن الشك الكبير الذي انظر به الى هذا التعبير نفسه في سياقه التاريخي . ولست ضمن أولئك الذين يعتقدون ان البحث التاريخي يمكن ان يكون موضوعيا ، واعنى بذلك ان يكون خاليا من التحيز والآراء السابقة ، وان يقف موقفا مستقلا عن العالم الروحي للباحث . اذ لا يستطيع الباحث ان « يتجرد من ذاته » حيث لا يوجد هناك نسق علمي يستطيع ان يجعل تأثير وجهات نظر ومجموعة قيم وآراء ومعتقدات المؤرخ في وضع محايد . وكل ما نتطلع اليه هو ان يعرف الباحث حدوده الذاتية وان يعين تأثيرها على الطريقة التي ينظر بها الى قيمة بحثه التاريخي . اذ كلما كبر البعد التاريخي ، كلما زادت فرصة تحقيق مثل هذه المعرفة والعمل على موازنتها بقدر المستطاع ، ولو ان التحيز الخاضع للرقابة يعد - بقدر كبير - في مصلحة البحث التاريخي حيث انه يكون بمثابة دافع للأبحاث المضادة والآراء الفكرية . وكلما كانت الامور قريبة منا من حيث المسافة والزمن ، كلما كان من الصعب علينا ان نتصارع مع الجانب الذاتي فينا . ويبدو لي ان الدراسات الشرقية الاسرائيلية والنظر الى انور السادات من الممكن ان تشكل نموذجا ملائما لما اشرنا اليه . ان معظم من يعملون في ابحاث الشرق الاسلامي من بين المجموعة الاكاديمية الاسرائيلية يفعلون ذلك من خلال اهتمام صادق بالثقافة الاسلامية والعربية ، ومن خلال الرغبة في فهمها والمساهمة في استقصائها : وهم يفعلون ذلك من خلال دوافع « ايجابية » في اساسها . وهناك قلة بين هذه المجموعة تعمل في ابحاث الشرق من خلال فكرة « اعرف عدوك » . وربما كان رجال المقولة الأولى يدركون حقيقة ان الثقافة التي يهتمون بها هي حتى الآن « ثقافة العدو » . ان الاسئلة الصعبة التي يطرحها هذا القول سوف نتناولها في دراسة أكثر توسعا وليس في هذا الاطار المحدود ولكنه ، من غير الممكن ان نمرر الكرام بالنسبة لآثار هذا القول لدى حديثنا عن انور السادات .

لقد كان الرئيس السادات هو اول زعيم عربي ساهم في ازالة « الحاجز النفسي » للمستشرق الاسرائيلي . ولأول مرة تلوح فرصة لايجاد وضع مستقبلي لا تكون فيه معالجة التاريخ والثقافة المصرية تقع تحت الاحساس الثقيل بانك تكرر جهودك لدراسة ثقافة العدو . وفي الحقيقة ، لا زال الطريق طويلا كي نصل الى الوضع الذي يواجه فيه المستشرق

الاسرائيلي الثقافة المصرية مثلما يتعامل معها الباحث الأمريكي والفرنسي او الهولندي ، ولكن السبيل أصبح مهيدا الآن . ولو لم تكن « مبادرة السلام » هي السبب الوحيد لذلك ، لكان السادات محبوبا لدى معظم المراقبين المتخصصين في اسرائيل ممن تابعوا تحركاته وحاولوا تقدير قيمتها . ان مصرع السادات على يد مقاتليه لم يقابل بعدم المبالاة ، والعكس هو الصحيح ، فقد كان رد الفعل عاطفيا وشخصيا ، على الرغم من ان معظم المقالات من الناحية الشكلية كتبها الخبراء بلهجة متزنة تهدف الى الاتزان . واذا ما نظرنا الى الوراء ايضا ، عند انقشاع الغبار عن أحداث أكتوبر ١٩٨١ العاصفة ، فاننا نجد شكاً كبيراً في ان يكون من الممكن ان نتحدث عن « الموضوعية » في الوقت الذي نكون مطالبين فيه ببحث شخصية انور السادات وتركه حكمه ، وبدلاً من ادعاء « الموضوعية » ، يجب ان نفضل الاعتراف بعدم وجودها وببذل مجهود لمحاولة تحديد اتجاهات التقدير « الباطنية » لرسم صورة متوازنة .

ومما تقدم يبرز لنا ضعف الاهتمام بالواقعية بالقياس الى البحث التاريخي . واذا أمكننا ان نجرى نقاشاً حول صحة المصادر المختلفة الموضوعية تحت تصرف المعلق والمؤرخ ، فبالنسبة للمنظور والتدخل الشخصي ، يقف المؤرخ على أرض صلبة بشكل لا مثيل له . ومع ذلك نجد ان انعدام البعد التاريخي والشخصي يعطى مقال تقدير القيمة للمعلق أصالة وثقة كوثيقة من شأنها ان يستخدمها المؤرخ الذي سيدرس كيف كان ينظر ابناء عصر ما الى الامور . والى جانب ذلك ، يحتاج واضعو السياسة للشعب الى التقدير الفوري للامور ، فهم لا يستطيعون انتظار لـ « حكم التاريخ » ، ان كان هناك مثل هذا المفهوم عامة . ومن هنا لا يجب ان نستنتج ان الوسائل والأساليب التي تصلح لبحث التاريخ ليست مناسبة لتحليل الواقعية ، والعكس هو الصحيح . فعلى الرغم من القيود التي استعرضناها آنفاً ، تستند الامور التي سنوردها فيما يلي على محاولة سبر غور مادة الواقعية عن طريق اسئلة تسال في الغالب بشأن مادة تاريخية . وهناك ثلاثة اختبارات أساسية يتم بها توجيه النقاش حول تركه حكم السادات وسوف تشكل اطار معالجته وهي : الاستمرارية في مواجهة التغيير ، وشخصية الحاكم في مواجهة انماط الحكم والمجتمع ، والثقافة السياسية المصرية كإطار متميز بالمقارنة مع ثقافات سياسية غربية وغيرها .

الاستمرارية في مواجهة التغيير

زعيم في مواجهة مؤسسات

شرق في مواجهة غرب

ان احد الاسئلة التي تشغل دائما المؤرخين في مجالات البحث الكثير هي تحديد العلاقة بين العناصر الثابتة وبين العناصر المتغيرة في مجتمع معلوم في عصر معلوم . وبمعنى آخر ، عندما يمكن ايضا تشخيص تغيرات يكون السؤال هو الى اي طبقة سياسية - اجتماعية - اقتصادية تسربت هذه التغيرات . والاهم من ذلك ، هل احدثت تأثيرا بعيد المدى . لقد احتل هذا الموضوع ولا زال يحتل ، مكانا بارزا في تفكير المستشرقين الذين يبحثون في تاريخ منطقتنا في القرنين الماضيين ، او فيما يسمى بـ « العصر الحديث » . هذا لاننا اذا ما تجاوزنا الخلافات في الرأي ، اتضح ان الشرق الاوسط مرت عليه في هذه الفترة تطورات متعددة المعنى تعتمد في جوهرها على التغيير . وتطورت مدرسة فكرية كاملة حول مفهوم « التعصير » (جعل الشيء عصريا) وتم الحديث كثيرا عن احد عناصره السائدة وهي « اصفاء السمة الغربية » التي مر بها ، ويمر ، الشرق الاوسط . ومثلما يحدث في كثير من الاحيان في البحث ، ساد في العقد الاخير نقد لاذع ضد فكرة « التعصير » ك محاولة لتبيين ان عمليات التغيير تعود في مصدرها الى المجتمع التقليدي الشرقي وان تقليد الغرب كان مقتصرًا على الطبقات العليا ولم يكن ينطوي على أي تكيف خلقي وتراجع نظري حقيقي (٢) . وبقيت الاسئلة على ما هي عليه ، وخاصة فيما يتعلق بالتطورات التي نشاهدها في الاعوام الاخيرة والتي سميت بـ « العودة الى الاسلام » فهل تعبر هذه العودة على التخلي عن الانماط السلوكية الغربية والحنين الى التجدد الداخلي على اساس مبادئ الشريعة التي ما زالت تحتفظ بقوتها منذ ألف سنة ؟ ربما كانت هذه الأمور لا تزيد على كونها مجرد رد فعل مضاد ومؤقت تقوم به الاوساط المحافظة ، التي لن تقدر على - المدى الطويل - على مواجهة الاتجاهات العلمانية والتيارات الجارفة ؟ وهل العلمانية والتيارات الغربية يسيران سويا بالضرورة وهل سيكون من الممكن القيام بـ « ثورة علمية وتكنولوجية » بالتضامن مع العودة الى الاسلام ، أي أننا نعود الى مسألة التوتر المحلي القائم باستمرار بين المتغير وبين المعارض للتغيير . كما كان يبدو بعد ذلك ، في مصر السادات ، ربما اكثر من أي دولة أخرى في الشرق الاوسط في فترة حكم تصارعت فيها القيم المتعلقة بالتقاليد والدين من ناحية مع الاتجاهات الغربية من ناحية أخرى ، الاسلام والغرب ، الإصلاح الاسلامي وبرنامج راديكالي ، والناصرية واقتصاد « الباب المفتوح » (الانفتاح) .

وهناك قضية أخرى تشكل موضع خلاف بين جماعة المؤرخين وهي مسألة ثقل شخصية الزعيم في تشكيل مسار الأحداث في مواجهة عناصر أخرى ، اجتماعية واقتصادية ، وثقل الزعيم ، في المؤسسات الحكومية - على وجه الخصوص - التي تناصر الزعماء السابقين . وفي الغالب نجد ان الذين يعطون أهمية للخطوات التاريخية يتكون لديهم انطباع اقل عن الأشخاص في حين ان هؤلاء الذين ينكرون وجود تطورات تاريخية ، وكانهم يعيشون بخيال المؤرخين فقط - يميلون الى الارتباط بشخصية « البطل » على انها تخفى في طياتها السبيل لفهم التاريخ . ان مصر القديمة مثلها مثل مصر الحديثة ، تشكل بالنسبة لأصحاب الاتجاهات المختلفة مجال بحث مشوق وخصب . ان مركزية السلطة في المجتمع - منذ القدم وحتى عصرنا هذا - تجذب الانتباه الى الشخصية التي ترأس الجهاز الحاكم . وهناك من الباحثين من يدعون انه بسبب أهمية حكام مصر الفائقة في رسم تاريخ مصر ، نجمت التزامات سياسية - اجتماعية ببناء للتسلسل القيادي الهرمي من البديهي فيه ان الحصول على السلطة كأم مسلم به هو الطابع المسيطر (٤) . وفي مقابل هؤلاء ، جاء آخرون واثبتوا ان اسطورة خضوع الفلاح المصري ليس لها اساس من الواقع (٥) . ومن ناحية ، يوجد من يشيرون الى الحكم المطلق (المستبد) الذي كان يميز حكم محمد علي في النصف الاول من القرن التاسع عشر وكذلك حكم ورثته الذين هم من نسله ، ومن ناحية أخرى هب من يقولون بأن اواخر القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين ، وعلى الرغم من استمرار حكم الخديوية والملكية - بان هذه الفترة تتميز بصفة خاصة بضعف الحاكم وتشعب الادارات الحاكمة بدرجة كبيرة . ومع مجيء عهد الثورات العسكرية وجماعات الضباط الذين تزعموها ، كثر الحديث عن عدم استقرار أنظمة الحكم في الدول العربية وزعيمتهم مصر . لكن صدق بصفة خاصة أولئك المراقبون الذين ادعوا عكس ذلك ، وعلى الأقل فيما يتعلق بمصر ، فعلى مدى الثلاثين عاما التي مضت منذ ثورة (الضباط الاحرار) بزعامة جمال عبد الناصر ، تعاقب على العاصمة القائمة على ضفاف النيل زعيمان وطنيان فقط . مات أحدهما وشيعته الى مثواه جنازة جماهيرية لم ير مثلها الا قليلا ، اما الآخر فقد لقي مصرعه على يد زمرة من الاقليات المتطرفة ، ليس في انقلاب او في ثورة ، ثم جاء تغيير السلطة فيما بعد بشكل منظم ووفقا للدستور ، فلم يطح بأحد منهما ، ولم يتهم ولم يحاكم او يشنق ، ومع ذلك ، هل يصح ان نقول انه في مصر يقاس كل شيء حسب رأي الحاكم وانه لا قيمة لأنماط الحكم التي تم تطويرها في الوقت الذي لا يرغبها فيه الحاكم سوف نحاول أيضا ان نجيب على ذلك في السطور التالية :

وفي النهاية ، توجد ، طبعا ، مسألة الرؤية « غير الثقافية » المعقدة . ان الدراسات الشرقية مثل المجالات الأخرى التي تتبع اطار « الدراسات الاقلية » قد افاقت منذ عهد بعيد من العيب المنهجي الذي ميز بداية مشوارها ، أي من الاتجاه لاستخدام الأساليب اللغوية والذهنية المأخوذة من الثقافة

الغربية في وصف ظواهر سياسية واجتماعية في الثقافة الشرقية ، ان استعمال مصطلحات تبدو بسيطة من الوهلة الاولى ، مثل الدين ، الديمقراطية ، الاخلاق ، والمسئولية الجماعية ، الاسوة ، الاخلاص وخلافه ، ثبت انه يسبب سوء الفهم ، حيث تولدت في الاحساس ضرورة تحسيد ومطابقة المفاهيم الاساسية داخل اطارها الثقافي ، ومن خلال سياقها الذهني ونحن نحاول اليوم ان نفهم ثقافة الغير « من الداخل » وليس من « الخارج » وهذه مهمة صعبة وليست ممكنة دائما ، فقبل ان نجد الاداة التي تتيح للانسان ان يقفز من عالمه الذي تسيطر عليه الثقافة التي تربى عليها اجتماعيا ، وخاصة عندنا ، نجد انفسنا معلقين بين عالمين ، اى في مفترق الطريق بين الشرق والغرب ، بيد ان المكاسب لا بأس بها ، ومرة اخرى نجد (مصر السادات) التي نحن بصدها تضع امامنا تحديا صعبا وخاصة في هذه القضية ، لان انور السادات قد استخدم بكثرة المفاهيم الشائعة في الغرب ، مثل الدستور والقضاء وسيادة القانون ، والديمقراطية والاستفتاء الشعبى ، وذلك لكي تزداد في الغرب القدرة على الاتفاق في الراى والتعاطف مع مصر . علينا ، اذن ، محاولة تحييص مغزى هذه المفاهيم وغيرها على الصعيد الثقافى المصرى ، لكي نتفهم طابع نظام الحكم في عهد السادات وكذلك مغزى التغيرات التي حاول ادخالها وارساء اساسها على المدى الطويل .

عندما نبدا في بحث تركة انور السادات ، من المهم ان نحدد جيـدا مجالات البحث . ففي الاطار الموجود امامنا لا توجد اية نية لتحديد (هوية) التيارات الفكرية والخوض في مناقشة الايديولوجية . فاتجاهنا سيكون عمليا ونحن ندرس ما حدث في مصر السادات ، وليس ما كتب أو قيل فيها . وبناء على ذلك لن نعالج الا الفترة التي يمكن فيها ان نميز بوضوح الخطوط السياسية الاساسية ، والاهداف البارزة ، اى من منتصف السبعينيات فصاعدا . وسنركز على مبادئ (اسس) عمل السادات وليس على الهوامش السياسية ، وسندرس جوهر السلطة ، وليس المعارضة ، وسنستعرض السياسة ولن نستعرض ردود الفعل التي اثارته . اما بعض الجوانب التي لن نتناولها هنا فستناقش في مقالات اخرى في هذه المجموعة .

هذا ، ومن خلال النظرة العملية التي نسترشد بها في بحثنا نتضح لنا عدة نقاط ، سوف نتوسع في الحديث عنها في سياق الكلام : وعلى الرغم من ان السادات قد ارتسم على انه ركز جهوده على السياسة الخارجية ، نجده قد رسم خطوطا واضحة تتفق مع مفهومه ، في السياسة الداخلية ايضا . فقد كانت هناك علاقة فكرية وعملية بين السياسة الخارجية التي اتبعها وبين طابع السياسة الداخلية التي ينفذها ، ففي اطار السياسة الداخلية ، لم يركز على النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، ولكنه ركز بالذات على تشكيل انماط الحكم ومؤسسات السلطة .

شكل الحكم :

ان الحلقة التي كانت تربط بين المجالات الداخلية والخارجية والتي من المقرر لها ان تشكل قوة جذب داخليا ومصدر فخر امام العالم الخارجى ، كانت هي « الديمقراطية » التي أكثر الرئيس السادات من الحديث عنها . كما ان الأقواس الموضوعية حول هذا المصطلح لا تعنى أننا نسخر من انجازات نظام الحكم المصرى ، ولا من اساليب عمل الحكومة . ولكنها تهدف للتفرقة بين معنى وتجسيد مفهوم « الديمقراطية البرلمانية » في الدول الغربية ، التي ظهر وتطور فيها هذا المفهوم ، وبين الطرق التي تم بها فهم وتجسيد هذا المفهوم عن طريق السادات في مصر . وان كان من الصعب علينا ان نقول ان نظام حكم الرئيس السادات قد التزم بالمعايير المالوفة والقائمة في الديمقراطية الغربية ، ومن المؤكد ان حكومة السادات كانت تعد في كثير من النواحي واحدة من أكثر الحكومات وعيا وتقدما في العالم الثالث والاسلامى ، والاكثر ليبرالية في العالم العربى . وانتهجت مصر من الناحية الهيكلية اشكالا من الحكم البرلماني وتم تحديد اجراءات وخطوات قانونية ، اكدها الرئيس في كل مناسبة وحرص على المحافظة عليها على الأقل من الناحية الخارجية ، ولا يجب ان نستعين بالمظاهر الخارجية وبقيمة الكلمات ، حتى وان كان هناك شك اساسى يدور بالنسبة لصدق الكلام الذى يتردد علانية . لانه في الوقت الذى تكرر فيه وسائل الاعلام التي تحتكرها الحكومة اذاعة احاديث — الرئيس ذاته وكبار الشخصيات بالحكومة ، ثم بعد ذلك في البرامج التحليلية والتعليقية الرسمية — وهى الاحاديث التي تؤيد احترام حقوق المواطن ، والمحافظة على الدستور وسيادة القانون — يكون هناك تأثير جم على الوعي ، ولا يجب ان ننسى ان العبارات التي تردت حول موضوع الديمقراطية والتأكيد على الحرص على القانون قد جاءت لمناهضة نظرية ما تم وصفه — وان لم يكن الوصف واضحا دائما — بالديكتاتورية واهدار حقوق المواطن في عهد عبد الناصر . ان الكشف عن مؤامرة الاطاحة بالسادات ، التي دبرها على صبرى ورجاله ، ثم الاعلان عن « ثورة التصحيح » — الاصلاح — في مايو ١٩٧١ (٦) ، قد اعطت الاشارة للنغمة الجديدة . وهناك هدف رئيسى لسهام السلطة بعد ان وقفت على اساس صلب وهو « مراكز القوى » التي عملت دون رادع قانونى في قيادات الخدمات السرية بمختلف اشكالها ، وربما كانت تتمثل بشكل اكبر في الشخصية المكروهة لوزير الداخلية المعزول شعراوى جمعة . وبعد ما تم تقديم حرب اكتوبر ١٩٧٣ على انها انتصار عظيم ، كان يستطيع السادات ان يتنفس الصعداء ايضا من ناحية استقرار حكمه ، وعندئذ قام بتعزيز خط الليبرالية في جميع اوجه الحياة ، وشجع بشكل اكبر شعاعات « الديمقراطية » ودولة المؤسسات ، سيادة القانون ، واستقلال السلطة القضائية . وكان للدستور في هذا النظام مكان بارز ورئيسى .

وبفهمنا لنظام الحكم في عهد السادات ، يمكننا ان نميز اتجاهين متناقضين ، تتيح لنا الموازنة الدقيقة بينهما ، او التشخيص غير المطمئن أن

نظم طابع الحكم . وكان الاتجاه الأول يتجه نحو تأسيس مبادئ وأنماط حكومية ، وبذلك يقتصر عنصر الاستبدادية في إدارة الدولة ، وخاصة في أوقات الأزمات ، إلى الحد الأدنى . أما الاتجاه المناقض فكان في أن تبقى في يد الرئيس حرية العمل واسعة ، بشكل فيه الكفاية حتى لا يكون مقيدا بقبود رسمية - مرة أخرى ، وخاصة في أوقات المحن الصعبة . ويبرز هذا الوضع القائم أكثر من أي شيء ، في أهم وثيقة تستند إليها كل المؤسسات الحكومية والاجتماعية في مصر - وهي الدستور . أن نفس وجود دستور واحد منذ عام ١٩٧١ (٧) ، مع تعديلات طفيفة أحيانا ، يدل على الاتجاه نحو اسناد الأمور إلى المؤسسات وعلى الرغبة في منح الجهاز السياسي طابع الاستقرار والاستمرار . ومع ذلك يوجد في بعض البنود الهامة بالذات في الدستور المصري غموض ، من شأنه أن يهدد الاستقرار في أوقات الشدة . فمثلا وعلى سبيل المثال ، تحدد أن يكون عدد أعضاء مجلس الشعب ٣٥٠ عضوا على الأقل ، ولم يتم تحديد العدد الدقيق أو نسبة الحد الأقصى . وأثناء أهم اقتراع على انتخاب حسنى مبارك رئيسا للدولة حضر ٢٩٢ عضوا ، اشترك منهم في التصويت ٣٢٣ . كذلك لم يتم بالضبط تحديد عدد أعضاء مجلس الشورى (الهيئة ذات السلطة الاستشارية ، التي تم انشاؤها في أواخر عام ١٩٨٠) . ولكنه وقف عند رقم ١٣٢ « على الأقل » (ومن الناحية الفعلية يضم مجلس الشورى ٢١٠ أعضاء) (٨) ، ونص الدستور على أنه يحق لرئيس الجمهورية أن يعين له نائبا واحدا أو أكثر ، ولكنه لم ينص على ضرورة تعيين نائب . ومع هذا ، ففي حالة عدم قيام الرئيس مؤقتا بأداء مهامه ، تنتقل السلطة إلى نائبه ، دون أن يتحدد ما هو العرف ، إذا لم يعين نائب للرئيس - وهو الموقف الذى ساد في الأشهر التي تلت تولي مبارك منصب الرئاسة .

وقد نصت إحدى النقاط على أن يكون الرئيس هو أيضا القائد الأعلى للقوات المسلحة . إلا أنه لم يذكر هل في مقدوره أن ينتقل هذه السلطة الهامة لغيره - على الفور بعد مقتل السادات - أى ، في حالة عدم شغل المنصب بصفة مؤقتة - عين رئيس مجلس الشعب الدكتور صوفى أبو طالب وفقا لنص الدستور ، رئيسا مؤقتا . وكان أول إجراء له كرئيس مؤقت هو تعيين مبارك نائبا له وتخويله صلاحيات القائد الأعلى للقوات المسلحة . وبذلك نشأ وضع تولت فيه شخصية ضعيفة منصب رئيس مجلس الشعب ووجدت نفسها فجأة في أهم مركز قوة في الدولة . في حين أن الرجل القوى في الحكومة وهو في هذه الحالة نائب الرئيس مبارك ، لا يتمتع بأى سند دستورى لوضعه ، وكان الدكتور أبو طالب يستطيع على الأقل من الناحية النظرية ألا يجدد تعيين مبارك كنائب للرئيس ، بل يعين بدلا منه شخصية عسكرية قوية لها شعبيتها ، وبذلك كان يبقى أمام مبارك طريق غير دستورى للحصول على السلطة ، وهو ما كان سيتسبب في تقويض الأساس الدستورى للجهاز الحكومى ، الذى تطلع السادات لتثبيتته في مصر عن طريق احترام الدستور . أضف إلى

ذلك ، أن الدستور يخلق وضعاً لن يرغب فيه الشخص القوي الذى له تطلعات رئاسية في أن يتولى منصب رئيس مجلس الشعب ، لأن صاحب هذا المنصب يتحول إلى رئيس مؤقت عند إبعاد الرئيس ، لكنه في الوقت نفسه محظور عليه أن يرشح نفسه لمنصب الرئيس الدائم . وكذلك تكون هناك مسئولية عظمى حول مصر الجمهورية ، في أصعب الأوقات ، ملقاة على عاتق شخصية سياسية ضعيفة وبطبيعة الحال ينتقل القرار إلى صراعات القوى من وراء الكواليس ، وهو وضع يعرض للخطر ومرفوض من أساسه .

وعلى الرغم من وضع مبارك المتين في القيادة الساداتية وكونه الرجل الثانى بعد الرئيس ، بلا منازع تقريبا ، فلن نخطئ الواقع السياسى إذا ما سمحنا لأنفسنا أن نتسلى للحظة بهذا السؤال : ماذا كان سيحدث لو قرر مبارك ، الذى مكث بالولايات المتحدة الأمريكية في الأيام التي سبقت حادث الاغتيال ، أن يبقى هناك عدة أيام أخرى وأن لا يحضر عرض السادس من أكتوبر في القاهرة ؟ لم يكن الدستور المصرى وحده سيفقده . وهناك أساس آخر في الدستور ، يعمل كسلاح ذى حدين ، وهو أساس الاستفتاءات العامة . فالتوجه بصفة متوالية إلى الشعب في مسائل مختلفة ومتنوعة كان من المزمع له أن يعبر ، على حد رأى السادات ، عن الديمقراطية الشعبية التي تجعل الجمهور المصرى يعتاد على أداء واجبه الوطنى وزيادة الإحساس باشتراكه في السلطة . ولكن في الواقع حدث العكس تماما . فانور السادات لم يصمد أمام اغراء الحصول على تصديق لسياسته بنسبة تزيد عن ٩٧٪ وأحيانا ٩٩٪ من السكان ، وبذلك قضى بالفعل على الثقة التي كان الشعب يثقها في الاستفتاءات العامة وفي شرعية تنفيذها . وأصبح الاستفتاء بمثابة كذب متفق عليه وزاد من الشكوك نحو جدية وإخلاص الإجراء الدستورى الديمقراطى في مجمله . وعندئذ ، وبشكل متناقض منع ترسيخ هذه الوسيلة تعميق الإحساس بين الشعب المصرى بأنه يعيش حقا في ظل حكم ديمقراطى برلمانى حقيقى .

وقد تسرب الشك فوصل إلى مستوى الفكات الشعبية التي ترددت في الشوارع التي تقول واحدة منها ، أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، جيمى كارتر ، توجه إلى السادات وطلب أن يساعده في معركة الانتخابات التي يخوضها أمام منافسه رونالد ريجان ، واستند في ذلك على إنجازات السادات الباهرة في الاستفتاءات العامة في مصر .

وهناك موضوع آخر في المجال الدستورى والحكومى كان يطمح السادات في إرسائه وهو الفصل بين السلطات ، وبالفعل تم ترسيخ استقلال الجهاز القضائى ، أى السلطة القضائية . واستمد هذا المبدأ من مفهومه « سيادة القانون » . أن كثرة ادلاء الرئيس بتصريحات علنية حول هذا الموضوع كان من شأنها أن تخلق انطباعا خاطئا بأن هذا ما هو الا مجرد كلام لا توجد من ورائه نوايا فعلية . حقا ان الاهتمام بالنظام القانونى والجهاز القضائى أدى إلى وضع أهم أساس ، وربما أعمق أساس لمبادئ السادات.

وت ظهرت دلائل القوة التي اكتسبها هذا الضمير في نظم السلطة . و مناسبات مختلفة في الأعوام الأخيرة ، وبالذات في الموضوع الحساس جدا وهو الصراع مع المعارضة بكل أشكالها . وحتى إذا كانت هناك إجراءات اتخذت وادلتها الغرب على أنها غير ديمقراطية ، مثل اعتبار الأحزاب خارجة على القانون ، وإغلاق صحف المعارضة واعتقال كبار معارضي الحكومة . على القانون ، وإغلاق صحف المعارضة واعتقال كبار معارضي الحكومة . فلهذا يجدر بنا أن نشبه إلى أن هذا الأمر تم تنفيذه وفقا للقانون ، وغالبية من خلال إعطاء حق الاستئناف للمحكوم ومن خلال تقديم التقارير إلى وسائل الإعلام . وفي حملة الاعتقالات الواسعة التي قام بها السادات في كبار معارضيها في شهر سبتمبر من عام ١٩٨١ ، نشرت الصحف اليومية أسماء جميع المعتقلين ١٨٠ . وذلك التيلة العلنية في اتخاذ إجراءات قانونية ولم يعمل على اعتقال سرية . كما دارت محادثة قلة السادات وسد رقبة شمية ، وأحيانا من خلال أريك السلطات والتيلية - وهي الطامة التي تشير بلذات إلى التمسك بهذا المبدأ الذي وضعه السادات .

الجهاز الحكومي وثانيه لحيه :

تركز المؤسسة الحاكمة في مصر في خمسة مراكز أساسية وهي الرئاسة الحكومة ، مجلس الشعب ، جهاز الحكم في الأنظمة ، وجهاز الأمن ، الذي ينقسم إلى الجيش ونوايا الأمن الداخلي . ولا مجال هنا لاستعراض الجهاز والملائك المتصلة بين هذه المراكز ، سواء بسبب ضيق المساحة أو بسبب أهمية في تركيز البحث على الطابع المميز الذي أضفاه السادات على الجهاز الحكم كله . وعلى ذلك سنفرغ لبحث أربعة جوانب تتضح فيها لمسات يد . والسادات حكم الرئيس السادات وهي : عملية التعيينات في القيادة الحزبية والجهاز البرلماني - الحزبي ، الصحافة الحكومية ، ثم الجيش وقسرات الأمن .

على مدى سنوات حكمه لمصر خلق السادات أنماطا واضحة في عملية التعيينات في الوظائف الكبيرة بالحكومة . وامتدت التعيينات الكثيرة على مدى فترات زمنية قصيرة ، وذلك خشية أن يتجسس أصحاب الوظائف الهامة في أن يخلقوا لأنفسهم قاعدة قوى في الحكومة ، من شأنها أن تشكل تهديدا لسلطة الرئيس المطلقة . وإذا ما نال أصحاب الوظائف الكبيرة شهرة شعبية واستطاعوا إقامة علاقات واسعة في وزاراتهم وفي الفروع الحكومية التي تعملون بها فتم استبدال آخرين بهم . وقد تم هذا التبدل أحيانا بسبب فشل شخصي ، أو من أجل رسم صورة من الفشل الشخصي كمنظمة لفشل السلسلة (وبالأخص في المجال الاقتصادي) . وحدث أن أدخلت تغييرات على تعيين مناصب وزير أو موظف كبير ، دون تغيير للقبه ، ولكن من خلال تنظيم واضح لوضعه في الحكومة ، ويوجه عام ، نجد كبار الموظفين والوزراء الذين تم الغاء تعيينهم ، لم تتم إعادتهم إلى السلطة باستثناء بعض الحالات الشاذة . وهذا على عكس المألوف في عهد جمال

عبد الناصر ، حيث كان الأمل الذي بقي في قلوب الثمين تم إبعادهم في العودة إلى أي منصب كبير ، يمنهم أو يظل من ملهم الطبيعي في أن يصبحوا من معارضي الحكم ، أن أسلوب السادات قد خلق مستودعا أمثلا باستمرار بكبار الموظفين السالطين الذين خلب أملهم . إن كل هذه السمات المميزة قد خلقت نظاما من الولاء الشديد لشخص واحد ، استند فيه وضع الفرد على تحديد الرئيس لمنصبه وصلاحياته وعلى علاقته المباشرة مع السادات نفسه .

إن ما تقدم ذكره يشير إلى واقع الهيئة القيادية المصرية التي سادها عدم الثقة دائما بين أصحاب المناصب الكبيرة بالنسبة لمستقبلهم السياسي . وكذلك تولد أيضا شعور من النعمية المطلقة للرئيس وميل قوى الائتلاف عن مخالفة رايه . إن اقدمية الوزير ومكتبته كقوة يقرران وفقا لقوايا لقاواته بالسلطات ، وقد ظل كبار الموظفين أنفسهم - حتى القريبون جدا من الرئيس - والمؤسسة السياسية المصرية ، والصحافة الأجنبية والمحلية ، والمراقبون وأجهزة المخابرات الأجنبية ، ظلوا في سبيل مستمر للحصول على معلومات حول التغييرات المرتقبة في الهيئة القيادية وتوقيتها ، كما خلق الرئيس غموضا مقصودا فعلا في الهيئة القيادية وتوقيتها . كما خلق الرئيس غموضا مقصودا فعلا حول قرارات تعيين المسؤولين ، وبذلك أيضا فتح مداخل لموجات الشائعات الموسمية ، والتخمينات والتكهنات التي ركزت الاهتمام على الرئيس ونواياه الخفية ، وكانت النتيجة أن تفوضت الثقة الشخصية داخل الهيئة القيادية ذاتها ، ومنع إجراءات التعيين من أن تصبح على أساس مستوى ، وزيادة الاعتماد على الرجل الجالس على عرش الرئاسة .

وقد شكل النظام الحزبي لبرلماني جزءا لا يتفصل من مفهوم الديمقراطية عند السادات . وبالنسبة لمكانة ونشاط مجلس الشعب تحددت له أنماط وقواعد سلوكية ملزمة ، تم الحفاظ عليها أيضا في أوقات الشدة التي اعتبرت مقتل السادات . وأثناء انعقاد أول جلسة مكتملة لمجلس الشعب في أعقاب حادث الاغتيال مباشرة ، وحين طرحت للمناقشة والتصديق حالة الطوارئ التي أعلنت في الدولة لمدة عام ، أثارت المعارضة جدلا حادا حول نفس الحاجة لإعلان حالة الطوارئ وبالنسبة لمدتها البالغ فيها ، على حد زعم المعارضة ولم تبذل أية محاولة لمنع هذا الجدل ، الذي أذاعته وسائل الإعلام على الهواء مباشرة (١١) . ومع ذلك ، لم يتمكن السادات على الصعيد الحزبي من أن يطور مفهومها واضحا ولم تنشأ في عهده الأنماط الدستورية لأداء الأحزاب لدورها في مصر . ويسرى هذا الكلام سواء على الحزب الحاكم « الوطني الديمقراطي » أو الأحزاب المعارضة الشرعية (*) . هذا ولم ينجح تنظيم الحزب الوطني الديمقراطي في المحافظات وحتى في المدن

(*) انظر أيضا مثل ع. ايون ، « السادات والمعارضة الشرعية » ، في هذه المجموعة .

الرئيسية ، على الرغم من حقيقة ان حسنى مبارك نائب الرئيس آنذاك ، كان يتولى بنفسه هذه المهمة وقام بجولات كثيرة في المحافظات وأنشأ بها فروعاً للحزب وقد ساد الغموض أيضاً بالنسبة لأحزاب المعارضة الشرعية. وقد بحث السادات البناء لسياسة الحكومة وبين النقد الشديد المثير ، الذى السليم بين السادات على استعداد لتحمله . فالسادات لم يحقق أكثر من رسم لم يكن السادات على استعداد للمنعوق في خطوط عامة للغاية ، فمن ناحية ، لم يعد أرسائه لحدود المسموح والمنوع كما كان في عهد جمال عبد الناصر ، ومن هناك حظر على النشاط الحزبى كما كان في الصراع بين الأحزاب كما كان سائداً ناحية أخرى ، نهى نهياً مطلقاً عن الصراع بين الأحزاب كما كان سائداً في العهد الملكى ، كما تحدث الرئيس عن أنه يجب إجراء حوار شعبى واسع حول الشكل الحقيقى للديمقراطية المرغوب فيها لمصر ، وكانت هذه الآم المحاولة ، والخطأ التى لم تنته .

هذا ، ولم يكن من العبث ، ان ادخلنا الصحافة الرسمية في بحثنا ضمن اطار عمل الجهاز الحاكم لقد نادى السادات بفكرة ان يتم بشكل رسمى ترسيخ حقيقة ان الصحافة الرسمية كانت في عهده جزءاً من الجهاز الحكومى ، وفعل ذلك عن طريق التشريع الذى ينص على أن الصحافة هي « السلطة الرابعة » ، الى جانب السلطات الثلاث التقليدية (التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية) وقد وافق مجلس الشعب في يناير ١٩٨١ (١٢) . على قانون الصحافة الذى يحدد « السلطة الرابعة » ، وفرض معه على الصحفيين مجموعة قوانين خلقية أعدت لمراقبة نشاطهم . ونصت اللوائح على انه ستفرض قيود وطنية خلقية على حرية الصحافة ، اى ان يسمح لها بالتعبير شريطة ألا تمس الوحدة الوطنية ، والقيم الأساسية للمجتمع ، او النظام الاشتراكى - الديمقراطى ، وكذلك تم انشاء « لجنة آداب المهنة » في اطار مجلس الصحافة ، بغرض الاشراف على تنفيذ القانون . ومع ذلك تامت الحكومة بتنفيذ اجراءات من أجل ضمان نفوذ مؤيديها أيضاً داخل نقابة الصحفيين ، لمنع أية معارضة لقانون الصحافة . وهكذا حولت حكومة السادات « الصحافة » الى السلطة الرابعة .

ان مفهوم السادات لدور الصحافة كان واضحاً للغاية ، وقد عبر عنه في ٢٣ سبتمبر ١٩٨١ لآخر مرة في حياته ، في اجتماعه مع أعضاء مجلس الصحافة ، ويمكننا ان نصف بإيجاز هذا المفهوم ، بأنه مثل البناء الهرمى ، على رأسه الرئيس وحكومته وفي قاعدته العريضة توجد جماهير الشعب ، والصحافة هي الوسيط بين السلطة الحاكمة والشعب . ودورها هو ان تشرح لجماهير الشعب سياسة السلطة الحاكمة حتى « يفهموا » نوايا الرئيس . وقد قال الرئيس لحشد من الصحفيين « ان مهمتكم في المرحلة القادمة ، هي ان تؤكدوا شرعية الدستور في دولة المؤسسات وان تكافحوا الذين يحبون الانتقام والمشككين في كل شيء واى محاولة للمساس بالمؤسسات (١٣) » ، وفي شهر سبتمبر قام الرئيس بنقل ٦٧ صحفياً

من المعارضين من مناصبهم ، وعلى امتداد فترة حكمه كون السادات « حاشية من الصحفيين » الذين ولاهم رئاسة تحرير الجرائد والمجلات الأسبوعية الهامة في الدولة ، وقد رأى في الصحافة المكتوبة أيضاً أداة هامة لادانة أولئك الصحفيين المصريين ، الذين ، بسبب معارضتهم لسياسته وخاصة لاتفاقيات كامب ديفيد ، كتبوا باستمرار مقالات تنتقد أسلوبه ونشروها في الصحف العربية خارج مصر .

ان ابراهيم سعده . الذى كان صحفياً مجهولاً تقريباً ، تم تعيينه بصورة استعراضية ومفاجئة في منصب (رئيس تحرير اخبار اليوم) ، وذلك لأنه رفض عرضاً مالياً مغرياً ليكتب ضد سياسة مصر في صحيفة تدعمها أموال البترول (١٤) . ان رجلاً قد قدر هكذا قيمة ومركزية وسائل الاعلام ، لم يكن ليستطيع ان يتخلى عن السيطرة عليها .

ودون ان نخوض في مزيد من التفاصيل حول موضوع الجيش وقوات الامن ، يمكننا هنا ان نشير أيضاً الى اتجاهين مميزين لعهد السادات . نالا درجة عالية في نظام المؤسسات : فقد برز من ناحية ، تأكيد طابع الجيش بأنه عنصر متخصص لا يتدخل في الاجراءات السياسية ولكن يهتم بأموره فقط وخضوعه للسلطة الحاكمة ، ومن ناحية أخرى تم ارساء أساس نوع من توزيع المهام في السلطة الحاكمة ذاتها بين الشخصيات التى لها ماض عسكرى وعلاقات بأجهزة الامن وبين الشخصيات التى تنفقر الى الخلفية العسكرية . حقا ان هناك حوالى الثلث فقط واحياناً أيضاً أقل من ثلث وزراء الحكومة الذين خدموا في عهد السادات وكانوا من اصحاب الخلفية العسكرية ، الا ان الوظائف الهامة مثل : الرئيس ، ونائب الرئيس ووزير الدفاع — كان يتقلدها كبار رجال الجيش سابقاً . ويجب ان نضيف الى اصحاب هذه المناصب ، وزير الداخلية والمسئول عن مختلف اشكال أجهزة الشرطة والامن الداخلى وكذلك محافظو المحافظات ، الذين لهم اهميتهم الكبيرة للامن الداخلى . ومن بين محافظى الاقاليم خدم عدد لا بأس به من كبار ضباط الشرطة او الجيش سابقاً . وقد أعطت سياسة التوظيف التى انتهجها السادات طابعاً « مدنياً » لسلطته الحاكمة ، دون ان يطرأ تغيير ذو معنى على الحقيقة الأساسية وهى ، ان مصدر القوة التى كانت ومازالت تعتمد عليها السلطة هو الجيش .

المجتمع والاقتصاد :

في هذا المجال الهام يبرز سؤال رئيسى واساسى وهو : هل وفرت سياسة السادات الداخلية احتياجات وتطلعات طبقات عريضة بين جماهير الشعب المصرى ؟ أم انها ربما كانت تجيب على تطلعات جماعة محدودة فقط ؟ بالتقدير الذى يكون فيه الجواب على الشق الأول من هذا السؤال بالإيجاب ، تبرز بنفس الدرجة احتمالات بقاء العناصر الرئيسية في هذه السياسة . وعلى العكس من ذلك اذا ما وفرت سياسة السادات الاجتماعية

— الاقتصادية احتياجات نخبة محدودة ، فلسوف تتزايد الضغوط الاجتماعية السياسية لتغييرها . ان فحص ميزان سياسة « الباب المفتوح » (الانفتاح) او الليبرالية ، التي اتبعها السادات في الاقتصاد ، يكشف عن تناقض بارز بين قائمة الانجازات على الصعيد الوطنى وبين النجاح المحدود على مستوى الفرد (١٥) . ومن المفهوم ان هذا ، استنتاج مؤقت فقط ، يسرى على الفترة التي سبقت وفاة الرئيس والتي تمتد ما بين ٦ الى ٧ سنوات طبقت فيها هذه السياسة . وتتضح تماما المزايا التي حققتها هذه السياسة في ميزان المدفوعات ، وخاصة في اعقاب الدخول المرتفعة من البترول وضرائب قناة السويس والسياحة الخارجية (ثمة السلام مع اسرائيل) والمساعدات الخارجية من الغرب (نتيجة اتجاه السلطة الموالي للغرب) . وعلى الرغم من قطع العلاقات مؤقتا مع معظم الدول العربية ، لم تمس تحويلات العمال المصريين — النقدية — من الذين يتقاضون اجورهم من دول البترول ، بيد انه ، على العكس من الصورة التي ذكرناها آنفا ، لم تكن الحالة في مجال رفاهية الفرد مشجعة .

ان ليبرالية (انفتاح) السادات الاقتصادية قد حسنت تماما وضع الطبقات العليا والطبقات المتوسطة في المدن . كما ان الطبقة المتوسطة الدنيا التي تعيش في ضواحي المدن والطبقات الدنيا لم يتمتعوا بتحسين في وضعهم الاقتصادي . والعكس هو الصحيح : ان التضخم الذي اجتاح مصر في اعقاب ارتفاع الاسعار الذي شل العالم كله ، والذي نتج عن حركة التنمية الحثيثة ، واستثمار رؤوس الاموال الاجنبية . قد جعل وضع « الطبقات الفقيرة » صعبا . وبينما استطاعت الطبقات الميسورة والطبقة المتوسطة في المدن مواجهة التضخم كان اي تفاقم في اسعار السلع الأساسية بالنسبة للطبقات المعتمدة يعد بمثابة اضرار بها ويثير سخطها ، وعلى الرغم من جهود الدعم التي قامت بها الحكومة عن طريق الجمعيات التعاونية والبطاقات التموينية ، وعلى الرغم من ان التنمية السريعة قد وفرت فرص عمل للكثيرين من أبناء الطبقات المعتمدة ، يمكننا القول بان الرئيس السادات لم تلق شخصيته تعاطفا بين هؤلاء السكان على وجه الخصوص . كما ساد السخط صفوف الموظفين بالحكومة بأبعاد واسعة لأن التعويض الموسمي الآلى «قانون ٨٣» لم يغط العجز الذي نشأ في اعقاب زيادات الاسعار . وبالنسبة لهذه المجموعات — التي يعتبر ثقلها العددي كبير جدا — كان فشل الحكومة الجسيم في مجال الرقابة على اسعار السلع الأساسية ، وكل بضعة أشهر كانوا يبشرون الشعب بأجراء تغييرات شخصية في قيادات الاقتصاد وكذلك البدء في حملة جديدة ضد مختلف أنواع السماسرة وضد الموردين الوسطاء بين المنتج والمستهلك الذين يجرفون في جيوبهم رسوم الوساطة ويتسببون في ارتفاع الاسعار . ومع الوقت ، كف الكثيرون عن تصديق الرئيس ورجاله بأنهم قادرون حقا على السيطرة على هذه الظاهرة التي تنغص حياة غالبية سكان مصر .

الا ان فئة خريجي الجامعات ، التي تظل دائما نهبا للانتظار على مدى حوالى عامين حتى يتم الحاق افرادها بأى وظيفة حكومية لم تكف تشمر بالارتياح نتيجة للصعوبات التي جابهتها في الحصول على عمل يقيم اود أصحابها(*) . اذ ان هذه الطبقة قد عانت ايضا بصفة خاصة من النقص الأخير في الاسكان ، لان افرادها ينتمون الى من بلغت اعمارهم سن الزواج وهم الذين يولون اهتماما للبدء في تكوين أسرة . ومن الممكن ان نستثنى من هذه المجموعة العنصر المبادر « اصحاب المبادرة » ، الذي وجد في عهد السادات بالذات مرتعا خصبا لمواهبه في عالم الأعمال المتطور وفي مكاتب الوساطة ومكاتب التصدير والاستيراد ، والسياحة وباقي الخدمات ، ومكاتب الشركات الاجنبية التي افتتحت بالمئات في مدن مصر وخاصة في القاهرة وقد حصل الذي يعرفون لغات اجنبية ومن لهم علاقات اسرية في القطاع الخاص والاجنبي في عهد السادات على فرصة حقيقية لتحسين مستوى معيشتهم . ومن الممكن ان ترى ان طريق الريادة الاجتماعية كان مفتوحا ، او فهم على انه مفتوح امام الطبقات المتوسطة في المدن ، وقد حالت هذه الحقيقة — حتى موت السادات — دون اتجاه أبناء هذه الطبقات بشكل جماعى الى صفوف المعارضة للحكم . وفي المراحل العليا من السلم الاجتماعى الاقتصادى ، تزايد عملية الدمج ما بين الصفوف الجديدة (العسكرية — البيروقراطية — الاقتصادية) ، التي قامت بالثورة ، وبين الصفوة القديمة وافرادها الذين حصلوا على ما يشبه رد الاعتبار ، وان لم يكن بشكل علنى ورسمى ، وعادوا الى نشاطهم الكامل في المجتمع وفي الاقتصاد .

وهناك جانب هام آخر في النسيج الاجتماعى لعهد السادات وهو فشل السلطة الحاكمة في وضع ايدىولوجية تعبوية لها رسالات يمكن استيعابها وتكون واضحة للشباب وذوى الأعمال المتوسطة . وبطبيعة الحال أدى الاتجاه المطلق الى الغرب الى زيادة العنصر الأمريكى في الاستهلاك الثقافى للطبقات المتوسطة في مصر وبصفة خاصة في المدن . حيث ازداد استيراد الافلام والمسلسلات التلفزيونية الغربية ، وخاصة الأمريكية ، بشكل واضح ، ونجد ذلك في الانجذاب لمتابعة المسلسل الشهير (دالاس) . لقد كان الميل الى تقليد المظاهر الخارجية للثقافة الأمريكية ، مثل اللبس ، والموسيقى ، والرقص ، والى جانب ذلك الجرى وراء قيمها المادية ، كان من الأسباب الأساسية لرد الفعل الاسلامى المضاد ، الذى ينص على التواضع في اللبس والعودة الى القيم الأسرية والتقاليد والعودة الى الدين ورسالاته الاجتماعية المتمثلة في التعاون ومساعدة الغير . وقد ادعت الصحافة الشهيرة امينة السعيد في المقابلة التي أجرتها معها مجلة أكتوبر الأسبوعية في اواخر سبتمبر ١٩٨١ وهى من الشخصيات البارزة في التاريخ المصرى الحديث ، بان التحلى بالسمات الغربية الخارجية المظهرية ، او التعصب الدينى يمثلان التعبير عن الغربة التى يشعر بها الشباب المصرى نحو المجتمع الذى يعيشون فيه . وأضافت السيدة امينة السعيد بان مصدر هذه

الغربة هو ديكتاتورية عبد الناصر ، والخوف الذي فرضه من حوله وايضا عمليات التأميم التي قام بها ، ويحتاج الأمر لبعض الوقت حتى تعيد اصلاحات السادات الشباب المصري الى الانسجام مع الأمة (١٦) . ويجب ان نشك بدرجة كبيرة حول صحة هذا التحليل ، ومن المعقول اكثر انه بسبب عدم وجود ايدولوجية مبلورة واعية - مثلما كانت الناصرية بكل مكوناتها - زادت حيرة الشباب وغربته ، ان من لم يكشف اتجاهات فيها مبادرة ، وكذلك من افترق الروابط الاسرية المناسبة ، ومن لم ير امكان تحسين وضعه وان يندمج في اقتصاد السادات المائل للرأسمالية ، كان يدفع الى موقف معارض نظام حكمه (*) .

ويرتبط بموضوعنا ايضا وضع المرأة في المجتمع المصري ، على الرغم من المناصب الكبرى التي يتقلدها عدد من النساء من ذوات (الكادر) المهني في الجهاز الحكومي (الدكتوراة آمال عثمان والاستاذة سهر القلماوي - امينة السعيد وغيرهن) ، وقد تحدثت صورة المرأة المصرية بشكل اكثر من كل شيء عن طريق سيدة مصر الاولى جيهان السادات . فعلى الرغم من اهتماماتها التطوعية في خدمات الرفاهية كانت صورة جيهان السادات ترتبط بحب حياة الثراء والراحة ، وباستهلاك السلع المظهرية وامتلاك بعض المحلات المريحة ايضا بصورة غير قانونية . وليست هناك اى اهمية لدى صحة هذه الشائعات التي تردت في الشوارع و (الصالونات) ، فالمهم هو الصورة ، ان كثرة ظهورها على الشعب تتعارض بشكل صارخ مع تواضع زوجة جمال عبد الناصر . وقد اثارت مظاهر الصداقة بين السادات وزوجته وبين بعض الملوك والأمراء امام عدسات التليفزيون انتقادا شديدا واستنكارا . وقد اعتمد السادات كثيرا على صورته « كرجل للعائلة المصرية » ، كشخصية ابوية مسئولة وتقليدية ، ان عدم وجود الاصلية المصرية في شخصية جيهان وتصرفاتها قد اضررت بصورة زوجها . والى جانب شخصية عبد الناصر بما لها من سلطات ، كانت شخصية زوجته مكملة ، وثانوية ، وفقا لما يقتضيه المفهوم التقليدي في المجتمع المصري . وكانت الشخصية النسائية المشهورة في عهده بالذات كانت المطربة العظيمة أم كلثوم ، وليست زوجة الرئيس . وهذه هي احدى الظواهر في - تركيا - السادات التي كانت غريبة على طابع الثقافة السياسية المصرية ومستوردة من الدول الاجنبية وهي الثنائية الاسرية في الهيئة القيادية الحاكمة وتعبير « السيدة الاولى » - وهي صورة نقلها الشرق الاوسط عن الانظمة الملكية الأوروبية او الرئاسة الأمريكية .

ومع اعتماد انور السادات عن « رئاسة العائلة المصرية » ، نزلت من على المسرح ايضا جيهان السادات وتوارت خلف اسوار بيتها الفاخر على ضفاف النهر العظيم ، الذي اصبح رمزا اجتماعيا وهذا - سواء للانتقاد الذي تشنه الاوساط الاسلامية او لاجتماع يتطبع بالطباع الغربية ويتخطى ويبحث عن طريق سليم . وامام هذا السباق المادي الاستعراضي قامت النظرية

(*) انظر ايضا مقال ي . النمر في هذه المجموعة

الاسلامية المناهضة لذلك ، بوضع رسالة اجتماعية تدعو الى التواضع والتعاون والمساعدة المتبادلة ، وفي مواجهة المرأة التي تتحلّى بالسمات الغربية من اللبس و (المكياج) على الطريقة الأوروبية وقفت الفتاة المحجبة ، وفي مواجهة الأسرة التي تكافح من اجل الحفاظ على وحدتها التي مزقتها الغربة بين الاجيال ، تقف الأسرة المسلمة المتدينة ، وامام العلمانية الغربية - نجد العودة الى احضان الاسلام . وفي الوسط بين هذين الاتجاهين المتغايرين قاد السادات السفينة المصرية التي ترزح تحت وطأة المشاكل المشحونة بها . فقد تحدث عن الرفاهية ، والسلام والديمقراطية وكان يبدو احيانا ان شعبه قد استجاب لهذه الرسائل ، ولكنه امام استمرار الصيغة الأمريكية تداعت القيم وتفتت مركز الثقل الفكري الذي يدعو للوحدة وكأنه (الشعب) ضل الطريق ، ان ضياع الايديولوجيات في الغرب منذ ثلاثين او عشرين عاما قد ظهر في (مصر السادات) فجأة ، مثل السرقة تقريبا ، دون مراحل وسط ، وبقدر لا بأس به بسبب الاسلوب الذي اختاره الرئيس . ودون ان نحكم على اسلوبه من ناحية القيم ، اتضح ان هذا الاسلوب قد سبب له في آخر ايامه مشاكل غير قليلة في الجبهة الداخلية .

السياسة الخارجية :

تعتبر ساحة مصر الخارجية في عهد السادات بالفعل خارج اطرار البحث التي تحدثت لهذه المجموعة من المقالات ، ويبدو مع ذلك ان دراسة تركة السادات الفعلية على الصعيد الداخلي ستكون مثوبة بالنقص اذا لم يفرّد لها مكان ولو بايجاز ، في اطار اوسع يشمل عمله في المجالات الأخرى . حقا ، يبدو ان شخصية انور السادات انجذبت بصفة خاصة الى مجال السياسة الخارجية الذي ظهرت فيه معظم مواهبه . ان مقدرته على جذب الاهتمام نحو خطواته ، وان يصبح الفتى الاول الموهوب في (الدراما) العالمية ، وان يستحوذ على اعجاب رجال السياسة والصحافة على حد سواء مع الجمهور الذي يقف من خلفهم ، كل هذا قد جذب الرجل الى المسرح العالمي ، الذي قضى فيه ، ووراء (كواليسه) اغلب اوقاته ، وذلك على الرغم من انه عاد وصرح اكثر من مرة وخاصة عندما تزايد النقد الداخلي على سياسته الداخلية بأنه سيكرس ٩٥٪ من وقته لتخفيف العبء على حياة الجماهير المصرية . ان المجال الخارجي هو الاصعب من ناحية تحديد العناصر الدائمة للاستمرارية وبناء المؤسسات . ومن طبيعة السياسة الخارجية ان معظمها تملئها مصالح ضيقة للأمم والشعوب ومرونة المبادئ هي المبدأ الاساسي الذي يتحكم فيها . ومع كل هذا اتخذ السادات عدة خطوات لا يمكن ان تنحى آثارها من سياسة مصر الخارجية بسهولة ، ان ما نرمى اليه هو الاطار الاعلى الذي تبناه في اسلوبه بين الشعوب والذي شكل تغييرا في الاتجاه بالنسبة لسلفه ، انه اللجوء الى الغرب والاتجاه الموالي للولايات المتحدة الأمريكية بشكل بارز وهو الاتجاه الذي تبناه . وقد جاءت هذه الامور على حساب العلاقات الخاصة مع الاتحاد السوفيتي وتشعبت منها خطوط سياسية أخرى من بينها سياسة السلام مع اسرائيل .

وعلى الصعيد العالمى ، بين الكتل ، اختار السادات ان ينضم الى المعسكر الغربى ، من خلال تحديده لحقائق استراتيجية ملزمة على المدى المتوسط ، ان لم يكن الطويل ، وهذا مثل المجالين الرئيسيين وهما : العسكرية والاقتصادى ومن خلال مانشى في وسائل الاعلام عن تسليح مصر بالأسلحة الغربية المتطورة ، يتكون انطباع واضح للغاية حول اتجاهات السادات ، التى يعد استمرارها ملزما لخليفته بقدر كبير (١٧) . ان عملية تبديل العناد العسكرية بمثل هذا المعدل تتطلب تغيير التشكيلات على نطاق واسع ، ويقدر لذلك انه سيستمر سنوات طويلة . ان علاقات امدادات الأسلحة - التى تشمل فى ذات مدلولها التوجيه ، والتدريب ، والصيانة وتوريد قطع الغيار واحيانا تغيير نظريات القتال - ينجم عنها نظام تبعية بين الدول التى تقدم السلاح وبين الدولة التى تتلقى السلاح . ان الاتجاه للانتقال الى الانتاج المشترك لبعض المعدات العسكرية - على ارض مصر وبايدى رجالها ، ولكن بخبرة اجنبية - ليس الا زيادة فى التبعية على المدى المتوسط . وان كانت ترمى الى تقليلها على المدى الطويل . علاوة على ان تخلص ايران عن مثل هذه الحماية العسكرية الامريكية اثبت انها شيء ممكن ، فانه - الى جانب مثل هذا الموقف الثورى الشاذ والمتطرف الذى ساد ايران - سوف يشكل التعاون الاستراتيجى من (الطراز) الذى اقامه السادات بين الولايات المتحدة الامريكية ومصر عاملا له وزن كبير ومعوق جدا لتغيير التحرك المصرى بين الكتل . ويأتى العنصر الاقتصادى فى النظام المصرى الامريكى ليجعل صعوبات أكثر ، ففى اعقاب سياسة السادات نجم وضع اصبح بمقتضاه الولايات المتحدة الامريكية ، ودول غرب أوروبا ، واليابان ، فى آن واحد هى أكثر الدول المستهلكة لصادرات مصر وأكثر الدول الموردة لمصر الغذاء والسلع واكبر دول تتعامل مع مصر فى الاستثمارات وفى مجال التكنولوجيا وقطاع البترول والمجالات الأخرى القائمة على العلم والتكنولوجيا اقل بكثير من صورة التكنولوجيا الامريكية ، وهنا ايضا سيكون ثمن تغيير الاتجاه باهظا للغاية . ومع هذا ، يعتبر مجال مناورة معينة فى المجال التكتيكى امرا ممكنا ، وكذلك تغيير النعمة وتغيير مراكز الاهتمام .

وفى هذه النقطة بالذات نجد ان تعميق التعاون الاستراتيجى بين مصر والولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية - هو ميراث وتركة أنور السادات وهو سلاح ذو حدين ، حيث ان التقارب بمثل هذا المعدل ، من المؤكد انه يأتى معه بوجود اجنبى مضاعف على ارض مصر ، ويأتى بمزيد من تدخل الاجانب ، والخبراء ، وغير الخبراء ، فى جميع مجالات الحياة ، والظهور بمظهر غريب من شأنه ان يؤدي الى رد فعل مضاد عنيف . وتتفاقم هذه المشكلة ايضا بسبب المظهر الخارجى المباشر الذى ينطوى عليه الوجود الامريكى فى عاصمة مصر ومدنها . ان سلسلة ناطحات السحاب القائمة على ضفتى نهر النيل ونزلاء الفنادق الفاخرة التابعة لهيئات غربية لها مكانتها مثل « هيلتون » ، « شيراتون » ، « رمادا » ، « مريوت » وغيرها

مثل - بشكل قد يكون أكثر من عناصر هامة أخرى - رمزا لسياسة الانفتاح فى عهد السادات . فبينما تدعو لانتات النيون وصور الحائط الضخمة المواطن المصرى ليروى ظمأه بزجاجة (كوكاكولا) او (بيبسى كولا) تبرز فى الخلف مئذنة مسجد محمد على بالقلمة ، وصليب كنيسة قبطية وقبة مسجد يقع فى الحى . وهناك بين فرعى فندق « هيلتون » بالقاهرة على ضفة النيل الشرقية يوجد مبنى كان يظهر فى العهد الناصرى غير البعيد فى واجهة المدينة حيث كان يوجد فيه مركز الحزب الحاكم - الحزب الوحيد الذى كان مسموحا به فى مصر آنذاك - وهو الاتحاد الاشتراكي العربى . وهو يقبع الآن فى استحياء وتواضع ما بين هيكلى النجاش ، ويضم هذا المبنى فروع ستة بنوك اجنبية فى القاهرة واذا لم يتم العمل على خفض المظهر الخارجى للتدخل الامريكى فى مصر ، فلا يمكن ان نتوقع ان رد الفعل المضاد والمحلى سيحدث فى ثوب تقليدى اسلامى ووطنى

وعلى الصعيد المحلى ، او الاقليمى ، يمكننا ان نميز ثلاث مجموعات من العلاقات قريبا بعضها من بعض ، العالم العربى ، العالم الاسلامى ، او الدول المسماة بـ « عدم الانحياز » . فقد قلل أنور السادات من معدل تدخل مصر فى هذه المجموعات الثلاث كلها ، وان لم يتخل بشكل علنى عن المطالبة بان مصر تحتل موقع الزعامة ، او على الأقل الاشتراك فى زعامة هذه المحافل الثلاثة . وكان هذا الوضع هو نتيجة ميله نحو الغرب ، وسياسته تجاه اسرائيل ، وتفضيل الاعتبارات الاقتصادية الواقعية على حساب الالتزامات الايدولوجية التى اكدها سلفه وقد برزت مشاكل مصر فى كل هذه الدوائر الثلاث بصفة اساسية بعد رحلته الى القدس وتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد . ان هذا النمط بالذات ، الذى وضع فى عهد السادات وتفاقم بسبب شخصيته الصلبة وتصريحاته الشديدة ، وخاصة ضد معارضيه من بين العرب ، من المتوقع له ان يختفى او يضعف بشكل جوهري مع وفاة السادات . وابان وفاة السادات كانت تربط مصر علاقات كاملة وعلنية فقط مع السودان والصومال وعمان من بين الدول الاعضاء فى الجامعة العربية . ومن الحقيقى ان الدول العربية المسماة بالدول المعتدلة - بزعامة السعودية - استمرت فى اقامة اتصالات مع مصر ، ولكنها حرصت على قطع العلاقات الدبلوماسية مع الاستنكار العلنى لسياسة السادات . ويبدو ان هذا الموقف كان مؤقتا ، اذ لاحظنا عليه تغييرات تتجه نحو التقارب ورأب الصدع . ومثل هذا التطور سوف يؤثر ايضا على وضع مصر فى الكتلة الاسلامية وفى دول « عدم الانحياز » ، وسيعمل على تحويل هذا الجانب من سياسة السادات الخارجية ، « العزلة » المصرية ، الى حادث عابر .

لقد احتلت سياسة المصالحة مع اسرائيل مكانا هاما جدا فى سياسة السادات الخارجية . ومن المحتمل ان يذكر التاريخ هذا الرئيس المصرى اساسا بسبب العنصر الاسرائيلى فى سياسته ، حتى ان محطى الواقعية مالوا حينذاك الى الاتفاق على ان خطواته كانت « تاريخية » . ولكن من المهم ان ننظر الى السياق الطويل جدا لسياسة السلام التى انتهجها السادات ،

دون ان نقل من قيمته المثيرة التي اثبتت وجودها وهذا السياق الطويل كان يمثل في الاتجاه الموالي لأمريكا من النظام الحاكم بزعامة أنور السادات. وقد أدرك الرئيس جيدا ان استمرار الوضع السياسي بين مصر واسرائيل سيكون حجر عثرة في طريق بلاده نحو التعاون الاستراتيجي العميق والشامل مع الولايات المتحدة الأمريكية . وان كان السادات قد أصبح أول زعيم عربي اعترف بإسرائيل وتفاوض معها مباشرة وعلانية ، فقد وجهته في ذلك وبشكل كبير رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك . وجاءت مواقفه الأساسية دائما تقريبا عند الخط الفاصل الأمريكي في الوقت الذي يعرض تحركه على انه استجابة لمطالب الدولة العظمى ويغرض ان يحظى منها على اعتراف بالجميل مقابل الـ « اعتدال » . وقد صاحب هذا الاتجاه الواقعي اعتراف عميق بأن الأمريكيين هم الطرف الوحيد القادر على أن يجعل إسرائيل تقدم تنازلات تتيح المصالحة السياسية معها . واعتقد من وجهة النظر الإسرائيلية ان التفتيش في النوايا الخافية وراء سياسة السادات يعتبر عملا لا لزوم له غير مثير على الإطلاق ، اما العنصر الدائم فهو السياسة العملية التي اتبعها . فهل وافق المصريون حقيقة تحت زعامته على بقاء إسرائيل الصهيونية في الشرق الأوسط ؟ أم يأملون في « تذويب » دولة إسرائيل عن طريق السلام ، بعد ان لم يتمكنوا من القضاء علينا في ميدان القتال ؟ ان هذا السؤال هو من نوع هذه الأسئلة التي تعتبر أي محاولة للإجابة بمثابة جهد ضائع عديم الجدوى .

فالى أي مدى سيظل السلام الذي أرسى دعائمه السادات مع حكومة إسرائيل مرتبطا في المقام الأول بمصالح كلا الطرفين ، كما تفهمها وتحددها حكومة كل منهما . فطالما سيفهم ثمن وجود السلام الإسرائيلي المصري في نظر الذين شاركوا في صنعه على أنه أقل بكثير من ثمن انتهاكه ، فسوف يتم الحفاظ على الموقف الراهن أيضا ، وكلما تغير تعريف المصالح — كلما تغير أيضا الوضع الحالي أيضا — ومع هذا ، وهنا بالذات فيما يتعلق بموضوع السلام مع إسرائيل نجد ان الطابع الذي تركه السادات — كما يبدو — هو من أبرز مآثره في مجال السياسة الخارجية ، وان ما أرمى اليه أساسا هو البعد السيكولوجي ، لقد صدق أبا إيبان عندما قال أثناء زيارة السادات الأولى للقدس ، لتكن نتائج الرحلة كما تكون ، فان الشرق الأوسط بعد الزيارة لن يكون كما كان عليه قبلها . وحتى اذا ما حدث ووقفنا، نتيجة الظروف المتغيرة ، على اطلال سلام كامب ديفيد فان رواسب الاتصالات المباشرة والاعتراف الدبلوماسي وإنسانية الطرف الآخر بدلا من حب السيطرة الذي ساد في الماضي على المستوى الرسمي وغير الرسمي — كل هذا قد أملى ويملى قواعد جديدة للعبة أكثر ذكاء في ساحة الشرق الأوسط العاصفة وغير المستقرة . وحتى اذا لم يكن قد زال « الحاجز النفسي » الذي تحدث عنه السادات عند مجيئه الى القدس ، وحتى اذا تحرك عقرب الساعة هنا وهناك ، فقد تفتت هذا الحاجز وما زال آخذا في التفتت عند كلا الطرفين .

خاتمة :

لقد أردت من خلال الصفحات السابقة ان اتبوع عدد من المبادئ الأساسية والظواهر التي ميزت أسلوب حكم الرئيس السادات ، ولم أحاول ان اصف الأحداث والتطورات ولكن حاولت ان أرسم بالخطوط العريضة ما اسميته بتركة السادات ، تلك المكونات التي تركت أثارها أكثر من غيرها في المجتمع المصري والتي تعتبر فرصها في الاستمرار لمدة أطول بعد السادات أكبر من فرص مكونات أخرى . ان هذه القدرة على البقاء المحتمل ستربنا الأيام مدى قوتها الحقيقية ، وقد سميتها « الميل الى إقامة مؤسسات » . ومن خلال نظرة شاملة وموجزة يبرز هذا السؤال : هل جميع هذه العناصر التي اشرت اليها على ان لها صفة البقاء وتميل الى الرسوخ ، تنضم لتكون تراثا واقعيا واحدا ومحددا ، يمكن ان نسميها « الساداتية » ؟ يبدو ان الإجابة على هذا السؤال هي بالنفي . صحيح ان هناك قلة سوف تختلف معنا في الرأي اذ انه من الممكن ان نلاحظ بوضوح سياسة متميزة للسادات في موضوعات مثل : اصفاء الصبغة الديمقراطية التي انتهجها في نظام حكمه ، والتأكيد على أهمية قيام دولة القانون والسلطة القضائية القوية ، ومحاولة التصارع مع كثرة الأحزاب ، وحرية المعارضة في التعبير ، والتحرر الاقتصادي ، الذي عرف باسم سياسة الانفتاح ، والاتجاه الغربي في السياسة الخارجية وأخيرا — اتفاقيات السلام مع إسرائيل ، وعلى الرغم من ذلك نجد ان كل هذه الخطوط لا تضم أكثر من مجرد اطار عام يفتقر الى روابط فكرية يمكن ان تحوله الى رسالة مبلورة تعبىء الجماهير وتحمس الفتيان والشباب ، ومن الصعب ان نقول بأن السادات كانت له ايدولوجية واضحة بخلاف الواقعية التي كان ينسادي بها . وكل ما يميزه هو مجموعة من الأفكار القريبة من بعضها ، لا أكثر من ذلك ولا أقل . ولم يكن الرجل يفتقر الى الرؤية ، وربما كانت رؤيته بالذات هي التي أدت به الى ان يتحرر من قيود الايدولوجية الناصرية أو غيرها . ومع استقرار السادات في الحكم ، وتزايد عملية الطابع الناصري ، يبدو ان أرض النيل قد حل بها عهد « وفاة الايدولوجيات وبعث الأفكار » ، الذي حل بأوروبا منذ نصف (يوبيل) قبل ذلك (١٨) . وربما كان يجدر بنا — بسبب هذا الموضوع الذي نتناوله — أن نسمى هذا العهد باسم « بعث المناهج » ، حيث انه ليس المقصود تلك الأفكار التي نادى بها السادات وكتب عنها ، بل السياسة العملية التي نفذها والنمط السياسي الاجتماعي الذي سعى اليه .

وانه بسبب مركزية الحكم في مصر بالذات ، وبسبب الأهمية القصوى لشخصية الحاكم في تشكيل أنظمة الحكم ، وبسبب قوة شخصية أنور

السادات كزعيم ، بسبب كل هذا بالذات يبدو ان الاثر الذي خلفه من بعده يبدو عديم الاهمية بالنسبة لما كان عليه في حياته ، ومن هنا قد يكون الشيء الاهم من غيره هو ذلك الانطباع الذي تركه الرجل في نفس خليفته والذي كان ساعده الايمن على مدى سنوات طويلة ، ووقف بجانبه دائما وسيؤثر ذلك الانطباع على الجهاز الحكومى وعلى المجتمع المصرى عن طريق زعامة الرئيس الجديد ، طالما هو موجود في الحكم . ويمكننا الوقوف على قوة هذا الانطباع في المستقبل فقط .

ملاحظات :

١ — انظر ، على سبيل المثال ، لويز ليف في صحيفة كريستيان ساينس مونيتور ، في ٢٨ اكتوبر ، وادوارد مورتيمر في التايمز ، بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٨١

٢ — انظر ، على سبيل المثال ، وليام بارل في صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون ، في ٨ يناير ، ولويس رومانو ودانى ردكليف في صحيفة واشنطن بوست ، في ٥ فبراير ، ومرجريت جونسون في التايمز ، في ٨ فبراير ، وجيمس ماك مانس في الجارديان ، في ٢ مارس ١٩٨٢

٣ — انظر على سبيل المثال : Irene L. Gendzier, "Notes towards a reading of the Passing of Traditional Society", Review of Middle East Studies, No. 3, pp. 32-47; Peter Gran, Islamic Roots of Capitalism (Austin, Texas, 1978).

{ — هذه النظرية قام بعرضها بشكل اكثر وضوحا :

W. Wittfogel, Oriental Despotism : A Comparative study of Total Power (New Haven : Yale University Press, 1957).

انظر ايضا (البيلوجرافيا) المستشهد بها هناك .

٥ — انظر ، مثلا ، جبرائيل بار « خنوع الفلاح المصرى لتاريخ الثورات الزراعية في مصر ، الشرق الحديث » ديسمبر ١٩٦٢ من ص ٥٥ — ٦٣

٦ — انظر التفاصيل لدى شمعون شامير « مصر تحت زعامة السادات » (تل ابيب : قدس الاقداس ، ١٩٧٨) ، من ٢١ — ٣٠

٧ — انظر نص الدستور بالترجمة العبرية في الشرق الحديث ، (١٩٧٢) ٣٠٧ — ٣٢٤

٨ — راديو القاهرة ، ١١ ابريل ، ٣٠ ديسمبر ١٩٧٨ ، الاهرام ٢ مايو ، ٢ يوليو ١٩٧٩ ، و ٢٩ سبتمبر ١٩٨١

٩ — الاهرام ٧ سبتمبر ١٩٨١

١٠ — في عهد السادات ، كان عدد الوزراء الذين خدموا معه في كل عام من اعوام حكمه اكثر من ثلاثة اضعاف عدد الوزراء ، في عهد جمال عبد الناصر ، فعلى مدى الـ ١٨ عاما التى حكم فيها جمال عبد الناصر بلغ عدد الرجال في مختلف وزاراته ١٣١ — اى بمتوسط ٧.٢ وزراء في العام ، بينما تغير في عهد السادات على مدى السنوات التسع التى حكم فيها في الفترة ما بين ١٩٧٠ : ١٩٧٩ تغير ١٨٦ وزيرا في حكوماته — اى بمتوسط ٢٠.٦ وزيرا في العام . وكان الوزير في عهد عبد الناصر يخدم في المتوسط حوالى ٤٤ شهرا مقابل ٢١ شهرا في المتوسط في عهد السادات انظر :

Raymond A. Hinnebusch, "Egypt under Sadat : elites, power structure, and political Change in a post-populist state", Social problems, Vol. 28, No. 4 (April 1981) p. 446.

١١ — وكالة انباء كندا ، ٨ اكتوبر ١٩٨١

١٢ — انظر التفاصيل في الاهرام ، ٢٨ يناير ١٩٨١

١٣ — وكالة انباء الشرق الاوسط ، ٢٣ سبتمبر ١٩٨١

١٤ — الاهرام ، ١١ ديسمبر ١٩٧٩

١٥ — بحث به مزيد من التفاصيل ، انظر : اسحق جال ، « اقتصاد مصر في عهد السادات » ، استعراض شهري ، في نوفمبر ١٩٨١

١٦ — مجلة اكتوبر ، ٢٠ سبتمبر ١٩٨١ ، ص ٢٩ — ٣٢

١٧ — حول التفاصيل عن عتاد وتسليح الجيش المصرى انظر :

The Military Balance 1980-81 (London I.I.S.S. 1982).

١٨ — انظر مثلا :

Raymond Aron, The Industrial Society (New York, Praeger, 1967), p. 143.

من الغرب ، ليس من أجل انكار شخصيتهم ولكن من أجل تعلم ومعرفة سر
توتنها بهدف التجسيد الشخصى الوطنى وليس فيها ولم يكن فيها ما يهون
من الامر .

والجامعة في مصر كانت ولا زالت مؤسسة لا تعكس وضع المجتمع
ورغباته الذاتية . بل على العكس من ذلك ، عملت كهيئة تشجع على
التغييرات والتحولات فهي اطار يضم الشباب الذين تم تثقيفهم وتعلم الجزء
الاكبر منهم بالصورة التقليدية التي تقوم اساسا على حفظ ما هو موجود ،
وتواجههم بالتعليم الحديث ، الذي يهدف في أساسه الى البحث عن الغامض
والخفى . انها تنقلهم من انتمائهم الاجتماعى السابق وتحولهم الى طبقة
قائمة بذاتها ، يصعب على اعضائها التعايش من جديد في مجتمع واقتصاد
غير قادرين على استيعابهم بما فيه الكفاية . لقد مست بناء الاسرة التقليدية
عن طريق نقل المعرفة وايجاد وضع للطالب افضل من وضع ابيه ،
والشخصية الابوية هي الدعامة الرئيسية في الخلية الاجتماعية الأساسية
وقد ظلت منذ القدم رمزا للتخلف والجهل . والجامعة تخلط بين الجنسين ،
وتخلق ضغوطا من الاختبارات والنفعية ، وتخلق معايير وشعارات ثورية
ولذلك تعد هي نفسها مشكلة .

لقد تم ذلك في ظروف اساسية صعبة خاصة ، عدم التوازن
بين عدد المدرسين وعدد التلاميذ ، تكس الفصول التي لا تعد سوى
قاعات ضخمة تضم مئات من الطلاب مجهولى الهوية ، والنقص المزمن في
الكتب الدراسية وباقي الوسائل التعليمية .

تعكس تلك المجموعة من المشاكل الأساسية — وقد اشرنا الى جزء
منها فقط — في معظمها حياة الطلاب والجامعات في مصر منذ بداية تطورها
في العشرينيات وحتى ايامنا هذه . ونتيجة لذلك ابذى طلاب مصر طوال
هذه الفترة — بكل تغيراتها وتقلباتها — حساسية سياسية كبيرة . واصبحوا
بلا شك — القطاع الأكثر حيوية والاسرع استجابة في أرض النيل واعطوا
خلال الثلاثينيات والاربعينيات بنشاطهم السياسى المكثف بعدا جديدا للصراع
ضد المحتل البريطانى . وقد استطاع الطلاب باستخدامهم لسلح الاضرابات
والمظاهرات أن يثيروا مشاعر الشارع المصرى ويحدثوا ضجة وبذلك كانوا
يعطون تعبيرا عن الآلام التي تعانيها مصر كجمهورية سياسية يصعب عليها
تجسيد شخصيتها ، وكرامتها ، ورخائها ، وفي نفس الوقت يعطون تعبيرا
ومخرجا لمشاكلهم الطلابية الخاصة .

ومن المهم دراسة الطابع الذى تميز به النشاط السياسى للطلاب في
مصر في الفترات التي سبقت حكم السادات وذلك لاتخاذها اساسا لفهم ماحدث
في اطاره . وتبين من دراسة كهذه — لن نخوض في تفاصيلها في المساحة
القصيرة امامنا (٣) — انه منذ الاربعينيات (مع بداية الاتساع الكمي لهذا
القطاع) تنافس على الزعامة السياسية للطلاب مثلى اثنين من الاجنحة

السادات والطلاب الشباب يواجه « الانفتاح »

بقلم : حجاز اريخ

مقدمة

تعتبر العلاقات بين حكم السادات وبين جماهير الطلبة في مصر علاقات
فائقة .. فقد بدا الرئيس حكمه بالامل في أن يجد في الشباب المتعلم دعامة
شعبية للخط العام الجديد الذى حاول أن يحكم به بلاده .. هذا الخط —
وينظره شاملة الى الوراء — يختلف في اتجاهه عن الحكم السابق .. فقد
اشتمل على ابراز المركب المصرى الخاص في الوعى القومى على حساب
المركب العربى — الاقليمى ، وعلى الاتجاه الموالى لأمريكا بدلا من سياسة
« عدم الانحياز » وعلى التحالف مع السوفييت ، والسعى لاجاد حل سياسى
بدلا من حل عسكري للنزاع مع اسرائيل ، وحل المشاكل المتفاقمة للمجتمع
والاقتصاد المصرى عن طريق استيراد رأس المال من الغرب بدلا من تصدير
ثورة « اشتراكية عربية » للشرق الاوسط . من هذا الخط العام تكونت
السياسة الداخلية التي استهدفت تشكيل سياسة « الانفتاح » . وقد
تضمنت تلك السياسة محاولة العناية بقدر المستطاع بالعناصر المكونة
للاقتصاد الحر ، ومحاولة مماثلة لتوسيع نطاق الحريات السياسية . ويبدو
أن المطلوب تقريبا تلقائيا هو تأييد الشباب الجامعى للنظام الحاكم الذى يتجه
نحو الغرب والطابع الغربى .. وتعتمد الجامعة الحديثة كاطار ينظم حرية
اكتساب المعرفة وبلورة الرأى والتعبير عنه ، المفهوم الذى تكون ونما في
احضان الثقافة الغربية .. وبمثل هذا الشكل ادخلت للمرة الأولى الى مصر
وغرست فيها — مع تأسيس الجامعة المصرية بالقاهرة عام ١٩٢٥ (١) ، في
الفترة التي بلغت الذروة فيها الوطنية المصرية — ادخلت « الليبرالية —
البرلمانية » . ولكن في ايامنا ، عندما اراد السادات احياء روح تلك الوطنية ،
على اساس الانفتاح والتغريب ، وآثارها السياسية ، وجد في جمهور
الطلاب — كما سيأتى وصفه فيما بعد — قطاعا صعبا ، حساسا ، ثائرا
وغوى ذلك كله وجده معارضا .

وقد نبعت مشكلة ، وحساسية ، جمهور الطلاب في مصر — كما في
ارجاء « العالم المتطور » كله — في أساسها ، من الحقيقة القائلة بأن
الجامعة الحديثة هي بالفعل مؤسسة وفكرة اجنبية غرست في بنية وتركيب
المجتمع المحلى . وحقيقة أن الذين غرسوا تلك الفكرة كانوا الزعماء
الوطنيين المعروفين في المجتمع (٢) ، وانهم قد استعاروا تلك الفكرة الجامعة

التطبيق العامة السياسية : « اليمين » الاسلامي و « اليسار » القومي العربي . تزعم الجناح الأول « الاخوان المسلمون » ، وكانوا من الشخصيات البارزة حتى استقرار الحكم الناصري في منتصف الخمسينيات . وإلى جانب هذه الحركة ظهرت حركات أخرى اعربت هي الأخرى عن رفضها « للثقافة الغربية » . ومع تأسيس الحكم الناصري وتحول المسيحية القومية - العربية و « الاشتراكية العربية » إلى نظام من أنظمة الحكم ، تحولت الجامعات إلى قلاع للأعراب عن التأييد والتضامن . والحقيقة ، أن الفترة من ١٩٥٤ - ١٩٦٨ كانت الفترة الوحيدة في تاريخ مصر الحديثة التي تم إسكات الطلاب خلالها لاعتبارهم عنصرا يثير الغلايان والهياج والاحتجاج والاضرابات والمظاهرات .

ولكى نفهم النشاط الذي مارسه الطلاب المصريون يجب ألا نقف فقط على مشكلتهم كقطاع ، بل نقف أيضا على المشاكل العامة للمجتمع المصري . وقد أشير في مقدمة هذا الكتاب إلى أن سكان وادي النيل بأغليبيتهم الساحقة هم - في نفس الوقت وبدون تفريق - مصريون ، وعرب ، ومسلمون . وإطارات الوعي هذه لا تستقر بانسجام داخل نفسية الفرد والجماعة . وباستثناء الفروق المبدئية الأيديولوجية بينهم ، نجدهم يشيرون أيضا إلى اتجاهات عامة مختلفة متناقضة بخصوص حل مشاكل الدولة والمجتمع . وتستخدم الدوائر المصرية العليا - أساسا أيديولوجيا لحل المشكلات في إطار السيادة القطبية . وفي مقابل ذلك نجد التأكيد على عنصر الوعي المصري المتميز ، ينبثق من الاعتراف بأنه لا يوجد في مثل هذا الخلاص أي مخطط حقيقي . وتقرح الدائرة « المصرية » مواجهة مشاكل مصر في الأطار الضيق لوادي النيل من خلال احتمال الربط بينها وبين تحالف المصالح مع الغرب . وقد حاول السادات - كما ذكرنا - أن يقود مصر في الطريق الذي يؤكد على الطابع « المصري » ، ولكنه لم يحظ بتأييد الشباب الجامعي . ويبدو أن هناك سببين أساسيين تحالفا لتكوين - تلك المعارضة . الأول أيديولوجي - عاطفي ، مرتبط بالبعد الثوري الذي تعرضه الدوائر فوق - المصرية . والثاني سبب عملي ، فمنذ أجيال حولت الجامعات المصرية الشباب المحلي إلى هيكل من المثقفين لخدمة المنطقة كلها - مدرسون ، مهندسون ، أطباء وموظفون يمارسون أعمالهم في أرجاء العالم العربي والاسلامي ، ومؤلفون للكتاب العربي ، الفيلم ، الصحيفة التي يتم توزيعها من مصر إلى الشرق كله . ولذلك كان لطلاب الجامعات مصلحة مباشرة في إقامة علاقات وطيدة بقدر المستطاع مع دول العالم العربي . وقد وجد جمهور الطلاب الذي عانى كثيرا من المشاكل الخاصة والعامة هذه ، في الاحتجاج السياسي الخلاص والهدف . وبشكل متوقع ، ركز آماله على الخطط التي ابتعد عنها حكم السادات . وبالفعل ، مارس هذا الجمهور نشاطه بصفة عامة من خلال المعارضة ، وأحيانا مارسه من خلال العنف ، لحكم السادات ، وذلك عندما برزت وسطه اتجاهات إلى « اليسار » والقومية العربية « وخاصة حتى عام ١٩٧٧ » وللإسلام المتعصب « وخاصة منذ بدء السلام مع إسرائيل » .

وهناك حدثان رئيسيان خلال عهد السادات حددوا ثلاث فترات في تاريخ العلاقات بين نظام الحكم وبين جمهور الطلاب أولهما: حرب عيد الغفران وثانيهما: المفاوضات والتوقيع على اتفاق السلام مع إسرائيل . وقد بدأت الفترة الأولى (١٩٧١ - ١٩٧٣) عندما عرض النظام الحاكم منهاجه الجديد في المجالات الداخلية وأثاره على الجامعات والطلاب ، ففتح أبواب الجامعات على مصراعيها أمام الشباب المصري الذي أنهى التعليم الثانوي ، ففتح جامعات في المحافظات والأقاليم ، المبادرة وتشجيع الانفتاح السياسي داخل الجامعات وانتهت تلك الفترة برد عمل عنيف من جانب جمهور الطلاب لما أبداه السادات من تردد إزاء شن حرب مع إسرائيل وكذلك بمظاهرات في القاهرة هددت الحكم بشكل ملموس . وبدأت الفترة الثانية بعد الحرب ، عندما اكتسب الحكم مكانة وثقة وسمح مرة ثانية بممارسة السياسة داخل الحرم الجامعي ولكن هذه المرة فرضت عليها الرقابة على أمل الحصول من جديد على تأييد « الغالبية الصامتة » من الطلاب ولكن اتضح خلال فترة قصيرة أن هذا الانفتاح بدلا من أن يعبئ الوسط السلبي اتاح للأقطاب المتطرفة القيادة والسيطرة . وقد قوى « اليسار » الطلابي حتى أنه في بداية عام ١٩٧٧ كان في مكانه أن يتحكم من جديد في قيادة الاضطرابات الخاصة برفع « أسعار المواد الغذائية » بالقاهرة . أما الفترة الثالثة فقد بدأت بعد التوقيع على اتفاق السلام ، عندما امتنع النظام الحاكم - مدفوعا بتجربة سابقة - عن مبادرات للانفتاح داخل الجامعات . ومع ذلك ، لم يفقد السادات أمله في تعبئة طلاب مؤسسات التعليم العالي في مرحلة متأخرة جدا ، وأهتم بتنظيم اطرار من الاتحادات لسلك التدريس والطلاب ، بفرض تحويل الجامعات إلى اطرار شبه مستقلة إداريا وليست مستقلة سياسيا . وعلى أي حال ، انتقلت المبادرة في العلاقات إلى الطلاب ، وذلك من خلال تغيير جذري في الأساس : انتقال من نشاط سياسي في ظل شعارات « اليسار » والعربية إلى نشاط سياسي باسم الإسلام ، وانتقال مقابل لمراكز التنظيمات والاحتجاجات من الجامعات الرئيسية بالقاهرة إلى الجامعات الموجودة في الأقاليم . وتميزت تلك المرحلة بظهور زعامة طلابية سرية ذات قدرة على التنفيذ ، وبانفجارات متكررة لأعمال العنف المعارضة . وانتهت - من وجهة نظرنا فقط - مع اغتيال السادات .

(١) الفترة الأولى - حتى حرب عيد الغفران (٤) :

فتح أبواب الجامعات :

اتسمت فترة بداية السبعينيات بزيادة لا مثيل لها في عدد الطلاب في مصر . فقد تضاعفت بالفعل خلال الفترة القصيرة بين السنة الدراسية ١٩٦٩/١٩٧٠ . والسنة الدراسية ١٩٧٣ - ١٩٧٤ (٥) .

وبلغت الأعداد المسجلة : عام ١٩٦٧/١٩٦٨ حوالي « ١٤١ر.٠٠ » ، وفي عام ١٩٦٨/١٩٦٩ بلغت ١٤٢ر١٧٥ وفي ١٩٧٠/١٩٦٩ بلغت ١٦١ر٥١٧

وخلال عام ١٩٧٠/١٩٧١ بلغت ١٧٧٩٥٥ ، وعام ١٩٧٢/١٩٧١ كانت ١٩٦٠٧٤ ، وفي ١٩٧٣/١٩٧٤ بلغت ٢٣٤٠٠٠ ، بمعنى أن النمو في عدد الطلاب كان بنسبة ١٤٪ سنويا تقريبا . وفي عام ١٩٧٦ قدر عدد الطلاب بحوالى ٢٦٤٠٠٠ (٦) ، ومذ ذلك الحين — وبسبب ظروف يتم تفصيلها أثناء الحديث — توقف معدل الزيادة .

ومن العناصر الهامة في أساس هذا النمو تلك الحقيقة القائلة بأن الاقتصاد المصرى غير مهين لأن يستوعب دوائر العمل نسبة كبيرة من خريجي المرحلة الثانوية . عندئذ ، واجه نظام الحكم مشكلة البطالة من جانب خريجى التعليم الثانوى عن طريق فتح ابواب التعليم العالى امامهم .

ولكن الى جانب هذا السبب هناك سبب آخر رئيسى لهذا النمو . يتعلق بالمبادرة التى اتخذها السادات فور توليه السلطة ففى خلال عهد عبد الناصر قبل في التعليم العالى حوالى ٥٠٪ من خريجي الثانوى . وفي بداية عام ١٩٧١ أصدر السادات تعليماته باتاحة الفرصة لكل خريج ثانوى لأن يقبل في الجامعة (٧) . وهذا الاجراء ابرز اختلافا اساسيا بينه وبين سلفه .

فقد اعتبر عبد الناصر الجامعات — مثلا — اطارا لتأهيل وتعليم الصفوة من بين « الكائنات » والمثقفين ، التى من الممكن أن تصبح طلائع للثورة العربية الشاملة ، فتحول الطلبة في عهده الى ابناء يتولاها الحكم بالرعاية ، وبالرغم من ازدياد أعدادهم ظل هذا الأساس بعدا اختياريا واضحا لعملية قبولهم في الجامعات . ففى عام ١٩٦٦ ، على سبيل المثال ، كان ٨٥٪ من طلاب جامعة القاهرة من ابناء الطبقة المتوسطة والفنية و ١١٪ فقط من ابناء العاملين والفلاحين و (٣ ار غير محدد) (٨) .

اما السادات ففى مقابل ذلك ، اعتبر الجامعات (قبل ان يصاب بخيبة الأمل منها ، قرب نهاية هذا العقد) اطارا لتطوير وتنظيم الشباب المصرى كله ، وبالفعل قام بفتح الابواب امام الطبقات الفقيرة ، وسكان المحافظات والقرى النائية .

وبعد صدور تعليمات السادات بدا يحظى بالتعليم العالى ايضا الحاصلون على شهادة الثانوية بمتوسط ٥٠ درجة . وبناء على النظام الذى طبقه مكتب التنسيق المنشئ عام ١٩٧١ ، قبل في (المرحلة الاولى) — مع بداية الصيف — الحاصلون على متوسط أكثر من ٦٨ في العلوم ، وأكثر من ٦٢ في الآداب . وكان من حق هؤلاء دخول إحدى الجامعات الرئيسية والكليات المرغوب فيها . (فمن يريدون دراسة الطب مطالبون بالحصول على شهادة الثانوية العامة بمتوسط درجات ٩٨٪ كذلك الهندسة تطلبت متوسطا عاليا جدا) . وقبل في « المرحلة الثانية » الحاصلون على متوسط أكبر من ٥٨ في العلوم ، ٥٥ في الآداب . وقد حول هؤلاء للأماكن القليلة

التي بقيت في الجامعات وكذلك في المعاهد العليا . وقبلت « المعاهد » في « المرحلة الثالثة » درجات تزيد عن المتوسط وهو ٥٠٪ (٩) . وفي عام ١٩٧٧ قبل الطلاب على أربع « مراحل » . وبهذه الطريقة أصبح كل خريجى الثانوى تقريبا طلبة في الجامعات . وفي عام ١٩٧٥ قبل في التعليم العالى ١١٩٦٤٤ طالب من بين ١٢١٨٥٦ من الحاصلين على شهادة الثانوية (أكثر من ٩٨٪) . وفي عام ١٩٧٦ أعلن وزير التعليم حينئذ أن ٦٠٪ من خريجي الثانوية سوف يقبلوا في الجامعات « والباقي يمكن قبولهم في الكليات العسكرية ، والمعاهد المتوسطة والمعاهد الخاصة » . وهكذا يصبح هناك أماكن لكل الحاصلين على شهادة الثانوية الذين يبلغ عددهم ١٠٧٠٠٠ « ان الفيضان السنوى الكبير الذى يفيض على الجامعات المصرية .. الآلاف والآلاف من الطلاب الجدد الذين يبحثون عن الطريق إليها » — قد أدى الى حدوث تغيير كبرى ايضا بالنسبة للمؤسسات الجامعية . وبالفعل في عام ١٩٧٢ بلغ عدد الكليات الجامعية والمعاهد العليا في مصر ١٦٥ ، ١٨٥ في عام ١٩٧٦ ، وبالقرب من عام ١٩٧٨ بلغ ٢١٠ كليات ومعاهد . وبالرغم من محاولة بناء أساس بحجم يتناسب والزيادة في عدد الطلاب أدى الكم الى انخفاض الكيف . وظلت البيانات الخاصة بهذا الموضوع واضحة وجلية الى ان تكون الانطباع بأن النظام الحاكم كان يعلم بأنه يتسبب في ضعف مستوى التعليم العالى في مصر (المنخفض من بدايته) . فعلى سبيل المثال ، ووفقا لما ورد في الدراسة التى أجرتها مجلة روز اليوسف عام ١٩٧٧ ، بلغ متوسط عدد الطلاب في بعض الكليات ٦٦٦ لكل محاضر . وفي العام نفسه ، كانت جامعة الاسكندرية التى تأسست عام ١٩٤٢ لم تكمل بعد بناء أكثر من ٧٩٪ من المباني التى خططت لها .

وكانت الدراسة تجرى في قاعات ضخمة مدرجة « مدرج » وكان الطلاب بها — بناء على شهادة محاضر في الطب ، والطب هو المجال الذى يحظى التعليم فيه برعاية كبيرة من السلطة — كان الطلاب لا يرون ولا يسمعون وبالتالي فهم لا يتعلمون شيئا (١٠) . وكانت كليات العلوم ، المفضلة من جانب الطلاب والتى تحظى برعاية من جانب الحكم (على حساب كليات الآداب) ، تنقصها المعامل والأجهزة المناسبة (١١) وساد كل الجامعات ومعاهد التعليم العليا نقص خطير في كتب التعليم الجيدة ، بينما تكس في الوقت نفسه غيض من مواد التسلية ، غير الدقيقة ومرتفعة الثمن ، في أكشاك المكتبات . وأصبح مستوى التعليم والبحث في الجامعات الرئيسية المصرية — وبناء على شهادة من يعينهم الأمر — في هبوط مستمر « وتختلف ٣٠ عاما » . « وغرق » الطلاب في طي النسيان الذى ساد القاعات الضخمة ، بينما انشغل مدرسوهم بالأعمال الجارية من الاشراف عليهم وعلى اختباراتهم . هذا وعلى سبيل المثال ، ذكر محاضر في البيولوجيا بجامعة الاسكندرية أنه كان عليه تصحيح حوالى ٤٠٠٠ ورقة اختبار سنويا ، فالطلاب المصرى في السبعينيات كان ينتمى ، إذن ، الى جهاز أكاديمى ركز عليه ك « كم » وتجاهله كفرد . وكان المعيار الأكاديمى المطلوب هو اجتياز الاختبارات التى تعقد كل سنتين ويتم تصحيحها بطريقة سطحية ، وهى بالضرورة

« امتحانات للأغبياء » تضر بالممتازين منهم وتتجه نحو المتوسط والاقبل منه .
 وازاء الزيادة الكمية لقطاع الطلاب ، ومن خلاف التكيف مع مستواهم
 الاكاديمي ، يادر النظام الحاكم - ووفقا لمبادئ سياسته - بنقل النظام
 الجامعي الى المحافظات وجميع المناطق في مصر . وبالفعل انصب اهتمام
 النظام الحاكم على نقل مركز الثقل الكمي في التعليم العالي من العاصمة
 الى الاقاليم ، الى جامعات مثل اسيوط ، الزقازيق ، حلوان ، طنطا ،
 المنصورة ، المنوفية ، المنيا « وجامعة القناة » (وقد افتتحت الجامعات
 الثلاث الاخرى عام ١٩٧٧) . وفي عام ١٩٧٧ اوصى المجلس القومي للتعليم
 - ووفقا لتعليمات الرئاسة - بزيادة فورية لعدد الجامعات الى ١٨ وكذلك
 ٧ جامعات اخرى خلال سنوات قليلة ، بفرض الوصول الى ان تصبح
 هناك جامعة في كل منطقة يتراوح عدد سكانها بين ٥٥ الى ٢٥ مليون
 نسمة . هذه الخطة الجديدة - كما وصف احد المخططين (١٢) « من المنتظر
 ان يتم تنفيذها حتى عام ١٩٩٠ ، وتعتمد في اساسها على توزيع الجامعات
 القائمة وتلك التي ستقام في المستقبل ، في انحاء مصر بما يتناسب والتجمعات
 السكانية في كل منطقة .. وكان تركز الجامعات في المدن الكبرى ، سببا
 في هرب القوى البشرية ذات المستوى الثقافي المرتفع من المناطق الريفية » .
 وقد نبعت هذه السياسة من اعتبارات سياسية داخلية ولم تنبع فقط من
 القلق ازاء « هرب العقول » . وظلت جامعات الاقاليم طوال سنوات
 السبعينيات سلبية من الناحية السياسية وفي مقابل ذلك قام جمهور الطلاب
 في القاهرة والاسكندرية باثبات وجوده من جديد - بعد سباته في عهد
 عبد الناصر - كجمهور معارض ناثر ونشيط . ونبع نشاطه هذا من تفاقم
 المشاكل الطلابية والطبقية ، ومن ترايد الموضوعات التي تتطلب رد فعل
 سياسي ، ومن التخلص من صورة عبد الناصر الزعامية . وكذلك تحسنت
 جامعات القاهرة والاسكندرية خلال تلك السنوات الى تجمعات كبيرة للشباب
 (قدر عدد الطلاب في القاهرة عام ١٩٧٧ بحوالي ١٥٠.٠٠٠) تكون بداخلها
 وبشكل طبيعي « غالبية صامتة » تنتظر من يقودها وكان - ولا زال -
 السؤال الحساس بالنسبة للمسألة السياسية الطلابية هو : من الذي
 سيقوم بهذه المهمة ؟

السادات يواجه « التنظيمات الصغيرة المنظمة » و « الغالبية الصامتة » :

عندما تولى السادات الحكم في سبتمبر ١٩٧٠ ورث عن سلفه جمهورا
 من الطلاب اثبت مقدرته على العمل في الميدان السياسي . وقد انتهى العهد
 الناصري من وجهة نظر الطلاب المصريين - والذي تميز كما قلنا بالسلبية
 السياسية - مع بداية ١٩٦٨ . وقد اظهر نشوب الاضطرابات والمظاهرات
 التي حدثت في فبراير ونوفمبر من نفس العام ، انه في حالة المهانة الوطنية
 والازمة الصعبة من شأن الطلبة مرة اخرى وكما حدث في عهد ما مثل
 عبد الناصر ان يجدوا لانفسهم زعامة لكي ينتظموا ويستخدموا هذا السلاح
 الفعال . وقد تركت الاضطرابات التي قام بها الطلاب عام ١٩٦٨ على العام

نفسه طابع النظام السياسي ونشبت بدون شك منافسة بين العناصر التي
 حثت عبد الناصر للدخول في « حرب الاستنزاف » مع اسرائيل . ومع ذلك
 نجح عبد الناصر في اعادة الهدوء الى الجامعات ، ومرت السنوات ١٩٦٩ ،
 ١٩٧٠ بدون اضطرابات ملموسة من جانب الطلاب . ويبدو انه الى جانب
 القدرة على قمع المظاهرات باتخاذ اجراءات متشددة ، نجح عبد الناصر
 في الاستمرار واستغلال جزء من العناصر الطلابية التي منعت من قيام اي
 تنظيمات معارضة لحكمه بين الطلاب والمقصود بذلك جهاز متشعب جدا
 من الموالين الذين شغلوا معظم المناصب القيادية ، والى جانبهم ايضا
 شبكة من رجال الامن ، والوشاة ، وما شابههم من الذين سيطروا على
 الجامعات . وقد شكل هذا الهيكل من الموالين بالجامعات ، وكان يحركه
 ما يسمى باللغة السياسية المصرية « مراكز القوى » (بمعنى ، شخصيات
 في طاقم الحكم الناصري قاموا بتشغيل أنظمة سلطة من هذا القبيل بين
 القطاعات المختلفة التي تكونت في الجامعات طوال عهد حكم عبد الناصر)
 وفي مقابل تشكيل « مراكز القوى » ، خلت الهياكل الطلابية الرسمية ،
 اي الاتحادات الطلابية من اي مضمون سياسي والى جانبهم ، وبصفة عامة
 بالتعاون مع اعضاء وافراد « مراكز القوى » ، عمل في العهد الناصري زعماء
 من الطلاب الذين تعاطفوا مع الاتجاهات الايديولوجية للحكم . ان سياسة
 « الانفتاح » التي اتبعها النظام الجديد والاتجاه الدولي الجديد قد وضع
 هذه الزعامة في عهد السادات كمعارضة في يسار الخريطة السياسية .

وفي طريقه لوضع حكم حازم له ، وتنفيذ منهاجه في مجالات مختلفة ،
 كان السادات يتطلع الى القضاء على « مراكز القوى » للنظام السابق
 واقامة مؤسسات سياسية مخلصه له تحت شعار « دولة المؤسسات » .
 ويبدو ان الطريق الى ذلك في المجال الطلابي كان سهلا ، يجب ربط « الغالبية
 الصامتة » بتأييد الحكم وتنظيمها ، من اجل اضعاف « التنظيمات الصغيرة »
 من اليسار واليمين . وكانت فكرة احياء اتحادات الطلاب هي الوسيلة التي
 بدت طبيعية (ومؤخرا : استغلال الطلاب في نطاق الاحزاب) من خلال خلق
 جو من الاباحية السياسية الخاضعة للمراقبة . علاوة على ذلك ، وخلال هذه
 المحاولة كان من شأن النظام الحاكم ان يدرك بان ترك الحبل على الغارب في
 الجامعات لا يضمن انتصار النظام على اليسار - او في بعض الاحيان
 « اليمين » الطلابي - في الصراع على كسب عطف « الغالبية الصامتة »
 وتحريكها .

١٩٧١ : محاولة لاضفاء الطابع السياسي على « الغالبية الصامتة »

في العهد الناصري اجتازت اتحادات الطلاب عملية تطهير سياسي .
 وبصفة عامة قوبلت بعدم ثقة الجمهور الذي كان من الزعم ان تخدمه
 ووفقا للتكوين الداخلي بها كان من المنتظر لها الاهتمام بصفة خاصة
 بموضوعات غير سياسية . وتكون الاتحاد داخل اي جامعة او مؤسسة
 للتعليم العالي من ٦ لجان (للفنون ، للسياحة ، للسفرات ، للرياضة ،

للاجتماعات ولجنة للنشاط التربوي السياسي (التي اطلق عليها بسبب طبيعة نشاطها اسم « اتحادات الرحلات » . وبالإضافة الى توجيهها من قبل السلطات في اتجاهات غير سياسية ، زاد أيضا الاشراف الداخلي الجامعي عليهم ، عين على كل لجنة طلابية « مشرف » (رائد) من بين المحاضرين ، من قبل العميد او مجلس الجامعة . وكان محظورا على الطلاب عقد أى اجتماع في حالة غياب الرائد كما كانت قراراتهم تحتاج لموافقة : « واذا اعترض طالب على كلام الرائد — كما ذكر نائب رئيس الاتحاد العام للطلبة — كان يعرض نفسه للمشاكل حيث ان الرائد يعتبر محاضرا » ، ومن المؤكد انه متصل بأصحاب السلطة الحقيقيين داخل الجامعات — أفراد الأجهزة ، الادارية التي تشغلها وتحركها « مراكز القوى » . وفي إحدى الخطب (١٣) التي القاها السادات وصف الوضع السياسي بالجامعات خلال العهد الناصري بأنه يتسم بالفساد ، الارهاب والعنف . وقد وصلت الدولة الى حد افساد الاخلاق بالسماح لهذه الزمرة من الطلاب بعمل ذلك (أى السيطرة بالطرق الارهابية والتخريض على جمهور الطلاب) . وقد عملت مراكز القوى على افساد تلك الجماعات الطلابية .

وقام السادات خلال العام الأول من حكمه بجهد واضح لارضاء جمهور الطلاب وذلك بتلبية جزء من مطالبهم العامة . فبالإضافة الى الاجراء الهام ، الذى ذكرناه سالفا ، من تخفيف شروط القبول بالجامعات والمعاهد ، اهتم نظام الحكم بأمور مثل تشغيل الطلاب خلال الاجازات الصيفية ، ومساعدتهم في الاسكان ، وفي بدل السفر ، والقروض وما شابه ذلك (١٤) . ومن المجالات الأخرى التى حظيت بالاهتمام زيادة معدلات التجنيد للجيش بين خريجي الجامعات ، وقد استهدفت هذه الزيادة أولا وقبل كل شئ تعزيز قوة مصر العسكرية ، ولكنها كانت في الوقت نفسه اجراء يحول دون وجود البطالة بين خريجي التعليم العالى . وقد اتخذ هذا الاجراء أيضا في عهد عبد الناصر ، عقب حرب الأيام الستة . ومع بداية عام ١٩٧٢ قدرت نسبة الذين تم تجنيدهم من الخريجين بحوالى ٨٠٪ . وطوال عام ١٩٧١ شجع النظام الحاكم وبصورة واضحة النشاط الذى استهدف زيادة الشعور بالاستعداد الوطنى لدى الطلاب ، ويتم ذلك بصفة خاصة بواسطة زيادة الدورات العسكرية التى كانت تعطى للطلاب ، وتدريبهم فيما يتعلق بالدفاع الوطنى ، وارسالهم الى « معسكرات عمل بالجبهة » ، وتنظيم زيارات جماعية من الطلاب الى منطقة القناة ، وتشجيع المراسلات المنظمة مع الجنود في الجبهة وما شابه ذلك . والصلة التى تكونت نتيجة لذلك بين قطاع الطلاب وفئة صفار الضباط بالجيش ، والاهمية الكبيرة التى حظى بها خريجو الجامعات بين فئة صفار الضباط (كـ « ضباط الاحتياط ») وكذلك بين قوى المستويات والرتب الأخرى في الوحدات المختلفة ، قد زاد الى حد كبير من أهمية الرغبة في جذب جمهور الطلاب لتأييد النظام الحاكم ، ان انتخابات الاتحادات الطلابية التى اجريت في أرجاء مصر في بداية مارس ١٩٧١ ، كانت ولا تزال تشبه تلك التى اجريت في عهد عبد الناصر ، واتضح خلالها ضعف الاطارات والسلبية التى ابتدأتها « الغالبية الصامتة »

من الطلاب . وكان عدد المرشحين الذين رشحوا انفسهم للجان المختلفة في الاتحادات أقل — بنسبة واضحة — من العام السابق ، واتسمت الشعارات التى رفعها أولئك الذين أبدوا اهتماما بمراكز القيادة في الاتحادات تتناول موضوعات غير سياسية : تنظيم الرحلات والندوات وما شابه ذلك . ومرت الانتخابات في هدوء مثالى واشترك فيها عدد قليل من الطلاب وتناولتها الصحف بدرجة معينة من الفكاهة الساخرة .

وعلى هذا الأساس استعد السادات لمعركة سياسية لكسب عطف الغالبية الطلابية .

وفي مايو ١٩٧١ وبعد ان أبعد السادات عن المسرح السياسى البارزين من بين معارضيه من اليسار ومن « مراكز القوى » ، قدم في يوليو من نفس العام خطته الخاصة للتنمية الوطنية وقد اتسمت بإبراز مركزية الوعى المصرى واتساع نطاق الانفتاح الاقتصادى والاجتماعى . ووفقا لذلك تمت الموافقة على قانون جديد يحدد صلاحيات مجلس الأمة ، ويغطي ضمانات لحرية الفرد ويؤكد على استقلال جهاز القضاء . وقد خصص القانون لجمهور الطلاب مكانا هاما في اطار الانتقال المخطط من نظام « مراكز القوى » الى نظام « دولة المؤسسات » .

وقرب الاجازة الصيفية لعام ١٩٧١ تم اعداد « برامج سياسية » لشباب الجامعات والمعاهد ركزت على الاهتمام بمجالات ثلاثة :

- ١ — مشكلة الشباب واعداده على المدى الطويل .
- ٢ — مشكلة النشاط السياسى الداخلى في مصر .
- ٣ — الوضع في السياسة الخارجية وفي العالم .

واكد الرئيس السادات خلال اللقاء الذى اجراه في بداية اغسطس ١٩٧١ مع « زعماء الطلاب » على أهمية الدور الذى يقوم به الطلاب « حيث أنهم هم الجيل الجديد الذى سيجعل مسئولية الزعامة » . وطالب السادات في خطابه برفع رقابة المدرسين عن لجان الطلاب واكد على أن « مهمة قوات الأمن سوف تقتصر على الحفاظ على الأمن داخل الجامعات » ، وأنهم « لن يتدخلوا في النشاط الذى يمارسه الطلاب » (١٥) وبالفعل الغى السادات « الحرس الجامعى (١٦) » الذى كان بدون شك أحد تجمعات الموالين لـ « مراكز القوى » . كما تم خلال عام ١٩٧١ حل « التنظيم السرى » التابع للاتحاد الاشتراكى العربى الذى استخدمه الطلاب اليساريون والناصريون اطارا لتنظيميا لهم وكانت تحركه « مراكز القوى » . وهكذا جرت انتخابات اتحاد الطلبة في ديسمبر ١٩٧١ وللمرة الأولى بدون رقابة من « الحرس الجامعى » . واستمرارا للسياسة التى شجعها السادات ،

اجريت الانتخابات في جو مختلف تماما عن ذلك الذى ميز الانتخابات التى اجريت قبل ذلك بتسعة اشهر فقد رشح ١٢٣٤٥ طالبا انفسهم للانتخابات .

وكانت حرب المنشورات والملصقات - حسب ما نشرته جريدة الجمهورية (١٧) - على اشدها داخل الجامعات ومعاهد التعليم العالى . وتركز التجديد في معركة الانتخابات هذا العام في ان بعض المرشحين كانوا ينادون بالشعارات السياسية واصبحت المعركة القادمة ضد اسرائيل ، والنقاش حول تسويات السلام ، اجراءات الدفاع الوطنى التى يجب اتخاذها ، واجراء تدريبات عسكرية في الكليات - اصبحت جزءا من برنامج المرشحين للانتخابات . وقد جذبت هذه الحملة السياسية اليها الكثير من الناخبين وزاد عدد المرشحين بنسبة ٧٥٪ عن العام السابق . ويدل هذا الامر ، على ان الطلاب لديهم رغبة شديدة في اجراء تغييرات في الوضع وفي القيام بنشاط اكبر عن طريق تنظيم لجنة طلاب لخدمة الجبهة ، وايجاد حل للمهاجرين من مدن القناة ، وتخفيض سعر الكتب الدراسية وغيرها . وتم تعبئة « الغالبية الصامتة » من الطلاب للعمل السياسى من اجل النظام الحاكم بالتضامن مع سياسة « السنة الحاسمة » التى اعلنها السادات عام ١٩٧١ . وقد زاد النظام الحاكم آمال الطلاب في مجال الكرامة الوطنية ، وبدا وكأنه قد حقق مكسبا على المدى القصير جدا ، وقد اشاد المقال الطويل الذى نشرته الجمهورية بعد الانتخابات بحوالى شهر ، « فيما اشاد » بالروح الجديدة التى سادت الجامعات كدليل على سلامة الشباب والنظام الحاكم (١٨) . وبعد نشر المقال بثلاثة ايام « ومقالات اخرى مماثلة » بدأت في مصر اضطرابات للطلاب تعد من اخطر الاضطرابات في تاريخها .

« الحركة الطلابية » - تمرد عام في موضوع الكرامة الوطنية :

استمرت الاضطرابات التى قام بها الطلاب في يناير ١٩٧٢ - ١١ يوما ونالت اهتماما واسع النطاق في الصحافة العالمية (وتجاهلا شبه تام من جانب الصحافة المحلية (١٩)) . وفي الثالث عشر من يناير ١٩٧٢ ، التى سادت خطابا برر فيه حقيقة انه لم يدخل في حرب ضد اسرائيل حتى نهاية « السنة الحاسمة » حيث ان « الحرب الهندية - الباكستانية خلقت غموضا في النظام الدولى ، حالت دون اتخاذ قرار بشأن الحرب مع اسرائيل » . وبعد الخطاب بيومين وبالتحديد في - ١٥ يناير - عقد الطلاب اجتماعا شعبيا بجامعة القاهرة كاثبت بدايته « كما حدث عام ١٩٦٨ » في قاعات كلية الهندسة . وقاد هذا الاجتماع اعضاء «رابطة تأييد الثورة الفلسطينية» (التى شكلت في نوفمبر ١٩٧١) ، وكان مقرها في نفس الكلية . وقد طالب المشتركون في الاجتماع بتغييرات بعيدة المدى في السياسة التى يتبعها النظام الحاكم بالنسبة للقضايا الداخلية والخارجية . وانتقلت تلك الموجة من جامعة القاهرة الى جامعات عين شمس والازهر وبدأت سلسلة من المظاهرات تحول السادات خلالها الى موضع للسخرية المريعة في اللافتات

والرسوم الكاريكاتيرية ومجلات الحائط وفي ختام الاجتماع الذى عقد في جامعة القاهرة ، استخدم زعماء المتظاهرين في ١٦ يناير اسلوبا واضحا للتعبير عن مطالبهم ، بروح قومية - عربية « يسارية » ناصرية . وقد تضمنت مطالبهم مثلا : رفض اى حل سياسى لازمة الشرق الاوسط ، تراجع مصر عن الاعتراف بقرار الامم المتحدة رقم ٢٤٢ ، التأييد الكامل للمنظمات الفلسطينية ، تأميم الشركات الامريكية التى تعمل في مصر ، انتهاج اقتصاد حرب يحدد الاجور ، الحد من اتساع نطاق السياحة ، وابعاد الاقتصاد المصرى عن « السوق الرأسمالية الدولية » . وكان هناك مطلب آخر وهو ان يحضر السادات بنفسه فورا الى الحرم الجامعى بجامعة القاهرة لى يشرح لهم السياسة التى ينتهجها .

وقد استجاب السادات لبعض - مطالب الطلاب ، فقد اعلنت حكومته ، فيما اعلنت ، عن سياسة التقشف في مصر وعن توجيه الطلاب الراغبين في الحصول على تدريبات عسكرية الى مكاتب التجنيد (ولكن لفترة لا تقل عن ستة اشهر . وطالب الطلاب باجراء « تدريبات جادة » لمدة شهرين) ولكن السادات رفض مطالبهم بالحضور والالتقاء بهم في جامعة القاهرة . وهو يعلم جيدا ، من قراءة مطالبهم ومن حقيقة مركزية كلية الهندسة ، ان له مصلحة في الصراع مع الناصريين واليساريين . فقرر السادات ان يتجاهلهم وان يجعلهم يخسرون المعركة ، وفي جو الاحباط العام بالنسبة للكرامة الوطنية ، انتصرت عليه دوائر المعارضة في الصراع حول تأييد الغالبية الطلابية الصامتة . وهذا الاحباط الذى اصاب الطلاب - رأى كل المراقبين حينئذ ان هذا الاحباط قد عكس احباط الغالبية من هذا الجمهور - عبر عنه طالب مصرى في نفس الاسبوع في حديث مع الصحفيين .

« بعد اكثر من اربع سنوات من التجارب العسكرية والسياسية الفاشلة التى بداها الرئيس الراحل عبد الناصر ومن بعده السادات ، رجعنا الى نفس النقطة التى لا مخرج منها ولا حل لها . لقد نفذ صبرنا . وبلغ الاحساس بالمرارة والاحباط واليأس ، الذى تغلغل في كل مكان الندوة عندما انقضى كذلك « عام الحسم » دون ان يحدث شئ . وفي بداية عام ١٩٧٢ يبدو لنا الموقف تقريبا هكذا : لسنا قادرين على الوصول الى حل والى تغيير الوضع القائم بالاسلوب العسكرى ولم يتمخض عن شئ كل المحاولات السياسية المتواصلة ، ومن بينها الحوار مع الولايات المتحدة الامريكية ومحاولات اخرى . وقد ادركنا بالاضافة الى ذلك ، ان الخلاص والنجاة لن يأتيا من قبل الاتحاد السوفيتى وان كل ما ترغب فيه هو السيطرة أكثر وأكثر على بلادنا . فنحن غير قادرين على احتمال ذلك . ويستنتج من ذلك ان قلب الأمة العربية المصرية النابض قد توقف عن النبض ان ما نريده هو ايجاد حل ، وتقدم ما ، وازالة الجمود ، وتغيير الوضع . من هنا جاءت نداءاتنا للحرب التى تعنى الحل ، وهذا افضل من الجلوس بلا عمل وننفجر من الاحباط والخزى » . ولم تكن الاضطرابات التى تطورت في الايام الخمسة التالية للاجتماع الذى جرى في جامعة القاهرة ، اضطرابات قام بها اليسار

المتظاهرين وتقديم موعد اغلاق مؤسسات التعليم العالي . ورد الطلاب على هذه الاعتقالات باضطرابات خطيرة قاموا بها في ٢٥ يناير ، وذلك بخروجهم من الحرم الجامعى الى الشوارع . ولكنهم توبلوا في هذه المرة بشرطة متشددة وصلبة . وقبل حلول الليل هدأت قوات الامن . وفي ٢٦ يناير هدأت القاهرة . وقدم موعد اجازة نصف السنة وظل بضع عشرات من المتظاهرين في المعتقل .

الدروس التى استفادها السادات من « حركة الطلاب »

تنظيم « اليسار » الطلابي

يبدو من الصورة العامة في ١٩٨٢ ان أحداث يناير ١٩٧٢ كانت الحدث الهام ذا الدروس العديدة جدا في تاريخ العلاقات بين السادات وجمهور الطلاب ، وتعتبر درسا مفيدا بالنسبة لموضوع الانفتاح السياسى . وقد ادرك السادات انه في اوقات الازمة الوطنية يكون للمعارضة المنظمة تأثير كبير على جماهير الطلاب وعلى العكس من الماضى نجد ان من شأن أى تمرد طلابي (بسبب تجنيد خريجي الجامعات) ان يمتد أيضا الى الجيش . بالإضافة الى ذلك شعر السادات باهانة شديدة على حد تعبيره ازاء حقيقة أنه بعد تجاوبه مع الطلبة مباشرة ، عندما وجد فيهم الجمهور الذى يحتمل ان يؤيد خطواته الليبرالية ، تلقى منهم اهانة شديدة جدا (٢٢) ولكن فضل السادات كما قلنا تجاهل حقيقة ان الغالبية العظمى من المراقبين ، وفي ذلك جزء من الصحافة المصرية — قد وصفوا أحداث ١٩٧٢ بأنها حركة طلاب عامة تلقائية (٢٣) . وكان من السهل عليه ان يعزو هذا الى ما كان بالفعل جزءا فقط من الحقيقة ، أى الى النشاط الذى قام به الشيوعيون واليساريون ، ورجال « مراكز القوى » « لقد فوجئت بما حدث ، أى بأن هذه كانت اقلية قامت بتحريض الطلاب . لم يكن هذا هو جمهور الطلاب وانما اقلية صغيرة تستغل جو الحرية والامن وتصفية وسائل القمع الخاصة . في عام ١٩٧١ منحوا حرية وديمقراطية .. وفي عام ١٩٧٢ أقاموا ما سمي بـ « لجنة الطلاب » نحن نعرف جيدا هذا الأسلوب ، انه أسلوب ماركسي (٢٤) .

وعلى أى حال ، ومنذ ذلك الحين وصاعدا بدا السادات يتوخى الحذر الشديد في كل ما يتصل بحرية التعبير عن الراى والتنظيمات السياسية للطلاب في مصر . وبالفعل اعترف صراحة ، بأنه بسبب قدرة بعض المتطرفين — أمثال « العصاة » التى تواصل انتهاج سياسة « مراكز القوى » — على تحريك الأمور فإن لم يحن الوقت ، بعد ، لممارسة الحرية الكاملة في الجامعات . ومن الناحية الظاهرية استمر النظام الحاكم في اتخاذ القرارات التى كان من شأنها أن تتيح للطلاب فرصة التنظيم والعمل بحرية نسبية . هذا وعلى سبيل المثال ، وفور هدوء الاضطرابات التى حدثت في يناير ١٩٧٢ شكل الاتحاد الاشتراكي العربى لجانا لتقديم توصيات في موضوعات شتى

المنظم فقط ، ولكنها اضطرابات تلقائية من جانب قاعدة الطلاب بايحاء منه . وكان الكثيرون في مصر أيضا يطلقون عليها اسم « الحركة الطلابية » او « حركة الطلبة » . وكما ظهر من مظاهر الديمقراطية السلمية عبر أحد المراقبين الغربيين عن انطباعه بأن اضطرابات الطلاب في مصر كانت حادثا غريبا ، حسب المعايير المتفق عليها في كل دولة . لقد رايت تمردات واضطرابات على جانبى خط الاستواء وعلى جانبى الستار الحديدى ، ولكن لم أر على الإطلاق مظاهرات صادقة بهذه الدرجة وتلقائية مثلما رايت في القاهرة . ولم يكن هناك أى اثر لاولئك الاعضاء وقادة التجمع الذين يقومون بأعمال شغب محسوبة او بتلك الأعمال التى يخرج منها المتطرفون السياسيون بفائدة « والصحيح هو ان اليسار قد أعطى الإشارة وانه اثناء الأحداث حاولت بعض الدوائر اليمينية واليسارية توجيهها الوجهة التى يرغبونها . وما لا شك فيه ان الاجماع الواضح والشعارات السائدة كانت تتعلق بموضوع الحرب مع اسرائيل .

وقد ابد الجميع ذلك وعلى هذا قاموا بالاضطرابات . « لقد كانت الدوافع واضحة أكثر من الاساليب التى اتبعوها . فالطلبة يريدون محاربة اسرائيل أو تقسيرا بغير عدم البدء في الحرب (٢٠) .

وكان رد الفعل الاول من جانب السادات فور بدء الاضطرابات هو محاولة التجاهل بأمل التقليل من أهمية الحدث وقد رفض الرئيس الاعتراف بذلك والاعتراف بأنه احتجاج من جانب القاعدة الطلابية ، وبأن هذا الاتفاق المعارض كان من إنجازات اليسار ، وكان يميل الى اعتبار الاضطرابات عملا من نتائج اقلية متطرفة . غير انه في ليلة الرابع والعشرين من يناير ، وفي الوقت الذى بدأ فيه ان الأحداث تجاوزت الذروة وأن الطلاب تحت زعامة شخصيات أكثر اعتدالا ، بدأوا يبحثون عن مخرج كريم من المواجهة ، حدث فجأة تحول هام . وعلى حد قول صحفى فرنسى ، أجرى لقاء مفاجيء في استراحة السادات .

« ظل الجنرال صادق ، وزير الحربية ٨ ساعة في جبهة قنصة السويس . لقد عاد من جولته ومعه اخبار تدعو للقلق فلم يعد هناك أى شيء يسر على ما يرام داخل القيادة العامة وفي قيادات الوحدات . فكان من المستحيل الاعتماد على أى من هذه الوحدات . فالجيش — الذى يتكون الجزء الأكبر منه من تلاميذ (أكثر من ٧٠.٠٠٠) اجتذبت به حركة الاحتجاج . كذلك الحال لدى الضباط الشبان والوحدات الممتازة . فهناك خوف من ان تسود الجيش حالة من الفوضى ، وقد كان الجيش حتى ذلك الحين هو القوة الوحيدة المنظمة في الدولة ، وهو الذى رجح الكفة في حالات خطيرة (٢١) .

وقرر السادات حينئذ — تحت ضغط قادة الجيش — استخدام القوة قبل نوات الاوان . وعند الفجر أمر باقتحام الجامعة ، واعتقال زعماء

مثل : « العلاقات بين التنظيم السياسي والاتحادات الطلابية » مستقبل النشاط السياسي في الجامعات وما الى ذلك . ولكن لم يتحقق شيء بالفعل في هذه المجالات . بل على العكس من ذلك : عاد النظام الحاكم الى الامسك بزمام الامور والحيلولة دون اضعاف الطابع السياسي على « الغالبية الصامتة » . وقد تحدث عن ذلك فيما بعد طالب مصري ، من كلية الهندسة بالقاهرة ويقول : « ان غالبية اللجان التي شكلت لا تعمل تقريبا والقرارات الهامة التي اتخذتها هذه اللجان لم تخرج الى حيز التنفيذ » . ولذلك عاد الوضع السابق لنهاية عام ١٩٧١ الى ما كان عليه مرة اخرى : « اتحادات طلاب ضعيفة يتم انتخابها بواسطة اقلية من لهم حق الانتخاب ، تفرض عليها قيود سياسية وغير ديمقراطية (٢٥) » . ومع توقف الحياة السياسية الرسمية في الجامعة من جديد ، ظلت الساحة خالية لليمين واليسار المنظم . ويواصل الطالب حديثه فيصف الوضع في جامعة القاهرة قائلا : شكلت تنظيمات طلاب ، شبه حزبية وشبه قانونية وهي :

١ - « جماعة مؤيدي الثورة الفلسطينية » (يسار ماركسي) - وتكونت في نوفمبر ١٩٧١ .

٢ - « جماعة الشباب الاسلامي » (تيار اسلامي) - وتكونت في نوفمبر ١٩٧٢ .

٣ - « جماعة جواد حسنى » (يسار وسط) - تكونت في ديسمبر ١٩٧٢ .

٤ - « جماعة مصر » (يسار ماركسي) - وتكونت في يناير ١٩٧٣ .

٥ - « جماعة شباب مصر » (يمين وسط) - تكونت في يناير ١٩٧٣ .

وخلال عام ١٩٧٢ كان تأثير الجماعات الطلابية المنظمة ، على الحياة السياسية ، خارج الجامعة ضعيفا جدا . وقد ردوا بالفعل اكثر من مرة على الاجراءات السياسية التي اتخذها النظام الحاكم (وهذا ، على سبيل المثال ، عقب طرد الخبراء السوفييت ادين السادات في اجتماع شعبي طلابي في جامعة عين شمس (٢٦) ، ولكن يبدو انهم قد تحولوا الى الدفاع عن انفسهم امام الاجراءات التي اتخذتها السلطات ضدهم . كما اظهروا نشاطا واسعا في الصراعات الدائرة في الجامعات بين التنظيمات المختلفة من اليمين واليسار : ففى اكتوبر ١٩٧٢ ، ومع بداية السنة الدراسية ، قام الطلاب اليساريون بمحاولة للسيطرة على الجامعات وفى نوفمبر من نفس العام حدثت صدامات خطيرة بين الطلاب اليساريين وبين هؤلاء المنظمين من قبل « الاخوان المسلمين » ، وكذلك باعضاء اليمين الوسط الذين انضموا فيما بعد الى « جماعة شباب مصر » وبين اليساريين جماعات « جواد حسنى » ، « مصر » و « مؤيدو الثورة الفلسطينية » . والانطباع السائد هنا هو ان

النظام الحاكم قد يشجع كثيرا اعضاء اليمين واعضاء « الاخوان المسلمين » - وهم في الوقت نفسه لم يمثلوا قوة بين الطلاب - ضد الجماعات القوية من اليساريين وبمناسبة الذكرى السنوية لاضطرابات ١٩٧٢ بدأت - بمبادرة من اليسار - سلسلة من الاحداث التي بلغت ذروتها بالقيام باضطرابات اعتصام ومظاهرات خارج الجامعة (٢ ، ٣ يناير ١٩٧٣) ، هوجم فيها السادات بشدة بسبب عدم دخوله الحرب . وقد رد النظام الحاكم بشدة مرة اخرى من خلال استخدام الشرطة وتقديم موعد اجازة نصف السنة .

وهكذا ، وازاء الاجراءات المتشددة التي اتخذها النظام لم يكن باستطاعة اليسار الطلابي ان يعمل بحرية بين « الغالبية الصامتة » . وتحول نشاطهم الاساسي طوال العام الى الاسلوب السرى الخاص بمجلات الحائط وقد اشارت جريدة الحياة في مقال لها الى ان عدد مجلات الحائط اليومية في الجامعات المصرية بلغ في تلك الفترة نفسها ما يقرب من ١٠٠ مجلة حائط تقريبا (٢٧) وركزت تلك المجلات على مهاجمة السادات وحكمه باتخاذ شعارات مثل : « مصر لا تعتزم الحرب » ، او « السادات ومجموعة الانهزاميين - سياسة للتصفية الذاتية » وما شابه ذلك (٢٨) . وردا على ذلك اتخذ النظام الحاكم اجراءات قانونية (٢٩) ، واخرى اقل ذوقا ، واثبت ذلك جدواه ولم يتحقق ما خشيته الزعامة المصرية من ان تمتد حركة احتجاج طلابية الى الجيش والعمال ، او في حالة تمرد شامل من جانب الطلاب يحتمل ان يستولى الجيش على السلطة . وحينئذ انتاب الطلاب المنظمين حالة من الحزن واضطروا للتخلى في ذلك الوقت عن حلمهم بشأن اعادة تكوين « حركة طلاب مثلما حدث في فبراير ١٩٧٢ » .

(ب) الفترة الثانية - من حرب يوم الغفران حتى مبادرة السلام :

١٩٧٤ - ١٩٧٥ : نجاح السادات بين « الغالبية الصامتة »

تمتع النظام الحاكم بعد حرب عيد الغفران بحوالى سنتين من الهدوء النسبي داخل الجامعات . فالسادات ، الذي كانت شخصيته الكتيبة ابعد من ان تأسر الشباب قبل ذلك مثل سلفه العظيم ، أصبح في مقدوره الآن ان يثبت وجوده للطلاب وبعد ان شرح لهم مرارا وتكرارا الخطة الناجحة لحرب عيد الغفران قال لهم في مسخرة ان عليهم « دراسة تاريخ الحركة الطلابية جيدا وخاصة تاريخ السنوات الثلاث الأخيرة .. اود ان أقول لكم ان الوقت قد حان لى تتحملوا المسؤولية (٣٠) » .

في البداية ساد الجامعات جو من البهجة :

الحقيقة هي - كما كتب نائب رئيس جامعة القاهرة (٣١) - انه بعد حرب اكتوبر نعيد تشكيل كل شيء في الجامعات .. ومع بدء الظروف الجدية احسنا بجو من الحب والتعاون بين الطلاب والمحاضرين . وتقوم كليات

الهندسة الآن بوضع مشروعات لتجديد مدن القناة تحت اشراف المصريين . وتركز اقسام الكيمياء حاليا على الحرب الكيماوية . وتجرى الآن في كليات الزراعة ابحاث عن ارض سيناء . ويسود نفس الجو كليات الطب ، ويمكن القول ان الكليات تعيش معركة مستمرة .

في بداية صيف ١٩٧٥ احس السادات انه في اطار التنظيم السياسي الجديد الذي بدأه يمكنه ، بواسطة تشجيع السياسة الخاضعة للرقابة للاتحادات الطلابية ، ان يحاول مرة اخرى تعبئة « الغالبية الصامتة » في الجامعات والمعاهد . ولذلك صدر في مايو من نفس العام لائحة جديدة لاتحادات الطلاب صيغت مبادئها على اساس منح الاتحادات شكل الاستقلال والاستقلال السياسي ، وذلك عن طريق انهاء تدخل المحاضرين في النشاط انذى تقوم به لجان الاتحادات (٣٢) . في سبتمبر ١٩٧٥ بدأ السادات كمن يجنى ثمار عمله ، فقد اعرب مؤتمر رؤساء الاتحادات الطلابية الجديدة . الذي عقد بمناسبة الذكرى السنوية الثانية (وفقا للتقويم الاسلامي) لحرب عيد الغفران ، عن تأييده الحار لزعامته والتقدير الاكيد للخط الذي يدير به السياسة المصرية فيما يتعلق بالنزاع مع اسرائيل . وقد تركزت غالبية المطالبات التي اثارها رؤساء الطلاب في هذه المناسبة على قضايا فرعية والمسائل المتعلقة بالتنظيم الداخلي للجامعات وبين الاثنى عشر مطلباً ، في المقام العاشر « المطلب الخاص » بالسماح للطلاب بالاستغفال بالسياسة (٣٣) .

بيد ان ، نجاح السادات بين « الغالبية الصامتة » كان نجاحا نسبيا . وكما ورد في حديث ادلى به الرئيس نفسه بدا في نفس العام ، وفي مقابل سياسة الانفتاح التي اتبعها ، ايضا الانتعاش التنظيمي للعناصر المعارضة لحكمه (٣٤) . في الجناح الايمن « للغالبية الصامتة » عملت اكثر من مرة وبصورة واضحة جدا دوائر الطلاب الدينيين ، التي نظمت - وبصفة خاصة في الازهر (٣٥) - وقد عمل الطلاب المنظمون في مختلف الجماعات اليسارية كمعارضة قوية ومحسوسة جدا .

وعقب التوقيع على الاتفاقية المرحلية مع اسرائيل في سبتمبر ١٩٧٥ ، اتاحت الفرصة لتلك الدوائر للتخريض ضد النظام الحاكم ، لا بالنسبة فقط للوضع الاقتصادي المتدهور والفساد الذي جاء نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي اتبعها السادات ، ولكن ايضا بالنسبة لمسالة الكرامة الوطنية التي تمس وجدان الجميع . وقد كثف اليسار الناصري - الذي عارض عن طريق المتحدثين باسم الطلاب اى شكل من اشكال الاعتراف بوجود اسرائيل - من حرب الشعارات على مجلات الحائط والمجلات غير القانونية المتزايدة التي اصدرها داخل الجامعات (٣٦) . وقد هوجم اتحاد الطلاب بشدة - على سبيل المثال لانه يؤيد سياسة السلطة . وقد وصفت جريدة صوت الطلاب ، لسان الحال الراديكالي - اليساري لكلية الهندسة بالقاهرة ، طريقة انتخاب اتحاد الطلاب بانها مليئة بالفساد والوسائل الارهابية . كذلك نشرت رسائل القراء مثل هذه الأنواع من الحملات ايضا في صحف رسمية مثل الجمهورية (٣٧) .

وقامت جريدة صوت الطلاب بعقد مقارنة بين اجهزة الامن بالجامعات في عهد السادات وتلك التي كانت في عهد عبد الناصر ، وبرز في صدر عددها الصادر في ديسمبر ١٩٧٥ العنوان الرئيسي الضخم : « اين الديمقراطية في عهد السادات ؟ - في ظل دولة المؤسسات الديمقراطية ، ورفضت مركز قوى جديدة اكثر من ٢٥٠ مرشحا لاتحاد طلاب جامعة عين شمس (٣٨) . وفي يناير ١٩٧٦ رد مجلس اتحاد طلاب جامعة القاهرة على النشاط الذي يمارسه اليسار باعلانه عن حل « نادي الفكر الناصري » . في اعقاب هذا الاجراء بدأت فترة جديدة من الاضطرابات والمظاهرات المكثفة . ورد النظام الحاكم على ذلك بالشكل الذي يبرر العنوان الرئيسي الضخم الذي ظهر في « صوت الطلاب » : ان « صوت الطلاب » نفسها ، التي بلغ عدد توزيعها ٧٥٠٠٠ نسخة اغلقت في ابريل ومعها جرائد اخرى مثل « صوت الطلبة » التي هاجمت السادات وحكمه بصورة مهينة (٣٩) .

١٩٧٦ : تعاظم قوة اليسار المنظم

بالرغم من تلك الاجراءات اخذت القوى اليسارية بالجامعات الرئيسية تقوى خلال عام ١٩٧٦ ، كما زادت دلائل عدم الرضا عن حكم السادات وشخصيته وعلى سبيل المثال لم يرحم الطلبة قرينته جيهان من النقد (٤٠) . وقد اختلفت القرارات التي اتخذها المؤتمر الوطني للطلاب والذي انتهى اعماله في ١٢ مارس ١٩٧٦ بدرجة واضحة عن تلك القرارات المعتدلة التي اتخذها في سبتمبر ١٩٧٥ ، وقد تضمنت القرار الذي يستنكر (الحملة الدائرة في الصحافة ضد عبد الناصر وضد الثورة) (٤١) . في مايو ١٩٧٦ تراجع اتحاد الطلاب جامعة القاهرة عن قراره السابق بشأن حل « نادي الفكر الناصري » ، واعيد تشكيله من جديد تحت اسم آخر « نادي الايديولوجية الاشتراكية التقدمية » (٤٢) .

وخلال عام ١٩٧٦ اخذت الانباء حول المعتقلين من اعضاء اليسار بالجامعات في التزايد ، وحول اضطرابات واضرابات (٤٣) . ومع ذلك كان هذا العام ايضا هو العام الذي قرر فيه السادات تعميق الانفتاح السياسي الشامل في الدولة (*) . وكان من المتوقع ان تؤدي تلك الاجراءات الجديدة الى فتح آفاق لنشاط « الغالبية الصامتة » بالجامعات . وكان الرأي السائد هو ان الاحزاب الجديدة - وليست اتحادات الطلاب او منظمة الشباب - هي

(*) انظر كذلك مقال مكي ايلون ، « السادات والمعارضة الشرعية » .

١٩٧٧ - « الاضطرابات المتعلقة برفع أسعار المواد الغذائية »

في الوقت الذي يبحث فيه النظام الحاكم عن الأسلوب الأمثل لوقف تأثير اليسار على الطلاب ، أخذ اليساريون زمام المبادرة . ان الاضطرابات التي سميت باسم « الاضطرابات الخاصة برفع أسعار المواد الغذائية » قد حظيت بتغطية واسعة النطاق في وسائل الاعلام ووصفت بأنها أكثر المظاهرات والاضطرابات خطرا منذ ثورة ١٩٥٢ . ففي ١٧ يناير ، وعقب اعلان اجراءات تقشف اقتصادية تضمنت تخفيضات كبيرة في دعم السلع الغذائية ، تفجرت مظاهرات شعبية انتشرت في القاهرة والاسكندرية ، وايضا في مدن الأقليم . وقد قدر عدد القتلى خلالها بـ ٧٩ فردا وجرح حوالي ٨٠٠ ، وقدرت الخسائر في الممتلكات بحوالي ٢٠٠ مليون جنيه مصري . كما تم اعتقال ٢٥٠٠ فردا .

ولم تكن « الاضطرابات الخاصة برفع أسعار المواد الغذائية » اضطرابات طلاب فقط ، بل كان الطلاب من بين المشتركين فيها . وعلى عكس «حركة الطلاب لعام ١٩٧٢ ، التي تفجرت على أساس مسألة الكرامة والوطنية والتي كانت تلقائية وطلابية شاملة - تركزت أحداث ١٩٧٧ على المسألة الاقتصادية وتم تنظيمها - على ما يبدو من قبل اليسار (٤٩) . وبالفعل ، كانت جماعات يسارية من عمال حلوان والاسكندرية هي أول من قاموا بالتظاهر . ولحق بهم طلاب من عين شمس والاسكندرية بينما سار وراءهم على النور قطاع آخر من جمهور الطلاب ومعه أيضا الشارع المصري في المراكز المدنية الكبيرة والأقاليم . وبالرغم من ذلك ، فاذا حكمنا بالاهتمام الذي أولاه السادات للطلاب مع هدوء الاضطرابات ، لكان ثقل القطاع الطلابي قد زاد بتحول الاضطرابات الى خط ملموس يهدد النظام الحاكم . وهكذا ، اثبتت الاضطرابات مدى قدرة اليسار المنظم الكبيرة في التأثير على الجمهور العريض للطلاب في مصر . ويبدو ان اليساريين قد استفلوا جيدا السياسة الاقتصادية التي اتبعها الحكم في اتجاه الانفتاح ، والتي بدأت تظهر نتائجها الواضحة من فساد وفجوات اجتماعية ، وذلك قبل الاضطرابات . وتبين بوضوح من المعلومات المتوفرة لدينا ان مرشحين كثيرين من اليسار قد حصلوا على مراكز هامة في انتخابات الاتحادات الطلابية التي أجريت في ٦ يناير ١٩٧٧ . هذا ، وعلى سبيل المثال ، صدر في ١٥ يناير ١٩٧٧ من قبل « اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لطلاب مصر » (أعلن نائب الرئيس بها بصراحة وعلانية انه ناصري ويساري) (٥٠) صدر منشور يدعو الى « البيقطة والنشاط الطلابي ازاء المشاكل الاقتصادية التي تتعرض لها الجماهير الكادحة نتيجة لارتفاع الأسعار ، وانخفاض المرتبات ، وذلك في الظروف التي تبشر بازدياد استيراد السلع الاستهلاكية والاتجاه لليمين ، على حساب مبادئ الثورة ومصالح الجماهير » (٥١) . وقد اتاحت الاضطرابات التي تفجرت بعد ذلك بثلاثة أيام ، لليسار الفرصة لظهور قوته ، تارة بخلارة العمل و « الشارع » وتارة أخرى باثارة الطلاب .

سي مستقوم بمهمة الاطار لتعبئة التأييد للنظام الحاكم ، وان كل حزب يمكنه تعبئة الطلاب في نطاقه ، ولكن دون ان يقيم خلايا داخل الجامعات (٤٤) . وما يبدو ، ان السادات لكونه قد استفاد من التجارب - خشي ان يؤدي وضع المنافسة السياسية الحرة بالجامعات الى ان تسيطر التنظيمات الصغيرة المنظمة على « الغالبية الصامتة » ويتحول كل الجمهور الطلابي من مصدر محتمل للتأييد الى قطاع معارض يصعب على النظام الحاكم مواجهته . وبالفعل ، في ٢٥ نوفمبر ١٩٧٦ اتاحت الفرصة للسادات لان يشمر بضعف « الغالبية الصامتة » امام اليساريين المنظمين . وقد عقدت في نفس اليوم ندوة بجامعة القاهرة ، ناقش فيها الحاضرون أهمية التسوية الجديدة بالنسبة لهم . وبالرغم من ان جزءا كبيرا من المشتركين طالبوا بمزيد من الحرية للنظيم السياسي ، رفضت الغالبية الاقتراح الذي تقدم به يساريون وناصريون من نادى الايديولوجية الاشتراكية التقدمية ، بتنظيم مظاهرة والخروج الى الشوارع . وقد عارض المواجهة المباشرة مع الحكم ممثلو اتحاد الطلاب ، وايضا اعضاء الجماعات الدينية وكذلك بعض الناصريين المعتدلين (٤٥) . وبالرغم من ذلك خرجت الاقلية في مظاهرة ولم تخضع لسلطة الأغلبية . ووفقا لما ورد في خطاب شديد اللهجة للسادات نفسه فيما بعد (٤٦) . خرجت مجموعة قوامها حوالي ٣٠٠ طالب من هذا الاجتماع وبثت الفوضى في المدينة . وكان الاضطراب الذي اتخذ شكلا مصغرا والذي حدث في نهاية نوفمبر ، اشارة واضحة فعلا للسادات على قوة اليسار المنظم : وقد رد على طالب في خطاب آخر قائلا : « يا بني - بالنسبة لهؤلاء الذين حضروا الاجتماع الوطني في ٢٥ نوفمبر ١٩٧٦ وتحذثوا باسمك ، هل نأخذ المثل من هؤلاء الذين تحدثوا ام اولئك الذين لم يتحدثوا ؟ لقد كان هؤلاء الذين تحدثوا باسمك للأسف الشديد - وقحين ومتعجرفين (٤٧) » .

وفي الحقيقة ، كانت المشكلة التي يعاني منها النظام الحاكم في الجامعات هي القدرة القيادية لليسار المنظم بأشكاله المختلفة ، والتي كانت كأنها قد عرض عليها في ذلك الوقت أسلوب للعمل في اطار حزبي . وفي مقابل محاولة لتنظيم « الغالبية الصامتة » عن طريق الأحزاب ، حاول النظام الحاكم حينئذ قص اجنحة اليسار من خلال المساس بأجهزته السياسية ، وكما نذكر ، كانت الصحف النظامية وغير النظامية ، ومجلات الحائط والكتيبات بمثابة اداة رئيسية من هذا القبيل . وبناء على التصريح الذي ادلى به وزير الاعلام المصري ، صدرت في بداية عام ١٩٧٧ ويشكل منتظم ٧ صحف للطلاب بدون ترخيص تلك الصحف قد « تطرفت وتحولت الى صحف سياسية بدون حدود ، او كبح او نظام » وبسبب ذلك « من المحتمل ان يحدث شيء غريب ، وان تصبح الصحف الطلابية أكثر انتشارا (بالمقارنة بالصحف النظامية) ، الامر الذي لا مثيل له في العالم كله » . وفي ١٣ يناير ١٩٧٧ ، وفي مقابلة صحفية عرض وزير الاعلام قانونا جديدا من شأنه ان يخضع صحف الطلبة للاجراءات العادية او يلزم المشتركين في اصدارها بالاكتماء بمناقشة موضوعات الطلاب فقط (٤٨) .

السياسية ، حتى ان رئيس اتحاد طلاب كلية الهندسة بالقاهرة اعرب عن رايه بقوله بأنه يعارض المظاهرات واحداث الشغب ومهاجمة النظام الحاكم . وقد اتسعت انتخابات اتحادات الطلاب التي جرت في نهاية العام (في ٢٦ ديسمبر ١٩٧٧) بقيام البوليس بقمع اليسار (٥٥) .

وبناء على ما ورد في التقرير المفصل الذي نشرته صحيفة الجمهورية (٥٦) « اختفت هذا العام العناصر الشيوعية » الماركسية ، والناصرية من بين صفوف المرشحين للانتخابات في اغلبية الكليات .

وكان التنافس بين الطلاب في الاتحادات الاسلامية (انظر فيما بعد) وبين شباب « حزب مصر » ، اى الحزب الحاكم . وتركزت تقارير المراسلين من الجامعات الرئيسية على وصف النظام والهدوء اللذين سادا اثناء الانتخابات حتى في كليات الهندسة بالقاهرة والاسكندرية « وتفجرت في جامعة عين شمس فقط اضطرابات بين المتعاطفين مع « حزب مصر » وبين الماركسيين » . وكما ورد في صحيفة الجمهورية كانت هذه انتخابات « لم تبد خلالها اتجاهات سياسية كما حدث في السنوات السابقة » . وقد تحدث ذلك المقال عن الاتصارات الساحقة التي حققها ممثلو الجماعات الاسلامية « في غالبية الكليات . ولم يتصور مراسل صحيفة الجمهورية الى اى مدى كانت هذه الزيارة في قوة الاتجاهات الاسلامية بين الطلاب ذات مغزى سياسى .

(د) الفترة الثالثة — منذ مبادرة السلام وحتى اغتيال السادات :

تعاضد قوة الحكم وانخفاض نمو جمهور الطلاب

بنظرة شاملة ، نجد ان مبادرة السلام التي قدمها السادات واتفاقية كامب ديفيد قد وصلت الى الذروة بالاتجاهات التي استرشد بها النظام الحاكم كما ذكرنا في المقدمة : التأكيد على الطابع المصرى المميز على حساب المركب العربى في الوعى الوطنى ، توجيه استراتيجى واقتصادي موال للغرب ، مكافحة نفوذ الاتحاد السوفيتى والايديولوجيات اليسارية ، والاستمرار في بناء المجتمع المصرى ومؤسساته بما يتناسب وروح الانفتاح والاتجاه الى الغرب والتوصل الى حل سياسى لمشاكل المنطقة من خلال السلام مع اسرائيل . كان من المحتمل ان يؤدي كل ذلك وبشكل طبيعى الى اثاره الاجنحة « اليسارية » والقومية العربية ، و « اليمينية » الاسلامية بين جمهور الطلاب . وخلال السنوات السبع السابقة اثبتت تلك الاجنحة تفوقها على النظام الحاكم في الصراع لكسب « الغالبية الصامتة » في الجامعات ، وها هي الآن قد اكتسبت الخبرة ونجحت في تكوين زعامة جديدة .

وتحتم على وحدات الجيش ، للمرة الاولى في تاريخ حكم الثورة المصرية ، القيام بنشاط مكثف لقمع الاضطرابات . والحقيقة انه في هذه المرة ، وعلى عكس ما حدث في ١٩٧٢ — لم يتم الاعراب عن الخوف من امتداد الاضطرابات بين الجيش ايضا . وبالفعل لم تنخفض نسبة تجنيد خريجي الجامعات بالجيش مع تحديد قوته بعد حرب عيد الغفران (٥٢) ، ولكن يبدو ان الصلة والارتباط بين جمهور الطلاب والجيش قد ضعفت جدا خلال هذه الفترة . وربما يمكن ان نرجع ذلك الى ارتفاع مكثفة الجنود بعد الحرب ، وكذلك لحقية ان الطلاب قد سرحوا من الخدمة بصفة عامة خلال سنة واحدة . وكذلك يمكن الافتراض بان المشكلة الاقتصادية الداخلية كانت اقل تأثيرا على فئة الضباط من مسألة الكرامة الوطنية التي تظاهر الطلاب من اجلها عام ١٩٧٢ . وعموما ، يبدو ان السادات بعد حرب عيد الغفران قد نجح بالفعل في استكمال عملية نزع الصفة السياسية من الجيش ، ومن الطلاب الذين تم تجنيدهم وعاشوا في جوه . وفي ٢٠ يناير ، وعقب تدخل الجيش ، هددت الاضطرابات كما الغيت في نفس اليوم قرارات التفتيش التي اثرت تأثيرا بالغا على السلع الغذائية الأساسية . وبعد قمع الاضطرابات اصدر السادات مرسوما يقضى بعقوبة السجن المؤبد والاشغال الشاقة والاعدام ايضا لمن يشترك في التنظيمات المعادية او التنظيمات العسكرية السرية ، او في التخريب ، او التجهيز بهدف التحريض على ازعاج السلطات ، وكذلك الاشتراك في اضطرابات عمال تضر باقتصاد الشعب . وفي ١١ فبراير ١٩٧٧ اجرى استفتاء عام وافق على المرسوم باغلبية ٩٢٪ ، وبذلك حصل النظام على حق قمع اليسار الطلابى المنظم عن طريق البوليس . وقد رد اليسار على ذلك بالقيام باضطرابات استمرت عدة ايام في منتصف فبراير وتوقفت بعد ذلك وقد لقت اضطرابات يناير ١٩٧٧ السادات درسا واضحا ففى المنافسة الحرة نسبيا بينه وبين اليسار المنظم لكسب تأييد الغالبية الطلابية الصامتة ، لم تكن له الغلبة (٥٣) . وكانت النتيجة التي استخلصها واضحة الا وهى : نزع السياسة من الجامعات .

واكد السادات فور هدوء الاضطرابات — على ان الطالب يبحث عن العلم . انه مواطن له حق البحث عن العلم ، كما ان له حق الاعراب عن آرائه . واذا اراد التعبير عن وجهات نظره والعمل بالسياسة ، عليه ان يتوجه الى احد احزابنا السياسية . . والطالب الذى يرغب في الاشتغال بالسياسة يجب ان يفعل ذلك خارج نطاق الجامعة . ان استغلال طيش بعض الطلبة الشباب لن نعرف له مكانا مرة اخرى في جامعاتنا (٥٤) .

وبعد ان تلتى السادات ضربة اخرى في محاولاته التي قام بها لتعبئة جمهور الطلاب بواسطة الانفتاح للحصول على تأييد فعال لحكمه ، انتقل الى استخدام وسائل القمع . وتقرر في بداية ١٩٧٧ استئناف نشاط الحرس الجامعى (والذى الفى ، كما ذكرنا ، في ١٩٧١) ابتداء من العالم الدراسى ١٩٧٧ — ١٩٧٨ . (لم يخرج هذا القرار الى حيز التنفيذ فورا وتحول الامر — كما سنرى فيما يلى — الى موضوع للمناقشة العامة المتواصلة) . وكان جمهور الطلاب المصريين خلال عام ١٩٧٧ سلبيا نسبيا من الناحية

التأثير السياسي المباشر للفوارق الاجتماعية ، وذلك لتغيير الوضع الذي أصبح سببا للاضطرابات الخاصة برفع أسعار المواد الغذائية .

ثالثا : كان في مقدور النظام الحاكم استثمار مبالغ لا بأس بها في كل ما يتصل بالحد من الضغوط التي تمارس يوميا من قبل الطلاب (ولكتها لم تكن الأساسية ، كما سيرد وصفه) تسهيلات في الائتمانيات ، قروض لم تكن لإبلاء الطلاب ، مساعدات وقروض للطلاب المحتاجين ، ضمان وظائف تعطى لأبناء الدولة (على سبيل المثال ، تعيين مراقبين دينيين وأعمال مؤقتة في مصالح الدولة) ، سلف تعطى في صورة هدايا تتمثل في أدوات منزلية من بين طلاب الأزهر) ، سلف تعطى في صورة هدايا تتمثل في أدوات منزلية وملابس والأعفاء من الضريبة المفروضة على الكتب وما شابه ذلك . كما بذلت جهود كبيرة خلال هذه الفترة لتحسين مساكن الطلاب . وكانت جيهان ، زوجة الرئيس ، تتولى بين الحين والآخر بحث الاتجاهات السائدة بين جمهور الطلاب وعرض المقترحات لتخفيف الضغوط اليومية التي يتعرضون لها (٥٩) .

(ب) وقف زيادة عدد الطلاب :

كان عام ١٩٧٧ على ما يبدو أيضا عاما هاما فيما يتعلق بسياسة الحكم تجاه الناحية الكمية لجمهور الطلاب . ففي الوقت الذي قبلت فيه الجامعات والمعاهد المختلفة خلال العام الدراسي ١٩٧٦/١٩٧٧ ، وبناء على سياسة السادات منذ بداية هذا العقد — ١١٦ر٠٠٠ طالب (٦٠) ، بدأ عدد المقبولين ، منذ ذلك الحين وصاعدا في الانخفاض . وتوقفت زيادة طائفة الطلاب منذ ذلك الحين عددها الشامل ، الذي بلغ بعد منتصف السبعينيات حوالي ٤٠٠ر٠٠٠ وظل هذا المعدل أيضا في بداية الثمانينات ، ذلك بالرغم من الزيادة السريعة في عدد السكان (٦١) . ويعد السبب الرئيسى لهذا التحول اجتماعيا — اقتصاديا . وأصبح الاقتصاد والمجتمع المصرى عاجزين وغير مستعدين تقريبا ازاء حقيقة اغراقهما بخريجي الجامعات ، نتيجة لسياسة الانفتاح المتحمسة في بداية العقد وبالرغم من الجهود التي بذلها « قسم خريجي الجامعات » بوزارة القوى العاملة لايجاد عمل لهؤلاء الخريجين ، ظل هذا القسم خلال ١٩٧٩ مشغولا باستقبال وتوزيع خريجي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ . وتطلب الأمر من خريجي الجامعات في ذلك الوقت ، الذين زاد عددهم بنسبة ١٠٪ سنويا ، الانتظار ثلاث سنوات بدون عمل . وبينما بلغ العدد الإجمالي لخريجي الجامعات في عام ١٩٥١ حوالي ٧٢ر٠٠٠ بلغ في عام ١٩٧٧ حوالي ٧٣٦ر٨٤٢ ، كان منهم ٦٨٧ر١٥٤ على قيد الحياة (٦٢) . وبسبب مستواهم الفنى المتوسط صعب على هؤلاء الأكاديميين الحصول على عمل خارج نطاق السوق المحلى والاقتصادى وأصبحت مشكلتهم هذه خلال عام ١٩٧٨ موضع نقاش عام . وبدأت الصحف ونشرات أخرى توجه نقدا لاذعا الى عدم التخطيط ، الذى أدى الى انعدام التوازن المزدوج .

اولا : زيادة كبيرة في مؤسسات التعليم العالى على حساب تطور التعليم الشعبى ومحاربة الجهل العام ، أى ، خلق « هرم مطلوب » .

وانهاء الفترة بين سفر السادات الى القدس في نوفمبر ١٩٧٧ والتوقيع على اتفاقية السلام في مارس ١٩٧٩ ، ظل جمهور الطلاب المصرى حتى ذلك الحين سلبيا في معظمه وقد كانت الاضطرابات الخاصة برفع أسعار السلع الغذائية والتي حدثت في يناير ١٩٧٧ ، بمثابة عودعة عامة لما كان من المحفل ان يحدث في نهاية تلك السنة لولا ان تلقى الرئيس درسا واحكم قبضة اجهزة الامن على الجامعات فكانت زعامة « اليسار » في جامعات القاهرة منذ بدأت « مبادرة السادات » ، وكما رأينا سالفا ، مشلولة بالفعل . واذا حكمنا — طبقا لما ورد في التقرير الذى قدمه مراسل غربي (٥٧) — فان السلام مع اسرائيل قوبل بين « الغالبية الصامته » في جامعات القاهرة بحب للاستطلاع المشوب بالشك . وكان الوعد بخفض نسبة تجنيد الخريجين في الجيش — وهو وعد كان مرتبطا بهذا السلام — ينطوى على ما يكفى للحد من بعض الشئ من تأثير المعارضة والاعتراف والتقارب مع من كانوا « اعداء المصر العربى » . وبالفعل رفضت اتحادات الطلاب — وكانت في ذلك الحين متحررة من قيادة اليسار — الاشتراك في عملية « تطبيع العلاقات » (٥٨) ولكن عموما — والمقصود بصفة خاصة بعض العناصر من جامعة القاهرة — لم يكونوا عنصرا فعلا مثيرا وخطرا على النظام الحاكم وسياسته . وهناك تطوران امان ظهرا خلال الاعوام ١٩٧٨ — ١٩٨١ « خدما » النظام الحاكم في صراعه لكسب تأييد جماهير الطلاب .

(١) التغيير الاقتصادى وتأثيره :

ادى الربط بين « الانفتاح » وبين سياسة السلام بالفعل الى تحسن واضح في الوضع المالى للاقتصاد المصرى . وكان من ثمار هذه السياسة الإيرادات المترتبة على تصدير البترول ، وافتتاح القناة ، والقروض ، والاستثمارات والمساعدات الغربية ، الأمر الذى أدى الى تدفق اموال طائلة على مصر . وبشكل مميز بالنسبة للاقتصاد والمجتمع المصرى ، وقد تسربت هذه الاموال ببطء وبشكل نسبى الى قطاعات الاقتصاد التى تسيطر عليها الطبقة المتوسطة . وظل الجزء الأكبر منها فى ايدى السلطة . وكانت المفارقة التى نشأت هي ان سياسة « الانفتاح » قد أدت بسبب ذلك الى ازدياد مركزية الحكومة ، كما منحها الوسائل اللازمة لتشديد سيطرتها وتميز ثقة النظام الحاكم (٥) . وقد اتضح الأمر في ثلاثة مجالات متعلقة بنشاط الطلاب .

اولا : ازداد ثراءهم وتحسنت الوسائل التى تستخدمها كل من اجهزة الامن ، والمباحث ، والمخابرات المصرية .

ثانيا : كان في مقدور الحكم العودة الى سياسة الدعم وتوسيع نطاقاتها أيضا ، لامتداد الشعب المصرى بالسلع الغذائية الأساسية ، لاختفاء

(٥) انظر ايضا مقال ا. توليدانو في هذه المجوعة .

ثانيا : انعدام التوازن بين التوزيع الداخلى للوظائف على جهتين خريجي الجامعات والمعاهد وبين احتياجات الاقتصاد والمجتمع المصرى (١٦٢).

وخلال عام ١٩٨٠/١٩٨١ بذل الكثير من الجهد في وضع خطة رئيسية شاملة للفترة التالية حتى نهاية هذا القرن ، والتي توائم بين متطلبات المجتمع والاقتصاد وبين الحجم والهيكل الداخلى للتعليم العالى في مصر . وكان احد الاهداف البارزة لهذا الاتجاه الجديد هو خفض محسوب لجامعات الاقاليم ، وهي نفس الجامعات التي تعد من ثمار سياسة الانفتاح التي اتبعتها السادات ، منذ بداية السبعينيات (١٦٤) . ويوجد لهذا الخفض ايضا جانب سياسى ، وهو ان الاقاليم ، كما سنرى فيما بعد ، أصبحت بعد السلام مع اسرائيل مركزا للمعارضة الاسلامية . ويمكن الافتراض من الناحية السياسية بان خفض عدد خريجي الجامعات الذين يتم استيعابهم في دوائر العمل ، والزيادة الكبيرة في عدد الخريجين الذين يضطرون للانتظار سنوات في مكاتب العمل ، قد زادا من اعتماد الطلاب على الحكومة وكان لها اثرها على ما يبدو ، طوال الفترة المذكورة ، كعامل لكبح جماحهم .

معارضة عنيفة — من العاصمة الى الاقاليم ومن « اليسار » الى الاسلام

ادت الظواهر التي ذكرناها سالفا من تشديد اجراءات الامن من جانب الحكومة ، الضغوط اليومية ومن انخفاض الضغوط اليومية بسبب تحسن الوضع الاقتصادى ، ومن ازدياد اعتماد الطلاب على الحكومة سواء في قبولهم بالجامعة او في ايجاد عمل بعد التخرج منها — ادت الى اضعاف هذا القطاع كمعارضة سياسية . بالإضافة الى ذلك بدا الضعف العام (بالنسبة لما يحدث في المنطقة كلها) بين الاتجاهات المؤيدة للقومية العربية و « اليساريين » في مصر . ان المعارضة في جامعات العاصمة للاتجاه العام للحكم ، وخاصة بالنسبة للسلام وتطبيع العلاقات مع اسرائيل ، تم التعبير عنها بواسطة الاجتماعات ، والتصريحات ، والمنشورات — وكان جزء منها بايحاء من حزب « التجمع الوطنى التقدمى » الماركسى (٦٥) . غير ان ، المراكز المعادية للحكم في جامعات العاصمة ظلت تحت اشراف متصل من قبل أجهزة الامن ولم تشهد القاهرة مرة أخرى أحداث ١٩٧٧ ، لم تكن هذه الفترة باى حال من الاحوال فترة ركود وسلبية بالنسبة للطلاب . لان نشاطهم السياسى لم يتوقف ، بل تغير في طابعه وفي مراكز حركتهم . فقد انتقل مركز الثقل من اليسار الى اليمين الاسلامى ، ومن العاصمة الى الاقاليم . وتعد اسباب هذا التغير العام متنوعة ولا يمكن بحثها بتمعق في الاطار الحالى . وجاء اعمال المصطلحات العربية واليسارية نتيجة لانهايار في الجهاز السياسى العربى بصفة عامة وازدياد مركزية الدول « الرجعية » ، مثل السعودية كزعمية للعالم العربى . وكان الجانب اليسارى — الاشتراكى — ولا يزال — مرتبطا ، في اساسه ، بوجهة النظر الوطنية اى بمفهوم القومية العربية ، وينتقل الى بعد ايديولوجى — طبقى في حد ذاته . استطاع الاحتجاج الاجتماعى — الاقتصادى — بلا

معونه — ان يتحول في الاتجاه الاسلامى المتعصب ، الذى احتل الآن مكان الطابع العربى كإطار روحى جوهرى لمعارضة السادات . وكان هذا الاتجاه قويا بين الطلاب وخاصة في الاقاليم ، وذلك لعدة اسباب :

اولا : كان الكثيرون من طلاب تلك الجامعات من ابناء الطبقات الفقيرة التي تتمسك أكثر بالتقاليد الاسلامية .

ثانيا : نشأت في مدن مثل اسيوط والاسكندرية ، مراكز التنظيم المعارض ، وبصفة خاصة الطائفة المسيحية — القبطية ، أصبحت الصدمات معها خلال السنوات الأخيرة اساسا وحافزا على صراع الاسلام السياسى ضد الطابع المصرى .

ثالثا : في المحافظات ، وعلى اساس السلبية السياسية التي ابداهها الطلاب خلال الفترة السابقة لم تكن الحكومة مستعدة كما ينبغي لتحويل دون تشغيل تنظييمات معارضة داخل الجامعات في المحافظات لقد خلقت تلك الظروف اساسا مناسبيا لاستداد قوة « الجماعات الاسلامية » بين الطلاب ، واهخصة في الاقاليم (*) ، وقد نظم الطلاب المشتركين في « الجامعات الاسلامية » مظاهرات واضطرابات معارضة للطابع العلمانى الذى اتخذه النظام الحاكم ، واجراءات السلام مع اسرائيل ، وروح الانفتاح تجاه الغرب ، وحق اللجوء الذى منحه السادات للشاه الايرانى وما الى ذلك ، في الوقت الذى يعملون فيه على فرض الطابع الاجتماعى — الثقافى المناسب من وجهة نظرهم على قطاع الطلاب بصفة عامة . فقد تسببوا في وقف الدراسة أثناء الصلوات الخمس اليومية وعطلوا ، بشكل عنيف احيانا ، المشروعات المشتركة بين الجنسين والتي نظمها اتحاد الطلاب ، وكذلك في نشاطاتهم مثل الحفلات الموسيقية ، العروض الفنية والرحلات وبعد ان أصبحت مراكز هذا النشاط خارج العاصمة اختفت ظاهرة الظهور المفاجئ الذى لا يتكرر سوى مرة واحدة ، الشاملة والخطيرة ، مثل « حركة الطلاب » في عام ١٩٧٢ و « الاضطرابات الخاصة برفع أسعار المواد الغذائية » . مقابل ذلك كانت هناك سلسلة طويلة من الأحداث المحلية ، جزء منها عنيف ، وخاصة في اسيوط والاسكندرية ، وقد أعلن عن نشاط « الجماعات » في جامعات المنصورة والمنوفية ، وطنطا ، واسوان ، والمنيا .

وخلال النصف الثانى من نوفمبر ١٩٨٠ (٦٦) وقع حادث متميز في اسيوط . فبعد بدء العام الدراسى بدأت حركة غليان داخل الجامعة على اساس انتخابات الاتحادات . وقد ازداد هذا الغليان على أساس قوانين التخفيضات وآثارها ، لم يقبل ١٤ طالبا بالجامعة بسبب الدرجات المنخفضة ، وتوقفت دراسة الآخرين بسبب رسوبهم في الامتحانات . ورفضت الطلبات

(*) انظر كذلك مقال د. النمل في هذه المجموعة .

الى تقدم بها بعض الطلاب للاشتراك في المدن الجامعية للطلاب . على هذا الاساس حاول الطلاب من اعضاء « الجماعات الاسلامية » تنظيم اضطرابات عامة . وقد طالبوا ايضا باطلاق سراح واحد من زملائهم من المعتقل ، وهو امير جماعة ينتمى الى تنظيم يحمل اسم « حزب التحرير الاسلامى » (٥) . وطالبوا كذلك بالغاء لائحة الجامعة وسرعان ما تركت التجمعات حول موضوع رمزى ، فقد بدء في نفس الوقت في بناء سور من الحجر حول الجامعة واصاب المتوردون العمال ، وابتدأت المحاولات التى قاموا بها لاستئناف العمل ليلا الى اشتباك جرح خلاله ٧ من جنود الشرطة وعسدد من الطلاب . في نوفمبر توقفت الدراسة في الجامعة بناء على امر من الحكومة وامتدت الاضطرابات الى المدينة كلها ولحقت بها موجات من الاعتقالات والاضطرابات ولكن في ٢٩ من نوفمبر اعيد فتح الجامعة للدراسة .

وبالرغم من ان احداث اسيوط واحداثا اخرى مشابهة ، لم تشكل خطرا مباشرا على النظام الحاكم ، الا انه كان لها تأثير واضح ، فقد ساهمت في خلق الازمة التى ميزت حكم السادات في العام الاخير من حياته .

الوسائل المضادة من جانب الحكومة وعلى الرغم من ذلك « دولة المؤسسات »

في نهاية السنوات العشر من حكم السادات لم يكن هناك اى شك في ان الشباب الجامعى يمثل قطاعا معارضا - بعضه سلبي ، والاخر ايجابى - للحكومة ولاتجاهها العام . ومع ذلك تميز سلوك الرئيس في هذا الصدد بثقة كبيرة في النفس ، وبدا الجيش وقوات الامن ، سواء بالزى العسكرى او بدونه ، وكأنهم قادرون على التاكيد على ان جمهور الطلاب لن يبيت اضطرابا عاما ولن يشكل خطرا على جوهر النظام السياسى . وبالفعل ، واستنادا الى هذا الافتراض الاساسى يبدو ان السادات لم ييأس من السياسة التى استهدفت - ولو على المدى البعيد - تعبئة الجامعات وطلابها كجمهور يشارك بشكل بناء في تقدم « دولة المؤسسات » . وبالرغم من المظاهر الواضحة لواقع المعارضة في الجامعات ، لم ييأس الرئيس من رغبته في اقامة نظام جامعى يحكم نفسه ذاتيا وشبه مستقل ، يتحمل مسئولية الامن والنظام بين صفوفه ، وعن طريق التعاون المنظم بين المحاضرين والطلاب يمكن ان يحقق اهدافه ، تعليم الشباب وتوسيع آفاقه بدون الاشتغال بالسياسة .

وقد تكون هذا الموقف ، على سبيل المثال ، في موضوع اعادة تشكيل « الحرس الجامعى » . وكما ذكرنا ، انفى السادات في بداية حكمه هذه

(٥) انظر المثل المذكور - التلن .

القوى البوليسية التى عملت بالجامعات اثناء حكم عبد الناصر . واثرت فكرة تشكيلها من جديد بعد « الاضطرابات الخاصة برفع اسعار المواد الغذائية » . وفي فبراير ١٩٧٩ ، وقراءة التوقيع على اتفاق السلام اثرت الفكرة مرة ثانية ، ولكنها لم تكن هذه المرة من اجل استخدام شرطة بملابس عسكرية في الجامعات بل كمحاولة لتقوية الاستقلال الذاتى بالجامعات . وقد اقترح ان يتم تشكيل الحرس على مرحلتين . مرحلة فورية ، حدد لها خمس سنوات ، وتتكون من خريجي كلية الشرطة ، وهم ايضا خريجو كلية الحقوق . في غضون ذلك يتم امتحان « اكاديمية للحرس » معهد أمناء الشرطة « تقوم باعداد خريجي الثانوى في اتجاه اكاديمى ، استعدادا لتشغيلهم في المستقبل في جهاز امن داخلى في الجامعة . واصبح هذا الامر موضوعا للمناقشة العامة ، وذلك عندما قبل الراى العام هذه الفكرة على ان تصبح هذه القوى خاضعة لرئاسة الجامعات لا لوزارة الداخلية . وفي سبتمبر ١٩٨١ كانت الفكرة لا تزال في اطار المناقشات والدراسات (٦٧) .

اراد السادات ان يبيت في الجامعات « الروح العائلية » وان يؤسس اتحادا بين سلك المحاضرين والطلاب . فقد اعتبرت « اتحادات الطلاب » ، بمقاييسها القائمة عائقا ، فمنذ عهد عبد الناصر كانت تضم كما تنكر ، « لجان سياسية » كان من الصعب الاشراف على نشاطها ، وانتقلت منذ عام ١٩٧٧ بالتدريج لتصبح تحت سيطرة الطلاب الدينيين . واستعدادا للعام الدراسى ١٩٨٠/١٩٧٩ تقرر ان تقرض عليها « لائحة جديدة » تضمن نزع الطابع السياسى ، كما يتم بمقتضاها تدخل سلك المحاضرين في النشاط الجارى للاتحادات . وقد تم نزع الطابع السياسى عن طريق الغاء اللجان السياسية وحلها في يوليو ١٩٧٩ (في حين ظلت اللجان الخمس الاخرى على ما هى) ، ومنع الزعماء الذين عملوا في الماضى كمندوبين رسميين من ترشيح انفسهم لانتخابات اللجان الاخرى (٦٨) . وكانت النتيجة التى تمخضت عنها الانتخابات التى اجريت في ديسمبر ١٩٨٠ ان اعلن عن هزيمة الممثلين الدينيين في مختلف اللجان بارجاء الدولة . وهناك اجراء هام آخر هو قيام رئاسة الجامعة بفرض رقابة على ميزانية الاتحادات ونشاطهم المالى . وكان « اللائحة الجديدة » جانب رئيسى ، كما قلنا ، وهو المشاركة الفعلية القوية من جانب سلك التدريب في حياة الطلاب ، وذلك لاعطاء المدرسين والعاملين بالجهاز قبرا للاشراف على نشاطهم الرسمى ، وهذا باحياء فكرة الرائد (الموجه - المشرف العام لجماعة الطلاب) التى اوقف العمل بها ، كما ذكرنا ، في بداية عهد السادات . وعقب اعلان « اللائحة الجديدة » الخاصة « باتحادات الطلاب » بذل السادات جهدا واضحا للحوار مع سلك الجامعات من اجل تنفيذ الخطة الجديدة . وبدأت في التاسع والعشرين من سبتمبر عام ١٩٧٩ ندوة استمرت ثلاثة ايام مع بضع عشرات من كبار المحاضرين بالجامعات ، وقامت وسائل الاعلام بتغطيتها تغطية اعلامية كبيرة . وطلب السادات في خطاب طويلة مزوجة بشعارات مثل « التعاون بين الاجيال » طلب اعضاء السلك الجامعى بان يتحملوا مسئولية قيادة الطلاب داخل « جامعة مستقلة » (٦٩)

في مقابل هذا وضعت الحكومة لنفسها هدفا بتوسيع نطاق صفوف مسلك التدريس ، سواء عن طريق اعادة من يستكملون دراستهم في الخارج او عن طريق ترقيتهم (في بداية عام ١٩٨١ قدر عدد المحاضرين الحاصلين على الدكتوراه بحوالى ١٠.٠٠٠ ، بينما قدر عدد المدرسين المساعدين بحوالى ١٥.٠٠٠) . ولم تدل ادعاءات المحاضرين ضد الرئيس خلال اللقاءات السريعة التي جرت في سبتمبر ١٩٧٩ على التحمس للخط المقترح . سلك التدريس وادارة الجامعات (٧٠) ، اكثر من انصيابه على فرض سيطرتهم على الطلاب . ومثل العديد من قطاعات المثقفين المختلفة ، كان هناك ايضا اساتذة بالجامعات يتحفظون من سياسة الحكومة (٧١) . ففى يوليو ١٩٨١ ، على سبيل المثال ، قرر المؤتمر الذى عقده اساتذة الجامعات الاستقرار في مقاطعة اسرائيل ومنع اقامة علاقات بين الجامعات في اسرائيل والجامعات المصرية « التى تقوم بدور قيادى على مستوى الامة العربية والمسلم الاتحادى » (٧٢) . وظلت رغبة السادات في تأسيس نظام للحكم الذاتى - مع اغتياله ، بمثابة خطة فقط .

خاتمة :

لقد أدى اغتيال الرئيس السادات في السادس من اكتوبر عام ١٩٨١ الى حدوث تطور مفاجئ ، كذلك في موضوع بحثنا . فقد اظهرت الاعتقالات ، والمحاكمات والكشف من « الجماعات الاسلامية » نسبة الطلاب فيها ومكانتها في الجامعات (من بين الى ٢٤ متبها في القضية كان يوجد ٩ من الطلاب و ٢ من اساتذة الجامعة) . وهكذا على سبيل المثال ، اتضح ان التنظيم الذى قام باغتيال الرئيس كان متصلا بتنظيمات من اولئك الطلاب الذين قاموا « بالاضطرابات داخل الجامعة » في العام السابق باسيوط . وعقب صدامات مباشرة ، وكجزء مما كان من المنتظر ان يكون خطة للانقلاب العام ، قام هؤلاء مرة اخرى باضطرابات شديدة في المدينة ذاتها ، وتمكن النظام الحاكم من قمعها . واسترجاع تاريخ تكون هذا التنظيم في اسيوط يمكن ان يشير الى اى مدى ساهمت السياسة « الاقليمية » في التعليم العالى - التى يابر بها السادات نفسه - في ازدياد قوة التنظيمات الاسلامية المتطرفة في مصر . فقد اتضح من تصريحات محافظ اسيوط ، على سبيل المثال ، ان ٨٠٪ من المشتركين في أحداث اسيوط ليسوا من المحافظة نفسها ، معظمهم من محافظة المنيا ، ومن سوهاج ، ومن قنا . وكان القاسم المشترك بينهم ان الغالبية العظمى منهم طلاب في جامعة اسيوط (٧٣) . اى ، ان النظام الحاكم نفسه هو الذى انشأ الاطرار الجامعية التى ساهمت بدرجة كبيرة في تنظيم شباب الاقاليم وتكوين المنظمات الارهابية تحت اسم الدين . وقد أصبحت قضية الاغتيال أساسا لنقاش نشط عام في وسائل الاعلام المصرية حول الطلبة والشباب . وعلى أساس هذه المأساة ظهرت الأخطاء وانهم النظام الحاكم ، بالتساهل اكثر من اللازم تجاه « المنظمات الاسلامية » وكذلك بتشجيعها في بداية طريقها كوسيلة لمواجهة اليسار .

ولكن تركيز جوهر النقاش ، الذى شارك فيه خيرة المفكرين في مصر ومثلو وجهات النظر السياسية ، حول مشكلة تأسيس الشباب بصفة عامة وارتباطه بالدولة وبالشرطة .

وبشكل طبيعى اتجه النقاش الى الجامعات لانها تمثل الاطرار التى تضم هؤلاء الشباب . وفي منتصف نوفمبر ١٩٨١ اتخذ النقاش بعدا عمليا . فقد نشرت جريدة « مايو » لسان حال الحزب الحاكم ، اقتراحا باجراء تغيير ثورى في شكل « قانون الخدمة العسكرية » الجديد وبمقتضى هذا الاقتراح يتم الغاء تأجيل الخدمة العسكرية للطلاب ويجند كل خريج ثانوى في الجيش بعد انتهاء دراسته مباشرة وتستمر الخدمة العسكرية سنتين - بدلا من الوضع الذى كان سائدا والذى خدم فيه خريجو الجامعات سنة واحدة فقط . والأجرا من هذا كله - ان يتوقف نورا قبول طلاب جدد لمدة سنتين . وكان وراء هذا الاقتراح - وان لم يكن علانية - عبد الحليم ابو غزالة وزير الدفاع وكان بمثابة بالون اختبار لجس نبض الراى العام بخصوص اجراء اصلاحات واسعة جدا ولها آثارها الكبيرة (٧٤) .

وبالفعل ، وقبل نهاية العام احتدت العاصفة الشعبية حول الموضوع ، وذلك في الوقت الذى رفض معظم من ادلوا بأرائهم ، وخاصة الجامعيين ، الاقتراح بشكل قاطع . وفي الاسبوع الاخير من ديسمبر شطب هذا الاقتراح من جدول الأعمال .

ويعتبر تدخل بعض الطلاب المتطرفين في اغتيال السادات ورد الفعل الشديد من جانب حكم مبارك في بداية الاجراءات التى اتخذها اتجاه الجامعات ، والذى ظهر في تشديد اجراءات الأمن المختلفة داخل الجامعات - يعتبر هذا التدخل وذلك الرد - نتيجة منطقية لفشل العلاقات بين نظام حكم السادات وجمهور الطلاب . ومن المتوازن ألا تشكل تلك العلاقات مفاجأة النهاية . وينظرة شاملة ، نجد ان المميزات الجوهرية لسياسة السادات تجاه الطلاب والجامعات اربع .

(١) فقدان السياسة الكلية :

فقد كانت السياسة والتنفيذ بالنسبة لموضوعات مثل قبول الطلاب وتوجيههم او فتح مؤسسات جديدة نتيجة لاعتبارات هامة في حد ذاتها ولكنها لم تكن بصفة نتائج خطة موضوعية وفقا لمتطلبات حقيقية للاقتصاد والمجتمع . ففى بداية الطريق وعلى امتداد الجزء الاكبر منه كانت هذه سياسة لفتح الابواب للجميع ، وكانت لها مزايا (على سبيل المثال ، رفع مستوى الجندين بالجيش) وعيوب (على سبيل المثال ، خلق جماعة كبيرة من المثقفين شبه المعاملين وبدأت هذه السياسة في الاعتدال خلال هذه الفترة . ووصلت مع نهايتها ، كما ذكرنا سلفا ، الى الطريق المناقض والخاص بالتخفيض وكذلك المناقشة حول اغلاقها بصفة مؤقتة .

(ب) خلق نظام جامعي اقليمي :

تضمنت الزيادة الكمية في التعليم العالي الاتجاه الى المحافظات والاقليم المصرية وبناء شبكة جامعات فيها . وقد اتفقت هذه الظاهرة والضرورات السياسية - الاجتماعية ، مثل منع الهجرة الى القاهرة ، والحيلولة دون نمو الجمهور السياسي الناصر في جامعات العاصمة ، كذلك اتفقت مع السياسة العامة لنظام الحكم - التأكيد على مصر ووادي النيل على حساب القاهرة العربية . واصبحت الانجازات التي تحققت على هذا الطريق عقبة سياسية في نهاية السبعينيات ، عندما قويت شوكة المعارضة الاسلامية المتعصبة في مناطق الاقاليم .

(د) سياسة « انفتاح » سياسي نسبي :

امتنع النظام الحاكم طوال الفترة كلها (باستثناء بعض الحالات الطارئة) من استخدام أجهزة الامن بكامل طاقتها داخل الجامعات بهدف الحيلولة دون ممارسة نشاط معارض من جانب الطلاب . لقد افتخر السادات ، وبحق فيما يتعلق بالجامعات ، بأنه لن يقيم دولة للشرطة . فمن ناحية تصرف طبعا للافتراض القائل بأنه في حالة الطوارئ يمكنه الاعتماد على اجهزته ، ومن ناحية أخرى امل ان يتكون داخل الجامعات ايضا وعلى المدى الطويل تأييد للحكم وذلك عن طريق الانفتاح السياسي الخاضع للرقابة . وامل في وضع ضوابط لهذا الانفتاح وذلك عن طريق اقامة حرس من داخل الجامعات وتأسيس نظام اتحادى بين سلك التدريس والطلاب وقد حققت هذه السياسة انجازات كبيرة مثل - احكام القبضة على القاهرة طوال الفترة منذ بداية مبادرة السلام ، وفشل خطير وهو - ظهور « الجماعات الاسلامية » كتنظيمات ارهابية داخل الجامعات .

(د) فقدان الجانبيية الايديولوجية :

هوجم حكم السادات اكثر من مرة بأنه « واقعى » و « يفقر للايديولوجية » . ولا يتفق هذا القول مع الحقيقة . فقد كانت للحكومة بشكل عام سياسة عمل واضحة ومنطقية وقد اوردنا مميزات في مقدمة هذا المقال . ولكن هذه السياسة ، مع كل الامتيازات التي اولتها للاقتصاد والمجتمع ، لم تكن مصدر جاذبية وتعاطف طبيعي بالنسبة للشباب ، وخاصة الشباب الذى لم يكن واقعا تحت ضغط المشاكل مثل جمهور الطلاب في مصر . ولم يكن يعرض ويتحدث ، كسلفه ، عن ثورية اجتماعية راديكالية ، وعدو خارجى مجاور ومخيف ، وغرب بغيض ، وحلم بسيادة اقلية مصرية ، والسادات ، بالرغم انه كان بطل المسرحية ، وبالرغم من انه حقق لمصر انتصارات وبداية عهد البناء ، كان بالفعل ضعيف الامل بالنسبة لمعركة كسب تأييد الطلاب في مواجهة هؤلاء الذين عرضوا عليهم وتحدثوا معهم عن ضجيج الثورية العربية او العظمة الروحية والوجدانية التي يتمتع بها الاسلام .

لقد فشل حكم السادات بالفعل في محاولاته التي قام بها لكسب تأييد جمهور الطلاب ، ولكن هناك شك فيما اذا كان هذا الامر يدل على فشله هو . ان ردود الفعل والنشاط الذى يمارسه الشباب الجامعي ليست بالضرورة المعيار المناسب لدراسة مدى نجاح القيادة في دولة كصر . بل على العكس من ذلك ، اظهر التاريخ ان هذا الجمهور الصعب يميل بصفة عامة الى التسلط مع هؤلاء الذين يعدونه بانجازات سريعة وبالثورية المعقبة ، وليس بالضرورة مع الذين يتصارهون بشكل مباشر مع الواقع ومشاكله . من هذه الناحية سيكون من المنيد جدا لمعلا الوقوف على العلاقات بين جمهور الطلاب ونظام الرئيس الجديد .

ملاحظات :

١ - سبقتها « جامعة فؤاد » التي تأسست عام ١٩٠٨ ولكنها كانت اصغر من ان تتناسب مع اسمها . عن هذا الموضوع وعن جمهور الطلاب في مصر منذ بداية نموه وحتى قرب وفاة عبد الناصر انظر : حجازى اريخ « الطلاب والجامعات في حياة مصر السياسية منذ الحرب العالمية الاولى . الشرق الجديد ١٩٦٩ صفحات ٥٠ - ٧٧ دراسة مستفيضة عن هذا الموضوع استنادا الى مادة انجليزية مؤرشفة ومادة أخرى مصرية توجد لدى المؤلف حاليا وفي حالة اعداد .

٢ - حول التطور السريع لانشاء الجامعات من قبل أنظمة الحكم في الدول العربية الاخرى ، انظر : حجازى اريخ « الجامعات في دول العالم العربى » (جامعة تل ابيب : معهد شيلوح لبحاث الشرق الاوسط وافريقيا سبتمبر ١٩٨١) .

٣ - انظر الشرق الجديد عدد ١٩٦٩ صفحات ٥٠ - ٧٧

٤ - الاجزاء ا.ب من هذا المقال تعتمد على بحث وضعته عن الطلاب في عهد السادات ١٩٧٠ - ١٩٧٧ (جامعة تل ابيب : معهد شيلوح لبحاث الشرق الاوسط وافريقيا مايو ١٩٦٨) .

٥ - روزاليوسف - ٢٢ اغسطس ١٩٧٧ .

٦ - الاخبار - ١ اغسطس ١٩٧٦ .

٧ - الاهرام ٢٦ سبتمبر ١٩٧١ .

٨ - انظر البيانات لدى : نزيه نصيف الابويى ، سياسة التعليم في مصر دراسات سياسية وادارية (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام مايو ١٩٧٨ ، صفحة ٧٢ .

٩ - البيانات الواردة هنا مأخوذة من : الاهرام اعداد ٨ ، ٢٦ سبتمبر ١٩٧١ و ١١ اغسطس ١٩٧٦ ومعاريف عدد ٢٤ يناير ١٩٧٢ وروزاليوسف عدد ٢٢ اغسطس ١٩٧٧ .

١٠ - انظر روز اليوسف ٢٢ أغسطس ١٩٧٧ . اعداد مذهلة اكثر توضح العلاقة العنصرية بين الاساتذة والطلبة في كليات الآداب ، انظر التحقيق الطويل الذي نشرته صحيفة الاهرام في ١٨ و ٢٠ يناير ١٩٧٦ . ووصف التكنس في المدرجات الواسعة التي يوجد بها احيانا حوالى ٢٠٠٠ طالب . انظر صحيفة الجمهورية في ١٢ يناير ١٩٧٨ . وحول الوضع في مجال التعليم بكليات الطب . انظر الاخبار ١ ديسمبر ١٩٧٤ .

١١ - حول هذا الموضوع وحول المشكلات المعروضة فيها بعد انظر الجمهورية اعداد ١٨ أغسطس ١٩٧١ و ٢٥ مايو ١٩٧٢ والاهرام اعداد ٧ يونيو ١٩٧٢ و ١٨ - ٢٠ يناير ١٩٧٦ وروز اليوسف ٢٨ يوليو ١٩٧٥ .

١٢ - المصور ١٩ مارس ١٩٧٦ . وانظر تفاصيل اخرى عن الخطة .

١٣ - انظر خطاب السادات ، وكالة انباء الشرق الاوسط ٣٠ يناير ١٩٧٧ .

١٤ - البيانات التي نستند اليها في هذا الكلام مأخوذة من : الاهرام اعداد ٨ ، ١٢ ، ١٨ يونيو و ٤ أكتوبر ١٩٧١ و ٥ فبراير ١٩٧٢ والجمهورية اعداد ١٤ يوليو و ١٩ أغسطس و ٤ سبتمبر و ١٣ أكتوبر ١٩٧١ و ١٦ مارس ١٩٧٢ ومعاريف ٢٥ و ٣١ يناير و ٤ فبراير ١٩٧٢ والاخبار ١٠ مارس ١٩٧١ .

١٥ - الجمهورية ١٨ أغسطس ١٩٧١ . وطبقا لما جاء في مقال آخر حدث ذلك في يوليو ١٩٧١ عندما تعهد السادات بالآلا تتدخل قوات الامن بعد ذلك في شئون الطلبة . انظر جيروزاليم بوست ١ فبراير ١٩٧٢ .

١٦ - الجمهورية ١٦ مارس ١٩٧٢ .

١٧ - الجمهورية ٨ ديسمبر ١٩٧١ . انظر ايضا الاهرام ٦ ديسمبر ١٩٧١ .

١٨ - الجمهورية ١٠ يناير ١٩٧٢ .

١٩ - اعلنت اذاعة القاهرة لأول مرة فقط عن قيام مظاهرات في ٢٥ يناير ١٩٧٢ والمصادر التي تناولت الاحداث بالوصف في يناير ١٩٧٢ هي : معاريف ١٩ و ٢٧ و ٣١ يناير ١٩٧٢ . ها آر تيس ٣٠ يناير ١٩٧٢ . و An-Nahar Arab Report ٣١ يناير ١٩٧٢ - الاهرام ٢٦ يناير ١٩٧٢ ، الحوادث ١٦ فبراير ١٩٧٢ التاييز ٢٢ يناير ١٩٧٢ .

٢٠ - مراسل المنداي تلجراف في صحيفة معاريف ٣١ يناير ١٩٧٢ .

٢١ - جان بيير جولين (نوفيل أوبزر فاتيير) نقلا عن صحيفة معاريف في ٤ فبراير ١٩٧٢ .

٢٢ - خطاب السادات ، وكالة انباء الشرق الاوسط ٢٠ يناير ١٩٧٧ . انظر ايضا وصفا لاهائته وتصريحات في هذا الشأن ادلى بها لجلة الحوادث في ٢٥ فبراير ١٩٧٢ .

٢٣ - انظر على سبيل المثال مقالا شاملا في مجلة المصور في ١١ فبراير ١٩٧٢ « من العدل القول ايضا بان هياج الطلبة قد عكس بصورة رائعة الثورة المصرية التي ولدت مثل هذا الجيل رغم كل العثرات والازمات » . وانظر ايضا جان بيير جولين ، في معاريف ٤ فبراير ١٩٧٢ وكذلك : An-Nahar Arab Report ٣١ يناير ١٩٧٢ .

٢٤ - خطاب السادات ، وكالة انباء الشرق الاوسط ٢٠ يناير ١٩٧٧ .

٢٥ - الاهرام ٢٧ يونيو ١٩٧٥ .

٢٦ - المصادر التي اشارت الى استمرار النشاط هي : اذاعة عمان ٥ أغسطس ١٩٧٢ . معاريف ٦ أغسطس ١٩٧٢ . خطاب السادات وكالة انباء الشرق الاوسط ٣٠ يناير ١٩٧٧ . الحياة ١٨ نوفمبر ١٩٧٢ النهار ٤ يناير ١٩٧٢ . الاهرام ٢٧ يونيو ١٩٧٥ .

٢٧ - الحياة ١٨ نوفمبر ١٩٧٢ .

٢٨ - خطاب السادات . وكالة انباء الشرق الاوسط ٣٠ يناير ١٩٧٧ .

٢٩ - انظر خطاب السادات . نفس المصدر . ان الكثيرين من الطلبة الذين تم اعتقالهم خلال عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ قد اعفى عنهم واطلق سراحهم قبل اسبوع من نشوب حرب عيد الغفران .

٣٠ - اذاعة القاهرة ٣ ابريل ١٩٧٤ .

٣١ - المصور ٢٨ ديسمبر ١٩٧٣ .

٣٢ - انظر التفاصيل في الجمهورية ٧ مايو ١٩٧٥ والاهرام ٧ يونيو ١٩٧٥ .

٣٣ - الجمهورية ٦ سبتمبر ١٩٧٥ ، الاهرام ١٧ سبتمبر ١٩٧٥ . في تلك الفترة حاول النظام الحاكم اقامة جهاز آخر لنزع الطابع السياسي عن الشباب - وهو « منظمة الشباب » التابعة للاتحاد الاشتراكي العربي . انظر التفاصيل في المصور ٥ ديسمبر ١٩٧٥ . الاهرام ٢٠ ديسمبر ١٩٧٥ . الجمهورية ١٦ يناير ١٩٧٦ . حول فشل المنظمة والغائها انظر نفس المصدر في ١٠ أغسطس ١٩٧٦ .

٣٤ - وكالة انباء الشرق الاوسط ٣٠ يناير ١٩٧٧ .

٣٥ - انظر التفاصيل في : د.ف.ا. ٢٠ يناير ١٩٧٦ . وحول نشاط التنظيمات الدينية بين الطلاب ايضا انظر : يسرائيل التمان ، جماعات

المعارضة الإسلامية في عهد السادات (جامعة تل ابيب : معهد شيلوح
لابحث الشرق الأوسط وأمريكا ، يناير ١٩٧٨) .

٢٦ - انظر التفاصيل : الثورة (سوريا) ٢٢ أكتوبر ١٩٧٥ ، البعث
١ فبراير ١٩٧٦ . انظر الكلام المنير والهام الذي قاله طالب ناصري في نقاش
مع السادات : وكالة انباء الشرق الأوسط ١ فبراير ١٩٧٧ .

٣٧ - الجمهورية ٤ ديسمبر ١٩٧٥ .

٣٨ - البعث (سوريا) ٩ ديسمبر ١٩٧٥ .

٣٩ - انظر صوت الجامعة ١٢ يناير ١٩٧٦ . ها آرتس ١٥ يناير
١٩٧٦ الاخبار ٢٦ يناير ١٩٧٦ وإذاعة دمشق ٣١ يناير ١٩٧٦ . معارف
٢٤ فبراير ١٩٧٦ تشرين (سوريا) ٢٧ أبريل ١٩٧٦ ومقال عن صوت الطلبة
في جريدة النهار ٢٠ أبريل ١٩٧٦ .

٤٠ - في أبريل ١٩٧٤ كان من المنتظر أن تقوم جيهان بزيارة لجامعة
المنصورة (وهناك كانت الجماعات اليسارية تمارس نشاطها - انظر الأهرام
١٦ ديسمبر ١٩٧٦) . واستعدادا لهذه الزيارة تقرر إعادة وصف الطريق
الرئيسي في المدينة بتكاليف قدرها ١٦ ألف جنيه مصري . وعلى هذا الأساس
قام الطلبة باهانة جيهان ولم يسمحوا لها بالقاء خطابها . فانفجرت جيهان
باليكاء وغاضت الجامعة . الهدف عدد ١٠ أبريل ١٩٧٦ .

٤١ - صوت الجمعة ١٥ مارس ١٩٧٦ .

٤٢ - الصياد ٧ مايو ١٩٧٦ .

٤٣ - الجهاد (ليبيا) ١٩ مايو و ٢٩ سبتمبر ١٩٧٦ والفجر الجديد
(ليبيا) ٢٠ مايو ١٩٧٦ ، ٩ أغسطس و ١٠ ، ١٨ سبتمبر ١٩٧٦ وإذاعة
دمشق ٢٨ فبراير ١٩٧٦ .

٤٤ - الأهرام ٥ ديسمبر ١٩٧٧ .

٤٥ - انظر الأهرام ٥ ديسمبر ١٩٧٧ وكالة انباء الشرق الأوسط .
٢٥ نوفمبر ١٩٧٧ وكذلك الحديث الذي دار بين السادات وبين الطلاب
اليساريين وأوردته وكالة انباء الشرق الأوسط في ١ فبراير ١٩٧٧ .

٤٦ - وكالة انباء الشرق الأوسط ٢٠ يناير ١٩٧٧ .

٤٧ - وكالة انباء الشرق الأوسط ١ فبراير ١٩٧٧ .

٤٨ - الصياد ١٣ يناير ١٩٧٧ .

٤٩ - انظر قائمة مطالب الطلبة كما قدمها رئيس اتحاد الطلبة للسادات
وكالة انباء الشرق الأوسط ١ فبراير ١٩٧٧ .

٥٠ - حديث السادات مع الطلبة ، نفس المصدر . انظر الحوار
الطويل المنير بين السادات وهذا الطالب .

٥١ - نفس المصدر .

٥٢ - عن أسلوب تجنيد الخريجين للجيش وعن التغييرات الإدارية
في هذا الأسلوب ، انظر الأهرام ٥ فبراير ١٩٧٨ .

٥٣ - انظر وبصفة خاصة خطابه امام ممثلي الطلبة - وكالة انباء
الشرق الأوسط ١ فبراير ١٩٧٧ .

٥٤ - وكالة انباء الشرق الأوسط ٢٠ يناير ١٩٧٧ .

٥٥ - مجلة أكتوبر ٢ أبريل ١٩٧٧ .

٥٦ - الجمهورية ٢٧ ديسمبر ١٩٧٧ .

٥٧ - انظر مقال في نيويورك تايمز ٢٩ مارس ١٩٧٩ وهاآرتس ١٧
أبريل ١٩٧٩ .

٥٨ - استنادا الى ما فكرته إذاعة دمشق في ٤ يونيو سنة ١٩٧٩
رفض ممثلو الاتحادات الطلابية في مصر طلب الحكومة بالبدء في اجراء حوار
مع ممثلي الطلبة في اسرائيل .

٥٩ - توجد معلومات عن الاهتمام برفاحية الطلبة ، مثلا ، في جريدة
الأهرام الاقتصادي عدد ٢٢ ديسمبر ١٩٨٠ والأخبار ٢٥ و ٢٨ و ٢٩
سبتمبر و ١٤ نوفمبر ١٩٨٠ والجمهورية ١٦ نوفمبر ١٩٨٠ والسياسي ٢٢
مارس ١٩٨١ .

٦٠ - قبل في الجامعات ٧٣٠٠٠ طالب ، في الأزهر ٤٠٠٠ وفي
المعاهد العليا الخاصة ١٢٠٠٠ وفي « معاهد الصحة » ٢٠٠٠ وفي « المعاهد
الفنية المتوسطة » ٢٦٠٠٠ انظر : الأيوبي صفحة ٧٥ .

٦١ - هذه المعلومات وردت في الأهرام ٨ أغسطس ١٩٧٨ و ٢
أكتوبر ١٩٧٩ والأهرام الاقتصادي ١٤ يوليو ١٩٨٠ و ٢٣ فبراير ١٩٨١
و ٢ مارس ١٩٨١ ومجلة أكتوبر عدد ٢٠ أغسطس ١٩٨١ .

٦٢ - الأهرام ٢٠ سبتمبر ١٩٧٩ و ٢٤ فبراير ١٩٨٠ .

٦٣ - الأيوبي صفحة ٩ ، ١٤ . الأهرام ٢٩ فبراير ١٩٨٠ . وحول
مشاكل الخريجين انظر : الأهرام ٢٠ سبتمبر ١٩٧٩ و ٨ مارس و ١٧ و ٢٢
نوفمبر ١٩٨٠ والأهرام الاقتصادي ١٤ يوليو ١٩٨٠ و ٢٢ ديسمبر ١٩٨٠
و ١٢ يناير ١٩٨١ و ٢٦ يناير ١٩٨١ والأخبار ٢٩ نوفمبر ١٩٨٠ . ويبحث أكثر
تفصيلا عن هذه القضية أرجع الى :

Mahmud A. Faksh, "The Chimera of Education for Develop-
ment in Egypt : The Socio-Economic Roles of University Gra-
duates", MES, May 1977, pp. 229-240.

JPRS

٦٤ - انظر بصفة خاصة الاهرام الاقتصادي ٢٢ مارس ١٩٨١ وجريدة مايو عدد ٦ أبريل ١٩٨١ ومقالات عديدة في مجلات وصحف أخرى .
٦٥ - المجلة المصورة ١٥ ديسمبر ١٩٧٩ ونقلتها عنها وكالة الانباء العراقية .

٦٦ - حول احداث نوفمبر ١٩٨٠ في اسبوط انظر بصفة خاصة ما اورثته وكالة انباء الشرق الأوسط في ٢٢ نوفمبر ١٩٨٠ وكذلك الصحف المصرية وكذلك مقتطفات من البرامج التي اذيعت في نفس الاسبوع والاسبوع التالي له .

٦٧ - انظر في الاهرام ١٠ فبراير ١٩٧٩ . السياسي ٢ مارس ١٩٧٩ وكالة الانباء العراقية ١٩ أبريل ١٩٧٩ - روز اليوسف ٢٩ سبتمبر ١٩٨٠ - الاهرام الاقتصادي ٢ مارس ١٩٨١ الاهرام ٢٥ سبتمبر ١٩٨١ .

٦٨ - انظر : ليونند ١٧ و ١٨ أبريل ١٩٧٩ - اخبار اليوم ٢١ أبريل و ٧ يوليو ١٩٧٩ - الاخبار ١٢ يوليو ١٩٧٩ - JPRS ٣ يناير ١٩٨٠ والاهرام ١٠ نوفمبر ١٩٨٠ و ٢٠ سبتمبر ١٩٨١ .

٦٩ - اذاعة القاهرة ١٩ سبتمبر ١٩٧٩ . الاهرام ٣٠ سبتمبر ، ٢ أكتوبر ١٩٧٩ .

٧٠ - الاخبار ٢٥ مارس ١٩٨١ .

٧١ - الوطن (الكويت) ٤ سبتمبر ١٩٧٩ .

٧٢ - اخبار الاسبوع (الأردن) ١٦ يوليو ١٩٨١ .

٧٣ - روزاليوسف ٢٦ أكتوبر ١٩٨١ .

٧٤ - انظر جريدة مايو ٢٣ نوفمبر ١٩٨١ وكذلك مقال سهادر بيري في صحيفة يديعوت احرونوت ١ يناير ١٩٨٢ .

المؤسسة الدينية المصرية في أزمة

بقلم : مارتين كرامر

قبل مرور ثلاثة اسابيع على مقتل السادات اجتمع كبار علماء الدين الاسلامي في مصر مع خليفته حسني مبارك لاجراء حوار على مستوى خاص وصادق .. وقال لهم مبارك: ان مهمتهم كانت تتمثل في تخليص مصر من «الاقليّة المتطرفة» بين جموع المؤمنين الا انهم لم يعملوا ما فيه الكفاية .

وكتب العلماء مقالات في الصحف وتحدثوا في أجهزة الاعلام واجسروا مشاورات فيما بينهم الا انه من الواضح ان هذه الانشطة غير كافية .. ومن الضروري الآن - ان ينتشر كبار رجال الدين من المؤسسة الدينية في جامعات مصر ويجروا حوارا مباشرا مع الشباب ويجيبوا على اسئلتهم ويطلعوهم على اخطائهم في اسلوبهم وعقيدتهم (١) .

انن تبني مبارك ، بصفة مؤقتة على الاقل ، نفس التحليل لظاهرة التطرف الاسلامي المتزايد وفي هذا التحليل تتهم المؤسسة الدينية بعدم نجاحها في اشباع التعطش الروحي لدى الشباب المصري .. ولم يلق كثيرا من الشباب التوجيه الملائم ولذلك تبينوا انكارا دينية متطرفة اخذوها من شخصيات تتمتع بمواصفات الزعامة وتستخدم اساليب العنف وتفترق الى السلطة الدينية ومنهم مبادئ الاسلام الحقيقية .

ان الاسلام ، حسب الفهم الصحيح للعلماء الموثوق فيهم من خريج كلية اصول الدين بالأزهر ، هو اسلام الاعتدال ، وكان من الممكن القضاء على هذه التطرف الديني لو تم تفسير الاسلام بنفس الحماس .. ودفع السادات نفسه في نهاية الامر ثمن فشل المؤسسة الدينية الكسولة .

ولم يكن هذا التفسير يتمتع بعدم التحيز .. فقد كان له مؤيدون وخاصة بين هؤلاء الذين ارادوا تبرئة سياسة السادات الخارجية والداخلية وجهاز الامن في الدولة من المسؤولية غير المباشرة عن حادث الاغتيال .

وكان مبارك ينوي الاستمرار في الاخذ بمعظم خطوط سياسة السادات وكان لزاما عليه الاستمرار في الاعتماد على جهاز الامن الداخلي لقمع الجماعات الاسلامية المتطرفة في أعقاب حادث الاغتيال .

وكان التأكيد على مثل البيروقراطية الدينية في توقع الخطر من جانب المتطرفين وفي العمل ضده كان هذا التأكيد بمثابة خطوة محسوبة .. ولكن حتى لو كان تائب مبارك للمؤسسة الدينية له هدف معين .. فمن الواضح ان كثيرين بالمؤسسة الدينية تهربوا من المواجهة المباشرة مع المعارضين الاسلاميين للسادات .. وكان عهد السادات بالنسبة لكبار رجال الدين عهد ازمة ولعب على الحبلين ، فقدوا خلاله الاتصال الوثيق بقطاع كبير من جماهير المؤمنين بل اظهروا قدرا معينا من التعاطف مع النقد الاسلامي المتطرف الموجه لنظام الحكم .. فلماذا لم تهب المؤسسة الدينية لمواجهة التحدي المتمثل في وجود تفسير منافس ومتطرف للإسلام .

الرئيس المؤمن

لقد ورث أتور السادات عن جمال عبد الناصر مؤسسة دينية متدهورة تغيرت بصورة واضحة خلال عشرين عاما من الإصلاح الكبير .

واخذ عبد الناصر — الذي كان يشك في كل مصادر السلطة التقليدية التي من شأنها تشكيل خطر على نظام حكم الشورى — أخذ بسياسة موجهة للحد من الامتيازات الكثيرة التي تتمتع بها المؤسسة الدينية في كل المجالات على وجه التقريب (٢) .

وكانت هناك خطوتان اتخذهما ولهما مغزى خاص ، ففي سنة ١٩٥٥ ألغى محاكم « الشريعة » القانون الديني الاسلامي وبهذا قضى على سيطرة السلطة الدينية والقانون الاسلامي على مجالات هامة من جهاز القضاء (٣) .

وفي سنة ١٩٦١ طبق قانون اصلاح بعيد المدى على دار معلمى اصول الدين بالأزهر ، جعلها تحت رقابة شديدة ورسمية وزاد من اهمية الأقسام العلمانية ولاسيما بالجامعات (٤) .

وبهاتين الخطوتين الفت الدولة دور المؤسسة الدينية في القانون وقللت من شأن التعليم الديني التقليدي .

وعلاوة على كل هذه الخطوات قام نظام الحكم الثوري بمصادرة املاك كانت بمثابة « الأوقاف » وفرض رقابة على وزارة الأوقاف ومئات من المساجد الاهلية .. وقد كتب احد الباحثين في سياسة عبد الناصر يقول « تم عزل الشيوخ تماما عن القطاع الاجتماعى المؤيد للمدنية .. والفيت تقريرا وجهات النظر التقليدية التي يأخذ بها الشيوخ وفقدوا ايضا الوضع السياسى والاجتماعى البارز الذى كانوا يتمتعون به في الماضى ووجدوا أنفسهم يعانون من ضائقة اقتصادية شديدة واختفت بالكامل المؤسسات التقليدية التي أرادوا المحافظة عليها أو تغيرت صورتها .. ثم رفضت تفسيراتهم للإسلام أمام التفسيرات التي اقترحتها نظريون علمانيون (٥) » .

وكل هذه الإصلاحات تجمعت معا لتكون اشبه بتأميم للمؤسسة الدينية الاسلامية التي تحولت بهذا الأسلوب الى جزء لا يتفصل عن النظام الحاكم . ان كان رئيس الدولة من كل النواحي رئيسا للمؤسسة الدينية لقباً فقط . كما ان جمال عبد الناصر لم يكن خبيراً بصفة خاصة في هذه المهمة لانه بدون علاقة بايمانه الدينى ، لم يكثر من الظاهر بالتقوى امام الناس وفضل الاحتفالات الدنيوية والقاء الخطب بصدد القومية العربية .

وفي مقابل ذلك اظهر السادات احتراما شديدا للدين وعن طريقه أجرى « الضباط الاحرار » اتصالاتهم مع الاخوان المسلمين قبل الثورة . وبعد الثورة بوقت قصير اختار عبد الناصر السادات كسكرتير عام « للمؤتمر الاسلامى » وهو الجهاز الذى حاول بواسطته ان يدير — ولفترة ما — علاقات مصر مع المملكة العربية السعودية وباكستان في اطار التعامل الاسلامى ..

وكانت هذه الدبلوماسية الاسلامية العقيمة هي كل الشغل الشاغل للسادات خلال الفترة التي وصلت فيها حياته السياسية الى الحضيض (٦) ..

وكانت صورته في وعى الجماهير انه صاحب العقيدة الدينية الصادقة .. وعندما خلف السادات عبد الناصر عزز من صورته العامة كرئيس مؤمن وربما يكون ذلك عن عمد ، وأكثر من التقاط الصور التذكارية بصحبة كبار رجال الدين واثناء أداء الصلاة .. وربما بسبب هذا التأكيد الزائد على السورع الشخصى بدا — السادات يؤمن بأنه من الممكن نشر نظرية الاسلام في المجتمع كله كمقيدة خاصة .

وليس هناك شك في ان الرئيس المؤمن اعتقد — كما أكد — بأنه من المستحيل الثقة في من لا ايمان لهم (٧) .

« اننى اعود فأقول ذلك حتى يسجل هذا في محضر جلسات مجلس الشعب ، طالما أنا في هذا المنصب لن يشغل مطلقا أى ملحد منصباً أو مكاناً يمكنه من خلاله تكوين رأى عام أو وجهات نظر للجماهير (٨) » .

الا ان السادات بقوله « لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين » كان يقصد القول بأنه على الرغم من أن الايمان الدينى مطلب ضرورى لمن يراس السلطة لا ينبغي ان نجعل هذا الايمان هو الذى يفرض السياسة .

الا ان هذا لم يكن تحديدا عاما لان السادات قد صاغ ردا على شعار المتعصبين المسلمين « الاسلام دين ودولة » .

وحقيقة كان الهدف من شعار السادات هذا هو اسكات ناقدى السياسة الخارجية والداخلية التي انتهجها خلال النصف الثانى من حكمه .. الا ان هذا التحديد كان دقيقا للغاية فيما يتعلق بالجانب المصرى .. كما انه اذا لم

يكن الاسلام يهدف لتوجيه دولة جماهيرية فلماذا يكون من الضروري ان يكون المسئولين في السلطة - وخاصة الرئيس - من المسلمين المؤمنين ؟

ولم يقدم السادات على الاطلاق تفسيراً ملائماً لهذا التناقض وعلى الرغم من انه جعل اسلامه مقتصرًا على كونه رمزا لاخلاق شخصية الا ان كثيرا من المصريين استمروا في ايمانهم بأن الاسلام مرتبط ارتباطا وثيقا باتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .. وقد تسبب السادات نفسه في هذه النقطة في فقدانه للعلاقة الهامة المتمثلة في الاقتراب الوثيق من شعبه .. كما ادى عدم قدرته على التعبير بشدة عن رؤية الاسلام كعقيدة شخصية معتدلة وتدعو للسلام الى ترك هذه المهمة للمؤسسة الدينية التي كانت هي نفسها تعاني من أزمة .

العلماء والنظام الحاكم

كان بين العلماء الكبار في مصر مثقفون يتمتعون بقدرة ملموسة على التعبير والاقناع جندهم السادات باستمرار لمساعدته وتطوع بعضهم للاشتراك في الجهود الحربية سنة ١٩٧٣ وبعد ذلك لتأييد التغييرات الحادة للسادات ومنها الانفتاح الاقتصادي والمصالحة مع اسرائيل (٩) .

ولقد كان من المتوقع مساعدتهم للسادات في جهوده الشخصية لتقسيم صورة للاسلام المتسامح ، الا انه في النهاية اعرض كثير من كبار العلماء عن السادات وسياسته .. ويبدو ان هذا التراجع بدا عندما اغتيل أحد المتحدثين البارزين باسمهم وهو الشيخ حسين الذهبي وزير الأوقاف الأسبق وعالم له انجازاته الكبيرة .. والذهبي رجل له آراء ثابتة وقد دخل في مواجهة مباشرة مع إحدى الجماعات الاسلامية المتطرفة للغاية وحاورها وجها لوجه ، ومن خلال منشورات جدلية ، وقد رفض الذهبي ، وبشدة ، المبادئ الأساسية الفعلية للمتطرفين وعرض بقدرة فائقة الصورة الحقيقية لوجه الاسلام المتسامح الكريم .

وفي يونية سنة ١٩٧٧ وبناء على تعليمات زعيم جماعة متطرفة احمد شكري مصطفى تم اختطاف الذهبي وقتله بواسطة أتباعه .

وعلى الفور ساد الخوف صفوف كبار العلماء .. ووجه الشيخ حسين مخلوف - الذي كان يعمل في الماضي مفتي مصر - كلامه للشرطة قائلا « لقد قلت الحقيقة دائما أمام الله وضميري . والآن أدعو الله كي لا اضطر للهجرة الى المملكة العربية السعودية » .

وكان مفتي مصر في ذلك الوقت الشيخ محمد خاطر لم يسمح لأمراء عائلته بفتح منزلهم ، كما قال شيخ آخر كبير التقى في الماضي مع أعضاء الجماعة قال في خوف « يقولون ان اسمي وارد في قائمة المطلوبين لدى الجماعة » (١٠) .

نقد اعترض الذهبي علانية على ما كان يعتقد بأنه تعصب وتم اغتياله في حادث جاء نتيجة لتراخ من جانب سلطات في الامن .

وانت الوحشية الشديدة للجماعات المتطرفة لارهاب كثير من كبار العلماء وقد اسكتهم في بعض الأحيان .. وعلى الفور قام السادات وسلطات الامن بممارسة ضغوط لدفع كبار العلماء ، رغم مخاوفهم ، للدخول في مواجهة فعالة ضد الجماعات . وقد غسر السادات بنفسه ظهور هذه الجماعات بأنه جاء نتيجة لفشل العلماء للنزول من ابراجهم العاجية لعرض صورة الاسلام حسبما يراها النظام الحاكم ببساطة ووضوح (١١) .

كما ان أجهزة الامن ايضا وجهت اتهامات مماثلة لزملاء المؤسسة الدينية وحدد رئيس جهاز المخابرات بالقاهرة بان مهمة الأزهر ووزارة الأوقاف هي مواجهة هذه الجماعات ذلك لان الجهل الديني والفكرى قد خلق أرضا خصبة لظهور افكار شكري مصطفى وموافقة عدد من الشباب للدخول في عصابته الارهابية (١٢) .

وقال المدعي العام العسكري « ان شكري مصطفى كان في حاجة لقليل من المعرفة ليضلل به الشباب ويلهب مشاعرهم مستغلا الفراغ الديني من حولهم .. وان هذا الفراغ لا بد ان يملأه رجال الدين من الأزهر او وزارة الأوقاف (١٣) » .

وترددت أصدااء هذا النقد داخل المؤسسة الدينية نفسها وتصانف لصحفي ان شهد اندفاع أحد المسئولين بوزارة الأوقاف عندما قال « أكد أمام الله وضميري ان المسئولية تقع على عاتقنا . ما الذي نفعله من أجل شبابنا المضلل ؟ ما الذي تفعله وزارة الأوقاف ووزارة الاعلام ؟

لا شيء ! لا شيء ! نحن لا نفعل شيئا ستنتهي فترة عملى الرسمى في غضون عدة اشهر ، لذلك ليست لى مصلحة شخصية في الأمر عندما أقول ذلك انتى اصرخ بأعلى صوتى ان هذه الوزارة لم تفعل شيئا عدا استقبال الضيوف وتوديعهم . الوزارة ليست سوى قاعة للاستقبال ليس الا (١٤) .

والآن تواجه المؤسسة الدينية الكبرى ضغوطا من كل الاتجاهات واصيب كبار العلماء بالخوف نتيجة للمصير البائس للذهبي وانطوائهم على انفسهم في الوقت الذي طالبتهم فيه السلطات بشن هجوم شديد ضد التطرف المتزايد لهذا اراد العلماء التوصل لحل وسط .. وأولئك الذين شعروا بالحاجة للدخول في مواجهة مع التطرف المتزايد فعلوا هذا بصورة مجردة للغاية بل غامضة وأكثر من نشر بيانات تافهة وتاليف كتب قصيرة النظر استخدموا فيها التلميحات دون احتجاجات مباشرة . كما انهم قاموا بنشاط تنظيمي واسع وتم تشكيل لجان كثيرة التقى من خلالها كبار العلماء

مع بعضهم وتناقشوا فيما بينهم واتفقوا على عدة أمور وضمت أكاديمية البحث الإسلامية والمجلس الأعلى للعلوم الإسلامية كبار العلماء الموثوق فيهم وحظيت مناقشتهم المضنية بالنشر على نطاق واسع (١٥) .

إلا أن الأمور بدأت خلف الكواليس تتطور للعبة معقدة للغاية فقد سمي السادات لعقد صفقة مع عدد من المتحدثين البارزين باسم المتدينين وعرض عليهم مناصب مرموقة في المؤسسة الدينية . فقد تم ترقية الشيخ موسى شاهين فجأة - الذي كان يؤيد المفاهيم الأساسية للمتطرفين ولم يكن مؤيدا لاسلوبهم أيضا - من كونه خطيبا لأحد المساجد بالقاهرة إلى عميد كلية أصول الدين بالأزهر .

كما عين السادات الشيخ « محمد الغزالي » الذي كان قبل ذلك عضوا في الإخوان المسلمين والف . كتابا تحمل في طياتها اتجاهها دينيا متعصبا متشددا - لمنصب نائب وزير بوزارة الأوقاف . . وكان السادات يتصور أنه بهذه التعيينات سيتغلب على هذه « الجماعات المتطرفة » من خلال جذب المتعصبين الدينيين الأكثر ليونة لصفوف المؤسسة الدينية .

إلا أن هذه السياسة كانت ببساطة منح جائزة للنقادين ، وشجعت المؤسسة الدينية نفسها على اتخاذ موقف مماثل إزاء مجموعة متنوعة من الموضوعات .

ووضح الأمر كثيرا بالنسبة لحالة الشيخ عبد الحليم محمود وزير شؤون الأزهر من سنة ١٩٧١ إلى سنة ١٩٧٣ وشيخ الأزهر من سنة ١٩٧٣ وحتى وفاته سنة ١٩٧٨ . حيث أصبح من المؤيدين البارزين فيما يتعلق بتطبيق الشريعة الإسلامية من جديد وهو المطلب الرئيسي للإخوان المسلمين ولكثير من الجماعات .

وبتوجيه منه أصبح الأزهر يعطى الحماية للعلماء ذوي الآراء الدينية المتعصبة وتأثر كثير من طلبة الجامعة بالحملات التي تعرضت لها إدارتها وردت باستمرار في المنشورات المتطرفة مثل « الدعوة » و « الاعتصام » . فقد طالبت هذه المنشورات بإبعاد الأزهر عن سيطرة الدولة وبتصفية الأقسام العلمانية بالجامعة ونقل سلطة تعيين شيخ الأزهر من أيدي الرئيس لى جهة مستقلة من كبار العلماء وبدلا من الاعتراض على هذه المطالب تمسك بها كثير من العلماء بالأزهر لكي يشنوا معركة لإلغاء قانون الإصلاح لسنة ١٩٦١ وكذلك لتجديد حرية عملهم .

وبدلا من مساندة النظام الحاكم وضع كبار العلماء أنفسهم في موضع يحتل التأويل بين كل من السادات ومنتقديه . ولم يستند النظام الحاكم من الاتجاه الأكاديمي العقيم « للعلماء » الخائفين كما أن كبار العلماء الذين كانوا يؤيدون علانية مبادئ برنامج المتطرفين تسببوا أيضا في وقع ضرر حقيقي .

الوعاظ في خدمة النظام الحاكم

وهكذا ترك كبار العلماء مهمة تقديم تفسير متسامح ومقنع للإسلام لغيرهم سواء بدافع من غتور الحماس أو انعدامه . وادى تملصهم لانتاحة الفرص أمام الوعاظ ذوي الشخصية البارزة من المستويات المتوسطة والضعيفة الذين وجدوا أنفسهم قريبين من الجماهير . وكان أبرز هؤلاء الذين أصبح لهم شأن عظيم في هذه الظروف الشيخ محمد متولى الشعراوى . وتسلق الشعراوى - الذى ولد سنة ١٩١١ بمدينة رئيسية فرعية بطرق ملتوية في الزعامة الدينية الريفية - فعلى فترات مختلفة عمل بالتدريس في طنطا والاسكندرية والزقازيق وفي فترة متأخرة جدا شغل مناصب إدارية ثانوية في الأزهر . إلا أن كفاءته الحقيقية كانت تتمثل في القاء الخطب الارتجالية . كما أنه قدم تفسيرات شعبية تجذب مباشرة قلوب مستمعيه وإن كانت أقل مباشرة بالنسبة لعقولهم ، مستخدما الحركات والتعبيرات المبالغ فيها . ولم يرقم على الإطلاق بالقراءة من ورقة مكتوبة ، ويزعم أن مصدر كلامه الهام علوى . وقد اكتشف التلفزيون المصرى الشيخ الشعراوى في بداية السبعينات وأصبح بفضل برامجه الدينية نجم أجهزة الإعلام . ويرجع نجاحه بقدر كبير إلى الأسلوب الذى يعرض به كلامه . وهكذا حقق أيضا ما كان ينقص النظام الحاكم ، العرض البسيط والسطحي تقريبا للإسلام حسبما يفهمه السادات . فلم يكن هذا العرض يتضمن الفكر الثقيل الخرافى لكبار العلماء بل يتضمن ورعا حقيقيا لعامة الشعب . واتخذ السادات - معتقدا أنه قد عثر على « مكبر الصوت » الكامل بالنسبة لإيمانه المعتدل - خطوة خاطئة بتعيين الشعراوى وزيرا للأوقاف وهو المنصب الذى شغله من سنة ١٩٧٦ إلى ١٩٧٨ . وفي مرحلة لاحقة وصف الشعراوى هذه الفترة بأنها أصعب فترة في حياته من كل النواحي « من الممكن أن يكون السبب في ذلك هو أنني لست متمارزا في المجال الإدارى(*) (١٦) .

كما أن التعيين جعله هدفا لحملات المتطرفين ضده . وعندما أدرك السادات خطأه سمح للشعراوى بالعودة لعمله الذى أثبت فيه كفاءته : القاء الدروس الدينية من خلال التلفزيون . إلا أن دروسه الغامضة - رغم تأثيرها على الجماهير - لم تؤثر على الشباب المثقف كثيرا الذى انجذب إلى « الجماعات » التى تتبع أسلوب العنف ، وكانوا على ما يبدو أنكى من أن يكون للدروس شبيه الدينية التى يقدمها الشعراوى ، تأثير يدعوهم للاعتدال (١٧) . ولم يلجأ الشعراوى من جانبته لتناول الموضوعات المتميزة التى أثارها المتطرفون (١٨) .

وعندما اضطر للدخول في مواجهة مباشرة مع الطلبة المتطرفين تصرف بشكل مهين للغاية . وجرت المشاورات كما يلى خلال نقاش دار مع مجموعة من الطلبة في بورسعيد بحضور محافظها ، زعم الطلبة أنهم لا يفعلون شيئا لم يفعله النبى محمد ، فاجاب الشعراوى بأن محمد لم يستخدم الأسلحة

الاتوماتيكية لتحقيق اهدافه وزعم الطلبة بأنهم يرفضون اجراء اى اتصال بالدولة لأن صنفاتها تقوم على الريا وهو غير شرعى اجاب الشعراوى ، أنهم بناء على هذا المبدأ السخيف لا يمكنهم حتى شراء الخبز لأن الخبز تدعمه الدولة (١٩) .

وهكذا انكشف الشعراوى كمن لا يستطيع من الناحية الفكرية مواجهة الامور الحاسمة التى اثارها رجال « الجماعات » مغضلا منه الجدل الذكى من النوع التقليدى .

وتوجد شخصية اخرى تظهر من خلال اجهزة الاعلام وهى اكثر ذكاءا فى موقفها انه الدكتور مصطفى محمود الطبيب الذى ابتعد عن ايمانه خلال انشغاله العلمى وبعد ذلك عاد الى ايمانه وهى تلك التقلبات التى وضعها فى كتابه المشهور « رحلتى من الشك الى اليقين » الذى تناول فيه مسيرة حياته .

كما أنه يظهر على فترات متقاربة فى اجهزة الاعلام ، ونظرا لان مزج العلم بالايمان كان يخاطب قلوب الشباب المؤهل علميا ودينيا وفنيا الذين سيتم التعرض لهم باستفاضة ضمن زعامة الجماعات (*) .

ولكن ليس واضحا ان هذا العمل الذى كان يقوم به له تأثير ما ، الى اعتدال القراء المتطرفين (٢٠) .

الوضع فى المساجد

اذن كانت المهمة الرئيسية ملقاة على عاتق العلماء ذوى المستويات الاقل كثيرا الذين ادوا اعمالهم من فوق منابر المساجد وهؤلاء كانوا يتمتعون بالاتصال القريب مع ابناء دينهم . وكانوا يمثلون بالنسبة لغالبية المصريين الاتصال الشخصى الوحيد بالمؤسسة الدينية الرسمية (٢١) . ولكن ظهرت صعوبة خطيرة هنا ايضا . فالسادات نفسه رجب فى حينه بل شجع ازدهار المساجد التى امل فى تحويلها لمراكز طائفية محلية — الا ان الزيادة الملحوظة فى عدد المساجد فى عهد السادات أدت بالفعل لغير صالح النظام الحاكم وادت ايضا الى تفسير الاسلام تفسيراً خاصاً .

ومنذ فترة بعيدة كانت المساجد الخاضعة مباشرة لاشراف الدولة « الحكومى » اقل بكثير من عدد المساجد التى تمتعت بدعم خاص « اهلى » والتى لم تخضع للاشراف الفعال من الدولة وفى هذه المساجد الاهلية — التى تم تمويلها بتبرعات مستقلة — كان الائمة والخطباء يلقون خطبهم دون رقابة وعلى فترات متعاقبة بنقمة متطرفة .

(*) انظر ايضا مقال د. الشبان فى هذه المجموعة من المقالات .

وفى سنة ١٩٦٢ كان عدد المساجد الحكومية نحو ٣٠٠٠ مسجد بينما المساجد الاهلية اكثر من ١٤٠٠٠ مسجد .

وحتى سنة ١٩٨٢ زادت الفجوة بنحو ثلاثة اضعاف . فقد كانت الدولة تدبر ٦٠٠٠ مسجد فى مقابل نحو ٤٠٠٠٣ من المساجد الاهلية التى كانت لا تخضع لاشراف السلطات والمؤسسة الدينية (٢٢) . وكانت هناك بالفعل وسيلة قانونية لضم المساجد الاهلية لوزارة الاوقاف الا ان هذا الامر كان ينطوى على نفقات كثيرة ويحتاج لقوة بشرية اضافية الا ان كل هذه الاحتياجات لم تكن فى حوزة الوزارة .

وكان زكريا البرى آخر من شغل منصب وزير الاوقاف فى عهد السادات ووصف هذه المشكلة بقوله :

« لقد تم الاسراع فى بناء المساجد الاهلية بمعدل لم تعرف مصر مثيلا له مطلقا وذلك خلال السنوات الاخيرة ، نظرا لان اشخاصا معينين كان فى حوزتهم اموالا طائلة ولم تكن الامكانيات التى كانت لدى وزارة الاوقاف كافية للاشراف على هذا الكم الضخم من المساجد او كافية لامدادها بالائمة والخطباء المعتمدين . وقد بدأنا خلال السنة الماضية فى معالجة هذه الظاهرة برصد مبلغ مليونى جنيه من ميزانية الوزارة لاستيعاب جزء من هذه المساجد الاهلية فى الوزارة وبهذا الاسلوب استطاعت الوزارة استيعاب نحو ٩٠٠ مسجد (٢٣) .

وهكذا يتضح ان هذا يعد انجازا ضئيلا تمشى بصعوبة مع معدل بناء المساجد الاهلية فى تلك الفترة .

وتم وضع خطة طموحة فى سنة ١٩٨١ كان باستطاعة الوزارة بموجبها ضم كل المساجد الاهلية خلال خمس سنوات وبلغت قيمة المصروفات المقررة لتنفيذ هذه الخطة ٢٠ مليون جنيه مصرى (٢٤) . الا انه لم يكن واضحا على الاطلاق من اين ستأتى هذه الموارد .

وقد وضحت الفروق البارزة وبصورة حية بين المساجد الاهلية والحكومية من خلال تقرير لبحث ميدانى حول الوضع فى المنيا التى تقع على مسافة ٢٥٠ كم جنوب القاهرة تقريبا .

وتعد المنيا ذات اهمية خاصة نتيجة لانها المكان الذى نشبت فيه فى ربيع عام ١٩٧٩ مواجهة عنيفة بين متطرفين مسلمين والسلطات المدنية التى استعانت فى البداية بقوة بوليسية ثم بعد ذلك بنحو ٥٠٠٠ جندى .

وقد اشرفت وزارة الاوقاف على اكبر مسجد حكومى بمدينة المنيا وهو « مسجد الفولى » الذى يقع على ضفة النهر وكانت الوزارة تعين العاملين

به . وكان يصلى فيه المحافظ ومرافقوه بصورة مستمرة كما صلى السادات به ايضا عندما زار المنيا . وكان امام هذا المسجد من خريجي الازهر ولم تكن لديه ميول سياسية معلنة ، وخطبه كانت تتناول القيم الخلقية والفضائل الحسنة بصورة روتينية للغاية .

وفي الجانب الآخر من المدينة كان يوجد مسجد اهلى واسمع يضم مدرسة وناديا رياضيا ومركزا لتنظيم الاسرة وجمعية استهلاكية وصيدلية واستراحة للطلبة . وكان امام المسجد بليغ الاسلوب في الحديث ، وهو مدرس سابق يزيد عمره عن السبعين عاما ، غير مبداه الناصري بتعصب ديني متطرف ، وكانت خطبه تتناول موضوعين رئيسيين هما : خيانة الاقباط وعدم رغبة السادات في الحكم بما جاء في القرآن . وفي ذروة الاضطرابات بالمنيا تم منعه من القاء خطبة يوم الجمعة كما قامت الشرطة بغلاق ابواب المسجد وطردت المصلين (٢٥) .

وكانت مسألة ضمان سيطرة الحكومة على هذه المساجد بصفة عامة، مهمة صعبة للغاية نظرا لانها كانت مؤسسات تطوعية تمتعت بدعم عفو . وكان ابعاد السلطات لاي خطيب لا يعجبها من مسجد اهلى او حكومى من شأنه ان يؤدي لحدوث مواجهة .

مثلا حدث على سبيل المثال للشيخ احمد المحلاوى فهو خطيب متعصب في مسجد بالاسكندرية يرفض اى حل وسط . ففى يوليو سنة ١٩٨١ منعت السلطات بالفعل من الخطابة . وسرعان ما تدفق على منزله انصاره يحثونه على القاء خطبة يوم الجمعة رغم كل هذا في حين رفض الامام الذى عينته السلطات ليحل محله دخول المسجد . ويبدو ان هذا من منطلق خوفه على حياته . آنذاك اقتحمت الشرطة منزل الشيخ احمد وقبضت عليه ولم يفرج عنه الا بعد تعهده صراحة بعدم القاء الخطب داخل او خارج المسجد .

واصبحت هذه الخطوة بمثابة موضوع لكثير من الخطب في جميع انحاء مصر وكانت معظمها مناهضة للسلطات . وادى تقليد « حصانة قدسية المساجد » الى جعل اى محاولة للسيطرة على المساجد الاهلية او منابرها عملا غير مرغوب فيه بالمرة .

وبالاضافة الى هذه الصعوبة قل عدد الائمة والخطباء الذين يعملون في خدمة وزارة الاوقاف ، حيث كانت الوزارة غير قادرة بالفعل على تعيين ائمة وخطباء حتى في المساجد التى تشرف عليها حيث كان يعمل فيها ٢٠٠٠ امام وواعظ في ٦٠٠٠ مسجد (٢٦) .

وهذا العدد لم يزد خلال عشرين عاما في سنة ١٩٦٢ حتى ١٩٨٢ بينما تضاعفت عدد المساجد التى تديرها الدولة كما زاد عدد المساجد الاهلية ثلاثة اضعاف (٢٧) .

وكانت نتائج هذا النقص ملموسة اولا وقبل كل شئ في المساجد الحكومية .

وقد حدث في اواخر سنة ١٩٧٩ على سبيل المثال انه عندما توفي امام مسجد باحدى مدن القليوبية اصبح المصلون بدون امام يؤمهم في صلواتهم وكان هذا المسجد يقع تحت اشراف وزارة الاوقاف بالقاهرة التى عينت الامام السابق وكانت تدفع له مرتبه . وكان متوقعا من الوزارة حينذاك ملء هذا الفراغ وقد كتب احد المواطنين النائرين وبعد مضي ثمانية اشهر شكواه التالية « حتى هذا اليوم لم تعين وزارة الاوقاف بديلا واصبح الوضع غير مستقر » . فقد اصبح منبر الصلاة مساحة للاتهامات المتبادلة بين الشباب الذين يتصارعون عليه فيما بينهم ، واساءوا للعبادة الدينية ونحن نطالب المسؤولين بالوزارة بتفهم الوضع وارسال امام لمسجدنا (٢٨) » .

واختفى الدين بصورته الرسمية من حياة ذلك المؤمن وحياة زملائه من اهل منطقته واصبحوا معرضين لكل من يطالب بالمنبر لنفسه . الا ان هذه المشكلة لم تكن مشكلة مسجد واحد بل محافظة القليوبية كاملة وبناء على ذلك وبعد مرور اقل من عام شعر محافظ القليوبية بالحاجة الى تمويل ٢٤ درجة امام من ميزانية المحافظة لاعادة شغل المنابر الشاغرة او التى لم تخضع على الاطلاق للاشراف (٢٩) .

وهكذا تم سد العجز بجرة قلم بينما الصلة الوثيقة ضاعت .. ففى محافظة المنيا كان الوضع خطيرا ايضا ففى هذه المحافظة كان هناك ٢٠٠٠ مسجد تحت مسئولية الوزارة منها ١٥٠٠ بدون ائمة (٣٠) . وكانت هذه تعد مشكلة قومية عامة .. فالوزارة لم تستطع تعيين ائمة في المساجد الخاضعة لاشرافها الرسمى ولم تستطع ايضا تعيين ائمة للمساجد الاهلية التى كان عددها كبيرا بصورة لا تقدر .

وترددت اتهامات مختلفة حول هذا النقص .. اشتكت وزارة الاوقاف من ان الازهر وعلى وجه التحديد كلية اصول الدين لم تنجح في تأهيل عدد كاف من الائمة . واشتكى البرى وزير الاوقاف من ان الوزارة لا تستطيع تعيين ائمة للمساجد الاهلية التى تم ضمها للوزارة منذ فترة قريبة ، لأن الازهر يخرج عددا ضئيلا من الخريجين الذين لا يغطون احتياجاتنا وهذا الوضع ادى الى تمكين عدد من المتطرفين والمفسرين من استخدام منابر المساجد لمهاجمة الدولة وترويج افكارهم السياسية المدمرة (٣١) . وقام الشيخ عبد الرحمن بيمصار ، آخر شيوخ الازهر في عهد السادات من سنة ١٩٧٨ - ١٩٨٢م بالرد على ذلك بالقاء مسئولية اباحة منابر المساجد للمتطرفين على وزارة الاوقاف وبعد سنوات من الاهمال بدأت في النهاية الوزارة لضم مساجد اهلية دون تنسيق سابق مع الازهر (٣٢) .

وظهر ادعاء آخر وهو أن المرتب الذي تعرضه الوزارة على الأئمة كان نافعاً للغاية لدرجة أنه روع كل من كانت لديه القدرة والدافع عن التفكير في هذه المهنة . وعاد الخطيب الكفيف المشهور الشيخ عبد الحميد كشك وزعم بأن هناك أئمة كثيرين يعيشون في فقر شديد ودعاهم لعمل رابطة لهم (٣٣) .

وكان كثير من الأئمة ينتهزون أى فرصة تمنح لهم ليرتبوا عملاً يدر ربحاً أكبر في الخارج .

وكشفت الوزارة في نهاية سنة ١٩٨١ أن ٢٠٪ من الأئمة المعتمدين في مصر معارون لدول عربية وإسلامية أخرى (٣٤) . ووجهت الوزارة أصابع الاتهام من جانبها للميزانية التي خصصتها لها الحكومة . . ووصف أحد وزراء الأوقاف الصراع من أجل الميزانية بصدق بالغ . في سنة ١٩٧٩ طلب رئيس الوزراء ووزير المالية من عبد المنعم النمر وضع خطة شاملة لتعيين أئمة المساجد وضماها . ووضع خطة شاملة كانت تنطوي على نفقات تقدر بـ ٢٢ مليون جنيه مصرى . إلا أن السلطات المسئولة ذهلت من هذا المبلغ في فترة التقشف وقدمت اقتراحاً من جانبها رفضه النمر ، الذي قال « لقد أخجلت السلطات » حيث أن الميزانية السنوية للوزارة في تلك الفترة كانت ثلاثة ملايين جنيه مصرى فقط (٣٥) .

ففى فبراير سنة ١٩٨٢ سئل وزير الأوقاف الجديد في حكومة مبارك عن كون الوزارة قد ضمت في الميزانية الأخيرة الاعتمادات اللازمة لاستكمال العجز في الأئمة فكانت إجابته بالسلب .

كما لم يتم رفع الأجور الذي تم التمهيد به في سنة ١٩٨١ (٣٦) .

ويبدو أنه لم يكن لدى السلطة أى استعداد لتمويل خطة طموحة لحل المشكلة .

ولو لم يسلب من الوزارة كثير من الأوقاف الدينية في أعقاب سياسة الإصلاح الزراعى والتنمية التي انتهجتها الحكومة نفسها لكان من المحتمل أن يكون وضع الوزارة أفضل بكثير ولتمكنت من توسيع أنشطتها .

إلا أن الوزارة كانت ضحية عاجزة لمغيرين غير شرعيين استولوا على مبانها وضحية لتجاوزات من جانب عدد من المقاولين وأصحاب الأراضي عديمي الضمير إلا أن آخر وزير أوقاف في عهد السادات زعم لدى تعيينه بأن كثيرين من الوزراء اشتركوا في هذه المهزلة واستغلوا الوزارة للابتزاز والسلب . وعندما علم السادات بذلك طلب من البرى فرض النظام على نشاط الوزارة . وأعلن البرى قائلاً « وجدت أموراً لم اتخيلها فقد اكتشفت أشياء لم ترها العين ولا تسمعها الأذن (٣٧) » . إلا أنه للأسف الشديد بدأت

جماعات وأفراد معينون في الاستيلاء على أملاك الأوقاف وفي بعض الأحيان باسم الإسلام وأحياناً أخرى بقوة نفوذهم . ولو استمر هذا الوضع فستضيع كل أملاك الأوقاف في مصر تماماً (٣٨) .

وظهرت خلافات لا حد لها بصدد موضوعات الأراضي والمباني وقد أكدت هذه الموضوعات حقيقة أن الوزارة غير قادرة على حماية أملاكها وبالتالي هي غير قادرة أيضاً على الوفاء بالتزاماتها الأولية . . وفي هذه المرحلة تم البدء في تنفيذ خطط مختلفة لتخفيف مشكلة الميزانية وإعادة إشراف الوزارة على المساجد التي خرجت من نطاق إشرافها وجاءت بعض المبادرات من جانب الوزارة والبعض الآخر من جانب المحافظين الذين أرادوا ضمان الهدوء في محافظاتهم وكانوا على استعداد لتوفير الموارد من ميزانيات الخدمات العامة لديهم . وقد تم تعيين أئمة غير متفرغين للانتقال بين المنابر الشاغرة . وتم تجنيد طلبة كلية أصول الدين وأئمة ممن أحيلوا من قبل على المعاش .

وقد تم أيضاً وضع قوائم بأسماء خريجي الأزهر في عدد من المحافظات والذين اتجهوا لأعمال مريحة أكثر ، وعرض على هؤلاء الذين يريدون زيادة دخولهم الحصول على منح ثابتة مقابل القاء الخطب في المساجد .

وكان بإمكان هؤلاء الوعاظ المؤقتون الحصول على ما بين ٢ إلى ١٠ جنيهات مصرية مقابل الخطبة الواحدة حسب كفاءتهم . إلا أن نتائج هذه الترتيبات الجزئية كانت غير مرضية على الإطلاق . وأوضح البرى قائلاً : « كان لزاماً علينا الحصول على خطباء للقاء خطب يوم الجمعة مقابل أجر ، إلا أنه من سوء حظنا أن معظم الخطباء رفضوا تحمل هذه المهمة لأن الأجر ضعيف جداً (٣٩) » .

أذن ليس هناك ما يدعو للقول بأن فرصة شرح نظرية الإسلام المتسامح للمؤمنين قد سنحت للعلماء ذوى المستوى الهابط ، ومع أسدال الستار على عهد السادات كانت مسألة إصلاح جهاز المساجد بعيدة كعهدا دائماً .

الطرق الدينية والسلطات

تعتبر الطريقة الصوفية لكثير من المصريين هي حلقة الوصل الرئيسية مع الدين وليس المسجد . ومن الصعب اليوم حصر تعداد المسلمين المصريين الأعضاء في الطرق الصوفية .

إلا أن التقديرات تشير إلى أنه وصل عددهم إلى ثلاثة ملايين وكانت الطرق لأول وهلة وهي أداة سهلة لنشر المفهوم الرسمى للإسلام وأمل النظام الحاكم للوصول للمؤمنين الذين كانوا من نواح أخرى خارج إطار تأثير المؤسسة الدينية وذلك عن طريق زعامة صوفية متشددة كان يرأسها

الجمعيات مؤسسات تحتاج لاشراف أكثر من احتياجها للتشجيع وكان كثير منها مشتركا في عملية اشغال النزاعات الطائفية وكان ممكنا الاعتماد على التقليل منها بالنسبة لنقل رسالة الاسلام المتسامح دون تحريف .

التوجه لاجهزة الاعلام

عندما ادرك النظام الحاكم الى اى مدى تعتبر سبل التأثير الموثوق فيها والمتاحة امامه ضئيلة للغاية بدا يعتمد أكثر على الوسائل غير الشخصية الخاصة بالصحافة واجهزة الاعلام الالكترونية .

فقد زاد في عهد السادات بقدر ملموس نصيب البرامج الدينية في جدول البرامج كاسلوب للتغلب على عدم امكان اجراء اتصال مباشر وقريب مع الجماهير العريضة التى تحتاج لتوجيه روحى .

ففى سنة ١٩٨٠ جاء في تقرير ان البرامج ذات المضمون الدينى خصص لها ٢٢٪ من وقت الارسل على القناة الاولى بالتلفزيون المصرى و ١٩٪ على القناة .

وكان التلفزيون يعد اداة هامة لتقديم كبار العلماء والخطباء المشهورين للشعب .

ففى سنة ١٩٨١ كان من الممكن رؤية الشيخ الشعراوى باستمرار الساعة ٧ر٣٠ مساءا واما شيخ الأزهر عبد الرحمن بيسار وكان يقدم حديثه مساء كل يوم بعد اخبار الساعة العاشرة . وكانت الدولة تحتكر هذا الجهاز الاعلامى واستغلته بصورة كاملة . وعلى الرغم من هذا كانت هيئة الاذاعة معرضة دائما لنقد المتعصبين الدينيين بسبب البرامج العلمانية المستوردة والتى يتم انتاجها محليا والتى وضعت ضمن جدول البرامج . وهكذا أصبحت مشاهدة التلفزيون واستعداد رجال المؤسسة الدينية للظهور فيه موضوعا لحملات عنيفة من المتعصبين الدينيين ومن المحتمل أن يكون التوسع فى البرامج الدينية قد تسبب فى اثاره المطلب الخاص بتطهير التلفزيون تماما من الترفيه العلمانى .

وغضل « الاخوان المسلمين » والجماعات ، اجهزة الاعلام الأكثر انفتاحا وفضلت نقل رسالتها مطبوعة ، وقدمت « الدعوة » و « الاعتصام » مادة مقروءة مثيرة وكانت تحظى بانتشار واسع وكانت تقوم بالتحريض وتثير الخلافات وتتحدث بأسلوب مباشر ومكشوف .

ولم يكن النظام الحاكم لديه اداة تعبير ماثلة .. واهتمت الصحافة العامة أحيانا بالموضوعات الدينية ولكن بصورة غير منهجية . وكانت

شيخ مشايخ متعاطف مع النظام .. ووضحت المجلة الشهرية الصوفية التى تصدر بانتظام « التصوف الاسلامى » فكرة الاسلام كنظام خلقى متسامح واهتمت بموضوعات عقائدية وخلقية بدون ابداء اهتمام خاص بالسياسة . الا ان الطرق الصوفية كانت اقل الوسائل التى يمكن السيطرة عليها من بين الوسائل التى تعظم التأثير بواسطتها . وكانت السلطات — وخاصة المؤسسة الدينية — لاتزال تعتبر الطرق صورة هابطة لاى تنظيم دينى وملجأ للجهل . وسعت وزارة الاوقاف جاهدة بصفة خاصة للمحافظة على الا تقام الموالد — الاحتفالات التى تقام بمناسبة يوم ميلاد الاولياء الذين تسمى باسمهم غالبا الطرق الصوفية فى المساجد بل فى الشوارع . وكانت هذه الاحتفالات — التى تعتبر اهم المظاهر الجماعية للطرق الصوفية — كانت تنطوى فى الماضى فى مصر على قدر معين من الفوضى ولو ان اسوا الاعمال الفوضوية قد اختفت منذ زمن بعيد (٤٠) .

ورغم هذا ترى المؤسسة الدينية الرسمية حتى الآن ان الموالد الهائلة والمزدهرة تعد ظاهرة مشينة وقال وزير الاوقاف البرى « لقد تحدثت مع شيخ المشايخ ومع زعماء الطرق . ماذا يريد من الموالد ؟ اريد اسلاما . نحن نرحب بالاحتفالات التى يكون فى مضمونها احياء ذكرى احد الاولياء ذوى النسب العالى واعلاء شأنه لكن ما الذى يحدث فعلا ؟ اثناء الاحتفال هذا تتحول المساجد لمطاعم ملوثة واستراحات للكسالى وقنوات لمياه المجارى . هل هذا هو الاسلام ؟

فى فترة المولد يدخل اشخاص للمساجد ومعهم الفول والطعمية والكلاب حتى الحشيش (٤١) .

وكانت خطة البرى (٤٢) بالتشاور مع السادات تهدف الى تعيين محتسب — حارس اخلاق — للطرق وبذلك يحكم السيطرة عليها . وقد اظهر هذا الموقف الراى المتكافئ للنظام الحاكم بالنسبة للطرق (٤٣) .

وينطبق هذا الكلام ايضا على كثير من الجمعيات الدينية التى كانت تخضع لاشراف وزارة الشؤون الاجتماعية . وحسب التقارير كانت هناك نحو ١٥٠٠ جمعية من هذا النوع (اسلامية ومسيحية) انسأقت بعضها نحو التطرف الواضح للغاية (٤٤) .

وقام السادات بحل ١٢ منها فعلا ضمن اطار سياسة الشدة التى انتهجها قبل مصرعه بوقت قصير (٤٥) . وكان موقف النظام الحاكم ازاء الجمعيات متناقضا مثل موقفه بالنسبة للطرق نظرا لان السلطات كانت تعتبر

(٤٠) انظر ايضا مقال د. النمل فى هذه المجموعة من المقالات .

المؤسسة الدينية تصدر بالفعل مجلتين شهريتين متميزتين « مجلة الأزهر »
التي يصدرها الأزهر و « منبر الإسلام » التي صدرت تحت رعاية وزارة
الأوقاف . وكانت مجلة الأزهر التي عكست وجهات نظر كبار العلماء —
نتاجا يفتقر الى البريق وكانت ذات طابع أكاديمي (٤٦) . وأما منبر الإسلام
كانت أكثر تحريضا ولا سيما خلال فترة عمل البري . فقد اهتم بأن تتضمن
المجلة الشهرية مادة سياسية صريحة وتواجه مباشرة عددا من الموضوعات
التي اثارها الاخوان المسلمين والجماعات . الا انه كان لا يزال هناك حاجة
ماسة لطبوع مباشر أكثر توزيعا . يكون بمثابة مادة مقروءة مثيرة بشكل
لا يقل عن الصحافة الاسلامية المعارضة .

وفي يوليو سنة ١٩٨١ عرض الأزهر حلا جزئيا للتحدي وذلك في شكل
المجلة الأسبوعية «رسالة الأزهر» ولم تكن تنطوي بمضمونها وصورتها على
ما يثير الحماس . وكانت هناك خطة طموحة أكثر تتمثل في إصدار جريدة
أسبوعية ، بمبادرة من النظام الحاكم ، ذات انتشار بين الجماهير وبسر
يناسب الجميع .

ففي مارس سنة ١٩٨١ وضعت خطط لنشر « اللواء الاسلامي » وهي
جريدة أسبوعية كان مقررا أن تتضمن ٢٢ صفحة تصدر على ورق ملون
وتطبع في مطبعة الحزب الحاكم « الحزب الوطني الديمقراطي (٤٧) » .
وطوال نحو ستة أشهر صدرت « اللواء الاسلامي » كمجرد ملحق أسبوعي
مكون من أربع صفحات مع جريدة « مايو » ولم تبدأ في الصدور كجريدة
منفصلة الا بعد مصرع السادات وسرعان ما بلغ توزيعها الأسبوعي — على
حد زعم أولئك الذين يصعدونها — نصف مليون نسخة (٤٨) . ومما لا شك
فيه أن « اللواء الاسلامي » كانت تشكل خطوة هامة في المعركة التي خاضها
النظام الحاكم من أجل نشر تفسير مؤكد رسمي للإسلام حيث كانت مصممة
جيدا ، واستخدمت أكثر تكتيكات النشر تقدما في الصحف اليومية ذات
الانتشار الواسع . وعندما حظر النشر لصحف المعارضة الأسبوعية ظلت
الساحة في معظمها خالية « اللواء الاسلامي » وهكذا أوجدت المؤسسة الدينية
من خلال التشاور مع خبراء الاعلام سبيلا مضمونا وفعالا لنشر النظرية
الدينية الرسمية .

الا ان اللجوء لأجهزة اعلام الجماهير عكس في نهاية الامر فشل المؤسسة
الدينية لايجاد وسيلة شخصية ، وموثوق فيها ومباشرة لمواجهة تحدي
الإسلام المتطرف . وقد نبعت نجاحات تفسير الإسلام بالصبر المتسامح —
بقدر معين — من نقله بواسطة الوسيلة الشخصية ومن دوره في تكوين
علاقات اجتماعية بين جماهير مفككة تشعر بالاغتراب ولم يكن بإمكان
الرسائل المكتوبة بالحبر الاسود على صفحات الجرائد أو اللوم الذي يوجهه
الشيخ الذي وضع له المكياج ليظهر على شاشة التلفزيون وحتى لو تم
الصياغة بوضوح لم يكن بإمكانها تلبية حتى القدر الضئيل من الحاجة لايمان
كواقع انساني واجتماعي .

وكانت المهمة التي كلف بها السادات كبار العلماء ذوي المستوى
الهابط غير جذابة وجاحدة . ولا يمكن القول بأن خطوات السادات الأخيرة —
السلام مع إسرائيل والانفتاح — قد تعارضت صراحة مع الإسلام .

وجدير بالإشارة أن عبد الناصر قد أدخل على المؤسسة الدينية
اصلاحات تؤهلها لتساعده في كفاح القومية العربية ضد إسرائيل ، وفي دفع
الاشتراكية الرسمية .

وانت التحولات التي املاها السادات في السياسة الى مفاجأة غالبية
المشايع وجعلت الكثير منهم يواجهون أزمة قيم . . ونظرا لانهم لم يقتنعوا
مطلقا بصفة شخصية لم يقدروا على اقناع الآخرين بأن خطوط العمل هذه
تتفق مع تقاليد الإسلام ومبادئه . وازدادت حيرتهم ازاء الموقف المتكافئ
للسادات نفسه ازاء الإسلام المتطرف وهو ذلك التكافؤ الذي هداه للسماح
للمتعصبين الدينيين المتطرفين بنشر آرائهم وجذب مؤيدين لهم علانية وتعيين
المتعصبين الدينيين الأقل تطرفا في مناصب قيادية بالمؤسسة الدينية .

واحس كبار العلماء بأنهم شخصا معرضون لحملات مكتوبة بل
لاضرار بدنية من جانب المتطرفين .

في حين ان العلماء ذوي المستوى الأقل راوا أنهم اقلية محاصرة دون
تأييد مناسب من المؤسسة الحاكمة .

ويسود مصر الآن التطلع الى ان تؤدي المواجهة بواسطة الحوار مع
المتطرفين الذي طالب به مبارك كبار العلماء — الى بث شجاعة وثقة
متجددتين في المؤسسة الدينية المصرية التي تبلغ عمرها الف عام .

ملاحظات :

- ١ — اللواء الاسلامي ٢٦ أكتوبر ١٩٨١
- ٢ — حول وجهة النظر الشاملة لهذه المؤسسات انظر :

J. Jomier, "Programme et orientation des études à la Faculté
de theologie d'El-Azhar كلية اصول الدين

(Kulliat Usul-Al Ainn) Revue des Etudes Islamique 44 (Supple-
ment 1976) 253-272.

- ٣ — بخصوص هذا القانون انظر :
Nadav Safran "The Abolition of the shar'i courts in Egypt"
Moslim world 48 (1958 - 20-28).

٤ — بخصوص هذا القانون انظر :

Daniel Crecelius "Al-Azhar in the Revolution" Middle East Journal 20 (1966) 31-49.

— ٥ —

Daniel Crecelius "Nonideological Responses of the Egyptian Ulama to modernization" in Nikki Zeddie (ed) Scholars, Saints and sufis (Berkeley 1972) 208.

٦ — حول استعراض الاعمال الاسلامية للسادات في الخمسينات انظر كراسة المؤتمر الاسلامي : رسالته واهدائه تشاته اعماله — القاهرة في ١٢٧٥/سنة ١٩٥٥ — ١٩٥٦م وكذلك :

"Le Congrès Islamique Melanges de l'Institut Dominicain d'Etudes Orientales du Caire, 3 (1956) 471-478.

٧ — حول هذه الميول انظر :

Rephael Israeli "The Role of Islam in President Sadat's Thought" Jerusalem Journal of International Relations, Vol. 4, No. 4 (1980) 1-12.

وحول المضمون الاسلامي لخطاب السادات امام الكنيست انظر :

Norma Salem Babikian "The Sacred and the Profane, Sadat's speech to the Knesset" Middle East Journal, 34 (1980) 13-24.

٨ — خطاب السادات امام مجلس الشعب «اذاعة القاهرة» ٩ نوفمبر سنة ١٩٧٧م .

٩ — حول الجوانب الدينية للحرب انظر :

J. Jomier "Le Coran et la Guerre du 6 Octobre 1973 (10 Ramadan 1393)" Bulletin d'etudes orientales, 30 (1978) 319-329.

وحول تليذ كبار رجال الازهر لاتفاق السلام انظر :

I. Camera d'Affitto "Traduzione e commento del comunicato emesso dagli" Ulama di Al-Azhar, relativo all'accordo di pace tra Egitto e Israele Oriente Moderno 60 (1980) 79-84.

وقد تم بحث بعض ابعاد سياسة السادات ازاء المؤسسة الدينية بواسطة :

Gabriel Warburg "Islam and Politics in Egypt" 1952-1980 Middle Eastern Studies, 18 (1982) 131-157.

١٠ — روز اليوسف ١١ يوليو سنة ١٩٧٧

١١ — خطاب السادات امام «اكاديمية الابحاث الاسلامية» اذاعة القاهرة ١٩ أكتوبر سنة ١٩٧٧م .

١٢ — «روز اليوسف» يوليو سنة ١٩٧٧

١٣ — حديث في اذاعة القاهرة ١٢ يوليو سنة ١٩٧٧

١٤ — «روز اليوسف» ١١ يوليو ١٩٧٧

١٥ — حول الاكاديمية انظر :

J. Jamier "Les congrès de L'Académie des Recherches Islamiques dependent de l'Azhar" Melanges de l'Institut Dominicain d'Etudes Orientales du Caire 14 (1980) 95-148.

وحول المجلس انظر ايضا :

Daniel Grcelius "Die Religion im Dienste des islamischen staatesozialismus in Aegypten" Bustan, 3 (1967) 13-20.

وقد تخلت سواء الاكاديمية او المجلس تدريجيا — عن غير رغبة ايضا — عن الافكار التي تعلموها في عهد عبد الناصر من اجل اهتمامات السادات .

١٦ — احاديث في «الاهرام» ٨ ، ١٦ ، ١٨ نوفمبر ١٩٨١

١٧ — بقدر ما يمكننا ان نصدر حكما على حسب الصورة الجماعية التي رسمها سعد الدين ابراهيم .

Saad Eddin Ibrahim "Anatomy of Egypt's Militant Islamic Groups; Methodological Note and Preliminary Findings" International Journal of Middle East Studies 12 (1980) 423-453.

في احاديثه مع رجال الجماعات وصف هؤلاء العلماء الذين يستخدمون الدولة باسم «بينغوات المنابر» استنكارا منهم .

١٨ — انظر هجوم الشعراوي في اعتاب فشل محاولة اجراء حديث معه في الدعوة يناير سنة ١٩٧٨

١٩ — سلسلة احاديث في الاهرام ٨ ، ١٦ ، ١٨ نوفمبر سنة ١٩٨١

٢٠ - حول الخلاف الذي دار بسببه انظر :

J.J.G. Jansen "Polamics on Mostafa Mahmud's Koran Exegesis" Proceedings of the Ninth Congress of the Union Europeenne des Arabisants et Islamisants, Amsterdam 1-7 September 1978 -ed R. Peters (Leiden 1981) 110-122.

٢١ - حول أهمية المسجد في نقل رسائل سياسية انظر :

Bruce M. Borthwick "the Islamic sermon as a channel of Political communication Middle East journal 21 (1967) 299-313.

٢٢ - الأرقام الخاصة بـ ١٩٦٢ مأخوذة عن :

Morroee Berger-Islam in Egypt today (Cambridge 1970) 18.

والأرقام الخاصة بسنة ١٩٨٢ على حسب ما أورده وزير الأوقاف مأخوذة عن « اللواء الإسلامي » ٢٥ فبراير ١٩٨٢

٢٣ - حديث في « مايو » ٢ نوفمبر سنة ١٩٨١

٢٤ - منبر الإسلام إبريل سنة ١٩٨١

٢٥ - على حسب

Patrick Gaffney "The Islamic Preacher : His role in the Mosque and the community. Preliminary report of a field season" American Research center in Egypt Newsletter, No. 110 (fall 1979) 3-13.

٢٦ - على حسب ما فكره وزير الأوقاف . انظر « اللواء الإسلامي »

٢٥ إبريل سنة ١٩٨٢ وفي سنة ١٩٧٩ اعترف وزير الأوقاف بأن ٢٥٠٠ مسجد خاضع لإشراف الوزارة كانت دون أئمة وانظر « منبر الإسلام » ديسمبر سنة ١٩٧٩

٢٧ - حول بيانات سنة ١٩٦٢ انظر صفحة ٢٨

٢٨ - « منبر الإسلام » يونيو سنة ١٩٨٠

٢٩ - « الأهرام » ١٣ مارس ١٩٨١

٣٠ - « الأخبار » ١٢ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ وانظر أيضا جيفي :
صفحة ١١

٣١ - « مايو » ٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ .

٣٢ - « مايو » ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ .

٣٣ - « اللواء الإسلامي » ٢٥ فبراير سنة ١٩٨٢ وحول ك شك انظر :

J.J.G. Jansen "The Voice of Sheikh Kishk (b. 1933)" in I.A. el-Sheikh C. Aart van de koppel and R Peters, ed. The Challenge of the Middle East (Amsterdam 1982) 27-66.

٣٤ - « مايو » ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨١

٣٥ - « منبر الإسلام » ديسمبر سنة ١٩٧٩ .

٣٦ - « اللواء الإسلامي » ٢٥ فبراير سنة ١٩٨٢ .

٣٧ - « منبر الإسلام » يوليو ١٩٨٠ .

٣٨ - « الأخبار » ٢٨ يونيو سنة ١٩٨١ .

٣٩ - « مايو » ٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ .

٤٠ - للحصول على بحث موسع حول الطرق الصوفية في عهد السادات - انظر الفصول المناسبة في كتاب :

Fred de Jong : The sufi orders in post - ottoman Egypt, 1911-1981 (Leiden, Forthcoming).

٤١ - انظر : « ميخائيل غينتر » : « الموالد في مصر منذ بداية القرن الثامن عشر حتى منتصف القرن العشرين ضمن مجموعة المقالات التي اعدتها جبريل بر « العلماء ومشكلات الدين في العالم الإسلامي » « القدس ١٩٧١ » ٩٩ - ١٠٣ .

٤٢ - « منبر الإسلام » إبريل سنة ١٩٨١ .

٤٣ - « منبر الإسلام » يوليو سنة ١٩٨٠ .

٤٤ - « السياسي » ٦ ، ١٣ سبتمبر سنة ١٩٨١ وانظر كذلك خطاب السادات في الملحق المرفق بهذا الكتاب .

٤٥ - « اللواء الإسلامي » ٦ يوليو سنة ١٩٨١ .

٤٦ - بحث حول الفكر الديني على حسب ما عبرت عنه « مجلة الأزهر » انظر : حقا لا تسروس رفاقه « هل يوجد فكر ديني جديد بين مشايخ الأزهر حاليا ؟ » في كتاب جبرئيل بر « العلماء ومشكلات الدين في العالم الإسلامي من ٢٧٦ - ٢٩٢ ، لقد تغيرت اهتمامات كثيرة في عهد السادات.

٤٧ - « حول الخطة الأصلية انظر » مايو ١٦ مارس سنة ١٩٨١ .

٤٨ - « اللواء الإسلامي » ٢٥ فبراير سنة ١٩٨٢ .

واثبت هذا البحث المدى الذى تمثله الرموز الدينية كقسام مشترك سياسى وثقافى واسع فى المجتمعات الاسلامية ومدى استخدام هذه الرموز كوسيلة فعالة للتعبئة السياسية .

هناك ثمة جديد فى ازدياد اهمية تنظيمات المعارضة الاسلامية فى مصر خلال السبعينات وليس هناك جديد فى ظهور حركات وتنظيمات حاولت تحويل قوة الاسلام الى عقيدة سياسية والى اداة لبلورة (هوية) قومية والى تغيير اجتماعى ، والى مواجهة تحديات المدنية ، فقد كانت بدايتها قبل اكثر من خمسين عاما . وينبغى النظر الى ظهور هذه التنظيمات اولا قبل اى شئ على اساس الازمات التى ادت الى تغلغل الغرب واساليب المدنية فى المجال الاجتماعى والاقتصادى والثقافى والنفسى . ورد العالم الاسلامى بمشور عديدة على هذه التحديات التى واجهته من تغلغل الغرب واساليب المدنية ردا علمانيا اعتبر الدين عائقا امام التغيير الاجتماعى والتطور ، ولذلك كان البعض بالفعل ينادى بالعلمانية والتطبيع بالطابع الغربى والتخلى عن التقاليد الاسلامية وهناك رد فعل محافظ تقليدى يتمسك بالتقاليد والاسلام على حسب ما تطور عبر الاجيال ويرفض المدنية والتطبيع بالطابع الغربى والتغيير وهناك رد الفعل الذى يطلق عليه اسم « التعصب الدينى » والذى لا يعتبر الدين عائقا بل يعتبره دافعا للتغيير الاجتماعى ويتطلع نحو المدنية ! ليس ضد الدين بل عن طريق مواصلة الاصلاحات فى الدين نفسه .

ويعتبر التعصب الدينى وجهة نظر شاملة يتوسطها التطلع نحو اعادة اقامة ما فهم على انه الاسلام الاول الطاهر ، ليقام على اساسه المجتمع الاسلامى المتحد القوى العادل المتحضر .

اذ تصارع التعصب الدينى ضد التيار العلمانى والتطبيع بالطابع الغربى وكذلك ايضا ضد الاتجاهات المحافظة والمنغلقة ازاء التطوير والاصلاح وهى الامور التى تتحدد عنها الدوائر التقليدية .

ان التنظيمات السياسية ذات الايدولوجية الدينية المتعصبة ظهرت فى مصر خلال السبعينات وكانت هى الاطار الاساسى للرفض والنضال من اجل التغيير والمعارضة للنظام الحاكم .

ومن البديهي انه ليس كل ما ينادون بالافكار الدينية المتعصبة قد اتجهوا للعمل السياسى او كانوا اعضاء او مؤيدين للتنظيمات الاسلامية المعارضة .

ويجب علينا النظر لهذا التطور على انه رد فعل للخطوات العلمانية والتنمية والمدنية والتغيرات الاجتماعية والثقافية فى عهدى عبد الناصر والسادات .

تنظيمات المعارضة الاسلامية

فى مصر

بقلم : اسرائيل آلتان

ينطوى مصرع الرئيس المصرى انور السادات بايدى مجموعة من المتأمرين الذين وصفوا بانهم « متطرفون مسلمون » على ما يكفى بتبرير القاء نظرة على التنظيمات الاسلامية المتطرفة فى مصر خلال فترة رئاسته .

هناك اهمية كبيرة ايضا دون ذلك لدراسة ظهور القوى الاسلامية المتطرفة التى كانت احدى السمات الهامة لعهد السادات .

وربما يمكن من خلال دراسة تطور هذه القوى ونشاطها وعالمها الفكرى ان نعكس ابعاد وخطورة الازمة الاجتماعية والسياسية والثقافية التى كانت تهر بها مصر خلال هذه الفترة التى وصلت الى ذروتها خلال الجزء الاخير من هذه الفترة .

وسنحاول رسم خريطة لتنظيمات المعارضة الاسلامية بنشاطها ووجهات نظرها السياسية ونشير لنقاط الضعف والقوة فيها ، ونقوم وضعها ودورها فى الجهاز السياسى .

وقد تم كتابة هذا الكلام خلال الفترة القريبة من اغتيال الرئيس اثناء محاكمة المتطرفين المتهمين فى القاهرة بتهمة الاغتيال ، وفى ذلك الوقت لم تكن التفاصيل الخاصة (بهوية) جانب من تنظيمات المعارضة المتطرفة وزعامتها وخطط عملها قد تكشفت بعد ورغم هذا يبدو امكانية دراسة هذه الظاهرة بشكل عام واسبابها وتفسيراتها المختلفة حتى وبدون المعلومات التى مازالت ناتصة .

وهذا الموضوع المطروح للبحث امامنا يعتمد على المواد التى تم نشرها فى الماضى (١) ، وكذلك المعلومات التى نشرت فى اعقاب حادث الاغتيال .

ان ظهور التنظيمات الاسلامية كقوة معارضة اساسية للنظام الحاكم والنظام الاجتماعى خلال السبعينات كان احدى سمات ظاهرة عامة ميزت هذا العقد داخل وخارج مصر اى : البعث الاسلامى والعودة للدين فى المجال الثقافى والسياسى ، والشبيعة المتزايدة للايدولوجيات السياسية والاجتماعية القائمة على الاسلام .

وهي تعد أيضا انعكاسا لخيبة الأمل التي سادت العالم العربي والإسلامي في نهاية الستينات نتيجة لحرب ١٩٦٧ . و « الانتصارات الأيديولوجية » العلمانية وعلى رأسها الانتماء القومي الليبرالي وكذلك الاشتراكية بمختلف أشكالها والمجتمع العربي والإسلامي ومشكلاته .

وكانت خيبة الأمل هذه كبيرة وبصفة خاصة في مصر . حيث جاءت نتائج الحرب على عكس التطلعات التي كانت معلقة على الناصرية .

وساعد في ذلك أيضا حقيقة أن السادات في أثناء حكمه اعتبر قوى الإسلام المتعصب عنصرا إيجابيا من ناحية المصالح الشاملة لنظام حكمه كما أنه ساهم أيضا في زيادة قوتها عندما فضل الاستعانة بها ضد خصومه اليساريين « الذين اعتبرهم الخطر الرئيسي المهدد لنظام حكمه » ومنحها قدرا ملموسا من حرية العمل وتنظيم نفسها .

وكان المعسكر الديني المتعصب منقسما ومتنازعا فيما بينه على الرغم من القاسم المشترك الأيديولوجي الذي كان مقبولا لدى معظم أطرافه على أساس الفروق المموسة في وجهات النظر وأساليب العمل (٢) ، ومن بين التنظيمات التي يضمها يمكنه ملاحظة ثلاثة أنواع رئيسية :

« الإخوان المسلمين » وهي حركة سياسية عملت على تغيير النظام السياسي والاجتماعي وإعادة تكوينه من جديد على حسب نماذج إسلامية وبصفة خاصة بوسائل سياسية وتعليمية وعن طريق الإصلاح والتطور التدريجي وتنظيمات سرية ثورية بدأت من نقطة انطلاق دينية متعصبة ولكنها طورت وجهات نظر فوضوية ومسيماية (*) وعملت على تغيير النظام القائم بنظام إسلامي مثالي مستخدمة أساليب العنف .

« الجماعات الإسلامية » التي قامت في الأصل في بداية هذا العقد بموافقة من النظام الحاكم وتشجيعه بهدف محاربة نفوذ اليسار والناصريين بين الطلبة ولكنها تحولت تدريجيا إلى قوة معارضة رئيسية .

وكانت جماعة الإخوان المسلمين ، حتى سنة ١٩٥٤ أهم معبر عن الإسلام الشعبي المعارض في مصر . وخلال السنوات التي أعقبت ذلك مروا بتغيرات ، فبعضهم اندمج في جهاز السلطة المصري وآخرون اندمجوا في مؤسسات بالدول العربية وخاصة دول الخليج وتفككت الحركة في مصر وانهارت تحت الضغط الناصري . وبدأت تعيد إصلاح نفسها قبيل نهاية الستينات .

(٥) المسجلة : من فكرة الغلام .

مخلال النصف الأول من السبعينات كان الإخوان المسلمون المعنصر السائد في المعسكر المعارض الإسلامي وأما التنظيمات الثورية فقد كانت ثانوية وكان تأثيرها محدودا .

وبصفة عامة كانت المعارضة الإسلامية معتدلة نسبيا ، فقد انعكست معارضة الإخوان في انتقادهم لجوانب مختلفة من سياسة نظام حكم السادات وانتقادهم لظواهر مختلفة في المجتمع المصري ، ولكنهم بصفة عامة لم يعترضوا على سلطة نظام الحكم هذا أو حقه في الوجود . إلا أن الصورة تغيرت قبل نهاية هذا العقد .

فقد أدى ظهور « الجماعات الإسلامية » كعنصر رئيسي معارض والتطرف الذي تميزت به مواقفها وانشطتها إلى انتقال مركز النقل في معسكر المعارضة الإسلامية إلى العناصر المتطرفة .

إلا أن التأثير الداعي للاعتدال قد ضعف من جانب « الإخوان المسلمون » وفيهم قدامى الزعماء والمحافظين وأصبحت الآن الجماعات الإسلامية أشهر من « الإخوان المسلمين » في التعبير عن الإسلام المعارض .

وكانت مخاطر هذا التطور واضحة على النظام الحاكم وشخصيات القيادة الحاكمة إلا أن الرئيس السادات استمر على ما يبدو في رؤيته للمعسكر الديني المتعصب على أنه عنصر إيجابي في نهاية الأمر من زاوية المصالح الشاملة للنظام الحاكم . وقد امتنع حتى سبتمبر سنة ١٩٨١ من اتخاذ أسلوب الشدة ضده .

الإخوان المسلمون

تأسست حركة « الإخوان المسلمين » في مصر سنة ١٩٢٨ وخلال فترة زمنية قصيرة أصبحت إحدى الحركات الرئيسية للإصلاح الإسلامي في القرن الحالي وقوة سياسية هامة في مصر .

واستمرارا لأفكار المفكرين جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ومحمد رشيد رضا تطلعت الحركة إلى إحياء المبادئ الأساسية للإسلام ، وإلى تكوين مجتمع سياسي معاصر يستند على مبادئ الإسلام ويمكنه من أن يواجه بنجاح التحدي الثقافي والسياسي للغرب .

وحتى يتحقق هذا الهدف سمعت الحركة لكسب وضع سياسي رئيسي يمكنها من خلاله التأثير على السلطة وإعطاء دفعة للقضية الإسلامية ضمن إطار النظام السياسي القائم .

وفي ذروة نشاط الحركة خلال الأربعينات أقامت شبكة ضخمة للأنشطة الدعائية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية وشكلت جناحا شبه عسكري « حارب في أرض إسرائيل قبل اشتراك مصر في حرب سنة ١٩٤٨ (٣) » .

وادت محاولات الضباط الذين قاموا بثورة سنة ١٩٥٢ للسيطرة على « الإخوان المسلمين » وفي مقابل ذلك محاولات عناصر في الحركة للسيطرة على الثورة - انت هذه المحاولات الى نشوب مواجهة بين « الإخوان » ونظام الحكم الجديد والى حل الحركة في ١٩٥٤ .

وتم القاء القبض على كثير من الزعماء والمتدربين أو نزحوا الى المنفى وتم اعدام آخرين وتحطم الأساس التنظيمي للحركة الذي بدأ يتزعزع في أعقاب مصرع مؤسسها وزعيمها « حسن البنا » في فبراير سنة ١٩٤٩ وقام نظام الحكم الناصري بقمع كل محاولات إعادة تنظيم الإخوان من جديد « وارتبط اسم الفكر سيد قطب الذي اعدم سنة ١٩٦٦ بأشهر محاولة من هذه المحاولات وأصبح مصدر الهام هام للتنظيمات الإسلامية المتطرفة في مصر » .

وبعد حرب الأيام الستة وعلى أساس انهيار الناصرية والعودة للدين في مصر بدأ قدامى الإخوان يحاولون استئناف نشاطهم وخاصة بين الطلبة . وأخذ نشاطهم يتسع بعد تولى السادات الحكم ونشأ ما هو أشبه بعلاقات التعايش بينهم وبين نظام حكمه حتى ١٩٧٧ - ١٩٧٨ .

فكان بمقدور « الإخوان » مساعدة السادات في جهوده المناهضة للناصرية بإيجاد ثقل مضاد للعناصر اليسارية والناصريين واضعافهم وابعادهم عن معانهم الهامة وهي جماهير الطلبة والعمال ، وكان بوسعهم أيضا مساعدة السادات بالتأييد الأيديولوجي لسياسة تشجيع المبادرة الخاصة وتنمية الاقتصاد ازاء النقد الموجه من اليسار . وقام السادات من جانبه بالافراج عن « الإخوان » المعتقلين منذ عهد عبد الناصر وسمح « للإخوان » في المنفى بالعودة لمصر . ومكن الحركة من استئناف نشاطها الدعائي .

هكذا بدأت تعمل « جماعات اسلامية » في الجامعات بمساعدة منهم وتوجيههم والمشاركة الفعالة من جانب « الإخوان » وأخذ النشاط الاعلامي لهؤلاء في الاتساع (سنذكره فيما بعد) واستأنفت مجلة « الدعوة » الدعوة للإسلام صدورها بعد ٢٣ سنة « يونيو ١٩٧٦ » .

واكد السادات التزامه بالقضية الإسلامية وموقفه الإيجابي ازاء مطالب المتعصبين الدينيين في مصر بخصوص تطبيق الشريعة الإسلامية بل بدأ نظام الحكم في اتخاذ إجراءات برلمانية تشريعية في هذا الصدد (٤) .

وخلال هذه الفترة امتنعت « الدعوة » عن انتقاد نظام الحكم وركزت على الصراع ضد اليسار والناصريين وتوجيه النقد للظواهر والمشكلات - السلبية التي نسبتها للمعهد الناصري .

وهكذا دعت « الدعوة » ونشرات أخرى لتقييد نشاط اليسار والناصريين واعتبارهم خارج إطار القانون وعندما أقيم « مؤتمر اليسار » وبعده حزب

اليسار في سنة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ دعوا لحطها .. كما دموا لإبعاد اليساريين من مناصبهم في الإدارة العامة وأجهزة الاعلام وتصفية مراكزهم في الجامعات (٥) .

وهاجم الإخوان النظام الاقتصادي الذي اتبعه نظام الحكم الناصري واكدوا فشله في تحقيق أهدافه الاقتصادية وأنه سلب حرية المصريين أيضا وحولهم من أفراد نشطين يهتمون بالمنافسة الانتاجية الى جيش من الموظفين الغارقين في بطالة مقنعة .

وعلى حد قولهم أصبحت مصر التي كان لديها اكتفاء ذاتي في الماضي للمواد الغذائية ، تعتمد على استيرادها كما أضرت سنوات الخوف في ظل القمع الاشتراكي بأمن صاحب رأس المال وخلقت اتجاهها لجمع رؤوس الأموال .

ولهذا السبب كان هناك أموالا كثيرة يمكن استثمارها في الانتاج ولم تصل لتستخدم فيها .

وعلى حد قول الإخوان نتجت التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج عن رغبة الفرد المنتج من خلال حافز فردي داخلي .

وبالإضافة الى ذلك يؤيد الاسلام الملكية الخاصة للممتلكات كضرورة انسانية طبيعية واساسية بالإضافة الى أن المجتمع الذي تكون فيه ملكية الممتلكات في أيدي الدولة يتعارض وطبيعة الانسان وارادة الخالق (٦) .

وقد تغيرت صورة العلاقات بين « الإخوان » ونظام الحكم في سنة ١٩٧٧ وسنة ١٩٧٨ نتيجة عدة عوامل :

أولا : لم يتم اشراك « الإخوان » في عملية التعمد السياسي أي التحول من نظام الحزب الواحد لنظام تعدد الأحزاب الذي بدأ سنة ١٩٧٦ مع اقامة « المنابر » الثلاثة داخل « الاتحاد الاشتراكي » واستمر هذا التعدد السياسي مع اقامة ثلاثة أحزاب بدلا من ثلاثة « منابر » وبعد ذلك أقيمت أحزاب أخرى سنة ١٩٧٨ وطلب « الإخوان » السماح لهم بتكوين حزب سياسي إلا أن نظام الحكم رفض هذا الطلب استنادا لمبدأ (الوحدة الوطنية) وهو أحد المبادئ الثلاثة الأساسية لتكوين أحزاب سياسية ضمن إطار التعدد الحزبي الذي يحظر اقامة أحزاب دينية طائفية .

وزعم الإخوان ردا على ذلك بأن هذا المبدأ لا ينطبق عليهم لأن الاسلام ليس دين بل دين ودولة على حد سواء ولذلك فحزبهم لن يكون « حزبا دينيا » .

واشاروا الى انه في حالة عدم السماح لهم بالقياس بنشاط سياسي في اطار القانون قد يضطرون للعمل خارج اطاره (٧) .

ومن الواضح ان نظام الحكم قد اتخذ في هذا الصدد موقفا ينطوي على قدر كبير من النفاق . فالدور الذي خصه « للاخوان » أي مكافحة نفوذ اليسار والناصرين كان دورا سياسيا دون شك .

وسرعان ما خاب أمل « الاخوان » ايضا من موقف النظام الحاكم بمصد تطبيق الشريعة الاسلامية واتهموه بوضع العراقيل عن عمد امام النشاط التشريعي بمجلس الشعب فيما يتعلق بتطبيق الشريعة ووصفوا التباطؤ في معالجة هذا الموضوع بلجان المجلس ، بأنه سياسة مقصودة من جانب نظام الحكم (٨) وهذا الزعم كان يترتب على قدر كبير من الصدق (٩) ومن الممكن التأكيد على ان المطالب الخاصة بتطبيق « الشريعة » والسماح بنشاطهم كحزب سياسي كانت بالنسبة « للاخوان » تمثل وجهى العملة .

وقد اكدت مجلة « الدعوة » في تعليقها على الانتخابات سنة ١٩٧٦ بان كل الأحزاب رفعت شعار الاسلام لتفوز بالتأييد الجماهيري فقط .

ولذلك نعتقد ان قيام حزب اسلامي علماني امر حيوي لتطبيق الشريعة فهل يمكن لحزب راسمالي ان يطبق الشيوعية (١٠) .

ومن الجدير بالاشارة ان التصريحات شديدة اللهجة التي ادلى بها السادات بخصوص الخميني والثورة الايرانية وعلاقته بالشاه المعزول والاسلوب اللاذع الذي رد به على الانتقاد الذي وجهته نحوه الدوائر الدينية المتعصبة في هذا الصدد — كل هذه الأمور تم تفسيرها من جانبهم على أنها استفزاز من جانبه وادت لتعميق الهوة بينهم وبينه .

وكان هناك نقطة اختلاف بين « الاخوان » والسادات وهي النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسياسة الانفتاح الاقتصادي .

وفي سنة ١٩٧٨ كانت منشوراتهم تحمل نقدا حادا لهذه السياسة واساليب تطبيقها . وكانت ادعاءاتهم مشابهة في جوهر الامر لهؤلاء الناقدين الآخرين .

لقد عرضت هذه السياسة مصر لآمات الحياة والاستهلاك الخاصة بمجتمع الرخاء الصناعي الغربي المتطور وهي آمات لا تتفق مع أوضاع المجتمع المصري ، وخلق طبقة جديدة من أولئك الذين يعلمون قواعد اللعبة واصبحوا اثرياء بسرعة وادى ذلك لاتساع النوارق الاقتصادية والاجتماعية

وكذلك لدخول رأس المال الاجنبي الذي ادى الى ازدياد الطلب وتسبب في ارتفاع الاسعار وفتح ابواب الاستيراد امام السلع الجاهزة .

وكانت السياسة الجمركية تعطى الاولوية للسلع المستوردة الجاهزة على المواد الخام وقطع الغيار اللازمة للصناعة المصرية ، وكل هذه الامور خلقت تهديدا خطيرا لهذه الصناعة . وجلب النظام الراسمالي معه الاستغلال (يرجع حظر الربا على حسب الشريعة الاسلامية وطبقا لرأي « الاخوان » الى كونه نوعا من الاستغلال) والاحتكار والسوق السوداء والرشوة والاستهلاك المظهري وتعميق الفوارق .

والامر الذي يميز نقد « الاخوان » عن نقد الآخرين هو الزعم القائل « بان سياسة » الانفتاح « فشلت لانها غير اسلامية » (١١) .

وكان هناك عنصر هام آخر اثر على موقف « الاخوان » تجاه نظام الحكم وهو سياسة السادات ازاء اسرائيل والمشكلة الفلسطينية وردود الفعل العربية تجاه هذه السياسة .

ويمثل الصراع مع اسرائيل مكانا هاما لدى الاخوان كجزء من وجهة نظر اكثر شمولاً . ويتعلق بالصراع مع الغرب ونفوذه ارتباط نظام حكم السادات اقتصاديا وثقافيا وسياسيا بالغرب .

وسرعان ما تحولت اجتماعات ومظاهرات « الاخوان » الى جانب « الجماعات الاسلامية » ضد سياسة السلام الى مظاهر معارضة لنظام الحكم وللسادات شخصا .

وحسب وجهة النظر التي عرضتها (الدعوة) ليست اسرائيل سوى اداة في ايدي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على حد سواء « لتصفية الاسلام والمسلمين » ويتحقق بذلك ما تعذر على الصليبيين في حينهم .

وبناء على ذلك تسعى اسرائيل للسيطرة على كل العالم العربي وان المخدوع او الساذج وحده عن عمد هو الذي يمكنه الادعاء بأنه بعد الاعتراف بها والتوقيع على السلام معها ستكتفى اسرائيل بما حصلت عليه ولن تستمر في تطوير مخططاتها التوسعية (١٢) .

وقد صحت صورة اسرائيل اوصاف عدائية لليهود تم اقتباسها من (بروتوكولات) حكماء صهيون « وكان ما اكدت عليه هو الخصائص المميزة لهم ، فعلى حسب ما جاء في « الدعوة » يعتبر اليهود « خونة » وينقضون العهود ولا يستطيعون العيش في سلام مع الشعوب الاخرى . وهم معادون للسلام ومديرون على الخداع وتدبير المكائد وتحقيق اهدافهم بالمفاوضة

بخداع الطرف الآخر ويأمرهم دينهم بقتل غير اليهود كتضحية دينية ويزعمون أن الله جعلهم يسيطرون على دماء وممتلكات كل الشعوب (١٢) .

ورفض الإخوان مبادرة السادات واتفاقيات كامب ديفيد لأنهم يعتبرونها على حسب رأيهم اعترافا بشرعية اغتصاب فلسطين من أيدي المسلمين وهذا الاعتراف أيضا يفتح لدى المقتصب أمانى أخرى من هذا النوع (١٤) .

حيث يفهم من القرآن عدم وجوب عقد سلام مع إسرائيل (١٥) .

وإن تصفية إسرائيل وتحرير فلسطين هو هدف المسلمين الذي يحتمه الإسلام ولذلك ليس هناك ما يدعو لإجراء مفاوضات مع إسرائيل والاعتراف بها وإقامة سلام معها (١٦) .

وعلى الرغم من المعارضة المتزايدة مع نظام الحكم انتهج عمر التلمساني الذي يعتبر « زعيم » « الإخوان » في مصر سياسة معتدلة نسبيا . فعلى النقيض من شخصيات المعارضة الأخرى امتنع عن الاعتراض على شرعية نظام الحكم نفسه ورفض باستمرار ضم « الإخوان » لائتلافات تضم تنظيمات المعارضة ضد السادات وسياسته .

هكذا رفض في ديسمبر سنة ١٩٧٨ (أى احتمال لإقامة جبهة بين الإخوان وحزب العمل الاشتراكي أو الانضمام لأي جبهة أخرى . لقد احتملنا كل الهيئات والأحزاب في مصر طوال خمسين عاما فقنا المر سننق وحدنا واعتدنا على الله (١٧) .

والتلمساني رجل قانون من مواليد ١٩٠٤ وكان عضوا في مكتب الإرشاد هيئة القيادة لدى الإخوان ، ومنذ إقامة المكتب كان مقربا من حسن البنا (١٨) . وهو يدير الدعوة منذ استئناف صدورها .

إلا أنه كانت هناك تيارات متطرفة للغاية بين الإخوان . فقد كان الشيخ صلاح أبو اسماعيل — الذي كان عضوا مستقلا بمجلس الشعب — زعيم التيار الذي نادى باتخاذ خط متشدد أكثر تجاه نظام الحكم .

(وقد عبر هذا التيار عن آرائه في المجلة الشهرية « الاعتصام » وهي المجلة الناطقة بلسان الجمعية الشرعية .. فيما بعد) .

وقام أبو اسماعيل مثله مثل عدد آخر من الإخوان المعروفين « مثل سيف الإسلام البنا » ابن مؤسس الحركة « ومحمد نصر عاشور » الذي كان عضوا في مجلس الشعب « بالانضمام إلى ما سمي « بالائتلاف الوطني » وهو مجموعة من الشخصيات البارزة بين عناصر معارضة مختلفة وقعت في سنة ١٩٨٠ و ١٩٨١ على عدد من (العرائض) معترضة على جوانب مختلفة

لسياسة السادات وخاصة تطبيع العلاقات مع إسرائيل وعزلة مصر في العالم العربي .

وكان عمر التلمساني على العكس منهم فقد امتنع عن الانضمام لذلك الائتلاف (١٩) . واعترض في أوائل سنة ١٩٨٠ على المقاطعة التي فرضتها الدول العربية على الرئيس السادات وحسب ما تم الاعلان عنه أعرب عن موقفه أمام السلطات السعودية ودعا العرب لتقديم بديل فعال لسياسة السادات السلبية بدلا من مقاطعته (٢٠) . وفي مقابل ذلك اشتركت « الدعوة » في أعمال التحريض ضد الاقباط التي قام بها المعسكر الاسلامي المعارض (٢١) .

وهكذا أخذت التناقضات تتزايد بين « الإخوان » ونظام الحكم وأخذ يتقلص القاسم المشترك وعوامل المصلحة المشتركة وأصبح الإخوان عنصرا معارضا واضحا .

وليس كل شيء معروفا بشأن الجانب التنظيمي لنشاط الإخوان المسلمين في مصر خلال الفترة التي نبحثها .

وكانت الحركة قبل أن يجمعها نظام الحكم الناصري قد كونت جناحا شبه عسكري ثم تم تخصيصه لدفع سيطرتها على الشارع والدفاع عنها أمام خصومها .

وقد تم استخدام هذا الجناح ضمن هذا الإطار في حرب أرض إسرائيل وفي أعمال الإرهاب ضد البريطانيين في قناة السويس وساعد في صقل وبلورة الأعضاء في الحركة .

ويبدو أن الحركة لم تعد في السبعينات لتشكيل مثل هذا الإطار مع إعادة تنظيمهم لأنفسهم من جديد في عهد السادات فضل « الإخوان » التركيز على مجالات الدعاية والتعريف بأسلوبهم — بواسطة نشر الكتب والمجلات واشترط الكاسيت المسجلة وعقد اجتماعات ومؤتمرات وما شابه ذلك وعلى قدر علمنا حرصوا بصورة أقل من الماضي على موضوعات التنظيم السري وتأهيل الكوادر (٢٢) .

وكان الهدف الأساسي لأعمالهم الاعلامية جماهير الطلبة والعمال وكان « الإخوان » يمتلكون عددا من دور النشر على رأسها دار نشر (الدعوة) وكذلك « مركز الأبحاث الاسلامية » وكانت هناك وسيلة أخرى للتأثير على الجماهير وكسب المؤيدين وهي « النشاط الاجتماعي » الذي شمل مشاريع المساعدة الطبية على غرار « الجمعية الطبية الاسلامية » (٢٣) .

وكان الإخوان على علاقة وثيقة بالجماعات الدينية الكثيرة التي تهدف لرعاية القرآن والسنة .

وفي بداية الأمر لم تكن هذه الجمعيات سياسية في جوهرها ولكن بتزايد الغليان بين المعارضة الدينية اتخذت بعدا سياسيا .

وكانت الجمعيات الأولى من هذا النوع « التي كانت حركة الاخوان المسلمين » في بدايتها واحدة منها . هي التعبير المبكر جدا للنشاط الفكري والتعليمي على أساس التعصب الديني في مصر خلال القرن الحالي وكان هدفها العمل من أجل حماية الاسلام من الناحية الفكرية سواء امام التحدي الفكري الغربي « العلماني والمسيحي التبشيري » او امام تأثير الطرق الصوفية . وكانت هذه العناصر تتمتع بوضع معروف كجمعيات دينية ثقافية خاضعة لاشراف وزارة الشؤون الاجتماعية .

وكان معظمها محليا ولكن هناك ايضا جمعيات قطرية زاد عددها عن الالف خلال الفترة التي نتناولها بالبحث .

وكان ابرزها الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية و « جمعية انتصار السنة المحمدية » و « جمعية شباب سيدنا محمد » (٢٤) . وبدأت هذه الجمعيات شأنها شأن جماعة الاخوان المسلمين خلال السنوات الماضية في القيام بأنشطة اجتماعية واقتصادية بالإضافة لعملها التعليمي المباشر (٢٥) .

وكما قلنا كانت هذه الجمعيات مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاخوان المسلمين وعلى سبيل المثال كانت المجلة الشهرية « الاعتصام » وهي الناطقة باسم « الجمعية الشرعية » تستخدم لفترة ما ، أيضا كمجلة ناطقة بلسان احد التيارات في « الاخوان » التيار الخاص بصلاح ابو اسماعيل وكان زعماء الجمعيات الدينية « مثل عبد اللطيف مشتهري » رئيس الجمعية الشرعية ومحمد عطية خميس « رئيس جمعية شباب سيدنا محمد » يكتبون باستمرار في مجلة « الدعوة » وانعكس اتجاه التطرف الذي بدأ في المعسكر الاسلامي المعارض قبيل السبعينات - انعكس في (تسييس) هذه الجمعيات الدينية اى جعلها سياسية وفي اندماجها بصورة مختلفة في الغليان المعارض . وقد تم بالفعل حل بعضها ضمن اطار الاجراءات التي اتخذها السادات في سبتمبر سنة ١٩٨١ (٢٦) .

وكان هناك عنصر آخر ساهم في نشر آراء المعارضة الاسلامية وهم وعاظ المساجد المشهورين . فمن بين المساجد النشطة في مصر (٥٠٠٠ مسجد) ٦٠٠٠ مسجد خاضعة لاشراف وزارة الاوقاف خلال الفترة التي تناولتها بالبحث . وكان لدى الوزارة نحو ٣٠٠ واعظ فقط . الامر الذي يعنى ان المتحدثين من فوق المنابر في الغالبية العظمى من المساجد وفيها نحو نصف المساجد الحكومية لم يكونوا خاضعين لاشراف حكومي (٢٧) .

واستغل كثير من وعاظ المساجد ورجال المعسكر الاسلامي المعارض هذا الوضع وحولوا المسجد لمنصة لانتقاد النظام الحاكم وسياسته .

وقام الوعاظ المشهورون بجذب الجماهير الى وعظهم بل وتم طبع خطبهم وسجلت على شرائط (كاسيت) ووزعت بالآلاف النسخ . وعلى سبيل المثال اعتاد الشيخ احمد الحلوى من الاسكندرية وهو من البارزين بين الوعاظ المعارضين مهاجمة الرئيس السادات لانه عمل أيضا كرئيس للحزب الحاكم على تزييف الانتخابات ونشر قوانين في وقت لم يكن مجلس الشعب منعقد في فيه . وبسبب قضايا سياسية أخرى . هذا بالإضافة الى النقد الحاد الذي وجهه فيما يتعلق بموضوعات الاخلاق والدين كما ان الحلوى اعاد ايضا القاء خطبه التي يهاجم فيها اتفاقية السلام بل وقاد مظاهرات ضدها ايضا (٢٨) .

ومن الجدير بالذكر ان جهاز التعليم والاعلام الديني الحكومي وبصفة خاصة مؤسسة الأزهر كان بداخله أيضا تأييد ملموس للتنظيمات والمواقف الدينية المتعصبة ولو انه لم يأخذ بصفة عامة شكلا منتظما .

وعلى سبيل المثال ايد شيخ الأزهر عبد الحليم محمود « الذي شغل هذا المنصب من ١٩٧٢ حتى وفاته سنة ١٩٧٨ علانية وبصورة فعالة » الاخوان المسلمين « في كفاحهم بالنسبة لموضوع « الشريعة » على النقيض من موقف النظام الحاكم .

الجماعات الاسلامية

وبالنسبة للوضع المحافظ الاجتماعي « للاخوان المسلمين » ورغم دورهم الحاسم في نشر الفكر المتطرف في مصر خلال السبعينات - لم يكونوا اهم مظهر من مظاهر المعارضة الدينية المتطرفة .

ان الجماعات الاسلامية التي ظهرت كنتيجة مباشرة لنشاط الاخوان هي التي أصبحت المظهر الهام والواضح للمعارضة الدينية المتعصبة خلال تلك الفترة .

وسبق ان قلنا ان الجماعات الاسلامية التي بدأت تعمل في الجامعات المصرية في بداية هذا العقد كانت تهدف في الاصل لمحاربة نفوذ عناصر اليسار والناصريين بين جماهير الطلبة (٢٩) لذلك عملت الجماعات من أجل نشر الاسلام في الجامعات .

وقامت بمجموعة متعددة من الاعمال الاعلامية والتعليمية والقاء المحاضرات وعقد الندوات واصدار منشورات واقامت معسكرات صيفية وساعدت في تنظيم وتمويل حج الطلبة الى مكة ... الخ .

(*) انظر الهجوم الشديد الذي شنه السادات على الشيخ الحلوى في الملحق المرفق بهذه المجموعة من الملفات .
(**) انظر ايضا مقال ح. اربليخ في هذه المجموعة من الملفات .

وبغض النظر عن ذلك عملت « الجماعات » على تغيير أنماط الحياة في الجامعات وعملت على تغيير البرنامج الدراسي وأرغمت الطلبة على الاشتراك في دروس القرآن والحديث . وطلبت بل فرضت وقف المحاضرات والأنشطة الأخرى في أوقات الصلاة ، والفصل بين الجنسين في قاعات المحاضرات ومنعت إقامة حفلات موسيقية والأمسيات الراقصة ومسرح اللهو المائلة .

وعملت الجامعات الإسلامية على جذب المؤيدين عندما استخدمت « مجموعة من الخدمات شملت توزيع كتب دراسية رخيصة والمساعدة في الإسكان والعلاج الطبي الأساسي ، الذي قدمه طلبة الطب الأعضاء في « الجماعات » وفي المواصلات للجامعات وتوزيع الملابس الرخيصة جدا (في بعض الأحيان بالمجان) بل أحيانا تقديم المساعدات المالية المباشرة (٢٩) .

وقد سار نشاط الجامعات خلال الفترة من ١٩٧٢ - ١٩٧٧ دون إشراف حكومي تقريبا حيث تم تخفيف اللوائح التي نظمت في الماضي أعمال اتحادات الطلاب وتم إلغاء الترتيبات الإشرافية من جانب المدرسين على اتحادات الطلبة (٣٠) .

وخلال الفترة من ١٩٧٨ - ١٩٧٩ سيطرت الجامعات على اتحادات الطلاب في معظم الجامعات على الرغم من محاولات السلطات منع ذلك بوسائل تقليدية أو غيرها .

وقد رجع هذا النجاح بقدر كبير لأنماط السلوك السياسي للطلبة حيث أبدى عدد كبير جدا من جماهير الطلبة بصورة تقليدية عدم مبالاة سياسية فلم يميلوا إلى المشاركة في النشاط الطلابي وكان هناك كثيرون ممن ليسوا أعضاء بالجامعات سعوا جاهدين للاشتراك في انتخابات مؤسسات الطلبة وأيدوا مرشحي الجامعات الإسلامية من منطلق التضامن الديني العام (٣١) .

وعلى كل حال عندما سيطرت الجامعات على مؤسسات الطلبة وأصبح تحت تصرفها إمكانيات مالية وتنظيمية جديدة ساعدتها في توسيع نشاطها . إلا أنه كانت هناك أسباب أساسية وراء ظهور الجامعات الإسلامية وظاهرة وجود التطرف الديني بين الشباب بصفة عامة .

وكان من بين ما أشارت إليه الأبحاث الاجتماعية التي أجريت في مصر على أساس النقد الذاتي التي أثارته هذه الظاهرة ومحاولات فهمها أن أشارت هذه الأبحاث إلى الشعور بالأحباط الاجتماعي الذي انتاب الشباب المتقف كسبب رئيسي لهذه الظاهرة .

ويتكون الجانب الأكبر من جمهور الطلبة من الشباب المعدمين الذين ينتظرهم عمل شاق ومرتب ضعيف كما أن احتمالات عثورهم على مسكن

مناسب ، وزواجهم ، وحصولهم على استقلال اقتصادي ، واحتفاظهم بمستوى معيشي معقول في سن الشباب كانت احتمالات ضئيلة جدا .

ورغم هذا يهتم الشباب بمستوى عال من التطلعات نحو تقدمهم الاقتصادي والاجتماعي سواء على أساس تقديرهم الذاتي العالي على ضوء انجازاتهم الدراسية وعلى أساس الآمال التي غرستها ايدولوجية التنمية لنظام حكم السادات .

وأدت الفجوة بين التطلعات والواقع إلى دفعهم إلى الثورة ضد النظام القائم وإلى التطلع لتغييره .

وتعتبر ايدولوجية الدينية المتعصبة بالنسبة لهم أطارا (للهوية) وايدولوجية الاحتجاج ضد النظام الاجتماعي وضد نمط الحياة لجيل الانفتاح .

وهناك تفسير نفسي آخر لظهور « الجماعات » وهو أن ايدولوجية الدينية المتعصبة والتنظيمات التي تنادي بها يعرضان إطار « هوية » وانتماء على الشباب الذي يصل للمدينة الكبرى من القرى ومن المحافظات ، والذي يبتعد عن بيئته الدينية التقليدية الآمنة ويلقى به في العزلة ويكون معرضا لتأثيرات المدنية والعلمانية في المدينة الكبرى (٣٢) .

ويبحث الشباب المتمسك بدينه عن الأمن ازاء التغييرات السياسية والاجتماعية والثقافية السريعة التي تجرى من حوله في الجيل الأخير والتي تخلق بداخله احساسا بعدم الاعتراف بالواقع المتغير وبانعدام القدرة على التأثير عليه ، ويعرض الدين نظاما ايدولوجيا مترابطا يفي بالاحتياجات كما يعرض حولا لمشكلات الفرد والجماعة ويعطى احساسا بالاتصال والاستمرار بين الماضي والحاضر والمستقبل .

وكانت أكثر الجامعات الإسلامية نشاطا وميلا للعنف هي تلك التي عملت في كليات الهندسة والطب والعلوم .

وكان هذا الوضع ينطوي على تجديد هام حيث أن مركز التثقل السياسي في الجامعات كان بشكل تقليدي في كليات الحقوق . وأحد تعليقات هذه الظاهرة الجديدة هو أن الشباب الكفاء ذوي التطلعات السياسية كان يفضل في الماضي مهنة القانون كمفتاح للسياسة ، وأما الآن فنتيجة هؤلاء الشباب « عن طريق مكتب التنسيق » (وهو جهاز قطري عام يقوم بتوزيع الطلبة على الجامعات والكليات المختلفة حسب كفاءتهم واحتياجات الدولة وبصفة عامة دون حق الاعتراض) . يتجه هؤلاء الشباب إلى كليات الهندسة والطب والعلوم (٣٣) .

اذن أصبحت « الجماعات الاسلامية » القوة السياسية السائدة في الجامعات وأداة التعبير الرئيسية عن احتجاج الشباب المثقف على النظام الحاكم . وفي سنة ١٩٧٨ هاجمت الجامعات ، من خلال مؤتمرات موسعة ونشرات ومنشورات وزعتها ، نظام الحكم على تباطؤه في تطبيق الشريعة في مصر وعلى سياسته السلمية ازاء اسرائيل ، وأعربت عن تأييدها للثورة الابرائية (٣٤) .

واستمرت في استخدام القوة لفرض نمط حياة اسلامي على الجامعات والطلبة وقامت بالتحريض واستخدام العنف تجاه الطلبة الاقباط والسكان الاقباط بصفة عامة ، وبصفة خاصة في محافظتي اسيوط والمنيا حيث يوجد عدد كبير من السكان الاقباط .

وكان من بين اهداف التحريض والاثارة ضد الاقباط زيادة التأييد للجماعات بين الطلبة وتصوير هذه الجماعات على انها تقف مدافعة امام التهديد القبطي وربما كان هناك من فكروا في هدف بعيد المدى من وراء هذا النشاط وهو زعزعة استقرار نظام الحكم باثارة التدهور بين الطوائف ليؤدي ذلك الى حرب اهلية .

ومن المحتمل ان يكون التحريض ضد الاقباط قد لقي استجابة كبيرة في اعقاب الاحساس بان الاقباط ، بفضل كفاءتهم وخبراتهم في التجارة الخارجية واعمال النقد والخدمات المالية والتجارية يعتبرون بين المستفيدين الرئيسيين من « الانفتاح » .

بدأت الجماعات خلال ١٩٧٦ - ١٩٨٠ في تنسيق اعمالها على المستوى القطري العام واقامت اتحادا اعلى اطلقت عليه « الجماعة الاسلامية » تضم لجانا فنية قامت بتوجيه النشاط على المستوى القطري العام (٣٥) .

كان اصحاب المناصب الكبرى في هذا الاتحاد « مثل الدكتور حلمي الجزار » الامين العام او امير الامراء ومحمد عبد القدوس السكرتير العام والدكتور عصام الدين العريان (امين الصندوق) كانوا من بين كبار المتحدثين في الاجتماعات المناهضة للاقباط التي عقدتها « الجماعات » والتي حذروا فيها من مؤامرة الزعامة القبطية الرامية للسيطرة على مصر وطردها السكان المسلمين منها (٣٦) .

وتحول بعض الجماعات تدريجيا لتنظيمات سرية متطرفة او اقامت علاقات مع مثل هذه التنظيمات السرية ، فعلى سبيل المثال ، كان عصام الدين العريان امير الجماعة الاسلامية في قرية ناهيا بمحافظة الجيزة وهي القرية الواقعة بالقرب من القاهرة وكان من بين الذين انتموا الى هذه الجماعة

طارق الزمر وعبود الزمر اللذان كانا مشتركين فيما بعد في قضية مصرع السادات (٣٧) .

وحسب زعم السلطات قاد امير الجماعة الاسلامية في جامعة اسيوط الدكتور ناجح عبد الله ابراهيم الهجمات المسلحة على قوات الامن ومنشآت الحكومة وهي الهجمات التي وقعت في اسيوط في اعقاب مصرع السادات في محاولة من جانب عدد من المنظمات السرية الاسلامية لاسقاط النظام (٣٨) .

وقام اعضاء المنظمات السرية بنشاط كبير داخل الجماعات بهدف السيطرة على التيار الديني بداخلها وتجنيد اعضاء لتنظيماتهم من بين رجال الجماعات الاسلامية (٣٩) .

التنظيمات المتطرفة التي تنادي بفكرة الخلاص

ان ظاهرة نشأة التنظيمات المتطرفة السرية التي تعمل على هدم النظام القائم لا تتميز بها نهاية هذا العقد فقط ، فهذه التنظيمات ظهرت في اوائل السبعينات . وتأثيرها كان حينئذ ضئيلا نسبيا واخذ في التزايد في نهاية هذا العقد .

وكانت هذه التنظيمات صغيرة بصفة عامة ، عدد اعضاء كل منظمة لم يزد بصفة عامة عن عدة عشرات ، واهميتها كانت تتمثل في قدرتهم على زعزعة استقرار النظام الحاكم بتنفيذ اعمال ارهابية وتأثيرهم المتطرف على الاخوان المسلمين والجماعات الاسلامية .

ان هذه التنظيمات المتطرفة نشأت نتيجة للانشقاق عن الاخوان او كتطور من داخل جماعة اسلامية ، وكانت علاقاتها بالاخوان والجماعات كثيرة وكان تأثيرها ملموسا .

ويعرف اكبر واشهر انواع هذه التنظيمات باسم « جماعة التكفير والهجرة » ، اي الجماعة التي تتهم المجتمع بالكفر وتدعو للانفصال عنه (انظر ما يلي بشأن تفسير الاسم وعلى لسان اعضائها تم تسمية التنظيم بجماعة المسلمين) .

وكان زعيم التنظيم احمد شكرى مصطفى من بين اعضاء النشطين للاخوان المسلمين والذين تم اعتقالهم في اعقاب اكتشاف التنظيم السري سنة ١٩٦٥

واختلف احمد شكرى مصطفى في السجن مع زعماء الاخوان المسلمين القدامى الذين كانوا معتقلين منذ سنة ١٩٥٤ بسبب ما وصفه بتساهلهم

وامتداهم . واقام تنظيم سنة ١٩٧٢ ، وكان طالبا بكلية الزراعة جامعة
اسيوط .

وقد كان معروفا في بداية سنة ١٩٧٢ من خلال التنظيم بمواقفه
المتطرفة الا انه احدث اهتزازا عنيفا في ٣ - ٥ يوليو سنة ١٩٧٧ عندما
قام بخطط وقتل وزير الاوقاف سابقا الشيخ حسين الذهبي ومن خلال
اشتباك عنيف مع قوات الامن تم العثور على اسلحة خفيفة وسيارة عسكرية
وزى عسكري وكراسات ارشاد عسكري وكان من زملائه جنود وهاربون
من الجندية . وانهم نحو ٤٠٠ من اعضاء التنظيم الذين تم القاء القبض
عليهم - وكان بينهم عشرات النساء - بتدبير مؤامرة لاغتيال سياسة
وصحفيين ومسؤولين كبار وتخريب منشآت حكومية بالاضافة الى خلف
الذهبي وقتله .

وحكم على زعيم التنظيم واربعة من زملائه بالاعدام وتم اعدامهم في
١٩ مارس سنة ١٩٧٨ وحكم ايضا على ٣٦ من المتهمين بالانتماء للتنظيم
وبالسجن لفترات قصيرة في ٣١ يناير سنة ١٩٧٨

وقبل ذلك بثلاث سنوات حاول تنظيم آخر اسمه « شباب محمد »
تنفيذ انقلاب عنيف . وقد نشأ هذا التنظيم سنة ١٩٧٣ أسسه الدكتور
صالح عبد الله مرية تحت اسم « اخ مسلم » وهو من اصل فلسطيني وله
ماض تخريبي حافل . وكان هذا التنظيم يضم نحو مائة عضو معظمهم جنود
وطلبة (٤٠) .

وهاجم اعضاء هذا التنظيم الكلية الفنية العسكرية في القاهرة بهدف
الاستيلاء على اسلحة وعربات ومعدات اخرى ، هذا من اجل مخططهم الذي
يرمى للقبض على الرئيس السادات والاعلان عن قيام ثورة واقامة الخلافة
الاسلامية .

وخلال المعركة التي نشبت وقعت خسائر في الارواح . وحكم على
صالح عبد الله مرية ونائبه بالاعدام في ٣١ مايو سنة ١٩٧٥ وتم اعدامها
في ١١ اكتوبر سنة ١٩٧٥ وانضم بعض اعضاء هذا التنظيم الذي تم حله
الى جماعة التكفير والهجرة وانضم الى تنظيم آخر اسمه « الجهاد » ،
(بمعنى الحرب المقدسة) .

وقدم ٤٢ من اعضاء تنظيم « الجهاد » للمحكمة العسكرية بتهمة تدبير
مؤامرة لاسقاط النظام الحاكم وتغيير الدستور في نوفمبر سنة ١٩٧٧ .

وقد اقيم التنظيم على ما يبدو في اواخر سنة ١٩٧٤ او بداية سنة
١٩٧٥ . وقد عمل هذا التنظيم بصفة عامة بالاسكندرية وضم كثيرين من
اعضاء تنظيم شباب محمد . الذي تم حله ايضا . وفي اكتوبر سنة ١٩٧٩ ،

وبيناير سنة ١٩٨٠ امتقلت السلطات نحو ٧٠ شخصا بتهمة الانتماء لهذا
التنظيم ، ومن بينهم من قدم كزعيم له وهو دكتور مصطفى يسري ، وقد اتهم
المعتقلون بالقيام بنشاط تخريبي ضد كنائس قبطية ، على سبيل المثال
محاولات التخريب لكنائس الاسكندرية في ٦ يناير سنة ١٩٨٠

وكانت هذه المحاولات تهدف الى اثارة التوتر بين الاقباط والمسلمين
وزعزعة النظام القائم ، الامر الذي يؤدي الى اسقاطه والى العمل على
اقامة دولة اسلامية .

وعلى حسب زعم السلطات حصل التنظيم على التمويل من ليبيا (٤١) .
وكان اعضاء هذا التنظيم من بين الشخصيات الرئيسية في التنظيم
السري الذي كان مرتبطا باغتيال السادات واحداث العنف التي صاحبت
ذلك .

وفي يونيو سنة ١٩٧٤ اعلنت الحكومة عن اكتشاف تنظيم سري آخر
مرتبط « بحزب التحرير الاسلامي » وهو تنظيم اقيم بالضفة الغربية في اوائل
الخمسينات بواسطة فلسطينيين انشقوا عن الاخوان المسلمين ، واقام
فروعا له في سوريا ولبنان ودولا عربية اخرى .

والقى القبض على عشرات من اعضاء هذا التنظيم في فبراير سنة
١٩٧٥ بتهمة اعداد منشورات تدعو لاسقاط نظام الحكم وتأسيس
الخلافة (٤٢) .

وتصدرت العناوين في سنة ١٩٧٥ ظهور تنظيم متطرف آخر يطلق
عليه « جماعة المسلمين للتكفير » والمعروف ايضا بجماعة السماوى على
اسم مؤسسه وزعيمه الشيخ طه احمد السماوى وذلك عندما تم القبض
على عدد من اعضاءه بتهمة اشعال النيران في مسجد السيد البدوي بطنطا -
وهو مكان هام لتكريم الاولياء - بعد ان نجحوا في الاعتداء على العديد من
المواقع الاخرى .

وكانت قاعدة التنظيم حينئذ في الزقازيق (٤٣) .

واتضح في اعقاب اغتيال السادات ان هناك تنظيم بهذا الاسم يعمل في
نجع حمادى وان كلا من عبود الزمر (احد زعماء الجماعة التي خططت
لتصفية القيادة المصرية والقيام بثورة) وخالد شوقى الاسلامبولى (قاتل
السادات) كانا اعضاء في هذه التنظيم بنجع حمادى حيث نشأت العلاقة
بينهما هناك (٤٤) .

وقد تبين بعد قتل السادات نبا وجود تنظيمات كثيرة اخرى من بينها
تنظيم حلمى عبد المغيث وهو طبيب بيطرى عمل في ذلك الوقت كمساعد أمين

لاحمد شكري مصطفى زعيم « جماعة التكفير والهجرة » وبعد القبض على احمد شكري مصطفى واعدائه قام حلمى عبد المغيث باقامة تنظيم من جديد خاص به في نجع حمادى (٤٥) .

وتنظيم محمد عبد السلام مرج عطية وهو احد زعماء الجماعة التى قتلت السادات ووصف بأنه القوة التى تقف خلف حادث الاغتيال .

وكان والده عضوا نشطا ومتطرفا بالاخوان المسلمين ، وتم القبض عليه مرات عديدة لهذا السبب وقد عرف هو نفسه لتأليفه كتيب « الفريضة الغائبة » الذى يدعو لتطبيق واجب الجهاد ضد النظام الحاكم الحالى في العالم الاسلامى (٤٦) . وتنظيم تحت اسم « جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » وقد تم القاء القبض على نحو ٢٠ من اعضائه في سبتمبر سنة ١٩٨١ بتهمة التحريض على النزاعات الطائفية (٤٧) .

وهناك جوانب مشتركة كثيرة بين هذه التنظيمات في مجالات الهيكل والتنظيم واساليب العمل . فقد ضمت في معظمها طليعة مؤسسات التعليم العالى والثانوى وخريجياتهم ومنهم مهندسون وفنيون وموظفون ومدرسون وصغار العسكريين .

ويبدو ان جماعة التكفير والهجرة كانت التنظيم الوحيد الذى سمح باشتراك اعضاء سيدات ، وتم القاء القبض على ٧١ سيدة في يوليو سنة ١٩٧٧ بتهمة العضوية في هذا التنظيم ، وقد عملت التنظيمات بصفة عامة كجماعات مغلقة والزمتم اعضائها بالغاء ارتباطاتهم وانتماءاتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية خارج اطار التنظيم على اساس اعتبار المجتمع على انه كافر ، انظر فيما بعد .

وتم تمويل نشاط التنظيمات من ابرادات الاعضاء وتبرعات اعضاء مؤيدين من خارج مصر وكذلك ايضا من اموال الاحسان والتبرعات بالمساجد التى اخذت بالقوة في بعض الاحيان بل وعن طريق اعمال السلب وعلى سبيل المثال مثلما فعل تنظيم طه السماوى في نجع حمادى (٤٨) .

وفي حالات كثيرة كان الاعضاء يعيشون في تجمعات معزولة وفي بعض الاحيان في اماكن مجهولة خارج العمران . وكان زعماء التنظيمات « الأمراء » بصفة عامة شخصيات تتمتع بمواصفات الزعامة والفعالية وكانوا يمثلون سلطة دينية وليس فقط سياسية وتنظيمية ولذلك كانوا يتمتعون بطاعة ومكانة بارزة للغاية ، وادى اختفاؤهم بصفة عامة الى تفكك تنظيماتهم وفي عدد من الحالات نسب للتنظيمات المتطرفة اقامة علاقات مع عناصر رسمية خارج مصر ومن بين الاتهامات التى وجهتها السلطات الى جماعة التكفير والهجرة الاتصال بليبيا والعمل على تنفيذ اعمال ارهابية في مصر .

وكان للتنظيم اعضاء ومؤيدين بليبيا - وكذلك في المملكة العربية السعودية والكويت واليمن وغرب أوروبا ومن المحتمل ان عناصر ليبية حاولت فعلا بواسطة اعضاء التنظيم الذين عملوا في ليبيا استغلالهم لتنفيذ اعمال تخريبية في مصر .

واتهم ايضا تنظيم « شباب محمد » باقامة علاقات مع ليبيا وبالنسبة لتنظيم التحرير الاسلامى فقد زعمت السلطات بأنه يوجه من الخارج .

تناقضات فكرية

توجد نقطة انطلاق مشتركة بين كل التنظيمات الدينية المتعصبة المعارضة بصفة عامة وهى رفض النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى والخلقى القائم والتطلع لاقامة دولة ومجتمع ثان هو المجتمع الاسلامى الحقيقى .

ترتبط بذلك مقاومة الغرب وتغلغله الاقتصادى والسياسى في الطبقات المحلية المرتبطة به وتأثير قيمه على المجتمع الاسلامى .

وتعتبر نقطة الانطلاق الفكرية هذه مشتركة بين اعضاء التنظيمات المتعصبة المعارضة واصحاب وجهات النظر المتعصبة الذين ليسوا اعضاء في تلك التنظيمات .

كما ان الفارق بينهم هو ان الاوائل يترجمون هذا المبدأ لعمل سياسى في اطار القانون واما الآخرون فلا يفعلون ذلك .

وعلى الرغم من المبدأ المشترك توجد داخل المعسكر الدينى المتعصب المعارض تناقضات يصدد المسائل الاساسية جدا بين التنظيمات الاسلامية المختلفة ابتداء من الاخوان المسلمين المحافظين ومرورا بالاخوان الاكثر تطرفا فالجماعات الاسلامية العنيفة وانتهاء بالتنظيمات السرية المتطرفة .

ان هذه التناقضات تتمثل في رؤية المجتمع الحالى والنظرة لنظام الحكم القائم ورؤية المجتمع المنشود واساليب تحقيقه .

وحسب رؤية الاخوان المسلمين يعتبر المجتمع القائم غير اسلامى على الرغم من كونه مجتمعا من المسلمين . ولا يقوم على اساس الشريعة الاسلامية ويخضع لتأثير الغرب ومصر - حسب اقوالهم - ياكلها الفساد الذى تغفل الى كل طبقات المجتمع . ويظهر هذا الفساد في الادارة والقطاع العام في الرشوة والاختلاس وانعدام الاخلاق في العمل .

وبالنسبة للبيت والشارع فإنه يظهر الفساد في أعمال العنف والقتل والخور والفساد والجنس .

وهذا الوضع يعد نتيجة للتخلي عن الاسلام وقيمه بسبب تأثير الغرب، ويجب تغيير هذا الوضع باقامة مجتمع اسلامي يقوم على الشريعة وعلى القيم الاسلامية وحسب رأى الاخوان ، يعتبر السبيل لذلك هو العمل الذى القصير للتأثير على السلطة واحداث تقدم فى القضية الاسلامية على طريق الامكانيات المشروعة المتوفرة لديهم .

بالاضافة الى نشاطهم التعليمى والاعلامى ، الذى سبق الحديث عنه، قام الاخوان المسلمين فى عهد السادات بنشاط كبير فى السلطة التشريعية واجهزة الاعلام بهدف توسيع مكانة الشريعة فى القانون والقضاء وقد اسفرت جهودهم عن تعديل المادة الثانية من الدستور « انظر فيما بعد (٤٩) » .

وهناك اختلاف اساسى فى موقف المنظمات الدينية المتطرفة .. فقد ظهرت تيارات متطرفة عارضت الموقف الواقعى والمتسامح فى نظرهم الذى يتخذه المسلمون .

الا ان التنظيمات التى نتحدث عنها هنا تجاوزت ذلك وتبنت مجموعة من المفاهيم يتصدرها اعتبار المجتمع كله كافراد يعيشون فى حالة جاهلية، اى حالة العرب قبل مجىء الاسلام ، فكرة التكفير ومن ناحية هذه المفاهيم يوجد تشابه بين التنظيمات المتطرفة حاليا وبين الحركة التى اصبحت اقدم نموذج متطرف للمعارضة الدينية السياسية فى الاسلام وهى حركة «الخوارج» ولذلك يوجد من يطلقون على هذه التنظيمات « الخوارج الجدد » .

تقوم هذه المفاهيم الراديكالية فى اساسها على الرؤية المتطرفة لطبيعة الاسلام وحسب النظرية الاسلامية السنية المعمول بها يعتبر الاسلام هو فى جوهر الامر مسألة ايمان تأخذ مظهرا خارجيا . فكل من نطق بنية صافية « بالشهادة » فهو مسلم سواء قام بتنفيذ التعاليم الاساسية للاسلام بصورة كاملة ام لا ، والمسلم الذى لا يقوم بتنفيذ تلك التعاليم فهو مسلم مذبذب الا انه لا يزال مسلما .

وفى مقابل ذلك وحسب رأى « الخوارج » ومثلهم « الخوارج الجدد » ليس الاسلام فقط مسألة امر نظرى ظاهرى ولكنه امر عملى ايضا والمسلم الذى لا ينفذ احد التعاليم الاساسية ليس مسلما مذبذبا بل هو خارج على الاسلام وجزاء الخروج على الاسلام « الردة » هو الاعدام .

ان هذه الرؤية المتطرفة لجوهر الاسلام ترتبط بها رؤية لا تقل عنها تطرفا بصدد فرض الاسلام . فالقرآن يوصى المسلم بان يامر بالمعروف

وينهى عن المنكر . والتفسير المعروف لذلك هو ان الخالق وحده هو الذى يحكم على اعمال وافكار المسلم الا انه توجد فى المجتمع دولة وسلطة لفرض النظام بها .

وفى مقابل ذلك نجد « الخوارج » شأنهم شأن « الخوارج الجدد » قد مسروا هذا الامر القرآنى حرفيا وبصورة متطرفة فى انه يجب على كل مسلم ان يفرض على المسلمين الآخرين عمل الخير ومنعهم ولو بالقوة من فعل الشر حتى ان وجهات النظر هذه اتت الى ظهور ميول تدعو للمساواة ورفض الدولة « اى الفوضى » الاجتماعية وتظهر المساواة فى الحقيقة القائلة بأن وضع الانسان مرتبط بدرجة ايمانه لا باصله او ممتلكاته او ثقافته او نسبه .

ان المساواة ورفض الدولة تظهر فى ان الحاكم ليست له اى افضلية على سائر المؤمنين الآخرين ومن حق كل مؤمن ادانته واعلان انه كافر ومحاربه ويمكن لكل مؤمن ان يكون هو الحاكم .

وتتعارض وجهة النظر هذه مع مفهوم الدولة والسلطة فى الاسلام عند السنيين وهو مفهوم يقوم اساسا على نظرية الخلافة وبالتأكيد يتعارض هذا المفهوم مع الاسلام الشيعى الذى ينسب للحاكم - الامام - مواصفات تعلو البشر ويعطى له سلطات مطلقة (٥٠) .

وينعكس اساس المساواة والفوضى لدى « الخوارج » واتباعهم المعاصرين فى نظرتهم ايضا لمصادر الشريعة والاخلاق فى الاسلام .

وحسب الاسلام السنى التقليدى تستمد الشريعة والاخلاق من اربعة مصادر : من القرآن ، ومن السنة الخاصة بالنبي ، والجيل الاول من المؤمنين ، اى التقاليد المأخوذة عن النبي والصحابة او تصف عاداتهم واعمالهم ، والاحكام التى اصدرها المتفقهون فى الشريعة خلال القرون الاولى من الاسلام على اساس القرآن والسنة « القياس » ومن اجماع رأى الجماعة . ان الاسلام المتطرف يرفض بالفعل صلاحية المصدرين الآخرين وهما (القياس والاجماع) ويرى ان الاسلام هو المصدر الموثوق فيه فقط وسنة النبي وجيل المؤمنين الاول .

ان التنظيمات المتطرفة فى مقابل ذلك ترفض الاستناد على السنة غير المأخوذة عن النبي ، وهناك ممن يعترضون على قبول تقاليد النبي بدعوى ان نبوته تقتصر على القرآن فقط وان كل ما قاله وفعله ليس واردا بالقرآن فيفتقر الى قوة الالتزام ويرفضون السنة كمصدر للتشريع على اساس نفس مبدأ المساواة الذى بمقتضاه لا يمكن لاقوال ولاعمال المسلم ان تلزم غيره ومن المؤكد ان هذه المساواة ليست مصدرا للحقيقة الدينية نظرا لان هذه ليس

لها سوى مصدر واحد فقط وهو تفسير القرآن ، فمن حق كل مسلم تفسير القرآن تفسيراً عقلياً « اجتهداً » حسب فهمه .

وفكرة « الجيل الأول » أى « السلف » تعتبر الأساس لنظرية « الإخوان المسلمين » فقد كان المجتمع الإسلامى فى الجيل الأول للإسلام مجتمعاً مثالياً وأن طريق الخلاص لمجتمع اليوم هو إعادة تكوين هذا المجتمع من جديد ، ومن هنا ينبع أيضاً رفض صلاحيات العلماء والمؤسسة الدينية بصفة عامة « وتفسر حقهم فى الوجود » .

أن وجهة النظر الأساسية السياسية للمنظمات المتطرفة كانت بناء على ذلك تتمثل فى أن المجتمع كافر ، حيث أنه لا يطبق الإسلام ويخضع لسيطرة حكم كافر وأنه يجب على أعضاء المنظمات وهم المؤمنون الحقيقيون محاربتهم حتى إبادته .

وهم لا يستطيعون الحياة فى مجتمع كافر فهم ممنوعين من أكل اللحوم التى ذبحها كافر ، أى بواسطة شخص ما ليس عضواً فى تنظيمهم وممنوعون من أن يؤمهم فى الصلاة .. الخ .

وحسب وجهة نظر « جماعة التكفير والهجرة » يجب الانفصال عن ذلك المجتمع والهجرة حسبها فعل النبى محمد وجماعة المؤمنين بانفصالهم عن المجتمع الكافر فى مكة وتكوينهم المجتمع الإسلامى الجديد .

وكان هناك أساس ثورى آخر فى نظرية المنظمات المتطرفة وهو الأساس الميخائى - الميخائى . ويعتبر أحمد شكرى مصطفى زعيم « جماعة التكفير والهجرة » وزعماء المنظمات الأخرى بالنسبة لاتباعهم مثل « المهدي » أى المبعوث من قبل الله لتخليص العالم وإعادته للإسلام .

وكان رمز ولاء الأعضاء للزعيم هو عمل لحلف اليمين أى البيعة لجماعة التكفير والهجرة وتعتبر البيعة للزعيم الذى سُمى أيضاً الخليفة إحدى دعائم « أركان » الدين فى نظرهم ويعتقد أعضاء التنظيم أن زعيمهم قد أرسل لتخليص العالم من أعداء الله وتحت قيادته ستقوم الجماعة بالهجرة لليمن التى يعتبرونها مكاناً مناسباً لتأثير مجتمع جديد ومن هناك تبدأ رحلة طويلة من أعمال الاحتلال وبعد حرب عالمية ثالثة يسقط العالم كله تحت إقدامه ، وأنذاك تحل نهاية العالم .

ويبدو أن تقاوم التوتر بين المعسكر المعارض الإسلامى وبين النظام وظهور الخمينى بإيران وقد تسببوا على ما يبدو ، لتعرض الإخوان للضغط من جانب دوائر متطرفة سواء من بينهم أو من خارجهم مثل « الجماعات الإسلامية » للقيام بعمل فعلى لتغيير نظام الحكم وإقامة الدولة الإسلامية .

ويبدو من تصريحات المتحدثين باسم « الإخوان » التى دافعوا بها عن أنفسهم أنهم اتهموا بعدم القيام بعمل حقيقى من أجل قضية الإسلام ولهذا السبب كان النظام الحاكم راضياً عنهم ولم ينفذوا أوامر الجهاد وأنهم كلفوا مؤمنين بهدف إقامة الدولة الإسلامية وتطبيق الخلافة .

وهكذا يتضح من تصريحاتهم أنه على هذا الأساس كانت هناك ظواهر انشقاق من الإخوان ، عندما التى عمر التلمسانى خطاباً فى اسبوط اعترض فيه على الآراء الدينية المتطرفة جلب على نفسه غضب أعضاء « الجماعة الإسلامية » فى الجامعة المحلية وحاولوا الاعتداء عليه واضطرت قوات الأمن للتدخل وتخليصه من بين أيديهم (٥١) .

وتجدر الإشارة إلى وجود فارق فى الأعمار بين زعماء « الإخوان » قدامى الحركة منذ فترة وجود حسن البنا الذين بلغوا السبعين أو الثمانين من أعمارهم ، وبين الجيل الشاب من الأعضاء المسلمين .

وقد أكد المتحدثون باسم « الإخوان » فى ردهم على منتقديهم بأنهم يؤمنون ببدء الدولة الإسلامية والخلافة والجهاد ولكن يعتمد أسلوب عملهم ، استمراراً للمبادئ التى رسمها مؤسس الحركة - حسن البنا - على الاعتدال وضبط النفس والتدرج والواقعية مع تفضيل العمل البناء على أسلوب الخطابة والجري وراء الشعبية السريعة (٥٢) .

والأسلوب الذى اتبعه « الإخوان » ليس أسلوب المظاهرات والعنف وتدبير المؤامرات بهدف الوصول للحكم بل العمل المستمر من أجل نشر الدعوة الإسلامية عن طريق تبصير الشعب وبصفة خاصة الشباب بدعائم الإسلام .

وهاجم المتحدثون باسم « الإخوان » بشدة فكرة « التكفير » التى تعتبر بمثابة أساس لنظرية المنظمات المتطرفة (٥٣) .

وزعموا من الناحية المبدئية بأن هذه الفكرة تتعارض مع تعاليم الإسلام نظراً لأن الدولة الإسلامية وحدها - وليس الأفراد فيها - هى المخولة باتهام الأفراد أو الجماعات بالكفر ، ومن الناحية العملية سيؤدى تبني الأعضاء لهذه الفكرة « فكرة التكفير والهجرة » فى مجال نشر الإسلام ، سيؤدى إلى عزلهم وإبعاد معظم المسلمين عنهم ، ومهمة « الإخوان » تتمثل فى أن يكونوا « دعاة » للإسلام لا « قضاة » (٥٤) .

كما أن الجمعيات الدينية مثل « الجمعية الشرعية » أدانت من الناحية المبدئية المنظمات المتطرفة (٥٥) .

ولم ينبع انتقاد « الإخوان » للمتطرفين من خلافات الراى المبدئية بل أيضاً من خوف « الإخوان » من أن يتزايد تأثير المتطرفين بين الشباب على

حسابهم ومن خوفهم من هبوط مكانة المعسكر الدينى بين الجماهير بسبب تعصب المتطرفين . لذلك سعوا جامهدين لنشر بيانات صادرة عن « جماعات اسلامية » فى الجامعات تبين التنظيمات المتطرفة مثل التكفير والهجرة (٥٦) .

اليسار الاسلامى وانتقاده للاخوان المسلمين :

كان تعبير « اليسار الاسلامى » هو الوصف الذى اطلق على التيار الفكرى الذى ارجع اصوله الى « الاخوان المسلمين » ولكنه كان صاحب مواقف متعارضة معهم . وفى الخمسينيات والستينيات وعندما كان الاسلام يتعرض لهجوم الايديولوجيات العلمانية والاشتراكية والماركسية جرت محاولة لترسيخ شرعية الاسلام عن طريق اثبات صحة الزعم القائل بان الاسلام والاشتراكية لا يتعارضان مع بعضهما . وجرت محاولة مماثلة فى السبعينيات ولكن فى هذه المرة كان اتجاه الزعم معكوسا : فأنصار الاشتراكية والماركسية كانوا فى وضع الدفاع امام ظهور التعصب الدينى وتطلعو لترسيخ شرعية الايديولوجيات اليسارية فى العالم الاسلامى . وكان « اليسار الاسلامى » هو التيار الفكرى الذى اهتم باثبات عدم وجود تعارض بين الاسلام والاشتراكية فى محاولة لتطوير تفسير للاسلام تعرضه على انه بشرى اشتراكى ونورى ويدعو للمساواة . ومن الناحية السياسية عكس هذا التيار جهود اليسار المصرى المنظم منذ سنة ١٩٧٦ « فى حزب اليسار » (حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى بزعامة خالد محيى الدين) من اجل المحافظة على شرعيته ازاء اتجاه النظام الحاكم للتآمر عليه بمساعدة المؤسسة الدينية .

وكان « اليسار الاسلامى » فى نقده للسادات مشابها للتنظيمات الدينية المتعصبة فقد هاجم اليسار الاسلامى — شأنه شأن تلك التنظيمات المتعصبة دينيا — أبرز السمات المميزة لفترة حكم السادات : التحول نحو الولايات المتحدة باعتبارها النموذج التكنولوجى والحضارى وباعتبارها الحليف السياسى والعسكرى وتبنى قيم المجتمع الاستهلاكى الغربى وتعميق الفوارق الاجتماعية ، وعدم حل مشكلات الاقتصاد والمراقق الأساسية والتسوية السلمية مع اسرائيل ، والقطيعة مع العالم العربى ، والتلاعب بالجهاز السياسى بواسطة نظام الحكم بغية الحيلولة دون وجود حرية التعبير وعمل تنظيمات سياسية .

وظهر الاختلاف بين اليسار الاسلامى والتنظيمات الدينية المتعصبة فى الاساليب التى اقترحوها لحل هذه المشكلات وغيرها من المشكلات . وهاجم المتحدثون باسم « اليسار الاسلامى » فى منشوراتهم (٥٧) الاخوان المسلمين لانهم لم ينجحوا فى حل مشكلات المسلمين فى العصر الحديث بخلا من ان يقدموا للجماهير صورة واضحة ومقنعة « للحل الاسلامى » الذى يتبنونه للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الصعبة — بخلا من ذلك رفع

(*) انظر ايضا مقال ج ١٠ ربيع فى هذه المجلدة من المجلات .

« الاخوان » شعارات جوفاء تعكس التراجع الى الماضى . ان الطريق الذى ينبغي على المسلمين ان يسلكوه هو طريق التنمية والتقدم ، لا محاولة اعادة بناء المجتمع الاسلامى كما كان فى عصره الذهبى ، وهذا المجتمع الاسلامى فى عصره الذهبى لم يكن مثاليا ولم تنقصه المشكلات او الاخطاء ، ان تعاليم الاسلام ليست علاجا سحرى كما ان تطبيق الشريعة — الامر الذى يسعى من اجله « الاخوان » ليس حلا لمشكلات الحاضر : ويجب على « الاخوان » بدلا من تركيز جهودهم على ذلك الامر ان يركزوا على معركة التنمية والعدل الاجتماعى (٥٨) ، وكان لهذا النقد الاساسى الذى يعتمد عليه . فعندما سئل عمر التليسانى فى صيف سنة ١٩٨٠ عن البعد الاجتماعى والاقتصادى لنظرية « الاخوان المسلمين » اجاب بقوله ان « الاخوان » ليست لديهم وجهة نظر خاصة بهم فى هذا الموضوع (٥٩) ، وعندما طلب منه ان يحدد اهداف الحركة لم يذكر من بينها الاساس الاجتماعى الاقتصادى (وكانت اهداف الحركة التى تحدث عنها بالتفصيل هى : الغاء الدستور المعمول به واتباع القرآن باعتباره مصدر التشريع ، والغاء الاحزاب السياسية التى تتسبب فى انقسام الأمة ، ومقاطعة الافكار الغربية والشيوعية ، ومكافحة الامبريالية والصهيونية) (٦٠) .

ويعرض « الاخوان » فى منشوراتهم المشكلات الاقتصادية لمصر — مثل قلة الانتاج . ومعدل التضخم العالى ، والعجز فى الميزان التجارى ... الخ على انها نتيجة للابتعاد عن الاسلام (على حسب رأيهم يعتبر الاسلام وحده هو الذى لديه مفتاح السياسة الاقتصادية السليمة وهو وحده القادر على العمل من اجل زيادة الانتاج وتحويل العمل من مهمة « روتينية » الى عبادة للخالق) .

ولكن فى حقيقة الامر عندما تعرض منشورات « الاخوان » اساليب العمل العملية لاحداث تغييرات فى المجال الاقتصادى — نجد ان الامر لا يتعلق بنظام اقتصادى « اسلامى » بديل بل بتعديلات « اسلامية » لعيوب النظام الرأسمالى : قطع ايدى السارقين والمختلسين ، ومصادرة ممتلكات المحتكرين وجلد الراسخين والمرتشين ، ومحاربة من يقومون بكنز الاموال ولا يدفعون الزكاة عن رأس المال (بخلا من ضرائب الدخل) ، والغاء نظام الفائدة (٦١) .

مساهمة النظام الحاكم فى ترديد قوة المعسكر الدينى المتعصب :

ساهم موقف جهاز الحكم وعلى رأسه الرئيس السادات بقدر حاسم فى ترديد قوة ونفوذ التنظيمات الاسلامية المتطرفة وزيادة تطرفها وقد اتسم هذا الموقف بالتكرار والتناقض الداخلى على المستوى البدئى ، والتخبط وانعدام التنسيق بين أجهزة السلطة المختلفة على المستوى العلى . وقد عكس نظام حكم السادات وجهة نظر شاملة دعت من ناحية الى بناء مجتمع قومى حديث يقوم على اساس مبدا الشرعية العلملى ويكون القانون المتبع

فيه علمائيا ، وهي بذلك تشبیه وجهة نظر الحكم السابق في مصر . ولكنها من ناحية أخرى — وعلى النقيض لذلك الحكم — لم تؤيد السبيلة العلمانية . بل على العكس اعتبر السادات الدين عنصرا رئيسيا للحضارة ومصدرا للقيم ، ووسيلة ضرورية لبناء الطبيعة والأخلاق والانسانية (٦٢) . بالإضافة الى ذلك استخدم السادات الدين لتعبئة وتأييد الجماهير له ولاهدافه ولكفاحه خصومه السياسيين . ويتعارض هذا الأمر مع موقفه المعلن الذي يدعو الى الفصل بين الدين والسياسة . ولا يتشبه تأييده لنشاط المعلن الذي الاسلامي ضد العناصر اليسارية على سبيل المثال مع هذا الموقف المعلن . بل لقد ذهب السادات بعيدا في هذا الأمر : ففي عهد عبد الناصر استخدم الحكم أحيانا المؤسسة الدينية لتبرير هذه السياسة أو غيرها ولكن لم يكن الدين بصفة عامة عنصرا هاما في العلاقات بين الحاكم والمحكومين ولم تعتمد شرعية النظام الحاكم اطلاقا على الدين . وعلى العكس من ذلك ، أسس السادات شرعية حكمه ، بقدر كبير ، على ارتباطه بالدين (ومن الناحية الرمزية ظهر ذلك على سبيل المثال في التأكيد على كونه « الرئيس المؤمن ») . واستخدم الدين من أجل تقويض شرعية المعارضة للحكم ، وعلى سبيل المثال ، بواسطة اتهام المؤسسة الدينية لخصومه اليساريين بالكفر (انظر ما يلي) . وقد أدى السادات بالفعل الى زعزعة القوة الأدبية لاحتجاجاته على استخدام عناصر المعارضة الأخرى لسلح « التكفير » ضد نظم الحكم — باستخدامه لسلح التكفير ضد عناصر المعارضة .

وقد نسب المتحدثون باسم الحكم الى السادات التزامه الشخصي بعملية بلورة التشريع القائم على أساس الشريعة الاسلامية وتطبيقها بدلا من القانون العلماني (٦٣) . وسمي بالفعل نظام الحكم لتضييق وإبطاء هذه العملية (٦٤) وكان تأييده لدفع العملية في أساسه مجرد كلام وبهدف ارضاء المعسكر الاسلامي ، ولكنه في سنة ١٩٧٩ تراجع تراجعا هاما في هذا الموضوع ازاء ضغط المتعصبين الدينيين والغى معارضته المستمرة لتفسير المادة الثانية من الدستور وهي تقضي بأن تصبح مبادئ الشريعة « المصدر الرئيسي للتشريع » بدلا من « مصدر رئيسي للتشريع » على حسب ما جاء في المادة الأصلية . وتم التصديق على التغيير في استفتاء شعبي أجرى في مايو سنة ١٩٨٠ .

وعلى أساس هذا الموقف المعقد وجد جهاز الحكم صعوبة في بلورة وجهة نظر واضحة ومتسكة بالنسبة للتنظيمات الدينية وكيفية التعامل معها وبصفة عامة كانت معاملته مع أعضاء التنظيمات الاسلامية متساهلة للغاية: ففى كثير من الأحيان لم تتم معاقبتهم على الاطلاق لارتكابهم أعمال عنف وانتهاكات مختلفة للقانون ارتكبوها ، واتبع كثير منهم — ممن عملوا في المكاتب الحكومية — أسلوب حياة ، ونظاما يوميا « اسلاميا » على حسب رغبتهم في مواقع عملهم بدون أن يمنهم رؤساؤهم من ذلك . وكان من بين الاتهامات التي وجهتها أجهزة السلطة بعضها الى البعض الآخر بعد مقتل السادات ، ترديد الزعم بأنه في الوقت الذي نظرت فيه أجهزة الأمن

والحافظون بصفة عامة بعين الخطورة الى النشاط الاسلامي المتطرف وحاولوا محاصرته وتضييق الخناق عليه كان جهاز القضاء يتعامل مع النشاط الاسلامي المتطرف بصورة متساهلة جدا وبذلك أضاع جهد أجهزة الأمن . (٦٥) ومن الواضح على أية حال أن النشاطين المسلمين لم يهابوا السلطة على الاطلاق . (٦٦) ويمكن أن تضيف الى هذا اضعاف اليسار كقوة سياسية ايديولوجية بواسطة النظام الحاكم . حيث أدى إلغاء القبض على المتحدثين باسمه ، أو تشجيع سفرهم وتشتيتهم في الخارج ، وفرض القيود الصارمة على نشاطه ، ومنع اصدار منشوراته وإخراجه بالفعل خارج نطاق الإجماع الاجتماعي — كل هذه الأمور أدت الى إخلاء المساحة للعناصر الدينية المتعصبة . ومما يذكر أن نظام الحكم قد شرس في السنوات الأخيرة نطق الدينية المتعصبة . عبر أجهزة الاعلام والمؤسسة الدينية حملة منهجية من ١٩٧٥ — ١٩٧٨ عبر أجهزة الاعلام والمؤسسة الدينية حملة منهجية من ١٩٧٥ — ١٩٧٨ عبر أجهزة الاعلام والمؤسسة الدينية حملة منهجية لتحرير اليسار من شرعيته . وكان أحد مظاهر هذه الحملة على سبيل المثال « الفتوى » التي أصدرها شيخ الأزهر عبد الحليم محمود الذي أفتى بأن الشيوعيين « ملحدون » ولذلك لا ينتمون الى جماعة المسلمين ولا يجوز لهم التزوج على الطريقة الاسلامية وليس من حقهم أن يرثوا مسلمين أو يرثهم المسلمون وبعد وفاتهم لا يصلح عليهم ولا يدفنون في مقابر المسلمين (٦٧) .

وبدا السادات نفسه يتدخل علانية في نشاط الحكم ضد « الإخوان المسلمين » وضد « الجماعات الاسلامية » وذلك فقط مع بداية عام ١٩٧٩ . وفي فبراير حذر عدة مرات من أنه لن يحتمل أى نشاط سياسي أو ايديولوجي في الحرم الجامعي ولن يسمح باقحام الدين في السياسة أو السياسة في الدين . (٦٨) إلا أن « الجماعات » لم ترتدع (وتجدر الإشارة الى الأحداث التي كانت وراء ذلك أي (الثورة في إيران وتوقيع اتفاقية السلام بين اسرائيل ومصر) . ووصل نشاطها ضد الاقباط وضد السلطات وبصفة خاصة في صعيد مصر لدرجة وصفت بأنها تمرد طلبية . (٦٩) وفي منتصف ابريل سنة ١٩٧٩ اتهم السادات « الجماعات » بخلق وضع لا يحتمل وكأنها « دولة داخل دولة » وأعلن أنه أمر الشرطة باطلاق النار على كل من يضبط مرتكبا أعمال عنف . (٧٠) وفي أعقاب ذلك هدأت النفوس قليلا . وحدث نفس الأمر بالنسبة لسلسلة الاجراءات التي اتخذها النظام الحاكم في سنة ١٩٧٩ لكي يحد من نشاط الجماعات مثل إعادة تكوين حرس الجامعات وتغيير لوائح عمل تنظيمات الطلاب بحيث حظر القيام بأى نشاط ومنع عمل تنظيمات على أساس سياسي أو ايديولوجي ، ووضعت مؤسسات الطلبة تحت مراقبة سلطات الجامعة . (٧١) وهاجم السادات في خطبه « الإخوان المسلمين » بسبب تدخلهم السياسي وبسبب تحريضهم « للجماعات الاسلامية » (٧٢) ولكن لم يعلن عن فرض عقوبات ضدهم . وكما سبق أن قلنا استمرت أعمال التحريض التي قامت بها « الجماعات » ضد النظام الحاكم وضد الاقباط . وفي الفترة من شهر يناير الى شهر ابريل سنة ١٩٨٠ تسببت هذه الأعمال في وقوع أحداث خطيرة في جامعات الاسكندرية واسيوط والمنيا سقط في بعضها قتلى واطلقت أثناءها قوات الأمن النيران

على المشايخين . (٧٣) وعلى هذا الأساس اتخذت زعامة الكنيسة القبطية خطوة احتجاجية لم يسبق لها مثيل حيث أعلنت في ٣٠ مارس سنة ١٩٨٠ عشية زيارة السادات للولايات المتحدة إلغاء الاحتفالات الرسمية بمناسبة عيد الفصح وفي ذلك تم إلغاء تبادل التهنئة التقليدية بين الكنيسة والحكومة. (٧٤) وكان من بين ما احتجت عليه الزعامة القبطية تساهل السلطات مع المتطرفين المسلمين الذين اتهموا باستخدام العنف ضد الأقباط ، والعبارات المعادية للأقباط التي أطلقها رجال المؤسسة الدينية الرسمية وشجعت المتطرفين المسلمين (وقد نسب إلى وزير الأوقاف والشئون الدينية عبد المنعم النمر أنه وصف الأقباط علانية « بالكفار ») (٧٥) والتراجع التدريجي من جانب النظام الحاكم أمام ضغوط التنظيمات الدينية المتعصبة في موضوع تطبيق الشريعة الإسلامية . واعتبرت الزعامة القبطية كل هذا بمثابة سياسة متساهلة تجاه المتعصبين الدينيين دفع الأقباط ثمنها وهم مكرهون .

وقد هاجم السادات بحدّة لم يسبق لها مثيل الزعامة القبطية بالذات في خطابه (الدرامي) الذي ألقاه أمام مجلس الشعب في ١٤ مايو سنة ١٩٨٠ وكان من بين تحذيراته أن مصر دولة إسلامية وأن رئيسها حاكم مسلم (٧٦). وقد حدث بالفعل أن أعلن السادات في ذلك الخطاب حظر وجود ونشاط كل الجماعات والتنظيمات التي تنشر التعصب الديني والتوترات الطائفية وكان بذلك يقصد بصفة خاصة التنظيمات الإسلامية المتطرفة ويقصد — بقدر أقل — النشاط المضاد من جانب الأقباط ، إلا أن الحظر كان بالفعل تكراراً لعمليات حظر فرضت في الماضي (فكما هو معروف كان النشاط الديني وعمل تنظيمات دينية من جانب الطلبة أمراً محظوراً منذ عام ١٩٧٩) وركز الخطاب على انتقاد الإجراءات الاحتجاجية التي اتخذها الأقباط لا على سببها . وكان ذلك ينطوي على دعم آخر لإحساس أعضاء الجماعات الإسلامية المتطرفة بالأمان . وبالإضافة إلى ذلك لم يطبق قولاً وفعلًا الحظر الذي أعلن عنه السادات في خطابه ، ولم تتخذ الخطوات العملية الأولى لتطبيقه إلا في سبتمبر سنة ١٩٨١ في أعقاب التدهور الخطير الذي وقع خلال سنة ١٩٨١ . وحسبما اتضح في ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ كان الوقت متأخراً للغاية ، من وجهة نظر السادات الشخصية .

• ملاحظات :

١ — انظر أبحاث المؤلف عن « جماعات المعارضة الإسلامية في فترة حكم السادات » (تل أبيب : معهد شيلوح . يناير سنة ١٩٧٨) ، « اتجاهات التطرف في مواقف « الإخوان المسلمين » في مصر (تل أبيب : معهد شيلوح ، أبريل سنة ١٩٧٩) ، « وضع الشريعة والتشريع الإسلامي في مصر في فترة حكم السادات (تل أبيب : معهد شيلوح ، فبراير ١٩٨٠) والفصول التي كتبها المؤلف عن مصر في المجلد الثالث (١٩٧٨ — ١٩٧٩) والمجلد الرابع (١٩٧٩ — ١٩٨٠) .

٢ — جرت أول محاولة عملية لإقامة هيئة تتسق نشاط التنظيمات الإسلامية المختلفة في سنة ١٩٨١ مع إقامة « المؤتمر الإسلامي الدائم للدعوة الإسلامية » . وفي شهرى سبتمبر وأكتوبر سنة ١٩٨١ تم لقاء القبض على أصحاب المناصب الكبرى في « المؤتمر » وجميعهم من زعماء التنظيمات الإسلامية ومن بينهم عمر التلمساني زعيم « الإخوان المسلمين » الذي عمل كرئيس « للمؤتمر » ومحمد عطية خميس رئيس « جمعية شباب سيدنا محمد » الذي عمل كسكرتير عام « للمؤتمر » والدكتور عصام الدين العريان أحد زعماء « الجماعات الإسلامية » الذي عمل كمراسل صحفي « للمؤتمر » (انظر جريدة « الشعب » — الصادرة في ٢ يونيو سنة ١٩٨١ ، « والدعوة » الصادرة في يوليو سنة ١٩٨١) ، وأدت عمليات الاعتقال والإجراءات الأخرى التي اتخذت ضد المعسكر الإسلامي المعارض إلى وضع حد لمحاولة عمل هذا التنظيم .

٣ — حول « الإخوان المسلمين » في مصر حتى حل الحركة في سنة ١٩٥٤ انظر : ريتشارب . ميتشيل « جماعة الإخوان المسلمين » . لندن — مطبعة جامعة أكسفورد

Richard P. Mitchell, The Society of the Muslim Brothers. London : Oxford University Press 1969.

٤ — لمزيد من التفاصيل انظر البحث الذي أعده المؤلف عن : « وضع التشريع والشريعة الإسلامية في مصر في فترة حكم السادات » .

٥ — انظر « الدعوة » أغسطس ١٩٧٦ ، الصفحة رقم ٥٤ ، أكتوبر سنة ١٩٧٧ ، الصفحة ٤١ في أبريل سنة ١٩٧٨ الصفحة ٣٦ — ٣٧ .

٦ — انظر محمد البهي في « الاعتصام » عدد يوليو سنة ١٩٧٦ الصفحة ١٤ ، ١٥ ، « والدعوة » عدد مايو سنة ١٩٧٨ الصفحة ٣٦ ، ٣٧ يوسف القرضاوي « الحلول المستوردة وكيف جنت على امتنا » (بيروت مؤسسة الرسالة سنة ١٩٧٤) ، يوسف القرضاوي : « مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام » (بيروت دار العربية ، ل . ت .) .

٧ — انظر « الاعتصام » عدد ديسمبر سنة ١٩٧٦ الصفحة من ٩/٥ ، عدد يناير سنة ١٩٧٧ الصفحات من ٣٢ : ٣٥ ، « الدعوة » عدد ديسمبر سنة ١٩٧٦ ، الصفحات من ٣٣/٣٥ ، وعدد يناير الصفحات الثانية والثالثة ، وعدد أبريل سنة ١٩٧٧ ، الصفحة ٢٩ وعدد يوليو سنة ١٩٧٧ الصفحات الثانية والثالثة .

٨ — انظر « الدعوة » عدد أغسطس سنة ١٩٧٧ الصفحة ٦١ وعدد أبريل سنة ١٩٧٨ الصفحة ٣ ، وعدد سبتمبر سنة ١٩٧٨ ، الصفحة ٢٤ وعدد نوفمبر ١٩٧٨ ، الصفحات ١٢ ، ٣٧ ، وعدد أبريل سنة ١٩٧٩ الصفحات ١٦ ، ١٧ .

٩ - انظر البحث الذي أعده المؤلف بعنوان « وضع الشريعة والتشريع الاسلامي في مصر في فترة حكم السادات » .

١٠ - انظر « الدعوة » عدد يونيو سنة ١٩٧٧ الصفحة ٤٣ .

١١ - انظر « الدعوة » عدد مايو سنة ١٩٧٨ الصفحات ٣٦ ، ٣٧ ، ٥٩ ، عدد يونيو سنة ١٩٧٨ . الصفحة ٢١ ، وعدد يوليو سنة ١٩٧٨ الصفحات من ٣٠ ، ٣١ ، من ٣٩/٢٨ ، وعدد ديسمبر سنة ١٩٧٨ الصفحة ١٥ ، وعدد يناير سنة ١٩٧٩ الصفحات من ٥٤/٥٢ ، وعدد أغسطس سنة ١٩٨٠ الصفحات من ٢٠/١٩ ، وحول معارضة عناصر أخرى لهذه السياسة انظر مقال ع . آيلون تحت عنوان « السادات والمعارضة القانونية » في هذه المجموعة من المقالات .

١٢ - انظر « الدعوة » عدد فبراير سنة ١٩٧٨ الصفحات من ٢/٢ ، ومن ٤٧/٤٦ ، وعدد أبريل سنة ١٩٧٨ الصفحات من ١٧/١٦ ، وعدد مايو سنة ١٩٧٨ الصفحة ٢٠ .

١٣ - انظر « الدعوة » عدد ديسمبر سنة ١٩٧٧ الصفحة ١٥ ، وعدد فبراير سنة ١٩٧٨ الصفحة ٨ ، وعدد أبريل سنة ١٩٧٨ الصفحات من ١٧/١٦ ، وعدد مايو سنة ١٩٧٨ الصفحة ١٠ ، والصفحات من ١٥/١٤ ، وعدد نوفمبر سنة ١٩٧٨ الصفحات من ٤ : ٥ ، وعدد يناير سنة ١٩٧٩ الصفحات من ١٥/١٧ .

١٤ - انظر « الدعوة » عدد مايو سنة ١٩٧٨ ، الصفحات من ٢١/٢٠ ، وعدد نوفمبر سنة ١٩٧٨ الصفحات من ٥/٤ .

١٥ - انظر « الدعوة » عدد فبراير سنة ١٩٧٨ الصفحات من ٤٧/٤٦ ، وعدد نوفمبر سنة ١٩٧٨ الصفحة ٢٩ .

١٦ - انظر « الدعوة » عدد ديسمبر سنة ١٩٧٧ الصفحة ١٢ ، وعدد أبريل سنة ١٩٧٨ الصفحة ١٧ ، وعدد فبراير سنة ١٩٧٩ الصفحات من ٣/٢ .

١٧ - انظر « الدعوة » عدد ديسمبر سنة ١٩٧٨ الصفحة ٥ .

١٨ - انظر « الوطن العربي » بيروت عدد ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ .

١٩ - انظر « الوطن العربي » عدد ٤ أبريل سنة ١٩٨٠ ، « المستقبل » بيروت عدد ٥ أبريل سنة ١٩٨٠ .

٢٠ - انظر « المدينة » الرياض عدد ١١ مارس سنة ١٩٨٠ .

٢١ - غنى أعداد يونيو ، يوليو سنة ١٩٨١ على سبيل المثال نشرت المجلة تحذيرات من نوايا الاقباط التي تهدف الى الاستيلاء على اراض اسلامية

لاقامة كنائس عليها . ورغم هذا زعم عمر التلمساني بان « الاخوان » بالذات يعتبرون العنصر المهدىء في الاحداث الطائفية بعد ان طلبت منه الحكومة ان يعمل على تهدئة النفوس (انظر الوطن العربي عدد ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٨١) .

٢٢ - حول نشاطهم هذا قبل حل الحركة بواسطة عبد الناصر انظر الكتاب الذي الفه ميتشل .

٢٣ - اقيمت « الجمعية الطبية الاسلامية » في سنة ١٩٧٨ كجمعية تشمل القطر كله لتقديم المساعدة الطبية للمسلمين . واهدافها المعلنة تاهيل المرضى والفنيين الطبيين المسلمين ومساعدة طلبة الطب في دراساتهم ، تقديم المساعدة الطبية للمسلمين وبصفة خاصة الفقراء بواسطة العيادات التي تحصل اجرا رمزيا . وقبل بداية سنة ١٩٨١ اقيمت مراكز طبية تابعة للجمعية في ستة احياء فقيرة في القاهرة وكذلك في مدن كبرى أخرى وكان يجري انشاء « المستشفى الاسلامي المركزي في القاهرة » (انظر « الدعوة » عدد أبريل ، يونيو ١٩٨١) ومن الجدير بالذكر ان الجمعية كانت من بين التنظيمات الدينية التي تم حلها بأمر من السادات في ٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ .

٢٤ - جمعيات محلية هامة أخرى : « جمعية النهوض بالدعوة الاسلامية » « جمعية المحافظة على القرآن الكريم » ، « جمعية أبو بكر الصديق » على اسم الخليفة الاول ، « جمعية الخلفاء الراشدين » .

٢٥ - قررت « الجمعية الشرعية » على سبيل المثال في فبراير سنة ١٩٨١ اقامة « بنك اسلامي » من اجل اقامة مصانع وشركات ومشاريع « اسلامية » مختلفة (انظر « الاعتصام » عدد مايو سنة ١٩٨١) . وكان من بين ما اقامته « جمعية الدعوة الاسلامية » في بنى سويف التي تأسست في يونيو سنة ١٩٧٧ مدرسة « اسلامية » ضمت ٨٠٠ تلميذ ، وروضة اطفال اسلامية بها ٤٠٠ تلميذ ، وورشة لتعليم الحرف للفتيات وجمعية تعاونية استهلاكية . (انظر « الدعوة » عدد يوليو سنة ١٩٨١ الصفحة ٢٦ للحصول على مزيد من التفاصيل بشأن اهداف الجمعية ونشاطها) وكانت الجمعية من بين التنظيمات الدينية التي اغلقت بأوامر السادات في سبتمبر سنة ١٩٨١ .

٢٦ - من بين الجمعيات التي تم حلها « جمعية الخلفاء الراشدين » في هليوبوليس ، « الجمعية الطبية الاسلامية » في القاهرة ، « جمعية الدعوة الاسلامية » في بنى سويف . « جمعية انصار السنة النبوية » في بورسعيد وسوهاج ، جمعية « فجر الاسلام » في الاسكندرية ، « جمعية الارشاد الاسلامي » في انسويس ، « الجمعية الاسلامية للاسلام وتنمية المجتمع » في لسيوط « جمعية الاحياء الاسلامي » في الفيوم (انظر « الاهرام » عدد ٦ سبتمبر سنة ١٩٨١) .

٢٧ - انظر « السياسي » ، القاهرة عدد ٦ سبتمبر سنة ١٩٨١

٢٨ - انظر « المجتمع » ، الكويت ، عدد ١٨ أغسطس سنة ١٩٨١

٢٩ — انظر « ايكونوميست » عدد ١٤ فبراير سنة ١٩٨١

٣٠ — انظر « المصور » عدد ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٨١

٣١ — نفس المصدر السابق .

٣٢ — انظر على سبيل المثال .

Saad Eddin Ibrahim "Anatomy of Egypt's Militant Islamic Groups". IJMES, XII No. 4 (December 1980) 423-453.

سعد الدين ابراهيم « التطرف الدينى وموضع الخل » انظر :
« الاهرام » نوفمبر سنة ١٩٨١

٣٣ — وائل عثمان « اسرار الحركة الطلابية » او « حركة الطلاب » هندسة القاهرة ١٩٦٨ — ١٩٧٥ (القاهرة مطابع مذكور سنة ١٩٧٦) الصفحات ٢٩ — ٤٠

٣٤ — انظر « الشرق الأوسط » لندن اعداد ٣ ، ٨ ، ٢٨ مارس سنة ١٩٧٩

٣٥ — انظر « السياسى » عدد ٦ سبتمبر سنة ١٩٨١

٣٦ — انظر « الدعوة » عدد يونيو سنة ١٩٨٠

٣٧ — انظر « مايو » عدد ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٨١

٣٨ — انظر « المصور » عدد أكتوبر سنة ١٩٨١

٣٩ — نفس المصدر السابق .

٤٠ — يبدو ان اسم التنظيم اخذ عن مجموعة تحمل هذا الاسم وانشئت في سنة ١٩٣٩ عن « الاخوان المسلمين » بسبب عدم استجابة زعيمهم للطلب الخاص باستخدام القوة التى تجمعت على حسب رأى هذه الجماعة في ايدى « الاخوان » وبسبب عدم تحقيق هدف هو تغيير النظام القائم واقامة مجتمع اسلامى . وحاول صالح سرية اقناع زعماء « الاخوان القدامى » في مصر بقبول اسلوبه المائل للنزعة النضالية ولكن دون جدوى.

٤١ — « وكالة انباء الشرق الأوسط » ١٤ ، ٢٢ يناير سنة ١٩٨٠ ،
الاهرام ١٧ ، ٢١ يناير سنة ١٩٨٠ ، « الجمهورية » ١٩ ، ٢٠ يناير سنة ١٩٨٠ ، « أكتوبر » ٢٧ يناير سنة ١٩٨٠

٤٢ — انظر « الصياد » بيروت عدد ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧٤ ،
« الاهرام » ١٢ يوليو سنة ١٩٧٤ ، ١٥ فبراير سنة ١٩٧٥

٤٣ — انظر « الجمهورية » ٢ يوليو سنة ١٩٧٥ ، « الاخبار »
٢ يونيو سنة ١٩٧٥ ، « الاهرام » ٤ يونيو سنة ١٩٧٥

٤٤ — انظر « المصور » عدد ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٨١

٤٥ — المصدر السابق ، انظر « آخر ساعة » عدد ١١ نوفمبر

سنة ١٩٨١

٤٦ — المصدر السابق .

٤٧ — انظر « الاخبار » ١٤ سبتمبر سنة ١٩٨١

٤٨ — انظر « آخر ساعة » ١١ نوفمبر سنة ١٩٨١

٤٩ — حول كفاح « الاخوان » من اجل وضع « الشريعة » انظر
البحث الذى اعده المؤلف عن « وضع الشريعة والتشريع الاسلامى في مصر
في فترة حكم السادات » .

٥٠ — لتحليل افكار التنظيمات المتطرفة انظر حامد حسان وآخرون :
« مواجهة الفكر المتطرف في الاسلام » (القاهرة : مطبعة الجبلاوى
سنة ١٩٨٠) .

٥١ — انظر « المصور » ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٨١

٥٢ — انظر مصطفى مشهور في « الدعوة » يوليو سنة ١٩٨١

٥٣ — انظر عمر التلمسانى في « الدعوة » عدد نوفمبر سنة ١٩٧٨
صفحة ١٣ ، صلاح شادى الصفحات ٤ ، ٥

٥٤ — انظر « الدعوة » عدد سبتمبر سنة ١٩٧٧ الصفحات من
٤٦ — ٤٩ ، وعدد مايو سنة ١٩٨١ صفحة ١٣ ، صلاح شادى في « المجتمع »
الكويت عدد ٣ نوفمبر ١٩٨١

٥٥ — انظر « روز اليوسف » عدد ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٨١

٥٦ — على سبيل المثال « الدعوة » يناير سنة ١٩٧٧ صفحة ٤٧

٥٧ — انظر مجلات : « اليسار الاسلامى » ، « المسلم المعاصر »
التي صدرت في الكويت وبيروت والقاهرة . وانظر كذلك ما كتبه المتحدثون
باسم هذا التيار في المجلة الكويتية « العربى » وحول اسس افكار اليسار
الاسلامى انظر الاحاديث الخاصة مع حسن حنفى حسنين في « روز اليوسف »
١٢ يوليو سنة ١٩٧٦ ٣٠ اغسطس سنة ١٩٧٦ وكذلك الخرطوم ،
سنة ١٩٧٨

٥٨ — فهمى هويدى « العربى سبتمبر سنة ١٩٧٧ مارس سنة ١٩٧٨

٥٩ — انظر « روز اليوسف » ٧ يوليو ١٩٨٠

٦٠ - حديث في « الوطن العربي » بيروت ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٨١

٦١ - انظر « الدعوة » يونيو سنة ١٩٧٨ صفحة ٢١

٦٢ - انظر خطاب السادات في جامعة الاسكندرية « الاهرام » ١ مارس سنة ١٩٧٩ ، وخطابه في جامعة عين شمس « الاهرام » ١٧ ابريل سنة ١٩٧٩ . وخطبه امام شباب « الحزب الوطنى الديمقراطى » « الاهرام » ٨ يوليو سنة ١٩٧٩

٦٣ - انظر « الاخبار » ٣٠ مارس سنة ١٩٧٦ ، « الاهرام » ٢ مارس سنة ١٩٧٩

٦٤ - انظر البحث الذى اعده المؤلف تحت عنوان « وضع الشريعة والتشريع الاسلامى في مصر في فترة حكم السادات » .

٦٥ - انظر « روز اليوسف » ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٨١ صفحة ٢٢

٦٦ - نفس المصدر السابق صفحة ١٠

٦٧ - انظر « الاعتصام » ابريل سنة ١٩٧٧ ، وانظر كذلك مقالات عبد العظيم رمضان « روز اليوسف » ١٩ يوليو ، ١٣ سبتمبر سنة ١٩٧٩

٦٨ - انظر « الاهرام » ١ ، ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٩

٦٩ - انظر « اوبزيرفر » ١٨ مارس سنة ١٩٧٩ ، « انترناشيونال هيرالد تريبيون » ٢٨ مارس سنة ١٩٧٩ ، « الراى العام » الكويت ٢ ابريل سنة ١٩٧٩

٧٠ - « اذاعة القاهرة » ١٤ ، ١٥ ابريل سنة ١٩٧٩

٧١ - انظر « الاخبار » ٦ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ، « الاهرام » ١٠ فبراير ١٨ سبتمبر ، ٩ نوفمبر سنة ١٩٧٩ ، « اخبار اليوم » ٧ يوليو ، ١٣ اكتوبر سنة ١٩٧٩

٧٢ - « اذاعة القاهرة » ٢٨ فبراير ، ١٥ ابريل سنة ١٩٧٩ ، « الاهرام » ٢٢ اغسطس سنة ١٩٧٩

٧٣ - « لوموند » ٦ يناير سنة ١٩٨٠ ، وكالة الانباء الفرنسية ٣٠ مارس ، ١٥ ابريل سنة ١٩٨٠

٧٤ - « نيويورك تايمز » ٣١ مارس سنة ١٩٨٠

٧٥ - « لوموند » ٨ ابريل سنة ١٩٨٠

٧٦ - « الاهرام » ١٥ مايو سنة ١٩٨٠

السادات « والمعارضة القانونية »

بقلم : عمى ايلون

مقدمة :

لقد لعب السادات طول النصف الاول من فترة حكمه مباراة من جانب واحد بدون خصوم في الملعب السياسى المصرى . وكان السادات رئيس فريق النجوم ، والحكم في نفس الوقت ، بينما كانت تصحبه مجموعة من الاتباع والمعينين ، وجميعهم مؤقتون . وكانت قد توقفت آخر مباراة متعددة الاطراف على نفس الملعب في سنة ١٩٥٣ . ومنذ ذلك الحين جلس الخصوم السابقون والمنافسون المحتملون « على المقاعد » وحكم عليهم بالتزام الصمت .

وقد خلفت تجربة تعدد الاحزاب خلال الفترة ما بين سنة ١٩٢٢ . سنة ١٩٥٣ ذكريات كريهة تتعلق بالفساد الشخصى والعام والعجز السياسى . وقد ذكر احد المتحدثين باسم نظام الحكم الثورى ان الحياة البرلمانية قد امتلأت في ذلك الوقت بوجوه وشخصيات لم تهتم الا بالسلب والنهب والرشوة والفساد والوساطة . وتنافس الاغنياء واعيان القرى فيما بينهم على تقديم الهدايا للزعماء لكسب ودهم ولضمان تعيينهم في الانتخابات . وكانت الاموال هي التى تضمن العطف وليس الايمان بالمبادئ . وهكذا أصبح تمثيل الامة خدمة عامة تباع وتشترى في اسواق الدعاية على حساب الشعب الساذج (١) وحمل السادات نفسه نظرة سلبية واضحة لفكرة الحياة الحزبية . فقد أكد الرئيس في « ورقة اكتوبر » التى نشرت في ابريل سنة ١٩٧٤ والذى رسم فيها اساس سياسته - أكد معارضته القاطعة «للتفتيت الوحدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق اقامة احزاب (٢)» . وأكد ان مصر تحتاج الى نظام حكم مركزى فعال يتمتع بالصلاحيات مع زعامة بلا منازع تعمل على توحيد الامة وتقودها بايمان نحو اهدافها . ان تعدد الاحزاب السياسية لا يتماشى مع مثل وجهة النظر هذه . بل على العكس ينطوى على طاقة تدميرية . وها هو السادات يعلن قبل مرور عامين على نشر تلك الوثيقة اعتزامه تجديد المباراة السياسية متعددة الاطراف وسمح لعناصر سياسية ذات مواقف مختلفة ومعارضة بالعودة الى الساحة . وفي غضون اشهر معدودة وضعت قواعد اللعبة الحزبية في صورتها الجديدة وبدأ اللاعبون المختارون بحرص شديد يتحركون بداخل المجالات التى خصصت لهم . وفي اواخر سنة ١٩٧٦ كانت الحياة متعددة الاحزاب في مصر قد بلغت ذروتها .

ويجدر بنا ان نؤكد الآن ان التغيير لم يكن بمثابة ثورة . ولم يتغير هيكل نظام الحكم الأبوي التقليدي من اساسه . وعلى الرغم من انه لا ينبغي ان نشك في صدق قرار السادات بشأن الاتجاه بمصر نحو طريق الديمقراطية وكان من الواضح ان هدفه لم يكن التنازل عن سلطة حكمه لصالح تجديد نظام التعدد الحزبي . ولم تخرج عملية الاجازة القانونية للتعدد السياسي من جديد في عهده ، عن اطار التجربة الحزبية والخاضعة للرقابة التي اكد السادات ضوابطها مرارا وتكرارا . ووضح انه يعتبر المجتمع المصري بمثابة عائلة كبيرة وانه « رب العائلة » وهذا مصطلح له مدلول واضح يمثل في وضع صاحب السلطة الذي لا يقبل الاعتراض .

وقد اعتاد في خطبه تسمية مستمعيه بـ « ابنائى » وكان يشير دائما الى اهمية المحافظة على الوحدة الداخلية « والانسجام المسالى » وحذر اولئك الذين يشكلون خطرا على « السلام الداخلى » . ورغم هذا كان الاستعداد للسفر في اتجاه جديد يعد بمثابة خروج على مبادئ قديمة ويحتاج هذا الخروج الى ايضاح وتفسير . وكانت هناك اسباب داخلية ساهمت في اتخاذ القرار الخاص بالسماح باقامة احزاب وذلك الى جانب العوامل المتعلقة بالوضع الدولى لمصر . وكان لهذه العوامل الاخيرة ثقل ملموس . وقرار السادات الخاص بالاتجاه نحو الغرب وكذا الحاجة الماسة للحصول على مساعدات سواء اقتصادية او دبلوماسية من الولايات المتحدة ومن دول غرب اوربا — كل هذا حتم عليه عمل تغيير في صورة مصر كدولة ذات نظام حكم دكتاتورى استبدادى . وقد دفعت هذه الاحتياجات الرئيس — في مرحلة مبكرة جدا — الى تطبيق مبدأ التحرر في الاقتصاد المصرى وتبنى سياسة « الانفتاح الاقتصادى » بهدف المساعدة على جذب رأس المال الاجنبى لارض النيل . ومع توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة بعد حرب ١٩٧٣ تزايدت الحاجة الى رسم صورة اكثر ديمقراطية ايضا للجهاز السياسى المصرى ووضع صورة لنظام الحكم القائم على اساس سيادة القانون والمؤسسات . اذن ادى الاتجاه الدولى نحو الغرب الى تشجيع السلطة على التحرك بصورة واعية نحو الديمقراطية الداخلية . والعوامل الداخلية التى وقفت وراء هذا التغيير كانت بنفس الدرجة من الاهمية ايضا . وكان من بين العوامل ذات الثقل الخاص حقيقة فشل « الاتحاد الاشتراكى العربى » في تحقيق آمال اولئك الذين اقاموه . ومنذ البداية كان الهدف من التنظيم — شأنه شأن سابقه مثل « هيئة التحرير » الاتحاد القومى — وهو ان يكون حلقة وصل بين الحكومة والجمهور ، وان يعبىء تايد الشعب لحكمه . وعرض « الاتحاد الاشتراكى » على انه حركة شعبية تتيح امكانية مشاركة السكان في الحياة السياسية بواسطة (كوادر) — الاطارات المحلية وعلى مستوى المحافظات والقطر كله وبذلك يوفر للنظام الحاكم اساسا عريضا من الشرعية الشعبية الا ان زعماء السلطة لم يكونوا مستعدين في اى مرحلة لمنح الاتحاد الاشتراكى العربى السلطات التى تقتضيها هذه المهام . وحتى في فترة حكم عبد الناصر تحول التنظيم الى عنصر غير اصيل ، سلبى ، معقد ، تابع لجهاز السلطة ، بدون حياة مناصرة نابغة

من ذاته ، ولم يغير السادات — في محاولاته لبث روح الحياة في الاتحاد الاشتراكى العربى — من اساليب سلفه بشكل جوهري ولم يسع لتوسيع سلطاته . ونتيجة لذلك ظل التنظيم عنصرا عقيما وعاجزا (٣) . وفي منتصف السبعينيات كان واضحا للسادات انه لى يعبىء التأييد الشعبى لحكمه ينبغي عليه ان يتجه نحو اطارات اخرى .

وقد نشأت هذه الحاجة على اساس المطالب المستمرة من جانب عناصر مختلفة داخل مصر بتوسيع نطاق الحريات السياسية وحرية التعبير . وكانت مثل هذه المطالب تثار من حين لآخر علانية في عهد عبد الناصر وعلى سبيل المثال اثناء مظاهرات الطلبة في فبراير ونوفمبر سنة ١٩٦٨ (٤) ، ثم استمرت بل تزايدت في ظل حكم السادات فالطلبة ، وزعماء النقابات المهنية ، الذين اثروا من « الانفتاح الاقتصادى » الجديد ، ومفكرون من معسكرات مختلفة كثيرا ما عبروا عن رأيهم بوضوح منادين بمزيد من الديمقراطية في الحياة السياسية للدولة (٥) . وقد تجاهل السادات في السنوات الاولى من حكمه هذه المطالب ولذلك لم تكن لها اهمية عملية في ذلك الوقت . ولكن عندما بدا يفكر في تطوير النظام السياسى في بلاده اخذت الاصوات التى تنادى بالتحرر دفعة متجددة . لذا كان القرار الجديد للسادات بمثابة استجابة للضغط العام الى حد ما — وعززت مكاسب حرب أكتوبر مكانة وسلطة السادات بقدر كبير الا ان تعاطف الشعب مع الرئيس — رغم كونه حماسيا — كان بطبيعته (هلاميا) ، فنظرا لعدم وجود اطار يربط هذا التعاطف بالمؤسسات كان من شأن هذا التعاطف ان يزوب ويتلاشى مع تغير الظروف . وبحث السادات عن اسلوب يترجم به شعبيته هذه الى تأييد سياسى حقيقى . ولم يكن الاتحاد الاشتراكى العربى قادرا على تلبية هذا الطلب وكان في حاجة الى نماذج تنظيمية جديدة تقوم بهذا الدور . واعتقد الرئيس عندئذ ان تفتحا ما في الجهاز السياسى الداخلى — يتيح لعناصر مختلفة من الصفوة السياسية قدرا محدودا من حرية التعبير — يمكنه ان يساهم في تعميق شرعية حكمه . وفي هذه المرحلة شعر السادات بأنه قوى فوق مقعده واعتقد بأنه تحرر جزئيا من هذا النوع ولن يشكل خطرا على استقرار حكمه . وكان مستعدا للاستجابة للضغوط الداخلية وللتوقعات الخارجية وللبدء في التحرك بحذر نحو تعدد الاحزاب . واقتضى مثل هذا التحول بالطبع توخى الحذر الشديد فقد كان لزاما على الرئيس ان يهتم بان تكون كل خطوة يخطوها نحو مزيد من الحرية قابلة للعكس (renersible) وان يحترس باستمرار من الوضع الذى يؤدي فيه السماح باقامة تنظيمات وشن هجوم على الحكومة واتهامها بالمسئولية عن المحن التى تعاني منها مصر — كان يحترس من ان يؤدي مثل هذا الوضع الى حدوث تعبئة شعبية والانضمام لصفوف المعارضة ، وسلبه زمام الاشراف على الجهاز الجديد ومن ثم ينهار .

وعندما نتأمل الاطارات الحزبية في مصر يجب علينا ان نتذكر اننا نهتم بالفعل بقطاع واحد فقط من الساحة السياسية المصرية . والى جانب الجهاز متعدد الاحزاب جرت في قطاعات اخرى مراعات بين السلطة

ومعارضها غير الحزبيين - وكذلك بين المعارضين غير الحزبيين بعضهم مع بعض - وكانت هذه الصراعات ذات مفاهيم كثيرة هامة بصورة لا تقدر. وقد اشتركت حركات وهيئات بشكل نشط في الحياة السياسية مثل « الإخوان المسلمين » ، النقابات المهنية أو التنظيمات السرية المختلفة ، وكذلك شخصيات ذات مراكز نفوذ مستقلة عملت خارج الاطارات الحزبية وخاضت معركة الانتخابات على انها مستقلة بل نجح بعضها في الانتخاب لمجلس الشعب . لذلك كان من شأن بحث سمات النشاط الحزبي ان يسلط الضوء فقط على العناصر السياسية التي وافقت على الدخول في اللعبة العلنية في اطار القواعد التي وضعتها السلطة . ان ايمان النظر في هذا القطاع رغم كونه محدودا ينطوي على ما من شأنه ان يكشف امامنا عددا من العناصر الرئيسية لمجموعة القوى السياسية في مصر ، والا هم من ذلك انه يوضح لنا مجالات الخلاف الرئيسية بين الحكومة ومعارضها .

ويجدر بنا قبل ان نتجه للبحث نفسه ان نوضح موضوعا يتعلق بالمصطلحات الفنية . فمصطلح « الجهاز متعدد الأحزاب » بمعناه المألوف في الغرب يتعلق بصفة عامة بنظام الحكم الذي تجرى فيه منافسة حرة بين الأحزاب التي تمثل قوى سياسية مختلفة في الدولة . وهذه اللعبة هي الفصيل في تشكيل الحكومة وفي حالات كثيرة يتم تشكيل الحكومة عن طريق اقامة ائتلاف بين عدد من الأحزاب ، وتكون نتائج هذه اللعبة هي التي تملئ تغيير السلطة وغالبا ما تعكس مستوى عاليا من الديمقراطية والحرية السياسية . وفي مقابل ذلك - فيما يتعلق بموضوع بحثنا - استخدم هذا المصطلح مفهوم ضيق وفنى للغاية ، فالجهاز متعدد الأحزاب فيما يلي معناه الجهاز الذي عمل فيه عدد من العناصر الحزبية بعضها الى جانب بعض بموافقة من السلطة مع الخضوع لها . وبهذا المفهوم لا يحمل المصطلح بالضرورة مدلول الحرية السياسية والتمثيل الذي يعبر عنه كالمعتاد في مجالات أخرى . وسوف نتضح اسباب هذا التعريف المحدود في سياق الكلام .

ومن الممكن بحث تجربة مصر في الحياة متعددة الأحزاب هذه من خلال وجهتي نظر الأولى : تطل على الساحة من الداخل وتتيح التعرف عن قرب على المشتركين فيها واسلوب عملهم ونظرتهم الى السلطة ، والآخرى تطل عليها من أعلى من وجهة نظر الحاكم وهي التي تساعد على فهم المغزى الواسع للعبة الأحزاب في الحياة السياسية للدولة . وقبل ان نتأمل هذه المجموعة المثيرة من وجهتي النظر سألنا الفكر سنحدد فيما يلي بايجاز المراحل الرئيسية لنمو الجهاز الجديد .

مراحل تجربة التعدد الحزبي :

من الممكن ان نجد التلميحات الأولى لاعتراف النظام الحاكم بقانونية تعدد الآراء ضمن اطار الاتحاد الاشتراكي في « ورقة أكتوبر » وكذلك في

ونيقه « تطور الاتحاد الاشتراكي » التي نشرت في اغسطس سنة ١٩٧٤ (٦) . وفي الأشهر التالية لذلك تزايدت في مصر الأصوات التي تدعو « لانتفاخ » الجهاز السياسي بل ترددت تكهنات تقول بان تغييرا في هذا المجال على وشك الحدوث . وفي يوليو سنة ١٩٧٥ أوصى المؤتمر العام الثالث للاتحاد الاشتراكي بإيعاز من السادات باقامة « منابر » سياسية تعكس تيارات الآراء المختلفة الموجودة بداخل التنظيم « مع الخضوع للمبادئ الأساسية للثورة » . وقيل ان هذه الخطوة سوف « تسهم في تدعيم الوحدة الوطنية نظرا لانها تعتمد على اتجاهات اجتماعية قائمة لا يمكن تجاهلها » . وفي هذه المرحلة امتنع المؤتمر عن التوصية بتعدد الأحزاب بدعوى ان « غالبية الجماهير تتحفظ منها (٧) » . وعندما أعلن السادات انه سوف يتبنى التوصية ظهر بسرعة رد فعل الجماهير السياسية ففى غضون أربعة أشهر أعلنت مالا يقل عن ٤٠ مجموعة من كل انواع الانتماءات السياسية في مصر ، اعترافها اقامة « منابر » وقرر الرئيس الذي صعد من التهانف الشعبى على الشفرة التي انبثت للعملية ان يعيد النظر في الفكرة من جديد ، موضحا مرة أخرى انه على أية حال يعارض بشدة اقامة أحزاب تفتت الأمة (٨) . وتم تكليف لجنة عامة موسعة بدراسة الموضوع وبناء على توصياتها أعلن السادات في ١٤ مارس سنة ١٩٧٦ الموافقة على اقامة ثلاثة « منابر » فقط : منبر « الوسط » ، ومنبر « اليمين » ومنبر « اليسار » . وحدد بأن مثل هذا النمط سوف يساعد على انتهاج « ديمقراطية مسئولة وجادة لا تخضع لتأثير دوافع غير مدروسة او للفوضى (٩) » . والهدف من هذه « المنابر » هو العمل ضمن اطار « الاتحاد الاشتراكي » وكفلت لها حرية العمل والتعبير بشرط الا تحيد من المجالات التي وصفت بأنها تنتمى الى « الاجماع الوطنى » . وتعتبر تجربة مصر التي اجتازتها في التحرر السياسي في السنوات التي تلت ذلك بمثابة قصة تقدم وتراجع على فترات متقطعة ويمكننا ان نلاحظ في هذه القصة وجود أربعة فصول تميز اثنان منها - الأول والثالث - بقوة النشاط ومنحت خلالها الأحزاب قدرا مثيرا من حرية التعبير وعمل تنظييمات . وادى استقلالها لحرية العمل بصورة عدوانية ، الى ردع زعماء الحكم الذين هبوا لتقليم اظافر التنظيمات الجديدة في المرحلتين الثانية والرابعة .

ويمكننا ان نرى في القرار الخاص باقامة « المنابر » البداية العملية للعبة تعدد الأحزاب الجديدة . واستمر الفصل الأول في هذه اللعبة منذ الفترة التي اقيمت فيها « المنابر » في اواخر سنة ١٩٧٥ وحتى مايو سنة ١٩٧٨ أى نحو عامين ونصف . وكان الهدف من منبر الوسط الذي أطلق عليه اسم « منبر مصر العربى الاشتراكي » ان يمثل مباشرة صوت الحكومة . وكانت على رأسه شخصيات من الزعامة الحاكمة : رئيس الوزراء مدوح سالم وعديل السادات محمود أبو وافية . وأقيم منبر « اليمين » « الأحرار الاشتراكيون » برئاسة مصطفى كامل مراد ، أحد قدامى جماعة « الضباط الأحرار » وعضو اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربى وهو يمثل بصفة خاصة القطاع البورجوازي المحافظ . وأما في الجناح المضاد فقد تمت اقامة « التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى » ذى الاتجاه اليسارى الناصرى

والمركبي بزعامة خالد محيي الدين وهو أيضا من قدامى الضباط الأحرار . وتجدر الإشارة الى أنه في هذه المرحلة لم تكن « المنابر » تشكل هيئات مستقلة فلم تكن أكثر من أجنحة سياسية ضمن إطار التنظيم الحزبي القانوني الوحيد — الاتحاد الاشتراكي العربي — وبناء على ذلك كانت هذه المنابر خاضعة للوائح الاتحاد الاشتراكي وملتزمة بأسس سياسته . ورغم هذا أشار وجودها بوضوح الى تبني موقف جديد كان من المنتظر ان يغير أسلوب الحياة السياسية في مصر .

وفي أكتوبر سنة ١٩٧٦ أجريت انتخابات مجلس الشعب المصري وسمح « للمنابر » الثلاثة بالتنافس فيما بينها على مقاعد المجلس الـ ٢٥٠. وتقدمت المنابر بمرشحيها ونالت تمثيلا : فالى جانب منبر الوسط الـ ٢٨٠ (٨٠٪ من مجموع النواب) دخل المجلس ١٢ رجلا من منبر اليمين واثنان من اليسار (وبقية النواب كانوا مرشحين مستقلين) . وادت سيطرة الحكومة على الأجهزة المختلفة (وفيها أجهزة الاعلام والمؤسسة الدينية) الى الفوز المتوقع مسبقا لمنبر السلطة وكانت هذه الصورة تتكرر أيضا في السنوات التالية (١٠) . وتعلم السادات من انتخابات سنة ١٩٧٦ ان النظام الجديد لا ينطوي على مخاطرة حقيقية باستقرار الحكم وان الإطار المتعدد بقيوده القائمة يمكن السيطرة عليه بدون صعوبة . وشجعت تلك الانتخابات على ان يخطو خطوة أخرى ويعلن في ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٦ عن تحويل « المنابر » الى أحزاب سياسية في كل شيء وقال الرئيس وهو مسرور : وبذلك تبدأ (مصر) تجربة ديمقراطية متكاملة « ويستند حق » كل مصري في ان ينتمى الى حزب سياسي على حسب اختياره . يستند الآن الى « قانون الأحزاب » الذي تم التصديق عليه بصفة نهائية في ٢٠ يونيو سنة ١٩٧٧ . ووضعت في هذا القانون الشروط التي بمقتضاها يسمح للأحزاب بان تنظم نفسها وتمارس نشاطها ومن بين هذه الشروط : انه يشترط لاقامة أى حزب جديد الحصول على موافقة لجنة خاصة تشكل لهذا الغرض من رجال المؤسسة الحكومية (١١) . وتقرر أيضا ان يسمح للأحزاب بأن تصدر صحفا خاصة بها وقد استغلت الأحزاب بالفعل هذا الترخيص : ففي يونيو سنة ١٩٧٧ صدرت لأول مرة صحيفة « مصر » الناطقة بلسان حزب الوسط الذي يعرف الآن على أنه حزب مصر وبعد مضي عدة أشهر بدأت تصدر كذلك صحيفة حزب الأحرار اليميني « الأحرار » والصحيفة الناطقة بلسان حزب اليسار « الأهالي » .

وفي هذه المرحلة تقدمت التجربة متعددة الأحزاب ووصلت الى مرحلة أخرى جريئة . ففي أكتوبر سنة ١٩٧٧ أعلنت مجموعة من النواب في مجلس الشعب اعترافها ان تقيم من جديد حزب « الوفد » ذلك الحزب الذي تصدر الحياة البرلمانية في مصر الملكية والذي كان يرمز — أكثر من أى شيء — الى الأسلوب السياسي الذي كان متبعًا في الحكم القديم . وكان الطلب شرعيا حسب احكام قانون الأحزاب ، وفي فبراير سنة ١٩٧٨ وافقت السلطات على اقامة حزب « الوفد الجديد » . واصبح هذا الحزب بين

يوم وليلة اكبر احزاب المعارضة . وشن الحزب برئاسة نؤاد سراج الدين أحد قدامى « الوفد » القديم وزعمائه في السنوات الأخيرة هجوما مباشرا على السلطة المتصلبة وغير الديمقراطية حسب مزاعمه . وعكس النقد الحاد الذي وجهه زعماء « الوفد » والى جانبهم أيضا زعماء حزب اليسار تجاه الرئيس وحكمه ، عكس هذا النقد قدرا لم يسبق له مثيل من حرية التعبير في مصر الثورية . وعلى أساس هذا النشاط تولد قبيل منتصف سنة ١٩٧٨ انطباع عام بان اتجاه الليبرالية السياسية في مصر يسير في الطريق الصحيح .

وتابع السادات التطورات في المجال بحالة من التاهب تحولت تدريجيا الى حالة من القلق . وفي بداية سنة ١٩٧٧ تفاقت العلاقات بينه وبين حزب اليسار الذي اتهم زعماءه — بالإضافة الى زعماء الجماعات الإسلامية المتطرفة — بالتخريض على اضطرابات المواد الغذائية في يناير من ذلك العام (١٢) . وبعد انضمام « الوفد » الى المنتقدين العدوانيين للحكومة ازداد التوتر السياسي في الدولة وبدأ السادات يراجع نفسه : الا يعتبر الانفتاح السياسي مبالغا فيه ، الا يشكل خطرا على استقرار السلطة ؟ وادت الزيادة السريعة في شعبية « الوفد » الذي أصبح فور ظهوره على المسرح السياسي المعبر الرئيسي من تيار المعارضة لنظام الحكم — أدت هذه الزيادة السريعة في شعبية الوفد الى اطلاق راحة السادات . وفي مايو سنة ١٩٧٨ شعر السادات بأنه قد آن الأوان لكي يعيد قيود اللعبة من جديد .

وكانت الفترة الزمنية ما بين مايو سنة ١٩٧٨ ومايو سنة ١٩٧٩ بمثابة فترة تجهيد لنظام تعدد الأحزاب وتحدثت من جديد خلالها قواعد عملها . وفي الفترة ما بين منتصف مايو وأوائل يونيو سنة ١٩٧٨ اتخذ السادات سلسلة من الإجراءات التشريعية والإدارية الصارمة التي أرغمت « الوفد » على حل نفسه في ٢ يونيو والحقت ضررا بالغا بصنوف حزب اليسار (وسوف نتحدث عن ذلك بمزيد من التفصيل فيما بعد) .

وبعد ان وجه ضربة قاصمة الى العدوانيين من بين منتقديه اتجه الرئيس ليعيد تنظيم الجهاز من جديد . ففي بداية أغسطس أقيم حزب حاكم جديد هو « الحزب الوطني الديمقراطي » بدلا من حزب « مصر » الذي فشل في تحقيق هدفه باعتباره الحزب صاحب الكلمة في اللعبة السياسية . واخذ السادات عندئذ على عاتقه وبصفة شخصية مهمة زعامة الحزب الحاكم . وبعد مضي نحو شهر أقيم بتشجيعه النشاط عنصر معارض جديد هو « حزب العمل الاشتراكي » الذي قصد به ان يعمل « كمعارضة مباشرة ومسئولة » . وكان من بين مؤسسيه عديل السادات محمود أبو وافية الذي كان حتى ذلك الحين من زعماء حزب « مصر » الأمر الذي يحمل ملولا كبيرا . واستقال رجل آخر من رجال السلطة وهو وزير الزراعة ابراهيم شكرى من منصبه الحكومي ليرأس الحزب الجديد . ومع انضمامه للحزب عين شكرى كزعيم للمعارضة في مجلس الشعب بدلا من زعيم حزب اليمين الصغير ، مصطفى كامل مراد الذي لعب هذا الدور حتى ذلك الوقت .

وفي اعتاب هذه التغييرات بدت الساحة جاهزة لاستئناف اللعبة. ففي ابريل سنة ١٩٧٩ حل السادات مجلس الشعب — بعد ان حصل على موافقة الجماهير على ذلك من خلال استفتاء عام — وأعلن عن اجراء انتخابات عامة في غضون ستة اسابيع . وبذلك اتاحت الفرصة من جديد للمنافسة بين الاحزاب على صوت الناخب (لأول مرة بالفعل منذ العصر الملكي) . الا ان معركة الانتخابات كانت سريعة وغير كافية لتنظيم الاحزاب نفسها وتضع البرامج وتجند الناخبين وجرت في ظل الاجراءات المتشددة للرئيس الذي عمل قبل يوم الانتخابات على تغيير قانون الاحزاب من خلال اضافة صيغ متشددة اليه فيما يتعلق بشروط وجود واسلوب عمل الاحزاب السياسية (١٢) .

وكانت الانتخابات التي اجريت في ٧ يونيو سنة ١٩٧٩ بمثابة بداية الفصل الثالث في قصة تجربة تعدد الاحزاب في مصر . وكان اقصر قليلا من الجولة الاولى التي عملت خلالها الاحزاب بحرية نسبية ، واستمرت حتى سبتمبر سنة ١٩٨١ أي نحو عامين وثلاثة اشهر .

واسفرت الانتخابات عن فوز الحزب الوطني الديمقراطي بـ ٢٢٠ مقعدا من بين ٢٩٢ مقعد في المجلس (أي نحو ٨٤٪) ، وفاز « حزب العمل الاشتراكي » بـ ٢٩ مقعدا ، وحزب الأحرار اليميني بثلاثة مقاعد . واما بقية المقاعد فقد شغلها مرشحون مستقلون (٩) وأعضاء معينون بواسطة الرئيس طبقا للدستور . ولم يفرز حزب اليسار حتى بمقعد واحد .

ونظرا لان « حزب العمل الاشتراكي » كان منذ بدايته من صنع السلطة ونظرا لان عناصر المعارضة الأخرى قد نالت في الانتخابات تأييدا محدودا للغاية — على الأمل على حسب تمثيلها الرسمي — نظرا لذلك كان من الممكن ان نتوقع حدوث تطور نحو اسلوب أكثر اعتدالا وانضباطا في العلاقات بين الحكومة ومعارضيهما الذين قصت اجنحتهم بالمقارنة بما حدث في المرحلة السابقة .

وعلى اية حال وفي الواقع ، كانت الأمور مختلفة . حيث اتضح خلال فترة قصيرة ان الشكل الملهل للمعارضة لم يمنعها من أن تستجمع قواها وتوجه ثلثية نقدا شديدا الى السلطات . وأصبح « حزب العمل الاشتراكي » تدريجيا الخصم الرئيسي للحكومة في الوقت الذي يسعى فيه لالغاء الصورة التي ارسمت له « كمعارضة تابعة » . وهوجمت سياسة الرئيس في المجالين الداخلي والخارجي صراحة على صفحات الجريدة الناطقة بلسان الحزب « الشعب » وتلته في ذلك الاحزاب الأخرى . وسرعان ما تصاعد النقد من حيث حجمه وحدة اسلوبه وفاق ما سمحت به الاحزاب لنفسها في الفترة التي سبقت حل حزب « الوفد » واشتمل الآن أيضا على تحفظات مباشرة على طبيعة سلوك الرئيس وقرينته .

وقد اثار هذا النشاط من جديد — بصورة متوقعة — غضب كبار رجال السلطة . وعمل السادات — الذي شعر بخيبة الأمل والقلق — على تضيق الخناق على خطوات المعارضة باستخدام اساليب التشريع ووسائل أخرى الأمر الذي اضرها بشدة فعلا ولكنه لم يكفم اقواها . فطالب ان الرئيس لا يزال متمسكا بقراره الخاص بالحفاظ على نظام تعدد الاحزاب كما هو ، ظل نظام حكمه معرضا لهذا النقد المزعج . وبالتدرج نفذ صبر الرئيس تجاه خصومه بالداخل . ففي مايو سنة ١٩٨١ انفجر فيهم غاضبا وأعلن ان لديه « آلاف التحفظات » تجاه اسلوب عمل الاحزاب : فليست هذه معارضة حقيقية حسب تعبير السادات بل ، نوع من الطفولة السياسية تحت ستار المعارضة (١٤) وتردد مثل هذا النوع من العبارات باستمرار خلال الاشهر التي تلت ذلك وخلقت احساسا بأن قيام السادات بعمل مكثف ضد المعارضة ما هو الا مسالة وقت فقط .

وجاءت الضربة القاضية في اوائل شهر سبتمبر سنة ١٩٨١ . وكانت بمثابة اشارة الى بداية المرحلة الأخيرة وهي المرحلة القصيرة والعاصفة جدا لتعدد الاحزاب تحت زعامة السادات . وفي غضون ايام معدودة أودع في السجن عشرات من زعماء احزاب المعارضة (الى جانب نحو ١٥٠٠ من معارضي السلطة الذين عملوا في اطرار أخرى) . واغلقت صحيفة « الشعب » الى جانب عدد من صحف المعارضة الأخرى ، واتخذت اجراءات تشريعية وادارية لقمع معارضي نظام الحكم السياسيين . وفضل السادات الامتناع عن حل الاحزاب ولم يوقف التجربة الديمقراطية . ورغم هذا ابرزت الاجراءات التي اتخذها قيود التجربة : فالسلطة التي خلقت الاحزاب وجهت اليها بدون صعوبة ضربة قاصمة شملت عملها مؤقتا . وعندما رحل السادات عن الساحة بعدة اسابيع ترك للرئيس الذي حل محله اطرار محطمة ومنهكة ظهر عجزها بشكل لا يدع مجالا للشك .

● نظام تعدد الاحزاب — نظرة من الداخل :

تدور قصة الحياة الحزبية في مصر خلال السنوات الماضية في اساس الامر ، حول العلاقات بين الصنفة السياسية . فالاحزاب لم تكن بمثابة وسيلة تعبير لتيارات سياسية واسعة النطاق في المجتمع المصري . ولاتزال الجماهير ذات الوعي السياسي — نتيجة المدنية — تمثل اقلية صغيرة في حين ان الغالبية العظمى من السكان لاتزال تقف موقفا غير مبال او حتى ترفض فكرة الاشتراك في الحياة السياسية .

وفي لعبة تعدد الاحزاب وقتت الصنفة في المؤسسة الحاكمة والمشاركة في الحكم ومجموعات الصنفة الاجتماعية والسياسية الجديدة التي نشأت من بين الطبقة المتوسطة العليا والمتوسطة التي وقتت خارج اطار الدائرة الحاكمة ، وقف هؤلاء بعضهم في مواجهة البعض الآخر . وكانت الاولى التي

مثلت في الجهاز عن طريق احزاب نظام الحكم (في البداية حزب « مصر » وبعد ذلك الحزب الوطنى الديمقراطى) بطبيعة تسميتها مناهضة للتحريرية. وكان لهذه الصفوة الحاكمة مصلحة واضحة في الحفاظ على وضعها وعدم السماح لعناصر اخرى بتهديدها — تماما مثل مصلحة الرئيس نفسه . وكما حدث في فترة نظام الحزب الواحد عبت هذه الصفوة الاولى — بالوسائل القوية التى تمتلكها — تاييدا شعبيا للحزب الحاكم الذى ظهرت باسمه . وقد دل — فعلا — تاييد الجماهير لها ، على نموذج تقليدى للعلاقات بين الحكام والمحكومين اكثر من دلالة على ظهور وعى سياسى جديد : وكان لظهور اطارات حزبية في الساحة مغزى ثامه بالنسبة لهذه الجماهير . ابن وقتت غالبية السكان المصريين خارج دائرة المشتركين الفعليين في اللعبة .

ويمكن ان نترك الحديث في البحث التالى عن احزاب السلطة . حيث ان قصة اقامتها وعملها ترجع في اساسها الى مجال آخر هو تطور اجهزة السلطة التى استخدمها النظام الحاكم (١) . وبناءا على ذلك سنركز فيما يلى على دراسة ظهور احزاب المعارضة وعلاقتها مع الحكم .

ومن بين هذه الاحزاب كان حزب اليسار الصغير « التجمع التقدمى » يمثل المعارضة المتصلة والمتطرفة للغاية . وكانت هذه الحقيقة بالفعل ضرورة يقتضيها الواقع في ظل الظروف التى كان اتجاه السلطة يميل فيها باستمرار نحو « اليمين » في كل المجالات تقريبا . وضم الحزب الى صفوفه — تحت زعامة الماركسى القديم خالد محيى الدين (الكولونيل الاحمر) — ضم شخصيات ذات ميول ماركسية وشيوعية والى جانبها ناصريون نادوا بالاشتراكية الثورية وبالفكر العربية التى كان ينادى بها الحكم السابق ، وكان من بين هذه الشخصيات لطفى الخولى ، محمد سيد احمد ، اسماعيل صبرى عبد الله ، احمد حمروش ، رفعت السعيد وآخرون . ولم يضم « التجمع التقدمى » العناصر اليسارية المتطرفة للغاية في مصر ، فقد شق هؤلاء طريقهم نحو هيئات شيوعية مارست نشاطها كتنظيمات سرية صغيرة في الدولة او علانية خارج حدودها . وكانت غالبية رجال الحزب من ابناء الطبقة المتوسطة العالية والمفكرين واصحاب المهن الحرة والطلبة اليساريين والعمال الذين حافظوا على ولائهم للايديولوجية الثورية الناصرية وغضبوا من ابتعاد السادات عنها . وكانت معارضة الاتجاه الاساسى لنظام الحكم بمثابة قاسم مشترك واضح للغاية وافقوا عليه جميعا : « فالتجمع التقدمى » رفض بشدة « الطابع غير الديمقراطى والاستبدادى » لنظام الحكم ، ورفض فلسفته الاجتماعية والاقتصادية التى انعكست في سياسة « الانفتاح » ، والتوسع في العلاقات مع المعسكر الغربى « الامبريالى » ، والتفكر للامة العربية ومعارك نضالها ، والحوار مع اسرائيل « عدوة مصر والامة العربية » (١٥) . ورغم هذا كانت هناك تناقضات في وجهات النظر فيما يتعلق بالبرنامج الايجابى للحزب الذى مزقه الخلافات وبصفة خاصة بين

(١) انظر مقال ١. توليدانو في هذه المجموعة من المقالات .

الماركسيين والناصرين المعتدلين جدا الامر الذى كان يؤدي من حين لآخر الى ابتعاد شخصيات مختلفة عنه . وبالإضافة الى ذلك تعرض الحزب للمطاردة من جانب السلطات التى ظلت تشوه صورته في نظر الجماهير كمفكر غريب شيوعى وملحد وكانت تضايق زعماءه من حين لآخر بالاعتقالات والتحقيقات وارغمته على غلق صحيفته « الاهالى » في صيف سنة ١٩٧٨ (وكانت وسيلة التعبير التى تبقت له منذ ذلك الحين تشمل على جريدة داخلية اسمها « التقدم » التى كانت تصدر بصفة غير منتظمة وكذلك منشورات وبيانات كانت توزع على الجماهير من حين لآخر) وكنتيجة لكل هذه الامور ظلت القوة الحقيقية لحزب اليسار محدودة . وكانت أهميته الاساسية تتمثل في كونه اطارا تنظيميا لتيار سياسى متماسك وعنيد وعلى مستوى عال من الوعى الايديولوجى وله طابع ثورى وبهذه الصورة كان « التجمع التقدمى » في نظر السلطة يعد بمثابة عنصر خطير يجب قمعه بصورة منهجية .

وكان وضع ثانى الاحزاب القديمة الحزب اليميني — « حزب الاحرار الاشتراكى » احسن بصورة لا مثيل لها فكان السادات يعتبره منذ البداية نموذجا للمعارضة المسئولة وعين زعيمه مصطفى كامل مراد في منصب رئيس المعارضة ، في مجلس الشعب . وكان الحزب بمفاهيم كثيرة بمثابة استمرار « لحزب الاحرار الدستوريين » التى ترجع الى العهد الملكى ، وكان زعماءه رجال اعمال ورأسماليين واصحاب مشاريع مستقلين وكان اشتغالهم بالسياسة يرجع مباشرة الى اهتماماتهم الاقتصادية (فقد كان مراد نفسه رجل اقتصاد ورئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب ومدير « شركة القطن المصرية ») . وكانت سياسة الانفتاح التى اتبعها النظام الحاكم تتفق من الناحية المبدئية مع وجهة نظرهم وكان نقدهم منصبا على المعدل البطيء والمتردد جدا للتحرر وعلى عدم اشراك القطاع الخاص بدرجة كافية في تنمية الاقتصاد . وكانت السياسة الخارجية مجالا قلل زعماء الحزب من الكلام فيه ، ويبدو انهم وافقوا في حقيقة الامر على اسلوب السلطة . وكما كان « الاحرار الدستوريون » في عهد الحكم السابق . كان هذا الحزب ايضا بالضرورة عنصرا صغيرا ذا قوة محدودة . وبعد الانجاز المثير (كمثير لليمين) في انتخابات سنة ١٩٧٦ الذى تحقق بقدر كبير بفضل المساعدة النشطة من جانب السلطات اخذ هذا الحزب ينكمش تدريجيا : حيث انشق عنه كثير من اعضائه وممثليه في مجلس الشعب وانضموا الى « الوفد » وبعد ذلك الى الحزب الوطنى الديمقراطى . واثناء انتخابات سنة ١٩٧٩ لم يبق منه سوى ظله الشاحب (مراد نفسه لم ينجح في دائرته وظل خارج نطاق المجلس) . واستمر السادات الذى نقل الآن — كما هو معروف — منصب رئيس المعارضة الى زعيم « حزب العمل الاشتراكى » — ظل في اعتبار هذا اليميني بمثابة عنصر غير ضار ، ولذا يعتبر ايجابيا في اساسه . وبالفعل عندما شن هجومه الشامل ضد خصومه في سبتمبر سنة ١٩٨١ كان « حزب الاحرار الاشتراكى » العنصر الوحيد الذى لم يتعرض للاهانة واستمرت جريدته « الاحرار » في الصدور من خلال موافقتها

بأسلوب ضعيف على « قانونية » الاجراءات الاخيرة التى اتخذها النظام الحاكم (١٦) .

وظل كل من حزب اليسار وحزب اليمين على هامش الجهاز السياسى طوال تلك الفترة . ولم يتوحد كلاهما الى غالبية المعارضة السياسية المصرية التى وجدت اطلالها التنظيمية فى البداية فى « الوفد » الجديد وبعد ذلك فى « حزب العمل الاشتراكى » . وكان ظهور برعم جديد من جنس « الوفد » القديم على الساحة فى اواخر سنة ١٩٧٧ بمثابة تلبية فعلية لحاجة حقيقية لجال يمارس فيه الكثير من منتقدي الحكومة نشاطهم .

وقد اقيم « الوفد » الجديد بمبادرة ذاتية من زعمائه وهو بذلك يختلف عن الاحزاب السابقة التى نظمت فى الاصل بواسطة زعماء السلطة ضمن اطار الاتحاد الاشتراكى العربى (او على حد قول احد المعلقين) « ولدت بتلقيح صناعى » وقد حظى الحزب بتعاطف شعبى اخذت تتسع دوائره بسرعة حتى قبل ان تبدأ هذه الاحزاب فى اقامة جهاز حزبي متشعب فى المحافظات مثل ذلك الذى تفاخر به « الوفد » فى عهد الملكية . ومما لا شك فيه ان ذكريات الماضى قد ساهمت فى هذه الشعبية ولا سيما اقتران اسم الحزب بالاستقلال الوطنى والديمقراطية البرلمانية والمبادرة الاقتصادية الحرة . وكان من بين الذين انضموا الى « الوفد » الجديد ٢٤ عضوا فى مجلس الشعب من بينهم ممثلون مستقلون ورجال حزب اليمين ومجموعات واسعة من بين الطبقة المتوسطة فى المدن ورجال الاعمال واصحاب المهن الحرة ومن بينهم اقباط كثيرون وقد تألف هؤلاء الآن معا ليكونوا خليطا من الآراء ووجهات النظر السياسية الذى اشتمل على رجال من اليسار المتطرف ومن اليمين الاسلامى المتعصب على حد سواء وقد وصف بعض المراقبين الـ... ر.ه شخص المسجلين كاعضاء فى الحزب على حد قول زعيمه بعد اقامة الحزب بشهرين فقط — وصفهم بأنهم « جزء ضئيل » من التأييد الشعبى المتوقع للحزب ، وقد توقع البعض ان يحظى هذا الحزب بأغلبية — او على الأقل بتمثيل واسع فى الانتخابات القادمة لمجلس الشعب . واعلن الحزب اعتزامه اصدار جريدة يومية والى جانبها مجلة اسبوعية وقدر كثيرون انهما سيحققان « توزيعا كبيرا للغاية من اول عدد (١٧) » .

وقد تحفظ البرنامج الذى عرضه « الوفد » الجديد صراحة من مبادئ سياسة النظام الحاكم وبصفة خاصة فى المجالات الداخلية . فقد سمح الحزب لنفسه فى برنامجه الاصلى الذى قدم للسلطات للتصديق عليه بان يتجاهل مبادئ ثورتى يوليو سنة ١٩٥٢ ومايو سنة ١٩٧١ والى جانب ذلك اعلن صراحة اعتزامه العمل على « تحويل نظام الحكم الرئاسى الى نظام حكم برلمانى نيابى » وبذلك « يضع حدا للسلطات المطلقة الممنوحة للرئيس (١٨) » . وهاجم المتحدثون باسمه وعلى راسهم الرئيس المعجوز مؤاد سراج الدين ونائبه عبد الفتاح حسن (من قدامى « الوفد » القديم) والدكتور محمد حلى مراد (فى الماضى كان رجل حركة « مصر الفتاة » وكان ايضا زعيما للكلمة فى مجلس الشعب) والسكرتير العام للحزب ابراهيم

مرج — هاجموا نظام حكم السادات باعتباره نظام حكم تكتائوريا ومستبدًا وطالبوا بتوسيع الديمقراطية وزيادة حرية الصحافة بل انتقدوا السلطة لعجزها عن معالجة المشكلات الاقتصادية التى تعاني منها مصر (١٩) . وادى هذا الموقف المتشدد الى تعزيز مكانة الحزب بين الجماهير السياسية التى اعتبرته معبرا عن المعارضة وربما اعتبرته ايضا بديلا للسلطة .

لقد كان ظهور عنصر المعارضة من جديد — بعد ان اصيب بالشلل — حتى الآن وعلى مدى نصف (يوبيل) من السنوات — بمثابة اشارة واضحة الى القوة المحتللة للقوى المعارضة للسلطة واسلوبها . ودلت محاولة الوجود المستقل نسبيا « للوفد » خلال الاشهر القليلة التى سمح له خلالها بممارسة نشاطه والتأييد الواسع الذى تمتع به — على مدى التهديد الذى يمثله وجود الحزب بالنسبة للحكومة .

ولم يكن الرئيس فى حاجة الى اكثر من هذه الاشارة ليتجه نحو استبعاد « الوفد » الجديد من اللعبة .

ولقد اقام الرئيس « حزب العمل الاشتراكى » بحذر شديد فى الجولة الثانية من التجربة الديمقراطية . وقد ضمت قيادته — الى جانب عديل السادات — شخصيات من زعماء حزب « مصر الفتاة » القديم — وهو احد الحزبين اللذين كانا قائمين فى فترة الملكية التى وصفها السادات بانها فترة احزاب « غير فاسدة » (كان الحزب الثانى هو « الحزب الوطنى » وقد اعتبر الرئيس الحزب الوطنى الديمقراطى امتدادا للاول ، انظر ما يلى) .

ونال زعيم الحزب ابراهيم شكرى (كان ابراهيم نفسه من زعماء « مصر الفتاة » بل عمل ككاتب لرئيس الحركة فى السنوات الاخيرة) نال المديح على لسان السادات على « دوره الوطنى قبل ١٩٥٢ » وعلى ارائه الوطنية الصادقة (٢٠) .

كما ظهرت فى تشكيل الحزب الجديد ايضا شخصيات من الجناح المعتدل فى المعسكر الناصرى . وكان الهدف من اقامة حزب العمل الاشتراكى ان يكون بمثابة « الزعامة الوطنية والمترزة للمعارضة كلها » . واكد السادات بشكل ينم عن سروره ان ظهور هذا الحزب فى الساحة « سيتيح امكان استكمال بناء دعائم النظام الديمقراطى فى مصر » بل اوضح تطلعاته فيما يتعلق بصورة اشتراكه فى ذلك النظام . فقد اوضح ان الحزب سوف يعمل من خلال « التعاون مع الاغلبية الحاكمة التى ستطلع المعارضة على اسرار الامور التى لازالت غير واضحة لها (٢١) » . وبالفعل عندما عرض الحزب برنامجه عند اقامته لم ترد فيه مبادئ تقتضى حدوث صدام مباشر مع مواقف السلطة . فقد اكد البرنامج على قيمة الديمقراطية ، وحرية قيام تنظيمات حزبية ، وزيادة الجهد الوطنى فى التنمية الزراعية والصناعية من خلال اجراء اصلاحات فى القطاع العام وتشجيع لقطاع الخاص ، وحل مشكلات الاسعار والعمالة والاسكان . وعلى غرار ذلك ايد الحزب مبادرة السلام التى قام بها السادات واتفاقية السلام مع اسرائيل (٢٢) . الا انه

في غضون فترة زمنية غير طويلة بدأ النبات الجديد الذي تعشم السادات ان يرعاه بدأ يخرج اثواكا حادة وطويلة . وكنتيجة لشعور زعماء المعارضة بخيبة الامل لعدم قيام النظام الحاكم باثراكهم في اتخاذ القرارات السياسية كف زعماء الحزب بالتدريج عن اللعب طبقا للتواعد التي تملى عليهم من فوق ، وبدأوا يعربون علانية عن تحفظاتهم ازاء الاسلوب غير الديمقراطي الذي ينتهجه الرئيس . ولهذا السبب انشقت عنه خلال سنة ١٩٨٠ شخصيات انتهت مباشرة الى المؤسسة الحاكمة (مثل محمود ابو وافية الذي عاد الى الاحضان الاكثر امانا للحزب الوطني الديمقراطي) . او بعض الذين فضلوا اعتبار انفسهم مرتبطين بالسلطة لا بخصوصها ، ومن بينهم عدد من نواب الحزب في مجلس الشعب . وفي مقابل ذلك انضم اليه آخرون من منتقدي الحكومة ومن بينهم كثير من المفكرين وشخصيات رئيسية من « الوفد » الذي تم حله . وانضم الدكتور محمد حلمي مراد نائب رئيس « الوفد سابقا » الى الحزب في هذه المرحلة كنائب زعيم .

واحتل حزب العمل الاشتراكي مكان « الوفد » الجديد كممثل للتيار الرئيسي لمعارض السلطة واصبحت جريدته « الشعب » التي وصل توزيعها الى نحو ١٠٠.٠٠٠ نسخة في سنة ١٩٨١ (٢٣) بمثابة اهم اداة تعبير للمعارضة . وانضمت شخصيات لم تنتم رسميا الى الحزب وفي ذلك بعض البارزين بين المتحدثين باسم الجعاعات الاسلامية المتعصبة - انضمت هذه الشخصيات الى من يهاجمون الحكومة بواسطة الجريدة . لذلك عكست جريدة « الشعب » عندئذ مجموعة متنوعة من المفاهيم التي كان من الصعب الوقوف من خلالها على برنامج ايجابي متفق عليه لكن كان الاساس المشترك هو رفض اعمال السلطة في هذا المجال او غيره . وكانت الحياة متعددة الاحزاب خلال العام الاخير من حكم السادات تدور في جوهر الامر حول الخلاف بين الحكومة وحزب العمل الاشتراكي ومؤيديه في الوقت الذي تلعب فيه عناصر اخرى دورا ثانويا فقط . وبدا ان النظام الحاكم بدأ يفقد سيطرته على خصومه ، وفي ظل هذا الوضع وضع موضع الاختبار ، مرة ثانية ، صدق نواياه بشأن التحرر السياسي .

لقد تطورت المعركة اذن في كل جولة من جولات لعبة الاحزاب لتصبح مواجهة بين السلطة وبين حزب واحد رئيسي . وتسربت الى ذلك الحزب قوى كثيرة من بين الصفوة السياسية التي اعترضت على اعمال الحكومة . وفي الجولتين ترك حزبا اليمين واليسار على الهامش : الاول لكونه معتدلا للغاية ويفتقد بالفعل الى « اللون » المعارض الواضح ، والآخر لالتزامه المتميز بالايديولوجية الاشتراكية الماركسية وبمعنى آخر بسبب كونه ذا « لون » صارخ للغاية . وبناء على ذلك نشأت في العلاقات بين الاحزاب والسلطة حركة تفاعل وجه خلالها حزب المعارضة الرئيسي نقده الاساسي تجاه نظام الحكم مصحوبا بهجمات عنيفة ومتطرفة جدا من اليسار في الوقت الذي يلتبس فيه اليمين الاعذار لسياسة السلطة في معظم المجالات .

وعلى العكس مما كان يحدث في مصر في عهد فؤاد وفاروق والبريطانيين - وهو العهد الذي كرسته خلاله الاحزاب جانبيا ملبوسا من طاقتهما

السياسية للصراعات فيما بينها على العكس من ذلك كرسست احزاب المعارضة في ظل حكم السادات جهدها الاساسي لمواجهة مع السلطة . ويبدو انه كانت هناك عدة اسباب وراء هذا الفرق بين الفترتين . ففي العصر الملكي شجع حكام البلاد والبريطانيون والملك بشكل نشط التناحر بين القوى السياسية للصراعات فيما بينها على العكس من ذلك كرسست احزاب مصر خلال تلك السنوات معارك انتخابية كثيرة ومتعاقبة كانت بطبيعتها ساحة لكل هذه الصراعات . وكانت الجائزة التي حصل عليها الفائز في كل جولة من جولات المنافسة : السماح له بتشكيل حكومة ، تنطوي على اغراء كبير - وذلك على الرغم من القيود التي كانت مفروضة على صلاحيات الحكومات في ذلك الوقت - واسهم هذا الاغراء في تفاقم حدة الخلاف بين الاحزاب . ومن الناحية الاخرى كانت صورة النظام مختلفة تماما في ظل حكم السادات . حيث انضم الرئيس نفسه في اطار عملية الديمقراطية الى لعبة القوى كشريك نشط يمثل حزب خاص به .

اذن كان لزاما عليه ان يهتم بالمحافظة على وضعه بداخل الجهاز الذي اقامه وبناء على ذلك سعى جاهدا لضمان عدم تجاوز الاحزاب الاخرى احجامها الثانوية . وفي ظل هذه الظروف لم تتح لحزب المعارضة احتمال او حتى اغراء - الفوز بالسلطة . كما ان المعارك الانتخابية لم تجر الا مرتين طوال فترة التعدد الحزبي ، في احداها تنافست القوى (كمنابر) ضمن اطار حزب السلطة واما الاخرى فقد نظمت على عجل وبدون ان تتاح فرصة حقيقية لمنافسة حزبية .

وفي ظل هذه الظروف رأت احزاب المعارضة في الرئيس وحكومته خصمها الرئيسي . ولم يظهر النقد والهجمات المتبادلة فيما بينها الا على فترات بعيدة فقط . وبالإضافة الى ذلك جرت محاولات كثيرة للدخول في حوار ولتنسيق المواقف ولا سيما بين « حزب العمل الاشتراكي » و « التجمع التقدمي » اللذين اجريا فيما بينهما مفاوضات بشأن الوحدة خلال عامي ١٩٨٠ - ١٩٨١ (٢٤) وفتح « حزب العمل الاشتراكي » وحزب « الاحرار » اليميني صفحات جرائدها امام المتحدثين باسم حزب اليسار « الوفد » الجديد اللذين كانا يفتقران الى وجود جرائد خاصة بهما من اجل مهاجمة السلطة وسياستها . الا ان مجالات الخلاف بين الاحزاب وانعدام الثقة المتبادل و « الحسابات » الشخصية تركت وراءها معارضة مقسمة الى وحدات صغيرة وضعيفة .

وكانت كل اجنحة المعارضة متفقة في الراي حول موضوع واحد هو : قيود الديمقراطية والحريات السياسية في الدولة . وهوجم السادات من اليسار ومن اليمين ومن جانب احزاب الوسط لتجاهله آراء المعارضة ولاسكاته منتقديه بشكل استبدادي ولتقييده حرية التعبير والصحافة ، وادارة شئون الدولة بواسطة اطقم ولوائح يتم املاؤها من فوق . وقد اشتكى الدكتور محمد حلمي مراد نائب رئيس حزب العمل من ان « احزاب المعارضة غير قادرة على اداء مهامها بفاعلية : فالآراء التي تعبر عنها المعارضة داخل وخارج مجلس الشعب ترفض بشكل تلقائي .. والصحافة

اليومية والاذاعة والتلفزيون لا يعبرون الا عن مواقف النظام الحاكم ويخفون بالخداع والتضليل الحقيقة من الجماهير .. وتنتهك الحكومة على فترات متعاقبة الدستور وفي معظم الحالات لا تنح الفرصة حتى للاحتجاج ، ان نظام الحكم ليس سوى « دكتاتورية تحت ستار ديمقراطي (٢٥) » ومجرد امكان توجيه مثل هذا النوع من النقد علانية ، عكس قدر لا يأس به من حرية التعبير . ولكن نظرا لأن الباب قد فتح أمام شرعية المعارضة — أصبح هذا التدرج من الحرية غير كاف حتى بالنسبة للمعتدلين بين منتقدي السلطة .

وبصورة ملطلة اعترضت احزاب المعارضة على اسلوب معالجة الحكومة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية . ولدت المشكلات الضخمة التي تخطت فيها مصر في مجالات الامداد بالمواد الغذائية وتوفير الاسكان والعمالة والخدمات ، الى جعل الانتقاد الموجه لهذه المجالات بمثابة مهمة سهلة . وفي هذا المجال ايضا جاءت الاتهامات من كل اجنحة المعارضة وحملت الاحزاب كلها الحكومة المسؤولة عن الواقع الصعب . وتم التعبير عن التحفظات ازاء سياسة النظام الحاكم بأشكال مختلفة : فبينما اعترض حزب (العمل) و (اليسار) على الليبرالية الزائدة التي يقوم على اساسها الانفتاح الاقتصادي وأدانها باعتبارها نظرية رأسمالية رجعية ، تتعارض مع أحد بنود الدستور الذي ينص على أن النظام الاجتماعي في الدولة يمسد نظاما اشتراكيا بينما حدث ذلك اشتكى حزب اليمين والى جانبه « الوفد » الجديد خلال أشهر وجوده القصيرة من أن السلطة لا تعمل بما فيه الكفاية من أجل « انفتاح » الجهاز الاقتصادي : وزعم المتحدثون باسم حزب الأحرار بأن الحكومة « يسارية » كما أن استعدادها للمرونة على المستوى الاقتصادي أبعد من أن يكون كافيا . وعلى أية حال اتهم كل من اليمين والاحزاب الأخرى الحكومة بالفشل في تنفيذ سياستها مما أدى الى إثراء قلة ، في حين أخذت تتفاقم حدة معاناة الكثيرين من الشعب . وزعموا بأن السلطات تبدى قصر نظر اقتصادي وذلك يسمح بتدفق رأس المال المستثمر في مصر ، الى فروع استهلاكية ترفيهية حقق أرباحا طافية بدلا من توجيهه الى فروع انتاجية لتخفيف معاناة غالبية السكان . فمصر لا تنقصها الأراضي أو المياه أو الموارد أو القوة البشرية . والتخطيط الخاطئ وعجز الحكومة هما المسؤولان عن النتائج السيئة .

والت حرية التعبير التي سمح بها لمنتقدي النظام الحاكم الى جعل الحكومة مضطرة للدفاع أيضا عن سياستها الخارجية أمام الهجمات المتزايدة وكلفت التحفظات يتم ابدائها ، أما بسبب الاتجاه الموالي لأمريكا من جانب السلطة أو بسبب سياستها تجاه إسرائيل والابتعاد عن الدول العربية . وجاء النقد في المجالين أما من جانب حزب « التجمع التقدمي » الذي وجه أقصى الاتهامات وأما على لسان المتحدثين باسم « حزب العمل الاشتراكي » ، وأبدى حزب اليمين موافقته الصامتة على سياسة السلطة . وأدان رجال التيار الماركسي — الناصري نظام حكم السادات منذ سنواته الأولى بسبب ارتباطه بالولايات المتحدة « الامبريالية والرأسمالية » الذي يؤدي بالضرورة الى تبعية لها ، وسبب تخليه عن الاتحاد السوفيتي

الصديق الحقيقي لمصر والعالم العربي . وقبيل نهاية الفترة بدأت ترد أصوات مماثلة أيضا من جانب المتحدثين باسم « حزب العمل الاشتراكي » . فقد أعربوا عن معارضتهم للعلاقات التي أخذت تتوطد مع الولايات المتحدة وبصفة خاصة العلاقات العسكرية التي عرضت القاهرة في إطارها على الولايات المتحدة استخدام منشآت فوق أراضي مصر . وزعموا بأن مثل هذه السياسة من شأنها أن تورط مصر في مواجهة لا تعنيها وتجعلها هدفا لهجوم سوفيتي في المستقبل (٢٦) .

وحظيت السياسة الإقليمية التي اتبعتها السادات في أعقاب مبادرة السلام — حظيت في البداية بتعاطف كل عناصر الإطار السياسي باستثناء حزب اليسار الذي عرضها بشدة بالغلة منذ بدايتها ، وأما بقية الأحزاب (مثل الأطرارات والدوائر الأخرى أيضا) فقد أيدت التقارب بين مصر وبين إسرائيل وكذلك سياستها الشجاعة تجاه الدول العربية التي تخلت عنها لهذا السبب . إلا أن هذا التضامن الشعبي الحماسي أخذ يفتر وتردد صوت معارضي هذه السياسة بقوة متزايدة . ورفض كثير من أولئك — الذين رأوا المميزات التي ينطوي عليها انتهاء حالة الحرب مع إسرائيل ، رفضوا التسليم بفكرة تطبيع العلاقات بين الدولتين ولاسيما على أساس الاحساس بأن إسرائيل لا تنفذ عددا من تعهداتها الهامة في الاتفاق . وغير « حزب العمل الاشتراكي » . الذي أيد في البداية اتفاقات كامب ديفيد وسياسة السلام ، غير موقفه في أوائل سنة ١٩٨٠ . وضم زعماءه عندئذ أصواتهم الى منتقدي النظام الحاكم في هذا الموضوع من على صفحات جريدة « الشعب » وعن طريق مظاهرات الاحتجاج الصاخبة . وزعموا بأن زعماء النظام الحاكم يسمحون لإسرائيل أن تسخر وتستعزى بمصر عن طريق قيامها ببعض الأعمال مثل إقامة المستوطنات في المناطق ، وقصف الفلسطينيين في جنوب لبنان . وبالإضافة الى ذلك تستغل إسرائيل التعامل الحر الذي تتيحه لها عملية تطبيع العلاقات من أجل « الاحتلال الاقتصادي » والثقافي المنهجي لمصر في حين أن مصر تدفع ثمنا غادجا يتمثل في مقاطعة شقيقاتها العربيات لها (٢٧) .

والت الهجمات من اليسار والوسط ، الى ارغام النظام الحاكم على أن يهب للدفاع — أو على الأقل لتبرير — سياسته في المجالين الداخلي والخارجي على حد سواء . وكان هذا الارغام في حد ذاته يشكل مطلبا مزعجا وفي بعض الأحيان ثقيلًا لم يتعود زعماء السلطة على مثيله في الماضي . وكان ثمن التجربة الليبرالية أيضا أفدح من ذلك : فقد تعرض الرئيس ومجموعة المقربين اليه لهجوم شخصي وعلني بالنسبة لاسلوب سلوكهم العام وكثيرا ما وجهت اتهامات صريحة بالفساد تجاه شخصيات قيادية (مثل الاتهامات التي وجهت الى عثمان أحمد عثمان صديق وقريب السادات في بداية سنة ١٩٧٨ وضد رئيس الوزراء مصطفى خليل في أواخر سنة ١٩٧٩ (٢٨)) .

وفي نوفمبر سنة ١٩٨٠ قام نائب رئيس حزب العمل الاشتراكي برفع دعوى ضد السادات نفسه بسبب اهانتته له علانية في إحدى خطبه . وكما

هو متوقع رفضت المحكمة الدعوى (٢٩) ، إلا أن مجرد رفع الدعوى كان له مغزاه الرمزي بعيد المدى . فقد كانت هذه القضية تنطوي على درس هام للرئيس بشأن الثمن الفادح المحتمل الذي يحمله في طياته اتباع الأسلوب الديمقراطي في جهاز حكم واسع الصلاحيات .

● نظام الحكم واسع الصلاحيات والتعدد السياسي :

وكان منطلق السادات عندما قرر السماح بوجود أحزاب في مصر هو أن الواقع الاجتماعي - السياسي لمصر يقتضى توخى الحذر الشديد عند تطبيق مثل هذا النظام التعددي خشية أن يتزعزع استقرار السلطة أثناء العملية . وبناء على ذلك كان من المستهدف أن يتكون نظام تعدد الأحزاب من خلال منح حرية عمل واسعة للرئيس وعلى الأقل أثناء مراحل النمو الأولية . إذن كانت وجهة النظر القائلة بأنه لا تعارض بين المحافظة على الصلاحيات الأساسية للسلطة التى يتمتع بها السادات وبين البدء في منافسة حرة نسبيا بين القوى ، هى الأساس الذى قامت عليه التجربة الجديدة . بل على العكس كان الهدف من مثل هذه اللعبة هو إتاحة الفرصة للتعبير عن الاتجاهات السياسية المختلفة ومساعدة الحكومة على تحديد التيارات السائدة بين الجماهير حتى تستطيع - إذا شئت - بأن تضعها في حساباتها عند رسم سياستها .

ومن منطلق وجهة النظر هذه تحدت قواعد عمل الجهاز . فقد أعلن السادات في ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٦ عندما سمح بنبشاة الأحزاب ، أن الأحزاب الجديدة ستكون حرة تماما في إدارة شئونها « في إطار حدود القوانين والدستور » ، وهذا تأكيد له مغزى واضح في ظل نظام الحكم الذى يعد الرئيس فيه هو المشرع الفعلى . ووافق السادات على أن من « حق كل حزب أن يتطلع الى الوصول للسلطة في يوم من الأيام » . رغم هذا أوضح أنه يتوقع أن يكون الصراع بين الأحزاب « بناءة » وليس « صراعا من أجل السلطة في حد ذاتها » وحدد السادات أن مثل هذا الصراع « لا يفيد أحدا ، بل أدى الى خراب أنظمة ديمقراطية كثيرة (٣٠) » . وطبقا لذلك تحدد من البداية أنه سيكون محظورا على الأحزاب أن تناقش أو تنتقد نظام الحكم في مجالات معينة تتعلق « بالوحدة الوطنية والنظام الاجتماعى ونظام الحكم الاشتراكى الديمقراطى » خشية أن تضار الأهداف الوطنية لمصر (٣١) . فالأحزاب ليس الهدف منها زعزعة الحق المطلق للرئيس في رسم السياسة . كما أنه ليس الهدف منها هذا ضد ذاك . ان الغاية منها هو أن تشكل اطرار محدودة للأحزاب عن الآراء عن طريق الصفوة السياسية من خلال الخضوع الواضح لسلطة الرئيس .

واقتضت فلسفة الوجود المحافظة هذه من جانب نظام الحكم - اقتضت بالضرورة المطاردة المستمرة للعناصر التى تعترض عليها والتي تهدد بذلك وضع مؤيديها وتعتبر الدوائر المؤمنة بالايديولوجيات الثورية

وبالاشتراكية وبصفة خاصة الماركسية - تعتبر بطبيعتها معادية للمذهب المحافظ التقليدى . وكانت دوائر اليسار في مصر - وفيها حزب اليسار بناءا على ذلك - الخصوم الخطرين لنظام الحكم الابوى ، وطاردتهم السادات منذ اللحظة الاولى . وكان تضيق الخناق على خطوات حزب اليسار بمثابة جزء لا يتجزء من قوانين لعبة تعدد الأحزاب : فالسادات لم يمنع استمرار وجود « التجمع التقدمى » ولكنه بسبب الازعاج باستمرار لعضائه ولزعيمائه وبذلك أرغم الكثيرين منهم على مغادرة مصر وشن هجماتهم على حكومتها من الخارج (٣٢) . ومن ناحية أخرى أكثر الرئيس من الإشادة بحزب الأحرار اليميني الصغير الذى كان يعد من وجهة نظره نموذجا مثاليا للعنصر ذى الموقف « الإيجابى » : عنصر لا يكافح ضده بل لا يعترض على السلطة المطلقة لرئيس الدولة وكما ان وجود جهاز متعدد الأحزاب وفقنا لمفهوم السادات يرضيه في جوهر الأمر ، وزعيمه مستعد لأن يؤكد على ان الحزب يعتبر نفسه « جزءا لا ينفصل عن النظام الحاكم » الذى يعد أفضل نظام حكم يوفر الأمن والاستقرار والحرية والديمقراطية وأفضل مستوى معيشة للسكان (٣٣) .

وأدى التطلع الى وجود حكم واسع الصلاحيات وجهاز متعدد الأحزاب في آن واحد ، الى الزام الرئيس بأن يرقب الساحة عن قرب ويرقب القوى الجديدة التى دخلت الساحة . وبالفعل عندما بدأت اللعبة تخرج من المسار المتوقع قام السادات بأعمال تشريعية واتخذ إجراءات أخرى ليعيدها الى المسار المطلوب . وظهر المثال الأول ، وربما أبرزها ، للعمل في هذا المجال في مايو - يونيو سنة ١٩٧٨ عندما قرر السادات كما نذكر ضرب الأحزاب التى أصبحت عدوانية للغاية في « الجولة » الاولى . وشمل التكتيك المظاهر التى تميز معالجة نظام الحكم المطلق للأوضاع التى يرغب فيها لدعم سلطته . ففى ١٤ مايو شن الرئيس هجوما كلاميا حادا ضد بعض المتحدثين باسم الأحزاب الذين استغلوا على حد زعمه حرية التعبير وعملوا تنظيما بصورة غير مسئولة لزعزعة الاستقرار وتسببوا في حدوث انقسامات مدمرة في المجتمع المصرى (٣٤) . وفى نفس اليوم أصدر السادات سلسلة من الأوامر التى تضع قيودا ملحوظة على حرية العمل الحزبى . ومن بينها أنه تقرر حظر النشاط السياسى بالنسبة لكل « من اشترك في افساد الحياة السياسية في الدولة قبل الثورة » وكذلك بالنسبة « لمن يشتغل بأنشطة تهدف للاضرار بالحياة السياسية في الدولة وتعريض الوحدة الوطنية والنظام الاجتماعى للخطر سواء بصفة شخصية أو في إطار حزبي (٣٥) » - وهذه تعريفات مطاطة ليس لها حدود تقريبا . وعندئذ أدخلت وسيلة مدروسة أخرى ، أنه الاستفتاء العام الذى صدق على الأوامر بعد مضي نحو اسبوع بأغلبية تزيد عن ٩٨٪ وفى هذه المرحلة تسنى لمجلس الشعب أن يحول الأوامر الى قانون سمي « قانون حماية الجبهة الداخلية والنظام الاجتماعى » . وشن المتحدثون باسم النظام الحاكم وأجهزة الاعلام التى يدعمها النظام الحاكم ، خلال الأيام التى سن أثناءها التشريع شنوا حملة موجهة ضد « الوند » والتجمع التقدمى اللذين اتهموا بالتآمر معا على إسقاط الحكومة . وفى ١ يونيو صدق مجلس الشعب على القانون الذى منع

بالفعل زعماء « الوفد » (وفي ذلك مراجع الدين) من ممارسة النشاط السياسي . وتحقق الهدف الذي أراده السلطات فقد اضطرت زعامة « الوفد » إلى الاعلان عن حل الحزب في اليوم التالي وبذلك ابتعد عن الساحة أخطر منتقدي السلطة وكانت الفكرة والوسائل بل واللهجة أيضا معروفة جيدا فقد أعادوا مصر إلى عصر الحزب الواحد .

وهناك مثال مشابه ، لا يقل إثارة ، وهو تحديد (تكتيك) الانتخابات لمؤسسات السلطة بهدف ترك معارضي الحكومة خارج الإطار . وتمت تجربة الفكرة لأول مرة في انتخابات « مجلس الشورى » في سبتمبر سنة ١٩٨٠ التي أجريت على حسب مبدأ « القوائم المطلقة » فقد صوت الناخبون لصالح قوائم مرشحي الأحزاب في الدوائر الانتخابية المختلفة والقائمة التي تحصل على أغلبية مطلقة في دائرة تصبح هي ممثلة في المجلس بشرط حصولها على ٥٠٪ على الأقل من أصوات الناخبين في الدولة . وقد أعطى هذا الأسلوب بوضوح انفضية ملموسة للحزب الحاكم الكبير على الأحزاب الصغيرة والمرشحين المستقلين . واحتجت المعارضة في غضب على هذا المبدأ وقاطعت أحزاب اليسار والوسط الانتخابات . وأثبت هذا الأسلوب فعاليته بالفعل فقد فاز الحزب الحاكم بكل المقاعد في « مجلس الشورى » .

وفي أعقاب هذا النجاح غير مجلس الشعب أيضا قانون انتخابات مجالس المحافظات وطبق نفس طريقة الانتخابات أيضا في هذا المجال بل وأعلن اعتزامه التفكير في تغيير قانون انتخابات مجلس الشعب نفسه بنفس الطريقة وبرر المتحدثون باسم السلطة هذه الإجراءات باعتبارها « مفيدة حيث أنها تتيح إمكان الانتخاب طبقا لبرنامج وايدولوجية » ، وأكد نائب رئيس الوزراء مؤاد محيي الدين بأن « الدستور » يضع أساسا لكثرة الأحزاب وليس لكثرة (المثلين) المستقلين (٣٦) . وكانت رئاسة السادات للحزب الحاكم الجديد الذي أقيم عشية بدء الجولة الثانية من نشاط الجهاز متعدد الأحزاب ، بمثابة خطوة من نوع آخر فبذلك تغيرت قواعد اللعبة بصورة جوهرية فإذا كانت الرئاسة حتى ذلك الحين فوق الجهاز ، وتم الحفاظ من الناحية الشكلية على الأقل على المنافسة السياسية الحرة بين الأحزاب ، فقد أصبح الرئيس وحكمه من الآن متضامنين بوضوح مع أحد الأحزاب الموجودة على الساحة ولذا وصف أعضاء الأحزاب الأخرى ومؤيدوها على أنهم الأعداء المباشرين للرئيس الذي جعل نفسه في وضع المشترك في اللعبة والمشرّف عليها في آن واحد . وبالإضافة إلى ذلك عرض الحزب الجديد على أنه امتداد « للحزب الوطني » الذي أسسه مصطفى كامل في بداية هذا القرن وبذلك ميز الحزب الوطني الديمقراطي نفسه ، بصورة استبدادية ، على أنه هو الذي يملك التراث الوطني المصري وأما أحزاب المعارضة فوصفت على أنها عدوة ذلك التراث .

وكانت الحكومة تحتاج من آن لآخر لاتخاذ إجراءات أقل دهاء وأكثر مباشرة لتحقيق أهدافها . وتعتبر الاستفتاءات العامة ، التي يحظى خلالها موقف الحاكم بتأييد أكثر من ٩٠٪ من الناخبين ، والمعارك الانتخابية التي

يفوز فيها الحزب الحاكم بنسبة مماثلة - بمثابة ظاهرة مألوفة في أنظمة الحكم التي تتحكم فيها الحكومة في جهاز الإشراف على التصويت ونتائجه . (تروى حكاية مصرية مشهورة أن شخصا صوت في استفتاء ضد موقف السلطة ولدى عودته إلى منزله شعر بالفهم ، وعندما عاد إلى لجنة الانتخاب وطلب من الضابط هناك البحث عن بطاقته الانتخابية ليغيرها رد عليه بقوله: لا تتعب نفسك نحن نغير هذا على أية حال) . وكانت هذه الصورة تتكرر من حين لآخر خلال الاستفتاءات والانتخابات منذ بداية التجربة متعددة الأحزاب وربما كان هناك قدر كبير من الصدق في الاتهامات التي تكررها أحزاب المعارضة بشأن القاء القبض على مندوبيها أثناء معركة الانتخابات وصناديق الاقتراع التي وجدت مليئة بالبطاقات قبل بداية التصويت أو منع تواجد ممثلي الأحزاب المختلفة أثناء فرز الأصوات (٣٧) . وعلى غرار ذلك مورست ضغوط على مندوبي أحزاب المعارضة الذين أخذ عددهم يقل باستمرار . ففي نوفمبر سنة ١٩٨٠ انسحب على سبيل المثال من « حزب العمل الاشتراكي » ١٣ من ممثليه في مجلس الشعب بعد أيام معدودة من انضمام الدكتور حلمي مراد إلى الحزب . وعلى ما يبدو جاء انسحابهم منه نتيجة لضغط مباشر من جانب السلطة التي تطلعت إلى (تحييد) الميزة التي حققها الجناح العدواني بالحزب بعد انضمام مراد إليه وعند الضرورة اهتبت الحكومة بأسكات صوت أحزاب المعارضة أيضا عن طريق مصادرة أعداد جرائدها التي هاجمتها بحدة زائدة (مثلما حدث على سبيل المثال بالنسبة للجريدة اليسارية « الأهالي » مرات كثيرة خلال سنة ١٩٧٨ إلى أن توقفت عن الصدور) . وعندما كان النقد الحاد يستمر لم يتردد الرئيس في أن يغلق تماما صحف مهاجميه .

وكانت هذه الخطوة الأخيرة جزءا من الهجوم الشامل الذي شنّه السادات ضد المعارضة وأدت إلى نهاية الجولة الثانية للعبة التعدد الحزبي . وتزايد التلميحات التي أشارت إلى أن صبر الرئيس بدأ ينفذ خلال سنة ١٩٨١ (٣٨) . وفي يونيو من ذلك العام أعطى إشارة واضحة عندما قامت السلطة بعمل حازم ضد إحدى المجموعات الصاخبة للغاية من المعارضة غير الحزبية وهي : نقابة المحامين وكانت هذه النقابة - التي تعتبر مركزا هاما للصفوة السياسية النائرة والتي تضم كثيرا من الماركسيين وأعضاء « الوفد » الذي تم حله - تنتقد وتحتج وتظاهر في كل مناسبة ضد السادات وسياسته . وقد حدث في ٢٦ يونيو وأثناء انعقاد الجمعية العمومية لأعضاء النقابة أن اندفع عدة مئات من الأشخاص (محامون على حسب رواية الحكومة ، ودخلاء حسب زعم المعارضة) نحو مكان الاجتماع واستولوا على الجمعية العمومية ونظموا اقتراعا بسحب الثقة من مجلس النقابة وتم حل المجلس وعينت الحكومة خلال أيام معدودة مجلسا آخر بدلا منه .

وكان هذا الأسلوب القاطع لأسكات منتقدي السلطة بالقوة سوف يتكرر ثانية بعد مضي بضعة أسابيع عندما هب السادات لشن هجوم واسع النطاق ضد كل خصومه بما في ذلك الأحزاب السياسية وأعلن السادات في ٥ سبتمبر (*) أن المواجهة في هذه المرة « حاسمة » وبناء على ذلك لا يتحمل

« انصاف الحلول » ان اولئك الذين ثبتوا لانفسهم « ذلك الموقف السياسي الكريه الذى ساد قبل ثورة ٢٣ يوليو » سستم معاقبتهم بشدة نظراً لان « اسنان الديمقراطية أكثر شراسة من اسنان الدكتاتورية » .

وقد حاول السادات باجراءاته التى اتخذها ضد المعارضة الحزبية في سبتمبر سنة ١٩٨١ ان يظهر قدراً من البراعة وكانت الحقيقة البارزة جدا هي امتناعه من اعادة عجلة الحياة السياسية الى الوراء ومن الناحية الفنية كان بوسع السادات ان يقرر حل الاحزاب بدون صعوبة كبيرة تماماً مثلما قرر السماح باقامتها وعلى حد قوله : فسدت الحياة السياسية في الدولة في الآونة الأخيرة بالقدر الذى يبرر اتخاذ مثل هذه الخطوة ورغم هذا فضل الرئيس ترك الاحزاب كما هي اما لانه ظل يؤمن بميزات العملية الديمقراطية او لانه كان قادراً على كسر شوكة خصومه عن طريق (تحييد) المتحدثين الرئيسيين باسمهم كما انه امتنع ايضا بشكل مظهرى عن القاء القبض على رؤساء الاحزاب — ابراهيم شكرى زعيم « حزب العمل الاشتراكي » وخالد محيى الدين رئيس « التجمع التقدمي » — لانه موثق بأنه يكفى لتحقيق اهدافه ان يزوج بالشخصيات الأخرى في الاحزاب في السجن مثل : الدكتور حلمى مراد نائب رئيس « حزب العمل » ، حامد زيدان رئيس تحرير « الشعب » ، أحمد غرغلى أحد منتقدي نظام الحكم والاكثر عدوانية في الحزب ، ميلاد حنا سكرتير الشؤون الخارجية بحزب اليسار وآخرين (٣٩) . اذن كان بوسع السادات ان يزعم بان العملية الديمقراطية في مصر مستمرة وان اجراءات قد عمت ايضا الديمقراطية بان نزعت اسلحة أعدائه . وعلى اساس هذه الرواية لم يتضرر على الاطلاق اساس الشرعية العامة الذى بناه الرئيس لنفسه وبقيت الاحزاب — التى اشاد السادات ببقائها — في الساحة ، محطمة وعاجزة حتى عن الرد .

وفي مغزى الديمقراطية في هذا الصدد بالطبع محدود للغاية . وقد ظهر ضعف التعدد الحزبي وقوة السلطة الرئاسية بشكل مقنع . فقد أسكت السادات المعارضة الحزبية بجرة قلم واحدة وصفها معلقون غربيون بأنها « انتصار للدكتاتورية في القاهرة (٤٠) » الامر الذى أثار غضبه الشديد . وبذلك أوضح الرئيس بان لعبة تعدد الاحزاب في مصر لاتزال بمثابة تجربة تتم تحت اشرافه وحسب توجيهاته فقط .

وعلى الرغم من كل هذا ، والى جانب المغزى الذى لا اعتراض عليه ، على ما يبدو ، لاجراءات سبتمبر سنة ١٩٨١ نجد هذه الاجراءات تدعو الى التأمل : الم ينطو الهجوم الحاسم للسادات على ما من شأنه ان يدل على خوفه من التعاضم الحقيقي لقوة خصومه ، الم يؤد تنظيم الاحزاب لنفسها ونشاطها خلال سنوات الى بلورة قوة سياسية يصعب كثيرا ابعادها من الساحة ؟ وربما يمكن على الأكثر اسكاتنا لفترة ما ؟ لقد ترك مقتل السادات بعد مضي نحو شهر على ايدى رجال المعارضة الاسلامية المتعصبة غير الحزبية — ترك هذا السؤال بدون حل .

(*) انظر نص خطاب السادات في الملحق .

• خاتمة :

لقد كانت الفلسفة الأبوية واسعة الصلاحيات للسادات سوف تتفق مع التزامه المعلن بتحرير الجهاز السياسي ولكن بشرط صريح واحد : ان يكون هذا التحرير محدوداً وأن يكتفى به المستفيدون منه من خلال الاعتراف التام بالسلطة العليا المطلقة للرئيس وقد ألمى هذا الشرط قواعد اللعبة متعددة الاحزاب بل وألمى مسارها على طول معظم مراحلها : فقد سمح للجهاز بالعمل داخل مجالات ضيقة وكلما بدا في الخروج عنها كانت تنتظره ضربة من فوق تعيده الى الطريق المستقيم حسب وجهة نظر السادات وقد كان وضع الاحزاب من هذه الناحية مثابها في جوهر الامر لوضعها في العصر الملكى .

وقد كانت هذه القيود السبب الرئيسى لضعف الحياة الحزبية في مصر خلال تلك السنوات وتسببت في هرب كثير من الساسة — وفي ذلك شخصيات رئيسية — من الاطارات الحزبية الى مجالات عمل أخرى وكان أحد المظاهر البارزة لهذا الضعف هو كثرة عدد المرشحين المستقلين في المراكز الانتخابية في سنة ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ الذى زاد عددهم عن عدد مرشحين كل الاحزاب مجتمعة (٤١) وكانت هناك ظاهرة مميزة أخرى وهي تولى النقابات المهنية — وبصفة خاصة نقابات اصحاب المهن الحرة مثل المحامين والصحفيين والمهندسين — الى مراكز معارضة هامة اعطت اللجوء السياسى لشخصيات كثيرة وقد كان هناك مظهر آخر من مظاهر هذا الوضع وهو المحاولة التى جرت في سنة ١٩٨٠ — ١٩٨١ لبلورة « الائتلاف الوطنى » وهو اشبه باطار فوق حزبي ضم بضع عشرات من الشخصيات من كل أنحاء الدائرة السياسية في الدولة بهدف التعبير من حين لآخر عن تحفظهم ازاء سياسة السلطة (٤٢) . وطلب آخرون التعبير عن معارضتهم عن طريق التنظيمات السرية الشيوعية او ذهبوا بعيدا خارج حدود مصر وانضموا الى المعارضة اليسارية في المنفى وفي ظل هذه الظروف ظلت الصورة العامة للاحزاب هابطة للغاية . واعتبرها كثيرون عناصر جوفاء وشبه عقيدة . ووصفها السادات في سخريه « بحفنة من الاشخاص الذين تاكلهم الكراهية (٤٣) » .

ورغم هذا كان لظهور المعارضة الحزبية جانب آخر . فقد دلت كثافة نشاطها السياسى وقوة المعارضة العلنية للسلطة التى عبر عنها المتحدثون باسمها على انها تعد تنفيذا لضغوط معارضة ذات قوة كبيرة بين الطائفة السياسية في مصر التى تم قمعها في الماضى بواسطة نظام الحكم واسع الصلاحيات . وتعتبر مثل هذه الضغوط مألوفة في أنظمة الحكم التى تنمو فيها صفوة سياسية جديدة في ظل حكم تقليدى يتمتع بصلاحيات واسعة . وقد اشتدت هذه الضغوط في مصر كنتيجة لحقيقة ان السادات — على العكس من سلفه — ليست له شخصية زعامية ولم تتمتع سلطته بالشرعية التى تتبع من شخصية الزعيم ذاتها . كما ان سياسته غير (الروتينية) وفي

بعض الأحيان غير المتوقعة أدت من حين لآخر الى زيادة التوتر . ونظرا لان قد اتيح مجال شرعى - ولو ضيق - لتوجيه النقد ولعمل تنظيم معارض اتجه نحوه جانب ملحوظ من تلك الضغوط . وادت سنوات الكفاح ضد السلطة والنقائش العام المعلن حول مسائل هي مثار خلاف الى تثبيت صورة الاحزاب باعتبارها المتحدث الرئيسى باسم الجماعات المعارضة للحكومة . كما انها ساعدت ايضا على بلورة وجهات النظر السياسية للاحزاب وعلى تحديد موضوعات الخلاف مع السلطات . وقد ساهمت بشكل مباشر فى ترايد حدة مواقف قوى معارضة اخرى عن طريق الحق الذى تمتعت به وعن طريق انه اكل لها مهاجمة النظام الحاكم والدخول فى نقاش علنى مع زعمائه على صفحات جرائدها . وهكذا اشتركت الاحزاب فى موجة الاحتجاج المتزايدة ضد السلطة من خلال قيامها بصياغة ايدولوجيات لنفسها وتوسيعها لقاعدة تأييدها الشعبى خطوة خطوة .

وعلى هذا الاساس يجدر بنا ان نعود الى السؤال الذى طرح فى نهاية الفصل السابق : الا يعتبر السماح بوجود احزاب فى مصر تطورا يمكن العدول عنه ؟ يبدو انه حتى بعد عدة سنوات من التطورات المكثفة فسان لعبة تعدد الاحزاب فى مصر لاتزال فى مرحلتها التجريبية من وجهة نظر رئيس السلطة ولايزال هو الحكم الاعلى فى هذه المرحلة تماما مثلما كان فى بداية العملية ولا تزال سلطته الحاكمة ترتكز على مراكز قوى خارج جهاز التعدد الحزبى . ولو قرر الرئيس وقف التجربة وابعاد الاحزاب من الساحة فسوف تقف بجانبه مراكز القوى هذه - وكذلك ايضا دستور الدولة . الا ان مثل هذه الخطوة كانت بدون شك ستجمل السلطة تدخل فى مواجهة مع عناصر اقوى - تلك التى عملت فى الساحة السياسية المصرية فى اوائل السبعينيات : سياسة حنكهم النشاط الحر نسبيا خلال المواجهات مع النظام الحاكم ولو كان الرئيس قد اغلق مجال التعبير العلنى للمعارضة لكانت هذه القوى قد اندفعت نحو العمل السرى وكان نظام الحكم سيضطر لاستخدام اساليب رقابة اكثر صرامة من تلك التى استخدمها فى الماضى لىحمى بها وجوده ووضعه ورغم هذا كان لزاما عليه ان يجد بديلا للشرعية العامة التى منحها له حقيقة وجود الجهاز متعدد الاحزاب .

ومع تولى خليفة السادات حسنى مبارك للحكم اعلن على الفور التزامه التام بالعملية الديمقراطية وظل مخلصا لهذا الالتزام ايضا خلال الاشهر التى تلت ذلك . وانتعشت الاحزاب التى ضربها السادات وسرعان ما استؤنفت اللعبة السياسية متعددة الاحزاب بكامل حجمها بتشجيع من النظام الحاكم . فهل لايزال الرئيس المصرى يملك القدرة على السيطرة على المتاعب التى يثيرها التعدد الحزبى ؟ وهل يمكنه ان يعود الى القضاء عليها فى أى وقت يشاء ؟ يبدو على المدى القريب ان الرد بالاجاب - الا ان تعميق الوعى السياسى بين طبقات عريضة من الجماهير ، والاتساع المستمر للقوى التى تطلب باشرائها فى الحكم كنتيجة للمدنية المستمرة فى مصر ، يجعلان الرد على هذا السؤال صعبا ومعتدا بمرور الوقت .

ملاحظات :

- ١ - مفتى عثمان المحلاوى « الاتحاد القومى اعلى مراحل الديمقراطية » (القاهرة ل.ت) صفحة ٤٩
- ٢ - « ورقة اكتوبر مقدمة من الرئيس محمد انور السادات » ملحق ملحق عدد ١ مايو سنة ١٩٧٤ « الاهرام » صفحة ٤٧
- ٣ - شمعون شامير « مصر تحت زعامة السادات ، البحث عن اتجاه جديد » (تل ابيب : دانيد سنة ١٩٧٨) الصفحات ١٦١ - ١٦٦
- ٤ - سنة ١٩٦٨ Middle East Record من صفحة ٧٨٥ فصاعدا .
- ٥ - على الدين هلال وآخرون « تجربة الديمقراطية فى مصر سنة ١٩٧٠ - ١٩٨١ » (القاهرة : المركز العربى للبحث والنشر سنة ١٩٨٢) الصفحات ٢٧ - ٤١
- ٦ - هلال « تجربة » .. صفحات ٣٣ - ٣٤
- ٧ - نفس المصدر السابق وكذلك « الاهرام » ٢٦ يوليو سنة ١٩٧٥
- ٨ - خطاب السادات « اذاعة القاهرة » ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٧٧
- ٩ - « اذاعة القاهرة » ١٤ مارس سنة ١٩٧٦
- ١٠ - « وكالة انباء الشرق الاوسط » ٦ نوفمبر سنة ١٩٧٦ وكذلك ايضا « هلال فى تجربة » الصفحات ٧٨ - ٧٩ ، الطليعة ديسمبر سنة ١٩٧٦ صفحة ٤٩ وما بعدها .
- ١١ - حول تصريحات السادات بشأن تحويل « المنابر » الى احزاب انظر : اذاعة القاهرة ، ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٦ ، حول نص قانون الاحزاب انظر : « الاهرام » ٢١ يونيو سنة ١٩٧٧
- ١٢ - انظر التفاصيل فى : (١٩٧٦ - ١٩٧٧) الصفحات ٢٨٩-٢٩٢ Middle East Contemporary Survey سنة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ الصفحات ٢٨٩ - ٢٩٢
- ١٣ - نص القانون انظر « الاهرام » ٣١ مايو سنة ١٩٧٩
- ١٤ - « مايو » ٤ مايو سنة ١٩٨١
- ١٥ - « حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى » البرنامج السياسى العام ، المؤتمر العام الاول للحزب ١٠ - ١١ ابريل سنة ١٩٨٠ (القاهرة ١٩٨٠) وبصفة خاصة صفحة ٩١ وما بعدها .

١٦ - « الأهرام » ١٣ سبتمبر سنة ١٩٨١ ، « الأخبار » ١٤ سبتمبر سنة ١٩٨١

١٧ - انظر على سبيل المثال « التايمز » ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٨ ، اكونوميست ٦ مايو سنة ١٩٧٨ ، جارديان ٢٢ مايو سنة ١٩٧٨ ،

١٨ - « الأهرام » ٥ فبراير سنة ١٩٧٨

١٩ - الوفد الجديد أيد في مقابل ذلك مبادرة السلام للسادات ، انظر على سبيل المثال الأهرام ١٨ فبراير سنة ١٩٧٨

٢٠ - « إذاعة القاهرة » ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٨ وانظر أيضا « السياسي » ٣٠ أغسطس سنة ١٩٨١

٢١ - « إذاعة القاهرة » ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٨

٢٢ - « الأهرام » ١٠ سبتمبر سنة ١٩٧٨ ، « المصور » ١ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ، وكالة أنباء الشرق الأوسط ٢ أبريل سنة ١٩٧٩

٢٣ - « الشعب » ١ سبتمبر سنة ١٩٨١ وقارنها بنيويورك تايمز ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٨٠

٢٤ - انظر على سبيل المثال « السياسي » ١١ يناير ، ٧ يونيو ، ٢ ، ٦ أغسطس سنة ١٩٨١ ، الوطن العربي / بيروت ١ مايو سنة ١٩٨١

٢٥ - « الشعب » ٤ نوفمبر سنة ١٩٨٠

٢٦ - « الشعب » ١١ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨٠ ، ٣١ مارس ، ٥ ، ١٤ مايو سنة ١٩٨١

٢٧ - انظر سنة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ MECS الصفحات ٣٣٥ - ٣٣٨ ، سنة ١٩٨٠ - ١٩٨١ MECS صفحة ٤٢٤

٢٨ - انظر خطاب السادات « إذاعة القاهرة » ١٤ مايو سنة ١٩٧٨ ، « الشعب » ٦ نوفمبر سنة ١٩٧٩ ، « الأهرام » ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٩

١٩ - « الدستور » (لندن) ٨ - ١٤ ديسمبر سنة ١٩٨٠ ، ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٨٠ ، « مايو » ١١ مايو سنة ١٩٨١ ،

الأخبار ١٢ مايو سنة ١٩٨١

٣٠ - « إذاعة القاهرة » ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٦

٣١ - « الأهرام » ٢١ يونيو سنة ١٩٧٧

٣٢ - « الأهرام » ١٢ يونيو سنة ١٩٧٧

٣٣ - « الأهرام » ١٢ يونيو سنة ١٩٧٧

٣٤ - « الأهرام » ١٢ يونيو سنة ١٩٧٧

٣٥ - « الأهرام » ١٢ يونيو سنة ١٩٧٧

٣٦ - « الأهرام » ١٢ يونيو سنة ١٩٧٧

٢٢ - سنة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ MECS الصفحات ٢٩٠ - ٢٩٧ ، سنة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ MECS صفحة ٣٤١

٢٣ - وكالة أنباء الشرق الأوسط ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٨٠ ، « السياسي » ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٠

٢٤ - « الأهرام » ١٥ مايو سنة ١٩٧٨

٢٥ - « إذاعة القاهرة » ١٤ مايو سنة ١٩٧٨

٢٦ - « الأخبار » ١٣ أبريل سنة ١٩٨١

٢٧ - انظر على سبيل المثال سنة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ MECS الصفحات ٤٠٦ - ٤٠٧

٢٨ - مزيد من التفاصيل انظر « الأهرام » ٦ ، ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ ، « الجمهورية » ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٨١

٢٩ - تمت هذه الاعتقالات كما هو معروف ضمن إطار حملة شاملة قام بها نظام الحكم ضد معارضيته وتم خلالها القاء القبض على شخصيات سياسية أخرى : مثل الصحفي الناصري محمد حسنين هيكل وزعيم حزب الوفد الجديد غزاد سراج الدين والرئيس المبعد لثقة المحامين عبد العزيز الشوربجي - وكذلك القي القبض على مئات من رجال المعارضة الإسلامية وزعماء أقباط واتهم البعض « بانتهاك النظام العام » انظر التفاصيل في سنة ١٩٨٠/١٩٨١ MECS الصفحات ٤٢٩ - ٤٣٣ وكذلك خطاب السادات في الملحق .

٤٠ - انظر على سبيل المثال « الفايغنتشال تايمز » ٧ سبتمبر سنة ١٩٨١ ، « انترناشيونال هيرالد تريبيون » ٨ ، ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٨١ ، التايمز ١٠ سبتمبر سنة ١٩٨١ ، « الجارديان » ١١ سبتمبر سنة ١٩٨١

٤١ - انظر التفاصيل في « الطبيعة » ديسمبر سنة ١٩٧٦ ، هلال « تجربة » ٧٧ - ٨٠

٤٢ - انظر التفاصيل في سنة ١٩٧٩/١٩٨٠ MECS الصفحات ٤٢١ - ٤٢٠

٤٣ - « إذاعة القاهرة » ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٨٠

الأخوة والأخوات ، ابنائى وبنائى مثلو الشعب المصرى فى مجلسى الشعب والشورى ، وفى هيئة المستشارين (١) .

اولا : اعتذر لكم ، لاننى اضطررت لان اقطع اجازتكم .. لقد كان عليكم خلال الفترة البرلمانية السابقة عملا مثمرا ومشرقا ، وكنتم جديرين بالحصول على اجازة .. ولكن كما سمعتمونى فى خطابى بجامعة الاسكندرية ، عندما تناولت موضوع الفتنة التى وقعت فى الزاوية الحمراء — رايت انه من واجبى ، كما تعاوننا سويا ، ان اعرض اى موضوع امامكم ومن خلالكم الى الشعب كله .. هذا من اجل استمرار المسيرة — كما رسمناها لانفسنا فى دستورنا ، بالشورى وباشتراك كل الشعب — بصدد اى قرار نتخذه .

بعد ان قرأت تقرير النيابة — كما وعدتكم وقلت لكم فى الاسكندرية — يتحتم على ان اعرض امامكم الصورة كاملة ، كما قلت حينئذ (حيث) احسست ان الموضوع خطير ، ويتحتم علينا جميعا ان نقف ونحاسب انفسنا ، بشرط ان يحاسب كل انسان يعيث بمصر البلد .. خاصة ان القرار هو قرارنا ، والارض هى ارضنا ، والارادة ارادتنا ، ولا عائق امامنا عدا مصلحة مصر التى تعتبر فوق كل شىء .

بذكر تقرير النيابة العامة عن احداث الزاوية الحمراء ، انه فى ١٢ يونيو ١٩٨١ قدم مصنع العلف فى الزاوية الحمراء — التابع للهيئة المصرية العامة (التربية) الدواجن — بلاغا بان المواطن كامل مرزوق سمعان اعتدى على قطعة ارض تابعة للمصنع ، وكانت مخصصة لتوسيعه وبناء مصلى للعاملين فيه .. وقد حسم النزاع بينهما بناء على القرار الادارى رقم ٦ الصادر فى ١٣ يونيو ١٩٨١ الذى نشره حى شمال القاهرة ، والذى نص على طرد المعتدى .. ونفذ القرار بالفعل ، وبذلك تمت تصفية النزاع .. اعنى ان هذا الحادث يرجع الى مشكلة عرضية يمكن ان تحدث فى اى مكان وقد تدخل الطرفان ونجحا فى التوصل الى حل للمشكلة .. حدث هذا الكلام — كما ذكرت — فى ١٢ يونيو ١٩٨١ ..

فى مساء ١٧ يونيو حدثت مشاجرة بين عائلتى مريد ساروفين ابراهيم ومحمد محمد سليمان بسبب سقوط مياه ملوثة من شرفة الاول على ملابس فى شرفة الثانى .. وقد اسفرت المشاجرة عن اصابة بعض افراد الاسرتين باصابات طفيفة ، احتاج بعضهم لعلاج استمر لفترة لم تزد عن ٢٠ يوما .

الى هنا نرى ان الحادث (الثانى) مثل النزاع الاول الذى وقع قبله بخمسة ايام .. موضوع بسيط يمكن ان يحدث بين اسرتين ، عندما تنسكب مياه غير نظيفة من شرفة احداهما على الثانية .. وقد تسبب هذا الامر فى وقوع مشاجرة — كما ذكرت النيابة العامة — ادت الى اصابة بعض افراد الاسرتين وتم علاجهم خلال ٢٠ يوما .. وبعبارة اخرى هو موضوع ثانى .. ولكن بعض المحرضين استفلوا هاتين الحادثتين وحولوها الى

ملحق خطاب السادات

امام مجلسى الشعب والشورى (٥ سبتمبر ١٩٨١)

ترجمة : عدنة دهرى

التى الرئيس السادات — فى الخامس من سبتمبر ١٩٨١ ، قبل مقتله بشهر — خطابا طويلا امام مجلسى الشعب والشورى ، هاجم فيه بشدة المعارضة المصرية بجميع قطاعاتها .. وقد القى الخطاب ابان اجراءات التمتع ضد معارضى الحكم ، وخلالها تم اعتقال ما يزيد عن ٥٠٠ شخص ، وحل تنظيمات وجمعيات دينية ، واغلاق صحف ، ووضع لوائح متشددة بالنسبة لنشاط المعارضة فى مصر .

بدا الهجوم على المعارضة بعد شهور طويلة من النقد المتزايد ، والاتهامات العنيفة ضد السلطات .. والى جانب التوتر بين الحكومة ومعارضيه ، سادت علاقات مزعزعة بين الجناح المائل للنزعة النضالية فى التيار الاسلامى المتعصب وبين الاقلية القبطية التى اعتبرت ظهور التطرف وبلغ التوتر ذروته بوقوع اضطرابات عنيفة ، استمرت ثلاثة ايام من ١٧ — ١٩ يونيو ١٩٨١ — فى (حى الزاوية الحمراء) شمال شرق القاهرة .. ووصفت المصادمات الطائفية التى وقعت فى الزاوية الحمراء بأنها فتنة وهى ضفة قبيحة تطلق على اى عمل يتسبب فى زعزعة النظام الاجتماعى والسياسى والدينى .. ودفعت احداث يونيو السادات على حد تعبيره الى اتخاذ اجراءات صارمة لكبح العناصر التى تضر بالاستقرار الاجتماعى ، وتهدد سلامة الحكم .. وبخلاف ذلك جاءت تلك الاجراءات ايضا نتيجة لاعتبارات واسعة وبعيدة المدى .

وتبرز القيمة الخاصة للخطاب الذى سنقدمه فيما يلى ، فى انه يوضح امامنا صورة المعارضة المصرية باشكالها المختلفة من وجهة نظر الحكم ، ويلخص نظرة السادات لمعارضيه فى ذلك الوقت من الازمة وقبل اختفائه من على المسرح .. ويعد الخطاب نموذجا مريزا لطريقة التعبير المتحفة التى تميزت بها الخطابات الكثيرة والطويلة التى القاها السادات خلال فترة حكمه حيث استخدم فيها اللهجة العربية — المصرية الدارجة وبحماس شديد يظهر فى جمل غير كاملة ، وفى كثرة التكرار .. وقد روعى فى ترجمة النص الكامل المقدم هنا للخطاب ، المحافظة على روح الكلمات ووضوحها ايضا . وصيغت الترجمة من خلال النص الذى نشر فى صحيفة الاهرام وكذلك (مع تغييرات طفيفة) فى صحيفة الجمهورية فى ٦ سبتمبر ١٩٨١

نزاع طائفي بعيدا عن الحقيقة .. كما بلغ هؤلاء المحرضون في وصف القضية بترويج اشاعات عن وقوع عدد من القتل والجرحى .. فانتمى البعض بدون تفكير وتسببوا في وقوع الحوادث المؤسفة التي وقعت هناك .. وهكذا تحول الموضوع من مشكلة فردية كثيرا ما تقع بين افراد أسرة أو طائفة واحدة الى (طعم) في ايدي فئة من المظلمين ممن يضرون بمصلحة البلد لتحقيق اهدافهم ، وذلك عن طريق اثارة المواطنين في محاولة بمصلحة بانهم وبوحدتهم الوطنية بهدف غرس الشك في سلامة الوضع الداخلي واستقراره وهكذا استغلوا استعداد بعض الشباب ، وصغر سنهم ، وقلة وعيهم الروحي ودفنهم — بعد بث التعصب الطائفي بينهم — للاشتراك في الحادث .. الدليل على ذلك هو أن عدد المتهمين القصر الذين تتراوح اعمارهم بين ١٤ و ١٨ سنة — بلغ ٣٩ متما .

ومن المؤسف ، أنه خلال تلك الحوادث لم يكن هناك تمييز بين هؤلاء الذين اشتركوا فيها (فعلا) وبين هؤلاء الذين لم تكن لهم صلة بذلك .. على سبيل المثال : أصيب الطفل معتز أيمن على البالغ من العمر سنتين برصاصة وتوفي لا شيء الا لأنه كان بالصدفة في شرفة بيته .. كما ثبت للنيابة أنه كان من بين القتلى والمصابين ، أشخاص ليسوا من اهالي المنطقة ، وإنما جاءوا لقضاء بعض شئونهم .. وقام اصحاب المحلات والورش باطلاق النيران لابعاد اللصوص والمخربين من هناك .

ظهرت من خلال هذه الحادثة — المبادئ الثابتة لشعبنا الاصيل بصورة مشرفة ، التي تؤكد حرص الشعب المصري — مسلمين ومسيحيين على حد سواء — على المحافظة على وحدته الوطنية .. وقد برزت هذه الظاهرة بشكل عام في رفض الغالبية العظمى من شعبنا الاشتراك في هذه الحوادث .. كما برزت هذه الظاهرة أيضا في صورة فردية ، ومثال ذلك تلك القصة التي رواها المواطن المسيحي فكرى نمر عزيز في التحقيق ، والتي قال فيها ان أسرة مسلمة أصرت على ايوائه بمنزلها حماية له من احتمالات تعرضه لاعتداء المشتركين في الشغب .

وتتمدح النيابة العامة دور القيادات الدينية التي اظهرت قدرا من المسؤولية باستنكارها لتلك الاحداث ، وتأكيدا أن هؤلاء الذين اشتركوا فيها قد خالفوا أحكام الأديان السماوية التي تقوم على الأخاء ، والمحبة ، والسلام .. كما تتمدح النيابة العامة الجهود التي بذلها رجال الشرطة من أجل السيطرة على الموقف بأسلوب حكيم .. وقد اثر هذا الأمر مباشرة في تقليل عدد المصابين ، ومنع وقوع أضرار أخرى في الممتلكات ، كما كان لضبط السلاح في مكان الحادث ، إلغاء الرخص الخاصة بحمله (السلاح) — بناء على أوامر وزير الداخلية وفرض قيود على حمل السلاح والخيرة — كان لذلك أثر على حفظ النظام والأمن العام .. وكان هذا اجراء ضروريا في مثل هذه الظروف .. وكان للاجراءات السريعة التي اتخذتها النيابة العامة من أجل فرض سيادة القانون — نور اخطارها بالحوادث — تأثير حاسم على تسوية الأمور ، وعلى كشف

المحرضين ، واظهار الحقائق الصحيحة حتى لا تستغل هذه القضية التي قامت بها اقلية قليلة — في الاضرار بالوحدة الوطنية التي نحرص عليها جميعا .

وقد تسببت ، تلك الاحداث في وقوع القتل ، والاصابات ، والاضرار التالية ، وقد تغير العدد ، وليس لدى احصائيات ، ولكن وزير الداخلية موجود هنا (في هذه اللحظة استمع السادات لأقوال وزير الداخلية فيما يتعلق بعدد القتلى) : ١١٢ مصابا . ومقيد عندي هنا ١٥ قتيل ، وتوفي مؤخرا اثنان آخران .. وقد اخطرتنا النيابة العامة رسميا بذلك .. وهكذا يكون المجموع الكلى ١٧ قتيل بينهم ٧ مسلمون ، ٩ مسيحيون (يلتفت لتوضيح تفاصيل أخرى مع وزير الداخلية) وقتيل مجهول (الهوية) .

ثانيا : ١٠٢ جريح ، ولكن بعد التعديل ، بلغ عددهم ١١٢ من بينهم ضابطان ، و ٣ جنود من قوات الأمن المركزي .. ومن الجدير بالذكر أن بعض الجرحى لم يبلغوا عن اصاباتهم فور حدوثها .. ولكن بعد أن تمت السيطرة على الموقف ، وعاد الهدوء للمنطقة ، توالى التقارير عن عدد المصابين بطريقة منتظمة .

ثالثا : وبعد المعاينة التي أجرتها النيابة العامة ، تبين حدوث اثنان — ١٧١ من الأماكن العامة والخاصة .. وكانت الاضرار في معظم الاحداث طليقة للغاية .

رابعا : سرقة بعض المحلات والمنازل بواسطة جماعة من الانتهازيين الذين استغلوا هذه الاحداث للاضرار بسلامة المواطنين .

قامت النيابة العامة بفحص (هوية) المصابين والقتلى (هوية) الشهود وتحديد حجم الخسائر في الممتلكات . كما أجرت تحقيقا مع المعتقلين الذين وصل عددهم حتى مساء يوم الجمعة الموافق ٢٦ يونيو ١٩٨١ الى ٢٢٦ شخصا تم اطلاق سراح ١١١ منهم حتى الآن : كان تاريخ هذا التقرير هو ٢٧ يونيو ١٩٨١ .. ولا يزال في السجن حتى الآن — ١١٥ متما متهمه التجمهر ، والقتل ، والاضرار بالغير والممتلكات والسرقة ، واخفاء الاشياء المسروقة . (وفي هذه اللحظة يسأل السادات وزير الداخلية مرة ثانية عن عدد المتهمين المحجوزين حاليا) . ان عدد المتهمين الموجودين في السجن حتى اليوم ٥ سبتمبر هو ٥٧ .. ولا يزال التحقيق مستمرا على ضوء التقارير التي تصل من المعمل الجنائي ، عقب تشريح الجثث ، وكذلك وفقا لفحص الأسلحة التي تمت مصادرتها .. وتعرض النيابة العامة في هذا التقرير الحقائق كاملة أمام الراى العام لاحباط الشائعات المغرضة التي تعرض الأمور بصورة مخالفة للواقع .

والى هنا ينتهى تقرير النيابة العامة .. وان عدد القتلى — كما سمعتم — هو ٧ و ٩ آخرين وكما اوضحت النيابة العامة ، لم ترجع بداية هذه الحادثة

اطلاقا الى اسباب طائفية على الاطلاق فالناس الذين يقيمون في هذا الحى احيانا كثيرة يتخاصمون ويتصالحون ، واولانا يتخاصمون ويمسك احدهم بخناق الآخر .. على اية حال كان من الممكن ان يمر هذا الحادث ، كما سر الحالت الاول الذى ورد في تقرير النيابة العامة بشأن خصومة الارض التى تمت تسويتها وانهاؤها بواسطة اهالى الحى .. ولكن بسبب المشاجرة التى وقعت في الحادث الثانى وبسبب شحنة الكراهية التى تراكت بين الطرفين المسلمين والمسيحيين ، اتخذ الحادث الثانى طابع النزاع الطائفى .. وحدث هذا الامر عندما هب المسلمون لمساعدة مسلمين آخرين ، وهب مسيحيون لمساعدة مسيحيين آخرين .. وهكذا بدأت الفتنة ..

ان الفتنة الطائفية — في حقيقة الامر — لم تمت ، فقد كانت موجودة منذ عام ١٩٧٢ .. وفي عام ١٩٨٠ توجهت اليكم من فوق هذه المنصة بخصوص موضوع الكنيسة .. وفي نفس الوقت واصلت « الجماعات الاسلامية » عمليات التحريض والتنظيمات الداخلية .. وفي تلك المرحلة — على اية حال — تركت جهودهم على مساعدة الطلاب .. ولكن كان لتلك الجماعات الاسلامية اسلوب عمل يقول بانها مع مرور الزمن ستتطور وتتسع وهى بعيدة عن ملاحقة الاعين، اذ ليس لها نشاط (علنى) ، ومع هذا تستثمر عملية (التنظيم) وتنفذ (في السر) .. وبدأت الفتنة الطائفية — كما قلت لكم في الاسكندرية — في عام ١٩٧٢ ، وقد اشترك فيها الطرفان المسيحيون والمسلمون .. وسمعتونى دائما اقول انه من وجهة نظرى حينما يوجد صحفى ، كاتب في صحيفة او مجلة من يكتبون او ينشرون مقالا بدافع الحقد ، غاننى لا اضيع وقتى ابدا في قراعتها . على اية حال ، اننى اقول لهم (للنيابة العامة) : « افتحوا ملف » ، حتى اذا جاء الوقت الذى يحاول فيه الكاتب ، او الصحيفة او المجلة كتابة شيء ايا كان فيه اضرار بالمصلحة القومية ، يقدم الى هذا الملف كاملا .. ولهذا السبب يمكنكم ان تروا باننى قد اتيت فقط بواحد في المائة مما قرأت، ومما راجعته كلمة بكلمة .

قبل ان انسى ، وانهى بحث حادث الزاوية الحمراء ، توجد عندى قائمة ساتركها ، لدى رئيس المجلس ، ورد فيها ان اكثر من ١١٩ من اشتركوا في احداث الزاوية الحمراء كانوا من المجرمين معتادى الاجرام ، واللصوص الذين سبق ان اشتركوا في « انتفاضة الحرامية » في عام ١٩٧٧ (٢) .. ويوجد بينهم من له ١٢ ، ٥ ، ٧ ، ١٤ ، ٢٥ ، ٣٠ ، ١٨ ، ٢٢ ، ١٩ جريمة سابقة .. اسماؤهم مقيدة ايضا .. وعندما قلت ان احداث ٧٧ كانت « انتفاضة حرامية » لم يوافق البعض على هذا وقالوا ان هذه ارادة الشعب وانها انتفاضة شعبية ..

اعود مرة ثانية لموضوع حديثى معكم .. يوجد شحنة بين الطرفين : لم يوافق البعض على هذا ، وقالوا ان هذه « ارادة الشعب » وانها « انتفاضة شحنة في الجانب الاسلامى ، ولكن شحنة هادئة ليس لها مظاهر خارجية ، وشحنة في الجانب المسيحى يبرز فيها التعصب ..

وكما نعلم ، فان اى فعل له رد فعل .. فعندما يسود التعصب لدى احد الاطراف يصبح الطرف الثانى اكثر تعصبا .

في صيف ١٩٧٢ ، في الفترة التى لم نقم فيها بمعركتنا ، قلت اننا مزقون ومخطمون .. وربما كان هذا احد آثار الهزيمة .. ودعوتكم ، دعوت المجلس الى جلسة صيفية غير عادية ، ووضعنا « قانون الوحدة الوطنية » (٣) .. وجاء هؤلاء الذين يسمون انفسهم المعارضة وهاجموه بعد ذلك ، بدعوى انه يقيد الحريات .. لماذا وضعت هذا القانون ؟ .. كان هدفى ان اقول للطرفين : « استحووا ايها المسلمون والمسيحيون ، ليس هذا وقتا مناسبيا .. امامنا ثار علينا ان نأخذه على القناة ، وهزيمة نريد ان نمحوها من تاريخنا » .. وقلت (لنفسى) لعل قانون الوحدة الوطنية والعقوبات القاسية التى يشتمل عليها يشكلان عنصرا رادعا ولكن لم يكن هذا القانون رادعا ، واستمرت الفتنة الطائفية — كما تعرفون — وتسقلت ايضا الى الجامعات في اكتوبر ١٩٧٢ .. وكنت قبل ذلك — في شهر يوليو — قد طردت الخبراء السوفيت .. كان هذا في يوليو ١٩٧٢ واستمرت حقارة الشيوعيين بالاضافة الى حقارة اليمين بسبب الوزير الذى طرده من الحكومة في ذلك الوقت (٤) .. هذا بجانب الفتنة الطائفية ..

حدث كل هذا في اكتوبر ، نوفمبر ، ديسمبر ١٩٧٢ .. وسمعتونى اقول اننا مكشوفون من الناحية العسكرية ، وحينما اخبرنى المشير اسماعيل (٥) رحمة الله عليه في ديسمبر بأن وضعنا العسكرى اصبح اكثر استقرارا بدأت اعمل على حل المشكلة (الطائفية) او شكلت لجنة تحقيق من داخل المجلس ، اشترك فيها مسلمون ومسيحيون .. ووضعت اللجنة تقريرها — وكان يرأسها رئيس نقابة المحامين الحالى جمال العطينى ، وكان عضوا في مجلس الشعب — وقدمت اللجنة التقرير ، وانا ارسلته الى الازهر ، وبعد ذلك الى دار البطريركية ، وانتهت الازمة .

كان في تقديرى ان الازمة انتهت باسلوب المراسلة الهادئة .. وسمعتونى ، عندما طلب رئيس الكنيسة (القبطية) البطريرى (الانبا) شنودة (رخصة لبناء) كنائس .. سألته ماذا يريد .. وقال : « اننى اريد ان اعبد الهى (ولهذا السبب) احتاج لكنائس » . فقلت له : « طالما انك لا تريد ان تصبح زعيما (سياسيا) ، فمن حقك ان تصلى في الكنائس .. كم تعتقد ؟ قال لى : ٣٠ — ٣٥ قلت له « لا يبقوا ٥٠ » . وكان هناك مغزى خاص لما قلت .. فالمشكلة ليست تحكم او محاولة لفرض ارادة المسلمين على المسيحيين ، خصوصا وان بناء كنائس اثار مشاكل باستمرار .

عندما قلت له انها ستكون ٥٠ ، اضفت قائلا : « اننى لن استأذن احدا » فيما اعطيه للبطريرك شنودة .. لا ، انا الذى أصدر القرارات في هذه الدولة وانا واثق ان المسلمين من ابناء شعبى سوف يفهمون جيدا كاخوتهم المسيحيين ما هو هدفى .. اعنى حقيقة ، اننا بالفن ، واجترنا مرحلة الطائفية والفتن

الطائفية ، ومؤامرات الاستعمار الذي حاول طوال وجوده ان يقف حاجزا بين المسلمين والمسيحيين .. وخرجت ولدى شعور بان الموضوع انتهى نهائيا .

ولكنه لم ينته . واستمرت المشكلة .. احيانا تظهر على السطح وحيانا تخمد .. كان واضحا انه سيكون هناك رد فعل من جانب « الجماعات الاسلامية » .. هذا طبيعي ، فطالما هناك فعل في أحد الجانبين ، فسيكون هناك رد فعل من الجانب الثاني . حينئذ بدانا نسمع عما يسمى « الجماعات الاسلامية » - هذه (الجماعات) تختلف من « الاخوان المسلمين » : فالأخوان المسلمين « شيء » ، « والجماعات الاسلامية » شيء آخر .

بدأت الأحداث تتطور حتى ١٩٨٠ - السنة الماضية - التي حضرت خلالها الى هنا وتكلمت عندما بلغت الأحداث ذروتها .. وبالنسبة لما حدث في سنة ١٩٨٠ (سبق) ان رويت القصة كاملة وعلى اية حال ، استمرار نشاط رئيس الكنيسة ، والذين كانوا معه تولد عنه رد فعل أعنف مائة مرة من جانب « الجماعات الاسلامية » و « الاخوان المسلمين » .

قبل اى شيء آخر اريد ان اقول لكم شيئا .. اريد ان اقول لكم ان « الاخوان المسلمين » كجمعية ليست موجودة رسميا ، وهي غير شرعية . وبناء على قرار مجلس قيادة الثورة تم حل الجمعية .. لذلك لا توجد جمعية (٦) . كما لم يكن لها حق اصدار مجلة الدعوة .. واريد ان اضيف شيئا آخر ، تقابلت مع البطريرك شنودة ، والتقيت ايضا مع التلمسانى (٧) . وقلت له الكلام التالى : « ياتلمسانى ، الجمعية غير شرعية بمقتضى قرار مجلس قيادة الثورة . اكتبوا طلب ، وقدموه لوزارة الشؤون الاجتماعية لتسجيل الجمعية من جديد » . الى هنا سارت الامور بالروح التي نعرفها جميعا .. وبنفس الروح التي تكلمت بها مع شنودة ، الذي قلت له « خذ ٥٠ كنيسة يا اخى وليس ٢٠ او ٣٥ » .. قلت للتلمسانى : « اذهب قدم الطلب لكى تأخذ (الجمعية) والصحيفة وضعا (قانونيا) ، ولكن « لا دين فى السياسة ولا سياسة فى الدين » .

بدأت « الجماعات الاسلامية » تسفر عن وجهها وبشكل .. (مجلة ناقصة) . هل ما بنوه لانفسهم فى تلك الاثناء ، كان كافيا لدرجة التوغل الى داخل « المادة المتفجرة » التي بداخلنا .. اعنى (اللى داخل جمهور الشباب او الطلاب فى الجامعة .. لقد فعلوا هذا فى هدوء من ٧٢ حتى ١٩٨١ .. وبعد ذلك بداوا يظهرن عضلاتهم بشكل استعراضي وفى حقيقة الامر لم يبدأوا هذا العمل فى ١٩٨١ فقط .. فمئذ سنتين-ثلاثة سمعتونى عندما كنت فى الصعيد ، فى جامعة المنيا (هناك) وقف استاذ امام التلفزيون ، وقال لى : انقظنا ، لان « هذا وضع غير محتمل » واجبته : « هؤلاء اولادى ، وعلينا ان نعطيههم فرصة » .. وبالفعل اعطيناهم فرصة .. ولكن من المؤسف اخذ هذا الامر على انه ضعف من السلطة ، وذلك من الجانبين : « الجماعات الاسلامية » و « الاخوان المسلمين » من ناحية ، والبطريرك شنودة فى الكنيسة القبطية من الناحية الثانية .

وحيئنذ وقعت أحداث الزاوية الحمراء .. ما الذى حدث فى الزاوية الحمراء ، والذى حكيت لكم عنه ؟ ما الذى دفعنى ان اقف فى جامعة الاسكندرية واقول لكم ، انه عندما اعود من الولايات المتحدة الأمريكية (٨) سأقص عليكم أحداث الزاوية الحمراء ؟ .

ملو كانت الامور هي كما ذكرها تقرير النيابة العامة فقط ، لانتهى الموضوع .. اذ انه كثيرا ما تنشأ خصومات (من هذا القبيل) . ولكن فى حالة أحداث الزاوية الحمراء ، رأت احزاب اقلية معينة ان هناك عيبا فى وزير الداخلية (محمد نبوى اسماعيل) وهو انه يعمل كسياسى وليس كمستول عن الامن .. ان المنصب الذى يتولاه منصب سياسى أكثر من كونه منصب امن وان ما حققه بالسياسة فقط افضل مليون مرة مما حققه بالاجراءات الامنية ويتدخل القوات وعلينا ان نشكره على ذلك ، ولا ننقده .

قلت له : « ماذا تعرف يا نبوى ؟ » اجابنى : « اتصلت بحلولان . الاخبار انتشرت بسرعة « الزاوية الحمراء موجودة ناحية الشراية فى المنطقة الشمالية للقاهرة ، وحلوان موجودة فى اقصى الجنوب .. وقال لى : « اتصلت بحلولان ، لان الشيخ الذى هناك تلقى خبر اثناء الصلاة بان الاقباط قتلوا ٥٠٠ مسلم فى مسجد النور بالعباسية (٩) . (ووزعت) بيانات ومنشورات .. متى طبعت ؟ ومن الذى دفع ثمن الطباعة ؟ .

وتطورت الامور بسرعة كبيرة .. فى الوقت الذى وقعت فيه أحداث الشراية ، هاجمت حلوان .. وتجمع حول شيخ المسجد ٥٠٠ شخص . ولكن النبوى كلمه وقال له : « كف عن هذه الهراءات لا ٥٠٠ قتيل ، ولا (حتى) ١٠٠ قتيل ، ولا اى كلام فارغ من هذا ... وفى الجانب المسيحى حدث نفس الشيء ، وقيل انه « تم احراق ١٠ كنائس وقتل ٣٠٠ مسيحى .. ونحن راينا - كما قلت لكم - ان ٧ و ٩ قتلوا بالاضافة الى قتيل واحد مجهول هويته (- لا اكثر ولا اقل) .

ما هو المغزى الكامن وراء كل ذلك ؟ ما الذى دفعنى ان اعطى للموضوع كل هذه الاهمية الكبيرة ؟ ان حالات مثل حادث البلكونتين يمكن ان تتكرر فى كل وقت بان تسكب اسرة دلويا مملوءا بالمياه على غسيل اسرة اخرى ان حكايات كهذه تحدث كل يوم داخل الاسرة الواحدة ، وداخل البيت الواحد ، وداخل القرية الواحدة .. هذه مسألة يومية . (ولكن من يعرف) ما الذى قد يحدث - عندما تقع أحداث كهذه - فى الجو المتوتر السائد حاليا ؟ .

والاكثر من ذلك ، ما اثار انتباهى هو اثاره المشاعر من جانب « الجماعات الاسلامية » والجمعيات فى مسجد اسمه « مسجد النور » بالعباسية .. هناك فرق بين الجماعات « الاسلامية » ، « والجمعيات » فالجمعيات مسجلة فى وزارة الشؤون الاجتماعية ، ونحن نعرفها .. اما

« الجماعات » فليست مسجلة وهي شيء جديد . ونرى أن كل الجمعيات المسجلة عندنا من المفروض أنه يتزعمها أناس عتلاء (وكذلك) في مسجد النور والاسلام (يثيرون الناس) بأن « الاسلام غير موجود » ، « الاسلام انتهى » .. وانه « يجب على المسلمين الخروج الى الجهاد » ، فعلى بعد نصف كيلومترا ، تقف الكاتدرائية ، والبطريرك شنوده . وعلى بعد نصف كيلومترا وفي نفس الشارع الذي يوجد فيه مسجد النور ، (نسمع) نفس الكلام ، « المسيحية تنتهى » ، « المسلمون يترمسون للمسيحيين ويريدون تصفيتهم .. قد يحدث مثل هذا الامر ، ولو حدث .. لانتهينسا .

ويعنى آخر .. اذا تركت الاحداث التى وقعت في الشراعية اثارا كهذه ، وهى مازال من الواجب علينا نعالجها .. فماذا نفعل اذا حدث هذا مرة اخرى في اى مرحلة ؟ الى اين ستصل الدولة ؟ هذا هو السبب الذى جعلنى ادعوكم لكى اعرض الموضوع امامكم ومن خلالكم على الشعب كله .. وقتلت كالمعتاد : « احضروا لى كل الملفات وكل ما كتب » .. وظللت ١٠ ايام اقرا واحلل فماذا وجدت ؟

عندما جئنى التلمسانى ، فكرت في انضمامه لمجلس الشورى ، باعتبار ان تعيينه سيكون مصلحة للبلد (١٠) .. اذ يوجد بعض المسيحيين المعينين في مجلس الشورى ، ولذا فكرت في تعيين التلمسانى ايضا ، وهكذا يتعرف أعضاء مجلس الشورى بعضهم على بعض .. ان مجلس الشورى — كما قلنا — هو مجلس عائلى .. لم اعرف انه يوجد « اخوان مسلمون » (وبخلاف ذلك) هناك « جماعات اسلامية » . سألته لكم الآن ، ليس هناك شيء اسمه « اخوان مسلمون » او « جماعات اسلامية » — الكل شيء واحد .

يبدو ان هناك ثارا « للاخوان المسلمين » مع ثورة ٢٣ يوليو لماذا ؟ انتى مندهش .. فانتى افهم ان شنودة اخطأ حين اراد ان يكون زعيما سياسيا للاقباط .. ونظرا لانه يريد ان يحقق اهدافا سياسية ، فقد شعر ان الاقباط مضطهدون ، ولذا يريد ان يعمل شيئا ، في هذا الموضوع .

انتى استطيع ان افهم هذا .. ولكنى لا استطيع ان افهم (التلمسانى) .. وقد رايت التلمسانى ذات مرة في الاسماعيلية ، عندما جمعت « الجماعات الاسلامية » في شهر رمضان فدعوته وقتلت له : ليس عيبا يا تلمسانى ، ان تكتب في مجلتك « الدعوة » ان الولايات المتحدة الأمريكية قالت لرئيس الوزراء مدوح سالم : اضرب « الجماعات الاسلامية » لانها خطر عليكم ؟ ليس هذا عيبا ؟ .. كيف استطعت ان تقول هذا يا تلمسانى ؟ هل تلتقى تعليمات من اى واحد ؟ هل تقبل مثل هذه الامور ؟ وقتلت له بالضبط انه عندما كان (في مصر) ١٧ الف خير سوفييتى ، (وشملت رائحة) محاولة من جانب السوفييت لفرض ارادتهم علينا .. طردتهم في خلال اسبوع .. فلم يستطع الاجابة ..

تعالوا نلقى نظرة على عدد مجلة الدعوة التى هى — كما ذكرت — غير شرعية .. ان مجلة الدعوة وجمعية « الاخوان المسلمين » كما كررت وقتلت للتلمسانى (غير شرعيتين) .. ولكن بروح الاسرة ، قلت له : « اذهب وسجل المجلة وتحصل على رخصة وفي الوقت نفسه واصل اصدار الدعوة ، ولكن لا سياسة في الدين ، ولا دين في السياسة » .. تعالوا ننصف مجلة الدعوة ، عدد اغسطس ١٩٨١ ، وهو (موجود امامى) .. نجد التلمسانى يسب العرب ويقول لهم : « مصر ابرمت معاهدة سلام مع اسرائيل ، ونحن نعارضها منذ اليوم الاول ، لانها كانت وماتزال امرا سلبيا من جميع النواحي ، وقد ارتفعت اصواتكم غضبا وتهديدا ، وتوقعنا انكم ستفعلون شيئا من اجل انقاذ المسلمين من اخطار هذه المعاهدة الخطيرة » ، انه يشكو بلده ، اذ (يعتبر نفسه) مسئولا عن المسلمين ، وعن الدين والسلام ، وانه ولى الله في الارض ، كما يهاجم العرب بقوله : « كيف نعارض المعاهدة ، في حين انكم لا تفعلون شيئا ، وتكفون بالكلام فقط » .

وبعد ذلك ، كتب واحد من الكتاب التابعين له في صفحة ٨ بنفس العدد : « اننا نرفض تماما فكرة فصل الدين عن السياسة ، وعبرة لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين ، وما يترتب على ذلك (اعنى) عدم تكوين احزاب سياسية على اساس دينى ، وعدم تدخل الجمعيات الدينية في السياسة » .. (هذا المكتوب) وبصورة واضحة جدا وهذا احد الاشياء التى يكتبها واحد من « الاخوان » المعروفين في مجلة الدعوة .

ما هو الشيء الذى حيرنى ؟ لقد دارت — خلال فترة الـ ١٨ سنة ، قبل ان اتولى السلطة — معركتان مع « الاخوان المسلمين » .. حدثت المعركة الاولى في عام ١٩٥٤ — كما تذكرون — عندما تم حل الاخوان .. حاولوا اغتيال عبد الناصر .. فماذا حدث ، القى القبض عليهم وتمت تصفية الجمعية والجهاز السرى والمواد المتفجرة .. انكم تعرفون كل هذا .. اما العملية الثانية فكانت في ١٩٦٥ (١١) .. وعندما توليت السلطة في ١٩٧٠ . اطلقت سراح كل الاخوان ، واعدتهم الى وظائفهم ، وحصلوا على فرق المرتبات خلال فترة اعتقالهم .. وكنت اعتقد ان الموضوع انتهى .. ولكن ، لا .. انهم يقومون بعمل ما يسمونه « التقية » (١٢) ولكن لا يوجد عندنا تقية .. نحن ننتهى الى السنة .. لا يوجد عندنا المسلمون السنيون ممن يتكلمون بما ليس في قلوبهم ، لا ، ليس عندنا هذا الكلام .. وكاثوا يتحدثون معى في الوقت الذى كانوا يركزون فيه اهتمامهم على الثار من ثورة ٢٣ يوليو .. ومنذ ذلك الوقت بدأت الجماعات الاسلامية وغيرها في اعداد الخطط لحين الوقت الذى تحدد فيه العملية .

ويواصل المقال قائلا : « على ذلك الاخوان المسلمون لا يطلبون السلطة لانفسهم ، وانما اذا وجدوا من بين الامة من هو مستعد لحمل

العبيد ، وحمل الأمانة والحكم بالمتهاج الاسلامي القرآني ، حينئذ يصبحون جنوده وانصاره واموانه .. واذا لم يجنوه .. فسيكون الحكم ونفسا لمتهاجهم كما سيمعلون على تخليصه من أيدي كل حكومة لا تنفذ اوامر الله .. وعلى هذا من هو الذي يحدد حمل امانة والحكم بالمتهاج الاسلامي القرآني كما هو مفهوم ؟ هم الذين يحددون ذلك .. الامر واضح .

وقد اكتشفت ما هو اخطر .. رايت صورة لى مع بيجين وكارتر في كامب ديفيد ، نهى فيها بعضنا .. ومكتوب تحت الصورة : « في كامب ديفيد خرجت مصر من ساحة الجهاد » .. هذا الكلام يريدها اعداء مصر . جبهة الرنص ، القذافي ، وحافظ الأسد الذين يذبون أبناء شعبهم ويقتلونهم .. ففي ايران « يذبح يوميا ٥٠ ، ٦٠ ، ٧٠ فردا » ويصف ٧٠ آخرون من ناحية ثانية .. هذه وقاحة وعجرفة .

والاخطر من ذلك .. المقاتل عنوانه « الولايات المتحدة الامريكية والتآمر على مصر المسلمة » .. ما هو مضمون المقال الذي نشر في عدد اغسطس ١٩٨١ (ورد فيه) : « ان الولايات المتحدة الامريكية اتبعت اسلوبا اجراميا من اجل تولية هؤلاء الحكام السلطة » .. يقصد الكاتب الحكام الذين يتعاونون مع الولايات المتحدة الامريكية ، وانجلترا ، وفرنسا او مع الاستعمار بشكل عام .. ويضيف : « ان الولايات المتحدة الامريكية اتبعت اسلوبا اجراميا لتولية هؤلاء الحكام السلطة .. وهو اسلوب الانقلابات العسكرية ، والتي كان لخطرهما بدون شك ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التي اطلق عليها رجل المخابرات الامريكي ميلزكوفلاند اسم « العملية الكبرى » (١٢) .. وقد حقق هذا الانقلاب النموذج الاصلى للحاكم العميل الذي تطابقت شخصيته مع مخطط المخابرات الامريكية والذي نجح في تنفيذ المهمة التي رسمت له بعسكرية اجرامية غاقت خيال الذين جاءوا به .. (يقصدون) عبد الناصر .. ليس فقط عبد الناصر ، لا ، وانما أنا الذي اعلنت ثورة ٢٣ يوليو .. أنا الذي اعلنتها في الصباح . أنا الذي فصلت من الجيش ، واعتقلت ، وسجنتم ، وجعتم ، وشردت .. وبعد ٨ سنوات ، رجعت للجيش مرة ثانية ، وقمنا بثورتنا سنة ١٩٥٢ .. ان الكتاب الذي استشهد به هو كتاب كويولاند .. وكويولاند هو رجل من الـ « سي. اى. ايه » — الذي ألف كتابا اهداه لذكريا محيي الدين أحد زملائنا في قيادة الثورة .. ولكنني اتحدث اليوم عن جمال عبد الناصر ، وعن زكريا محيي الدين ، وعن جميع رفاقي في مجلس الثورة .. انه يصف الاسلوب الذي وصل به هؤلاء الحكام الى السلطة بأنه « اجرامى » وهو « اسلوب الانقلابات العسكرية ، التي كان لخطرهما بدون شك انقلاب ٢٣ يوليو » الذي اطلقت عليه المخابرات الامريكية عن طريق عميلها اسم « العملية الكبرى » .. ان هذا الرجل (كويولاند) لم يذكر هذا الكلام .. وانما جاء هذا الكلام على لسان هؤلاء المعروفين حاليا باسم « التيار الاسلامي » . او ما يسمى « التيار الاسلامي » .

اريد ان اقول لكم شيئا من اجل التاريخ .. لقد اتصلنا — «بالاخوان» قبل قيام الثورة .. ونشر الخبر وكتب .. والثورة عمرها اليوم ٢٩ سنة .. اتصلنا «بالاخوان» قبل الثورة .. وطلب عبد الناصر منهم شخصيا الاشتراك في الثورة .. ولكنهم خافوا ورفضوا ذلك بزعماء الهضيبي (١٤) — .. حينئذ اتصلنا بسراج الدين (١٥) .. وخلف الوفد لماذا اذكر سراج الدين ! لانه تصرف بنفس الصورة .. وهناك ناس معينون في الخارج يتساعلون ما هي العلاقة بين الفتنة الطائفية وبين هذين الاثنين ؟ .. ان العملية كلها منسقة وتشكل وحدة متكاملة .

ان ثورة ٢٣ يوليو هي تماما مثل الثورة الفرنسية بالنسبة لفرنسا ، ومثل الثورة الامريكية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية .. ثم يأتي بهذه البساطة ويكتب بأسلوب تهكمى وقح ، وبشكل اجرامى عن ثورة شعب ولد من جديد .. حرم ابناؤه — (حتى ذلك الحين) — من التعليم ، ثم نالوا هذا الحق وجميع حقوقهم من جديد .

ان كامب ديفيد لم تخرج مصر من ساحة الجهاد .. ان اسلادهم الذين يبولونهم هم الذين يقولون لهم هذا الكلام .. وعليهم ان يدفعوا الثمن ، لقد اخطأت اثناء ثورة ٢٣ يوليو وكان يجب ان اتركهم (في السجن) .

سوف اترك لكم (النص المكتوب من) قرار القاضي الذي نص على مصادرة هذا العدد ، حتى لا اضيع (الآن) وقتكم . انا نفسى — للأسف — لم اقرا هذا الكلام — كما قلت لكم — الا بعد ان بدأت ارى المشكلة باكملها ويقول قرار المحكمة :

من المذكور آنفا ، يتضح ان جريدة الدعوة في عددها المذكور تحوى مقالات وموضوعات تجاوزت حدود النقد المباح (ووصلت الى حد) التشهير بنظام الحكم الشرعى القائم في الدولة ، وتشويه سمعته ، والتحريض على كراهيته ، واحتقاره علاوة على اثاره العواطف بهدف الاضرار بالامن العام والحق الضرر بالمصلحة العامة .. كما تحوى مقالات مغرضة هدفها الاضرار بالوحدة الوطنية السائدة بين طوائف الشعب .. وتعد هذه المقالات بمثابة جريمة .. لذلك قررت النيابة العامة مصادرة هذا العدد .

ولكن على هؤلاء ان يعلموا ان لنا حسابا معهم لان ثورة ٢٣ يوليو هي ملك الشعب كله .. من اين جاء هذا الهجوم الاعمى ، وهذه الوقاحة ، وهذا التطاول ؟ من هؤلاء الذين يدعون انهم حملة الاسلام ، وحملة راية الايمان .. لن يمر هذا الامر (بدون رد) كلا والف كلا .. حقا اننا لم نعتقل الكثير منهم اثناء الاعتقالات التي قمنا بها ، ولكن مقيد عندي آلاف الاسماء وهؤلاء هم ابناؤى .. ولا اريد ان يأتى اليوم الذى اضطر فيه الى اتخاذ اجراءات ضد اولادى الصغار الذين ضلوا لذلك القيت القبض

على الزعماء .. اما ابنائى الصغار الذين انخدعوا ، فساعطيهم فرصة للتفكير ، والعودة الى ما هو افضل ، اننى لا اريد تفاتم (المشكلة) .

كيف بدأت العملية ؟ سأروى لكم كيف بدأت عملية « الجماعات الاسلامية » .. اعلنت فى ٢٧ يوليو — كما قلت لكم — اننى سأحدث الى الشعب بعد عودتى من الولايات المتحدة الامريكية . (فى اثناء ذلك) فى العيد استعرضوا عضلاتهم — وكما تعلمون — فان ١٠٠.٠٠٠ شخص خرجوا للصلاة فى ميدان عابدين .. وادعى حزب الاقلية ان عددهم هو ربع مليون او نصف مليون ، رغم ان عدد المصلين كان ١٠٠.٠٠٠ وكان عدد الذين جلسوا لسماع الخطبة (١٦) هو ٥٠٠.٠٠٠ ، بينما كان عدد الذين صلوا ١٠٠.٠٠٠ .. جميع الناس خرجوا للصلاة ثم عادوا بعد ذلك الى منازلهم .. والعملية كلها كانت استعراض عضلات .

قبل سفرى ، كان هناك شيخ مسجد فى الاسكندرية كان كل مهمته الهجوم بشكل مفرط (١٧) . لماذا ؟ لأن هناك أشخاصا من أحزاب المعارضة اعتادوا الالتقاء به ورددوا أمامه نفس الكلام .. وقد أكتروا من النقد ويقول : « سنظل نهاجم » . وكان هذا الرجل الذى سجلت كل تصريحاته ، يهاجمنى ويهاجم أسرئى .

وقد اعتاد امام المسجد المعروف باسم القائد ابراهيم ، ان يقول اثناء خطبة الجمعة ان الخدمات التى تقدمها الولايات المتحدة الامريكية لمصر تستخدم للدفاع عن النفس من لصى بواسطة لص آخر .. لا يستطيع ان افهم هذا .. وقد تحدثنا عن خدمات عسكرية — التى اعلنت عنها — وهى انه فى حالة اذا ما تعرضت اى دولة عربية او اسلامية للتهديد ، فاننى اقدم تسهيلات للولايات المتحدة الامريكية بهدف انقاذ هذه الدولة ؟ حتى لا يفكر ما حدث لافغانستان .. ان هؤلاء (الامريكان) ما هم الا اناس يبيعون لنا احدث الاسلحة او يساعدوننا اقتصاديا .. وقال من فوق منبر الجامع ان مراسم افتتاح توسيع القناة تكلفت ١٠ ملايين جنيه .. بينما كان من الممكن ان يضمن ربع هذا المبلغ ٤٠٠ وحدة سكنية لـ ٤٠٠ اسرة . هذا شيخ من الازهر حاصل على العالمية ، ومفروض انه يعرف الدين الاسلامى .. انه يتباهى بكونه واعظا اسلاميا ١٠ ملايين .. (مجلة ناقصة) .

لماذا اطلب باجراء تحقيق سياسى ؟ (حيث) قال انه « سمع » (هذا الخبر) .. فاذا ما وقف امام القاضى ، يمكنه ان يقول له : « هكذا سمعت ، ولكن ربما حدث خطأ » .. ولكنه فى التحقيقات السياسية لا يستطيع ان يقول : « سمعت » لانهم سيقولون له : « تقدم هنا ، واعترف بكل ما قلته » : « فقد (قال الشيخ) : « انه تم اتفاق ١٠ ملايين جنيه فى افتتاح قناة السويس ، وكان من الممكن استخدام هذا المبلغ فى بناء ٤٠٠ مسكن لـ ٤٠٠ اسرة كل هذا بهدف اثاره المشاعر .

وفى ٢٣ يناير ١٩٨١ القى خطبة بعد الصلاة واكد بانه ليست هناك سيادة قانون فى مصر ، لان القانون لا يحترم .. اذ توجد معتقلات ، وعمليات تعذيب واعتقالات بدون مبرر وان المعتقلات لم تطلق كما قيل ، وان هناك مقدسات انتهكت حرمتها ، ولذلك يجب على رئيس الجمهورية ان يقطع ايدي المسؤولين فى دولته ، وعلى رأسهم أجهزة الشرطة والامن .. اين سيادة القانون ، وهناك معتقلات ، وعمليات تعذيب واعتقالات بغير حق ؟ (هذا كلام) الداعية الاسلامى . وقد ارسل تهنئة للخومينى ، كان هذا فى خطبة اخرى القاها فى الثالث والعشرين من هذا الشهر .. وبعث بتهنئة للخومينى وللشعب الايرانى بسبب ما وصفه بانه اذلال للولايات المتحدة الامريكية اثناء أزمة الرهائن (١) .. كما استنكر تصريحات رئيس الجمهورية التى تؤيد موقف الولايات المتحدة فى هذا الموضوع .. وانتقد مجلس الشعب بدعوى انه لا يمثل ارادة الشعب وانما الحكومة هى التى اختارته .. وترددت هذه الانتقادات (لمجلس الشعب) فى ٣٠ يناير .

ان ما ذكرته لكم ليس مسجلا على الورق فقط ، بل مسجل بصوته ايضا .. وتوجد التسجيلات عند المدعى الاشتراكى (العام) ، حتى نعرف (ماذا يفعلون تحت ستار) الدعوة الاسلامية .. وفى ٣٠ يناير — وكما تعرفون كنت فى اسوان خلال شهر يناير — انتقد الاجتماعات والزيارات التى يجريها الرئيس فى اسوان . اجتمعت هناك مع سياسيين .. فقد جاعنى هناك وزير الخارجية البريطانى اللورد كارينجتون ، وكالاهان ، وسياسيون كثيرون آخرون لبحث مختلف الموضوعات المتعلقة بالوضع الدولى .. (اشار الشيخ) الى النفقات الباهظة (لتلك الأنشطة) وقال اذا كان الرئيس يقضى الصيف فى الاسكندرية ، والشتاء فى اسوان .. فهذا دليل على انه لا يشعر بمعاناة الشعب . انتقد ايضا الاحتفال « بعيد الشرطة » والمبالغ الباهظة التى انفقت فى هذه المناسبة ، وقال ان الهدف من استعراض القوة هو التلميح بما سيحدث للشعب اذا ما وقف ضد السلطات . كل هذا كذب .. (قال الشيخ) ان وزير الصحة يبالغ فى الاسراف فى الادوية .. كما علق على اطلاق اسم قرية (ميت ابو الكوم) على قرية جديدة فى سيناء (١٩) . مؤكدا ان الرئيس جمال عبد الناصر ؟ كان يستطيع ان يطلق اسم « بنى مر » على قرية جديدة .. وقد هاجم هذا بتهكم قائلا : « ويكون المر بالكوم » (٢) .

فى ٦ فبراير ، هاجم المسؤولين « لتزييفهم » انتخابات اتحادات الطلبة الاخيرة بالجامعة .. وادان رئيس الجامعة ووصفه بانه عدو الاسلام .. (وادعى بأن) التاريخ يعيد نفسه .. « فالخديو » اسماعيل اقترض اموالا لفتح قناة السويس (٢١) ، (بينما) استدان حكومتنا لتوسيع (القناة) .. بينما هناك اشياء ملحة اكثر تستحق اتفاق اموال الدولة عليها .. وعلق على تصريحات الرئيس بانه مستعد ان يرهن قناة السويس ويتروك للدولة .. قائلا : ان هذا الامر من شأنه ان يؤدى الى احتلال مصر .. وهذا يذكره بعهد الخديوى اسماعيل .. تماما مثل

(الآية القرآنية التي تقول) « لا تقربوا الصلاة وانتم مسكارى ، حتى تعلموا ما تقولون » (٢٢) .. لقد قلت حقا ذات يوم ، عندما أثار العرب اسمنازاري ، اننى لن أذل نفسي ولا مصر لهم ، حتى لو اضطرت ان ارهن قناة السويس والبترول .

ومن هذا الذى اقرا كلامه امامكم ؟ انه الرجل الذى اهاج « الاخوان المسلمين » و « الجماعات الاسلامية » اثر اعتقاله ، كما لو كان المعلم انتهى .. ما هو (طلبهم) ؟ « يجب اطلاق سراحه » .. بعد اعتقاله في المرة الاولى ، حذره الوزير ومنعه منلقاء خطب ، ولكن الاولاد من « الجماعات الاسلامية » ذهبوا اليه وقالوا له : « اذهب واخطب لا تخف » . وقد فعل هذا .. فتم اعتقاله .

واليوم (يقول « الاسلام في خطر » .. « الدعاة في خطر » هذه حماية جنونية بذيئة ، ليس فيها حياة ولا خلق ، ويقول ايضا : « لا توجد ديمقراطية » . ان « سفر الرئيس لاوروبا ، وخطابه امام البرلمان الاوروبى بعد بمثابة تذلل امام الاوروبيين .. والاسلام يمنع التذلل » لا توجد ديمقراطية في مصر » .. ان الحزب الوطنى (الحزب الوطنى الديمقراطى) يسيطر على كل شيء .. وقد اوضح انطباعاته للمصلين هناك .. وبعد صلاة يوم الجمعة الموافق ١٣ مارس ١٩٨١ ، وصف انطباعاته بقوله : انه لثناء زيارته اسوان رأى استراحة الرئيس الفخمة هناك ، وانهم منعوه من الاقتراب منها وقد استنتج ان « هذه الأماكن محظورة على العرب ، وبإحاطة للاجانب » .. ثم عاد يهاجم الحزب الوطنى لانه مصدر البلاء في البلاد .. وتحدث ايضا عن تقييد حرية المواطنين الذين كانوا مشتركين في تكوين الاحزاب في استراحة اسوان .. انه يستغل كل هذا لاثارة الاولاد المساكين الذين لا يريد ان اتخذ اية اجراءات ضدهم .. اننى اقول هذا كله امامهم ، وابذل كل هذا الوقت .. والا فلم يكن هناك ما يستحق ان اقول كل هذا — وكان كافيا ان اتخذ اجراءات قانونية .. ولكنى اخاف على اولادى .. ولا اريد ان يقوموا في شراك هؤلاء الذين تجردوا من كل القيم والأخلاق .

(وقال ان) جميع الاحزاب فاسدة ، (وان) الامر « يحتم قيام ثورة » .. انه يهاجم مجلسى الشعب ، ويعلم انه لا يمثل الشعب .. وهاجم وزير الصحة ، ووزير التعليم (واعلن ان) « اساليب التعليم خاطئة » .. وبعد ذلك يهاجم معاهدة (السلام مع اسرائيل) بقوله ان سيناء — بعد الانسحاب الاسرائيلى منها — تعتبر محتلة لانها ستكون منزوعة السلاح ، وهذا من البنود السرية للمعاهدة .. رغم ان الرئيس اعلن انه لا توجد بنود سرية حتى يوافق الشعب على المعاهدة « ماذا يمكن ان اقول ؟ هذا كذب ، اجرام ، وقاحة ، سفلة ..

لماذا لا يكفى كل هذا ؟ لانه عندما يقف انسان محترم من الازهر يرتدى عمامة ، ويقول انه توجد بنود سرية .. بينما لا توجد هذه البنود ، والله .. في هذه الحالة بالذات ، وفي الحالات السابقة — وما سياتى — لن ارحمهم باسم القانون . لا ابدا ، لماذا ؟ لانه يحرض اولادنا .. هذا هو الكلام الذى يقوله : « لا توجد حرية ، ولا ديمقراطية » ... (جملة غير كاملة) وسافر الى اسوان ، واسيوط وسوهاج ، والمنيا ، والفيوم ، والبحيرة ، والاسكندرية ، وبورسعيد ، والسويس — سافر الى كل هذه الاماكن ، والذى خطب ثم عاد دون ان يقف في طريقه احد .. انه يسافر ويشير اولادنا بان (المعاهدة) تتضمن بنودا سرية ، رغم ان الرئيس اعلن انه لا توجد بنود سرية حتى يوافق الشعب (على المعاهدة) . (ويقول) ان هناك بنودا اخرى في هذا الشأن بمقتضاها تمنع مصر تكوين اى تنظيمات معادية لاسرائيل في مصر .. ويضيف بأنه لو كانت مصر حرة ، لقلنا للرئيس انور السادات « اترك الحكم وقدم استقالتك » .

اننى اسأل : عندما سافر ، وخطب وقال كل هذا الكلام ، ألم يفعل هذا بحرية ؟ ان احدا لم يقل له شيئا .. ماذا حدث للحرية ؟ ألم يقف ويقل كل هذا الكلام ؟ . سافر وذهب وجاء ، هاجم الحزب الوطنى ، حتى جهاز القضاء وماذا قال ؟ لقد علق بسخرية على خبر نشر في الصحف اليومية بان المحكمة الدستورية ستقوم بفحص اقرارات اللجنة المالية للرئيس ، ولنائبه ، ورؤساء مجلسى الشعب والشورى قائلا : « كفى استخفافا بعقول الشعب » . ولكن هذه الاقرارات ارسلت بالفعل لرئيس المحكمة العليا .. اين اذن الاستخفاف بعقول الشعب ؟ انظروا (يالها من وقاحة) . حتى هذا الخبر (يالها من وقاحة) .

كما انتقد قرارات العفو التى صدرت لعلى صبرى ، وسامى شرف (٢٣)، وتسائل بدهشة : « هل الاتهامات التى وجهت اليهم تتساوى مع الاتهامات التى وجهت للمتهمين في حادث الكلية العسكرية الفنية ، والتى اعدم بعضهم بسببها (٢٤) ؟ » .. علق على هذا بقوله : « هذا هو موقف الدولة من المسلمين » . لانها اصدرت عفوا عن على صبرى ، وسامى شرف بعد ١٠ سنوات ، وقال : « كيف لم يصدر عفوا عن المتهمين في الفنية العسكرية ؟ هؤلاء الذين قتلوا ٥ جنود .. بالفعل .. من هم هؤلاء ؟ انهم « الجماعات الاسلامية » وكلهم يد واحدة ان هؤلاء التابعين لهذه الجماعة (يقفون) وراءه ، ويقولون له : « تكلم ولا تخف فسنساعدك على الوقوف على المنبر ، ولن تستطيع الحكومة ان تعتقلك » انه الان مرمى في السجن مثل السكب .

(انه هاجم) ليس فقط وزير الصحة .. وليس فقط مجلس الشعب .. وليس فقط وزير التعليم .. بل ايضا شيخ جامع الازهر لقد هاجم شيخ جامع الازهر .. وطالب بتكوين نقابة للأئمة وقال مرارا (لاتباعه) . (انه توجد للرئيس ٢٥ استراحة بنتها الدولة) . وانتشر هذا الكلام في البلد ،

ولكننى لم اعقب عليه اطلاقا .. لا يوجد فقط ٢٥ ، وانما يوجد ١٠٠ واكثر .. صحيح انه توجد استراحة في كل مكان اذهب اليه في الدولة ، ولكن ، لم تبين استراحة واحدة منذ ان توليت الحكم من ١١ سنة . لم تبين . ويجب تشكيل لجنة منكم لتتظروا اين اقيم ، لان هذه استراحات حكومية .. فعلى سبيل المثال : عندما ذهبت لارى (مصنع البوليستر في كفر الدوار ، اقيمت في استراحة الشركة بالاسماعيلية ، واستراحة الشركة هذه يقيم فيها اشخاص آخرون ايضا ، لانها استراحة مخصصة لكبار الزوار .. عليكم ان تذهبوا الى اسوان .. فهو يقول انه « توجد هناك استراحة فضمة جدا » . لماذا ؟ لان هذا منزل مهندس ، وهو واحد من مجموعة منازل خاصة بمهندسى الري ، والجيران يسكنون في الفيلات الأخرى التى اقامها جمال عبد الناصر ، والتى بنيناها في عهد عبد الناصر من اجل الشركة . (وهذه الاستراحة) هى واحدة منهم (فقط) ولكننى اريد هنا ان اثبت كذب ، ووقاحة هؤلاء الناس .. وانه لم تبين استراحة واحدة لى ، ولا لغرى ، خلال فترة حكمى منذ ١١ سنة .

انه لم ينس الانتخابات الفرنسية ايضا : ان ديستان رحل .. فلماذا لم يرحل السادات ايضا ؟ .. وقد علق ايضا على ما نشر بالصحف عن رفض القضاة نظر الدعوة الخاصة بأتينين من المعارضة ضد الرئيس « لسببهم علنا » في احدى الصحف (٢٥) بقوله : « انه لا يلوم جهاز القضاء ، بل يلوم القانون والدستور .

في ٢٩ مايو ١٩٨١ (قال هذا الشيخ) كانت هناك خطبة من جانب الكنيسة وهى اثاره المسلمين اثر مقتل مسلم على يد مسيحي في منطقة محرم بك . الحزب الوطنى .. لا اعرف سبب غضبه ، وغضب الآخرين وكل الجماعات الاسلامية ، والاخوان من الحزب الوطنى (الديمقراطى) .. وفكر ان « الرئيس قال ان الحزب الوطنى قوى .. فكيف يكون هذا .. اذا كان خائفا من ٢٠ من اعضاء المعارضة فقط .. كما قال الرئيس ؟ » .

انا لم اقل انى خائف .. ولكننى قلت انه يوجد اقل من ٢٠ شخصا محرضا .. وصل الآن عدد الذين تم اعتقالهم الى اكثر من ١٠٠٠ واكثر (يلتفت الى وزير الداخلية) وكم يا محمد ؟ ١٥٠٠ (بما فيهم ٢٥٠ مجرما) ولتعلموا انه — من كل هؤلاء — لم يصل عدد المحرضين الى ٢٠ وكنت اعتقد انهم اكثر من ذلك . وانا اقول ان عدد المحرضين كان اقل من ٢٠ .. والباقي — الذين احزن عليهم — هم الاولاد المضللين ، والذين يعرفون باسم « زعماء الجماعات » — وسوف اتحدث عنهم ايضا فيما بعد .

(قال هذا الشيخ ايضا ان « النيابة تؤيد رشاد عثمان (٢٦) .. فمجهاز القضاء متهم ايضا .. هيا نستمع لهذه (القصة) ، لانها خطيرة جدا كل هذا كان يقوله ايام الجمعة (تحدث عن الموضوع الآتى) في يوم الجمعة الموافق ١٢ يونيو ١٩٨١ ، قال ان (رجال) « مراكز القوى » اطلق سراحهم

... في حين ان المسلمين التابعين لجماعة التكفير والهجرة ، وللجهاد (٢٧) الذين اعتقلوا « بدون ذنب » مازالوا في السجن .. (وادعى) ان اجهزة الامن لا تبحث (عن القمع) بل عن الشباب المسلم ، والعلماء المسلمين ، كما تعد لهذا قواتها المعروفة باسم « الامن المركزى » . ولكن تعرفوا التكفير والهجرة .. (جملة ناقصة) . يقول لكم « الاخوان » ان رجال التكفير والهجرة يتعاونون معنا . مقابل هذا ، ادعى بعض اعضاء هذه (الجماعة) انهم لا يتعاونون معهم . (الحقيقة هى ان) كلهم شئ واحد .. ان سبب الاثارة هو المؤسسات الدستورية .. وقد اخذ (الشيخ) موضوع الزاوية الحمراء وغيرها تماما ، حتى تحدث الفتنة بين المسيحيين والمسلمين . وقال ان السلاح نزع من المسلمين ، ولكنه لم ينزع من المسيحيين . وقال ايضا ان نقابة المحامين — الذين علقوا منشورات مبتذلة وقذرة هم « المحترمون » .

وقد علق على خبر نشر في صحيفة مايو عن موضوع ايران ، جاء فيه ان ما يحدث في ايران ليس من الاسلام .. فيتساءل متعجبا هل ما يحدث في مصر هو من روح الاسلام ؟ وهل الامن الغذائى (٢٨) ايضا من الاسلام .. بالطبع (انه من روح الاسلام) لاننى ساوفر الطعام للشعب . هذا هو الدين وهذه هى سياسته بصورتها البارزة ، ولا مجال لمثل هذه المقارنة مع (الوضع في) ايران . فقد تولى الخمينى السلطة في ايران ، عندما وصل انتاجها من البترول الى ٦٥ مليون برميل يوميا ، واصبح دخلها اليومى ٢٥٠ مليون دولار بشيكات وبدون ضرائب — شيكات بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار يوميا ، وانتاج ٦٥ مليون برميل نفط يوميا . ولكن ما هو وضع ايران الحالى بعد سنتين من حكم الخمينى ؟ انهم يشترون البترول بالكوبونات .. ولا يوجد في ايران طعام .. والخطر من ذلك ، ما سمعتموه عن صفقة السلاح بين اسرائيل وايران .. اسمعوا هذا ايضا : منذ ثلاثة ايام نشر في الصحف ان ايران تشتري الغذاء بشكل رسمى من اسرائيل . من الذى يفعل هذا ؟ انه الخمينى الذى قطع علاقاته معنا لاننا تحدثنا مع اسرائيل واخذنا ارضا .. بالنسبة لايران ، لو ان الخمينى بدأ — منذ توليه سلطة البلاد مع كل هذه الثروة — خطة بنائها ، لاصبحت ايران الآن واحدة من اغنى دول العالم .

(وقال) ان الدولة تحارب الاسلام فقط ، وتؤذى رجال الدين الاسلامى في حياتهم ووظائفهم .. وعندما توقف (أوقف هجومه) ، توجهت اليه الجماعات الاسلامية وقالت له : « لا ، اتكلم » عن الابتذالات ، والأشياء القذرة التى سمعتها ، فذهب وتكلم وقال : « ان الشباب المسلم حزين جدا » . وذهب الى مسجد آخر ، (وقال) : « اتيت لاتحدث ، لأنه لو لم احضر لسفكت الدماء ، لان الشباب ناوى .. » (جملة ناقصة) ليس هذا فقط ، فهو يحضر الى مسجده اشخاص من نفس طابعه لمهاجمة نظام الحكم ، وقد هاجم أحدهم — من زعماء الجماعات الاسلامية — في ١٧ يونيو ١٩٨١ الحكام الذين « اضاعوا القدس » . واضاف : « ان الصهيونية والصليبية ، واليهودية قد ظنوا ان امة محمد ماتت ، ولكن الله بعث لهذه الامة من يحييها » وينادى كذلك بضرورة التمسك بالجهاد .

قال احد «الاخوان» وهو رقم ٢ في جمعية «الاخوان المسلمين» -
التي لا صلة لها «بالجماعات الاسلامية» - كنا نأمل ان يكون هناك
اتفاق في الراى بين الجمعيات الدينية في مصر وقد بدأت تظهر الدلائل الاولى
(لتحقيق هذا الأمل) في هذا اللقاء . وأضاف : « ان مسألة القدس
ليست مشكلة أرض وانما قضية دين وعقيدة .. ان الطريق الوحيد لاعادة
مكانة المسلمين هو تطبيق شرع الله والجهاد » .. وبالنسبة لهذا (الواقع)
« الشجاع » (جدع) من السويس - يؤسفنى كثيرا أنه رجل مجنون ،
ولا داعى للحديث عنه .

لماذا اسهبت وقلت لكم كل هذا الكلام ، لان اعتقال هذا الامام -
امام مسجد ابراهيم في الاسكندرية - هو الذى فجر المعركة . لماذا ؟ لان
« الجماعات الاسلامية » ادعت ان الله اختارهم . وقال المحلاوي ورفيقه
من مسجد السلام هذا الكلام ، بل وأكثر من ذلك . ولم تكف « الجماعات
الاسلامية » بالتعاون « مع الاخوان » وانما سافروا ايضا - كما قلت لكم -
الى جميع انحاء مصر لترديد هذا الكلام .. وسوف اترك لكم هنا في المجلس
(وثائق) ، حتى يمكنكم الاطلاع على الندوات التى عقدتها « الجماعات
الاسلامية » في انحاء الجنوب والشمال ، وستجدون نفس الكلام (الذى
قيل) في جرجا ، اسوان ، اسيوط ، المنيا ، بنى سويف ، الفيوم ، البحيرة
الغربية وبقاى المناطق ... فقد سافروا لانهم اعتبروا هذا (اعتقال الامام)
ضربة لدعاة الاسلام .. ان زميل هذا الداعية « الجدع » امام المسجد الثانى
(مسجد السلام) وقح ، بل وأكثر منه وقاحة .. ان ما ينفرد به امام مسجد
السلام هو انه يجمع الحاقدين - كما قلت - ومن بينهم نائب رئيس حزب
العمل الاشتراكى ، ومندوب من الاسكندرية - انتم تعرفونه - ومندوب
آخر وهو محام .. ومنهم ايضا عضو مجلس شعب وهو يجلس معنا ،
وكان قد اشترك في حملة التشهير هذه ... وكان من الاشرف له ، ان يبتعد
عن هذا الكلام البتذل لانه واحد من كرمتهم الدولة .. ولكن المسألة مسألة
اخلاق (انها) أزمة اخلاق .

هناك ايضا محام من الاسكندرية ، سبق ان قلنا عنه انه رجل فاضل
.. خلال ٦٩ سنة ، ونحن نقول عنه انه صاحب فضيلة ، انه رئيس الحزب
الوطنى السابق فتحى رضوان وعلى مدى ٦٩ سنة ، ونحن نقول عنه انه
انسان ممتاز ، ٦٩ سنة وهو يضع قناعا . ونحن نقول انه رجل ممتاز ..
عندما ترك حزب « مصر الفتاة » عمل كىساعد لآحمد حسين (٢٩) .. اننا
ظلمنا آحمد حسين ، لاننا قلنا ان فتحى رضوان افضل من آحمد حسين ، في
حين انه فضل ان يضع قناعا لمدة ٦٩ سنة .. لقد تركز موكب النفاق هذا -
وهو في الحقيقة موكب المنافقين - في مسجد السلام . (ورد في القرآن) « لن
لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة » ، لنغرينك بهم
ثم لا يجاورونك فيها (٣٠) .. وهذا ما سافعله . حتى لا يبقى منافق بيننا ، كشعب
.. ذهب (رضوان) - للأسف الشديد - بعد ٦٩ سنة ، وقد ذهلت عندما
ذهب ليخطب في مسجد هؤلاء الناس المدنس ، وبالطبع ، أوقفت هذا ،

لان منبر الوعظ لا يمكن ان يحوى مثل هذه الابتذالات ، او يقبلها ..
لقد ذهب يكلمهم في المسجد ويقول لهم : « ان السادات قال لى : تعال ودافع
عنى في قضية أمين عثمان ، ولكنى رفضت .. انا لم ارسل له . الواقع ان
الرجل - الذى تعودنا ان نقول عنه انه انسان طيب - سقط قناعه بعد
٦٩ سنة ، وانفصل دليل على ذلك هو ما يقوله هؤلاء الذين دعوه هناك ،
ونظموا مسيرة من البذاءات .. وهذا سبب اطالنى (في هذا الموضوع) .

ما هى اذن قصة الفتنة الطائفية ؟ هل نفضل ان نتصارع مع « الجماعات
الاسلامية » و « الاخوان المسلمين » من ناحية ، ومع شنودة ، ومدارس
الاحد من ناحية ثانية ، ؟ أم ندخل مرحلة (جديدة) ونقف ؟ .. يجب علينا هذه
المرّة ان نبحث عن حل جذرى لانه لم يعد امامنا وقت نضيعه .. وعلى أية حال ،
فانا لاحظ شيئا اننى ارى انه قد حان الوقت لان نسمى الاشياء بمسمياتها
.. الهجوم على ثورة ٢٣ يوليو ، او وصفها بانقلاب .. هذه الأمور لن
نتسامح فيها .. لا ، ولا .. اننى أستاذنكم في اتخاذ اجراءات فورية

سألونى لماذا ورد ذكر اعضاء الاحزاب مع اعضاء الجماعات الاسلامية
.. كما هو مفهوم ، اسرعت احزاب « العمل » (الاشتراكى) والتجمع
(التقدمى) (٣١) الى الوكالات الاجنبية ، وقالت لها ان عملية
(الاعتقالات) تستهدف تصفية المعارضة .. وهكذا يكون عدد المعتقلين من
المعارضة هو ٥٠٠ را شخص ، منهم ٢٥٠ مجرما . بينما لم يزد عدد المعتقلين
من المعارضة الحزبية عن ٣٠ شخصا من المجموع الكلى الذى يزيد قليلا عن
١٠٠٠ را . ان المعارضة لم تزد عن هذا العدد .. لماذا ؟ ولماذا قبض
بالذات على هؤلاء ؟ كما سمعتمونى اقول ، فان اقوال نائب رئيس حزب
- حزب العمل الاشتراكى - موجودة لدينا ومسجلة بصوته .. فهو يردد
كلمات مبتذلة في المسجد .. ان كل من تم اعتقاله سواء من حزب التجمع
(التقدمى) او من حزب العمل (الاشتراكى) ، كان له دور في الاشارة
الطائفية . ببساطة .. سوف اعرض امامكم عملية بسيطة جدا .. انصتوا :
انهم يسألون لماذا اغلقت صحيفة (الشعب) ؟ طبعا - وفقا لما نقلته وكالات
الانباء - اغلقت جريدة الشعب لانها تسىء لحياة مصر والحزب الحاكم ،
وانها يعنى « ... الدنيا مقلوبة ... » وانها الجريدة التى تمثل الخط
الديمقراطى والحر . هيا ، نر ، لماذا حاولوا الاتصال بالتيار الدينى ؟ لانه
كان واضحا - كما قلت لكم - ان الجماعات الاسلامية بدأت تتغلغل ببطء
خاصة داخل الجماعات ، واحتلت مكانة خاصة وسط الطلاب .. انهم لم
يحتاجوا (للتوجه) لحزب العمل الاشتراكى ، والتجمع التقدمى ، والشبيوعية ،
وبقايا الرجعية ، فكل هؤلاء كانوا يلاحقوهم .. مقداراد حزب العمل الاشتراكى
ان يسلك مسلكهم ، ولكنهم رفضوا ذلك في البداية ، لانهم في مقدمة السباق ،
فلماذا ينضم اليهم آخرون ؟ .

لم ترسل الجماعات الاسلامية - التى كانت في مركز القوة - من اجل
ادارة شئونهم (أى المفاوضات مع الاحزاب) كبار المسئولين بها وبالاخوان

المسلمين لحضور الاجتماعات . بل ارسلوا مندوبيا حتى تستمر العملية . وقد وقع هـ من اعضاء الاخوان المسلمين على بيانات ما يسمى بمجموعة الائتلاف الوطنى (٢٢) .. هذه البيانات التى صدرت ردا على احداث معينة هى تبادل التمثيل الدبلوماسى مع اسرائيل ونكرى مرور عام على هذا الحدث .. انتم تذكرون انهم قد اجتمعوا وكونوا كتلة موحدة تجمعهم كلهم .. وفى يوم تبادل التمثيل الدبلوماسى مع اسرائيل ، وفى نكرى مرور عام عليه ، اصدروا بيانا وقعوا عليه .. فقد وقع عليه هـ من الاخوان فقط ورفض التمسائى التوقيع حتى يكون الموضوع مرتبطا ببعضهم .. وهم يحاولون — حتى اليوم — استغلال التيار الدينى ، وركوب الموجة لان هذا هو الموجود حاليا .

ننتقل لموضوع حزب العمل الاشتراكى فقد بدأت الجريدة الناطقة بلسان الحزب فى النصف الثانى من عام ١٩٧٩ بشن حملة ضد التعديلات التى ادخلت فى قانون الاحوال الشخصية . بدعوى انها تتعارض مع مبادئ الشريعة ولها تأثير ضار على العلاقات الاجتماعية .. وقد نشرت — فى هذا الشأن رسائل لكثير من القراء بالاضافة الى مقالات كتبها كتشور كان يعمل نائبا لرئيس جامعة الأزهر ، وبعد ذلك ادعوا انه نقل من منصبه بسبب المقالات التى كتبها .. ونشرت الجريدة مقالات تعارض دعوة الزعامة السياسية لعدم الخلط بين الدين والسياسة ، بدعوى ان مضمون الاسلام سياسة ودين .. هذا هو (خط) صحيفة الشعب التى سالونى لماذا اغلقت ؟

فى ٢٨ فبراير ١٩٧٩ اعربت الصحيفة عن معارضتها للتوجيهات التى صدرت لائمة المساجد بعدم انتقاد أنشطة الدولة ، والتركيز فى خطبهم على عبادة الله ، والقضايا الخلقية . وعارضت الصحيفة هذا . وحاولت ان تنشر تصريحات اعضاء مجلس الشعب (الجالس) هنا معكم — الذى يتظاهر باهتمامه بمسألة الشريعة الاسلامية — واهتم فى تصريحاته بنشاط لجنة من مجلس الشعب تعنى بتطبيق الشريعة الاسلامية والقى الذنب فى تاخير تنفيذ التطبيق على اهمال المسؤولين فى مجلس الشعب ، وتغيب اساتذة القانون عن حضور جلسات اللجنة ، وعدم حماس الدولة لاستكمال هذا المشروع .. عندما تكتب صحيفة الشعب ان الدولة غير متحمسة لتطبيق الشريعة — فى الوقت الذى يمدهم — كما قلت لكم — عضو هذا المجلس بهذا الكلام ، (بينما) انا اعرف ان رئيس المجلس اجرى معه حديثا امامكم ، وقد سجل الكلام فى محضر الجلسة — رغم انهم يدعون غير ذلك — اليس هذا بمثابة تشجيع للجماعات الدينية (التى تعلن) ان الدولة غير متحمسة ؟

فى اطار الجهود التى يبذلها حزب العمل الاشتراكى لتحقيق الشعبية، والانتشار ، والتفاف اكبر عددهم العناصر — التى تمكنت من مواصلة نشاطه — حوله ، عمد الحزب الى كسب ود القوى الدينية ذات الطابع المعارض فى

المجال السياسى . ويحاول ايجاد شكل دينى له يمكنه فى اطاره ان يحظى بقاعدة عريضة بين الجماهير وهو يفعل هذا عن طريق اتخاذ مواقف مماثلة لمواقف العناصر الدينية تجاه بعض القضايا والاحداث ذات الطابع الدينى التى طرحت على الساحة السياسية مثل موضوع «قانون الاحوال الشخصية» ، وموضوع تقنين الشريعة الاسلامية .. انهم اكثر حماسا لهذين الموضوعين من الجماعات الاسلامية .. فهم يستغلون بعض العناصر الدينية المعروفة لدى الجمهور بمكانتها الدينية الكبيرة لاطهار الوجه الدينى للحزب ، هكذا عين الحزب احد الاخوان — المخرج عنه — رئيسا للجنة الشؤون الدينية .

خلال ندوة الحزب فى ١٤ يوليو ١٩٨١ ، اكد صاحبنا المخرج عنه والذي راس لجنة الشؤون الدينية بحزب العمل ، ان الاسلام دين ودولة ، وانه لا ينبغي القول بانه « لا سياسة فى الدين ولا دين فى السياسة » . كما هاجم أجهزة الاعلام التى تنتقد نظام الحكم الايرانى الذى يحكم وفقا للاسلام ، والذي جعل كل مواطن ايرانى يعتبر الاسلام ديناً ودولة . هذا هو مستشار الشؤون الدينية لحزب العمل .. اى ان نظام الحكم فى ايران يحكم بروح الاسلام .. القتل .. هذا اسلام ، الانتقام .. هذا اسلام ، خراب البلد .. هذا اسلام ، الحق والمقوبة .. هذا اسلام . هذا هو ما يحدث فى ايران . اهذا ما جعل كل مواطن ايرانى يعتبر الاسلام ديناً ودولة .. والدليل ان رئيس حزب الخمينى ، و ٧٢ آخرين قتلوا فى انفجارات . كما قتل الرئيس ورئيس الوزراء وجميع المسؤولين عن الامن فى انفجار بمكاتبهم . هل هؤلاء هم الايرانيون الذين يريد حزب العمل ورئيس قسم الشؤون الدينية بالحزب اعتبارهم مثلاً يحتذى ؟

انكم تسالونى لماذا اغلقت جريدة الشعب ؟ (هكذا يسالون) هؤلاء الذين يرفضون اغلاق (الشعب) .. من الجدير — بمقتضى قانون الاحزاب — ان اتوجه للجنة المختصة لكى تعمل على حل هذا الحزب .. ولكنى لن اتخذ هذا الاجراء اطلاقاً .. تتحدث الجماعات الاسلامية عن جريدة الشعب .. فى ٢ يونيو ١٩٨١ — خلال الندوة الاسبوعية للحزب — تحدث احد اعضاء حزب العمل .. انكم تسالونى لماذا اعتقل اشخاص من حزب العمل .. وفى ٢ يونيو ١٩٨١ ، — اثناء الندوة الاسبوعية لحزب العمل — تحدث احد اعضاءه وهو من المعتقلين حالياً . انكم تلاحظون اننى لا افكر اسما بل افكر فقط انه من المعتقلين ، واعتقل لانه قال : « من الواضح ان الجماعات الاسلامية تسودها حالة من الاستياء تجاه اعلان اسرائيل ضم القدس كعاصمة ابدية ووفقا لسياسة الحزب فى تنفيذ خطته على محورين دعائى وسياسى تقرر (للتخلص من حالة الاستياء هذه) اصدار جريدة اسلامية على غرار اللواء الاسلامى التى يصدرها الحزب الوطنى ، تضم كملحق لصحيفة الشعب وتعالج القضايا القومية معالجة اسلامية ، وتوضح موقف الاسلام من الاوضاع السياسية القائمة » .

في ١٨ يونيو ١٩٨١ عقد الحزب مؤتمرا موسعا ، دعى اليه مختلف القوى السياسية من المعارضة ، ومن بينها عناصر من التيار الديني واثناء المؤتمر اتاحت فرصة لعضو مجلس الشعب - الذي حدثكم عنه - ليتحدث ويقول انه يحمي الشريعة الاسلامية في مجلس الشعب ، وانه قدم استقالته ، وعدل عنها بعد ضغط الحزب الوطني الديمقراطي عليه ، الذي منعه من الاهتمام بتقنين الشريعة الاسلامية .. وبسبب الامام الذي اعتقل - والذي حدثكم عنه - ثارت الجماعات الاسلامية .

وتبنى الحزب مثل هذا الموقف ايضا ازاء أحداث الزاوية الحمراء .. هذا اول ما حدث في أحداث الزاوية الحمراء .. وهو مسجل في محضر الجلسة بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٨١ .. واكد المؤتمر الموسع دعا اليه الحزب لاتخاذ موقف موحد تجاه العدوان الاسرائيلي على العراق ، بان المسؤولين في الحزب الوطني حاولوا صرف النظر عنه .. ومن هنا جاءت محاولة المسؤولين في الحزب الوطني القاء مسؤولية أحداث الزاوية الحمراء على المعارضة .. اننا لم نلصق مسؤولية الأحداث بالمعارضة .. اننى اعتقد ان موضوعا خطيرا مثل الفتنة الطائفية هو موضوع قومى ، لان أى شىء يضر بوحدة شعبنا هو موضوع قومى خطير .. قرر مؤتمر الحزب - وهو مؤتمرا موسع - ان أحداث الزاوية الحمراء هى من تدبير الحزب الوطني .. وهو مؤتمرا يسمع المسيحيون الاقباط هذا الكلام من حزب معترف به في الدولة ، يصرف النظر عن القضايا القومية السامية الكبيرة وقيل كذلك كلاما اكثر وضوحا . فقد اكد رئيس الحزب - اثناء ندوة الحزب التى انعقدت في ١٤ يوليو ١٩٨١ - ان مسؤولية أحداث الزاوية الحمراء تقع على عاتق زعماء « الحزب الوطني الديمقراطي » .

في ٢٢ يوليو خلال الجلسة الاسبوعية للحزب ، انتقد متحدث لجنة الاعلام الموجود الآن في السجن - وانتم تسألون لماذا يوجد عضو حزب العمل في السجن - هذا هو السبب ، فقد انتقد الأحداث الطائفية بقوله ان الدولة هى المسؤولة عن الأحداث الطائفية .. اننى اعتقلته لاجراء تحقيق سياسى معه . والله ، لو كان الحزب الوطني مسئولا عن أحداث الزاوية الحمراء لما اكتفيت بشنق عشرة من اعضائه ولكن ، اذا لم يكن الامر كذلك ، فلماذا قتل الحياء هذه ؟ لماذا تهدم الوحدة الوطنية في البلد ؟ لماذا ؟

كما ادعوا ان الدولة ليست المسؤولة فقط عن أحداث الفتنة الطائفية ، لا . فهذا عضو آخر اعلن في جلسة ٢٢ يونيو ان أحداث الفتنة الطائفية في الزاوية الحمراء ترجع الى محاولة اسكات المعارضة والبقظة العربية التى حدثت مؤخرا عقب ضرب المفاعل النووى في العراق .. ويقول حزب العمل ان الهدف هو اسكات المعارضة ، وكما تعلمون ، يدعى حزب التجمع التقدمى الموجود هنا قائلا « الامبريالية والاستعمار هما اللذان دفعوا الحزب الوطنى - كما هو مفهوم - يا حزب التجمع - كان لابد ان تدخل

الامبريالية والاستعمار في أحداث الزاوية الحمراء . لذلك اتحدث الامبريالية والاستعمار مع « الحزب الوطنى » .

بالنسبة لقصة اعتقال الامام الفافه الذى حدثكم عنه : « عقد حزب العمل مؤتمرا شعبيا في ١ يوليو ١٩٨١ . قال رئيس الحزب خلاله ، ان ما يحدث في مصر يشير الى حقيقة وهى ان كل من يخطب من فوق منابر المساجد مخطيء ، لذلك تم القبض على امام مسجد ابراهيم ، ومحام من نقابة المحامين التى تم حلها ، لمحاكمتها .. وقال ان هذا الوضع يدل على ان القوانين الاستثنائية تم تقنينها لى تخفى ما كان يحدث في ظل الاحكام العرفية من اعتقال وغيره : الوضع متشابه : لا حرية ، ولا ديمقراطية ، ولا ، ولا حينئذ سافر الى دمشق ثم عاد ، دون ان يسأله احد ، اين سافرت ؟ انهم يفعلون ما يريدون ، ويذهبون الى أى مكان يريدونه ، ويتحدثون في الندوات التى نكرتها لكم - ندوات الاحزاب - دون ان يتعرض لهم احد .. ولا يستطيع احد ان يدعى ان احدا دخل (احدى الندوات) وقال لهم اغلقوا ، ووقفوا الندوة .. لا .. هذه (اذن سياسة الحزب ، وكل هذا ينعكس في جريدته .

اليس واضحا ، ان هذه الجريدة تعرض على الفتنة الطائفية ؟ هل اترك هذه الجريدة اذن ، هذه المرة لا ، ولا .. كما اتول لكم ، ان كل من مهدد ، او ساعد ، اوبارك الفتنة من اعضاء الاحزاب ، ومن المشتغلين في الحياة السياسية ، ومن الصحفيين ، او اساتذة الجامعات لن ارحمهم ابدا هذه المرة .

قام « حزب التجمع التقدمى » بعمل طيب جدا فقد قال الحزب « لماذا يكون لحزب العمل فقط واجهة اسلامية ؟ لذا اختاروا شيئا وعينوه سكرتيرا للشئون الدينية .. واحتفل حزب التجمع الملحد والشئون الدينية بليلة التقدر ، والمولد النبوى ، والاسراء والمعراج (٣٣) .. وكذلك الغزوات الاسلامية .

انعقد اول اجتماع لامانة الحزب التقدمى في ٢٢ يونيو ١٩٨١ .. وادعوا عدم تواجد الحزب الحاكم وسط الشعب ، في الوقت الذى قام فيه بتسوية الموقف .. كما تذكرون ، فأتى اعربت عن شكرى امام القيادات المسلمة والمسيحية لمساعدتهم لوزير الداخلية في حل أزمة الزاوية الحمراء . وكان من الممكن ان يصل عدد الذين فقدهم - بدلا من ٧ ، ٦ - الى ١٠٠ و ١٠٠ غيرهم ، يرجع ذلك الى قادة من الحزب الوطنى الديمقراطى مسلمين ومسيحيين سويا مع وزير الداخلية . ولكنهم ، وحزب التجمع قالوا « لا .. ان الحزب الوطنى غير موجود .. يستنتج من ذلك ان جميع بيانات وزير الداخلية خطأ وبالنسبة لقصة الزاوية الحمراء يقولون لا ، هذا هو مناخ الاقتصاد الطفيلى السائد الذى يشجع على السلب والنهب ، ويفرغ الموضوع الوطنى .. من كل مضامين الحرية والاشتراكية ، ويدعو للقيم

الهليطة والرخصة التي تحطم روح الانتماء الوطنى « الفلسفى » « الرنلن »
.. اى كلام ، اى كلام ..

٢٥ يونيو ١٩٨١ ، التى حزب التجمع صراحة مسئولية احداث الزاوية الحمراء على عتق زعماء الحزب الوطنى . هل يحتمل (ان احداثا من هذا القبيل) تستغل بهذا الاسلوب ؟ هل هذه روح حزبية سليمة ؟ هل هذه هى مصلحة مصر ؟ نفترض ان هذا الحزب كان كبيرا قليلا ، ثم جاء اخواننا الاقباط وقالوا: ان الحزب جنبكم ، اعنى انهم يقولون : ان الحزب الحاكم هو السبب (فى الاحداث) .. انتم الذين تسببتم فى انفجار الاحداث .. هل نحن نعمل مثل هذه الاشياء فى بلدنا ؟ .. نحن الذين نمثل الاغلبية ولنا برنامج واضح محدد ، جرى وقوى ؟ .

اريد ان اقول لكم شيئا .. ان هذه الاجراءات التى بدأت اتخذها هي وفقا للمادة (٢٤)٧٤ ... هوجبت هذه المادة فى المجلس بدعوى ان رئيس الجمهورية قد يستخدم هذه المادة ضد اى شيء .. اريد ان اوضح هنا امام المجلس انه حتى بدون المادة ٧٤ كنت سأتخذ نفس الاجراءات واقف امامى واخطب الشعب ، ان المسألة ليست المادة ٧٤ ، المسألة هى مصر . سلامة مصر ، سمعة مصر ، وحدة مصر .

هناك — طبعا — شيء مضحك فى احزاب المعارضة ، تقول جميع احزاب المعارضة لك ان الحزب الحاكم هو الذى تسبب فى وقوع احداث الزاوية الحمراء ، ليصرف النظر عن المفاعل العراقى . هيا نعود الى صحفنا (للصحف) الوطنية ، ولصحيفة الحزب الوطنى ، ونرى مدى استنكارها وادانتها لضرب المفاعل العراقى لقد قالت اسرائيل للعالم : « لم تهاجمنى اى دولة من دول الرفض مثلما فعلت مصر » . هذا بشكل رسمى ، ولكن مفهوم السيلسة للأسف — لا يزال كما كان مسائدا قبل ٢٣ يوليو ، اى المفهوم البذىء .

هاجم نائب رئيس حزب العمل بشدة — فى مسجد السلام فى ٢٢ مايو ١٩٨١ — الخط السياسى للحكومة ، وتطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية . فى ٢٣ يوليو ١٩٨١ هاجم ما سعى « بالموقف غير الديمقراطى للحكومة ، والحزب الوطنى تجاه نقابة المحامين » .. تجاه المحامين الذين علقوا منشورات بالخارج (٣٥) .. يجب مبدئيا استكمال التحقيق وعرضه على المجلس ، وتحليل (حالات) اعضاء مجلس « نقابة المحامين » التى تم حلها ، وتقديمها لمجلس الشعب لانتى اريد ان تحفظ هذه القضايا ، وتسجل من اجل التاريخ وعلنا امام الشعب كله .

اما الآخرون الذين حدثتكم عنهم .. نقابة المحامين وهى ليست بعيدة عن حزب العمل او عن حزب التجمع ، او عن الجماعة التى تكونت من بقايا الوفد الجديد . عقدت نقابة المحامين بتشكيلها القديم ندوة فى ١٢ مارس

١٩٨١ حضرها عمر التلمسانى ، ومحام من الاخوان من اعضاء مجلس النقابة ، ومحاسب من الاخوان ، وآخر من مركز الدراسات الاسلامية . كان موضوع المناقشة معالجة الاسلام لمشكلة الفقر فى المجتمع . ولكنكم تعلمون بالتأكيد ان اجتماعات نقابة المحامين خصصت للهجوم على نظام الحكم ، كما انعقد اجتماع آخر لنقابة المحامين .. كل هذا حدث قبل تغيير مجلس النقابة .

ومن اجل ربط كل العمليات (ينحتم على ان انكر) ان نقابة المحامين لا تنفصل عن الفتنة الطائفية ، تماما مثل حزب العمل ، وحزب التجمع ، وكجميع المشتغلين بالسياسة . فى ٢٧ مارس ١٩٨١ ، عقد اجتماع لنقابة المحامين حول معالجة الاسلام لمشكلة الفقر فى المجتمع . تحدث فى الندوة ، احد الاخوان وهو محام وكان عضوا بالمجلس الذى تم حله ، كما تحدث عضو آخر ايضا . وفى ١٢ يونيو (٨) ، عقدت ندوة اخرى قبل حله ايضا . تحدث فيها محام عن الاخوان وعضو المجلس الذى تم حله ، وعضو آخر من الاخوان مفرج عنه ، وهو من الاخوان ولكنه انضم لحزب العمل

ما الذى اردت ان اقله واستعرضه هنا لقد سئلت وانتم ايضا تسألون نفس السؤال الذى تساله الاحزاب . لماذا اعتقلنا اعضاء هذه الاحزاب ؟ اننا اعتقلناهم لان لكل واحد منهم صحيفة سوداء (فى موضوع) الفتنة الطائفية ، لو اردنا حل الاحزاب ، لكان ما قرأته لكم ، وهذه الوثيقة ، وكذلك الوثيقة التى احتفظ بها ، لكان كل هذا يعطينا الحق فى حل الحزبين لان الفتنة الطائفية تعتبر خطرا قوميا ، وليس خطرا حزبيا ، انها خطر قوى لمصر ، واستغلال الفتنة بهذا الشكل يحرم مستغليها من جميع حقوقهم .. ومع ذلك لن انعمل هذا .. ان هؤلاء المعتقلين قبض عليهم لان لهم دورا فى الفتنة ، كما قلت لكم انهم تعاونوا فيما بينهم ، فقد التقى الاخوان مع الجماعات الاسلامية مثلما حدث فى مسجد بالاسكندرية ، وفى اجتماعات نقابة المحامين ، وفى الاجتماع الموسع لحزب العمل ، والاجتماع الموسع لحزب التجمع ، لهذا السبب اغلقنا صحيفة الشعب .

توجد امامى اشياء كثيرة لا بد ان اعالجها اذ يوجد امامى وثائق كثيرة جدا . فالجمعيات التى يتحدث عنها الدعاة ، وهؤلاء الذين يجرون خلف الدعاة — دعاة الفتنة — ليسوا خاضعين لتنظيم واحد : ، تنظيم الكلية الفنية العسكرية ، وصالح سرية وهو نفس التنظيم . وانتم تعرفون القصة كلها ، وقد اعدم اثنان ممن اشتركوا فى الحادث .. وتنظيم يحيى هاشم وكيل نيابة بالاسكندرية سنة ١٩٧٤ هو ايضا تنظيم من نفس النوع . فقد حاول مساعدة المتهمين اعضاء تنظيم الكلية الفنية العسكرية لاجبار السلطات على الاتراج عنهم ، والقضاء على نظام الحكم القائم ، واعلان الخلافة الاسلامية .. التنظيم كله قبض عليه ، وتمت تصفيته .. اننى استعرض امامكم التنظيمات .. ويعتبر تنظيم الجهاد فرعا من تنظيم الكلية الفنية العسكرية لان احد هؤلاء المفرج عنهم فى عملية الكلية الفنية العسكرية

- بعد حسن الفتوى - التي حكم عليه بالبراءة ذهب وكنت تخبيا
ويضع هيكليا ككلا ، متظمتا منه ، كل هؤلاء لم يظلمكم هم رسيد
والا تظلمت بهم . انتم تعلمون قضية التكرير والهجرة التي يترسها شكرو
لحد محض والشيخ الامين رحمه الله وهذه جماعت اسلامية .

أريد ان اتول لكم شيئا هائلا جدا وخطيرا يهنا جميعا وبهم اجلسا
الضفة . هناك امر كبير كان يجب ان احضرها واحكمكم فيها . ان لم
هلم ولقد ان افكره لكم . وهو ان لخطر ما يتعلق بهذه الجماعات الاسلامية
- وحتى نعرفها - تلك المهام التي يفرسونها في الفعل لولائنا .. وعلى
الاحزاب التي تساعدنا ، لو تلك التي تحلول القرب اليها ان ترى اي حصة
ترتكب ضد احيانا الضفة ومنه بحر .. ما هو السلوب تفكر هؤلاء القس
انهم يتكلمون بما يسمى « الحكمة » .. وتغض الحكم بما لول الله . ويص
اي توازن بينهما الاصل .. ويتكلمون بالعنف وبضرورة محاربة السلطة
الكثرة ، والجميع الجاهل والقضاء عليها . هذا هو لخطر ما يهنا
السلوب تفكرهم .. هذه التعليم يفرسها الاخوان المسلمين .. ومن
يترس بلولا لامر الجماعة والالتزام بينا القمع والطاعة للامر .. ومن
الطروفا ، اعني انهم لا يتسكون بذلك الله سبحانه وتعالى الذي يجمع
ما جميعا القمع والطاعة بلا جدال .. ولكنهم يطبقون هذا المبدأ لامر
الجماعة . ولعلنا لهذا الامر ، انهم لا يعملون وقتا لاحد المبادئ
القيرة للقرآن والسنة والما يمتنون فقط على تفسيرات لمر الجماعة
لكبت القرآنية والاحديث .

ان الشيخ حسن البنا رحمه الله هو الذي وضع مبدأ القمع والطاعة
والا - كما ترون - عرفت عند الشيخ حسن رحمه الله وقد علمنا
جبا الى جنب خلافة في فترة التنظيم السري ، فعملنا ضد الانجليز وضد
الملك ، وضد الاحزاب ، ولكننا لم نعمل ضد مصر الحمد لله .. انني اعلم
من اجل مصر .. ان القمع والطاعة يخلطان اسلحا ميكانيكيا .

وتلوا ان لمر الجماعة هو النشر للقرآن .. ولامر الجماعة هو تنفيذ .
لما لمر لمر الجماعة فهو طيب تخرج فقط منذ سنة ، ويبلغ من العمر
٢٢ او ٢٤ سنة . يوجد هنا منى للدير المصرية .. ولكنهم يقولون :
« لا ، لا تستمع لفتى الديار المصرية .. فامر الجماعة هو الذي ينشر
القرآن » . هنا يكن الخطر .. والاكثر من ذلك : انهم يحرمون - طيعا -
قولا للدولة ، ويحرمون الانضمام للتوات المسلحة « لانها كثره » .
ويحرمون الصلاة خلف الامة لانهم تابعون للدولة . ويحرمون العمل في
مؤسسات الدولة والمؤسسات العلمية .. ويتنصون التواتين ، والتقاضى
الامر المحكم ، لانها محكم من عهد الجامعة . ويحرمون الحصول على نفقات
المعيشة من الدولة لانها لمر حرام . ويحرمون التعليم « لان المستظفين
بالتعليم كثر » . ولان مواد التدريس « غير اسلامية » ، لاحتوا التحريف
هنا .

ويتولون ان الله خلق الانسان لعبادته فقط ، ويجب ان يقتصر التعليم
على القرآن والسنة فقط . هل هذه عبادة الله ؟ هل هذا معنى الآية
التي يقول فيها الله سبحانه وتعالى : « وما خلقت الجن والانس
الا ليعبدون (٢٢) » ؟ ومن هنا استجوا ان التعليم كله كثر ، والله يجب
ان يترس فقط القرآن والسنة .. ان كل شيء كثر ، ويسكن القرآن
والسنة . لبا يلقى الانبياء (الطوبى الضيفة) علوم الضيفة
والكبياء علم القيرة الضرورية للعبادة بشكل صحيح - لا .. هذا
كله كثر .. ويحرمون الملكية الخاصة لان كل شيء ملك لله .
التيهوا الى اللعب بالانسان . حقا ان الله ملك كل شيء .. هذا
مصحح ولكنه يقول : « ولتفتوا ما جعلكم مستظفين به (٢٧) » .
ان الله استظفنا فيه .. ويحرمون على المرأة تعمل وتعلم . لانها خلقت
لخدمة النشء والتزلم المنزل ، ويحرمون مشاهدة التلفزيون والسينما
والاستماع لوسائل الاعلام الاخرى ، لانها « تنشر الفسك » ويقولون ان
المسلمين يعيشون اليوم في دار حرب ولذلك يجب الخروج للجهاد .

كما ترون ، هناك ثلث بشفة ترتبت على هذا كما علمتم وكما علمت
وبوجود عندي ما يزيد عن ١٠ حالات - فهذه بنت وولد ينضمون للجماعات
الاسلامية ويعصون آباءهم وامهاتهم .. الاب والام هما اللذان كرمهما الله
سبحانه وتعالى اعظم تكريم ، هذا خطأ ، خطأ ورينا سبحانه وتعالى يقول
انا لا اعفو عن جريمة كذبه ولا اقبلها .. هذا رغم انه رحيم ورحيم
ورؤوف .. وقد جاء في القرآن : « قل يا عبادي الذين اسرفوا على انفسهم ،
لا تقنطوا من رحمة الله (٢٤) » هكذا حتى من الخطأ واسرف على نفسه .
وقال : « ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء (٢٥) » ..
انه لا يغفر لمن يشرك به ، وفي تنقيحه المشورة لبني آدم ، يقول لنا كشر
بالنسبة للاب والام : « وان جاهدك على ان تشرك بي ما ليس لك به علم
غلا تطعها وصاحبها في الدنيا معروف (٢٦) » . انتبهوا لهذه الجريمة
التي يرفضها الله تعالى . رغم ان رحمته سبحانه وسعت كل شيء . فقد
قال انني لا اقبل الشرك بي . وقال حتى لو طلب منك هذا ابوك وامك ،
غلا تقبل ، ولكن عاللمها بالمعروف .. بالمعروف . اعني انك تضحك معهم
وتقول لهم على سبيل المنزل : انني سافكر في هذا الامر ان شاء الله . لانها
الاب والام .. اعني : علل الاب والام بالرحمة .

ما الذي نعلمه الجماعات الاسلامية للاب والام اليوم ، هناك ١٠ حالات
لم انكرها بالاسم .. فليبت رفضت طاعة ابوها .. وبالنسبة للابن ..
فكلنا .. نعرف اذا خرج الابن (من سلطة ابية) فهو ولد ولا يخشى عليه
.. ولكننا نخاف على البنت . امراء الجماعات كما تعرفون ، وكما
بلغكم - عندما ياتي شخص ويطلب يد البنت ليتزوجها ، امر الجماعة
هو الذي يعطى الموافقة : واذا لم يوافق فهي لا تتزوج (حتى لو ان هذا
الامر) يخلف رغبة ابوها وامها واعلمها والعالم كله . احيانا تخرج (البنت)
وتترك بيت ابوها واسرتها .. هذا مسجل هنا امامي . واحبنا ياتي امر

الجماعة ويطلقها من زوجها . ويتزوج بها .. هذا مسجل هنا .. واحيانا كما حدث - (وموجود امامي) - يحاول امير الجماعة اغراء البنات الذي له اولاد اكبر منها بأن ترفض « الزواج بآخر » .. انها بنت ناس طيبين ولكنها تطيعه وترفض ، وبعد ان تتخرج وتصل لمرحلة عالية وممتازة ، ترفض ، وتترك أهلها وتهرب وتذهب لامير الجماعة الموجود في إحدى المدن في حين انها أصغر من أولاده ، وفي كل مرة يأتي إليها عريس تقدمه إلى امير الجماعة الذي يرفضه . يرفض ويرفض ويرفض إلى ان يتزوجها هو ، هل هذا هو مفهوم مهمة امير جماعة الاسلام والدين ؟

أريد ان تفكروا معي في تشريع ، لانه يجب علينا ان نتخذ موقفا ، خاصة ازاء البنات اللاتي تنهجن على طاعة أسرهن لهذا السبب . لماذا ؟ لان رينا - كما قلت لكم - امرنا ، وقال لنا ان الأب والأم ... ان الجنة تحت ولكن أضحك في وجهها ، هذه هي مبادئ الجماعات الاسلامية .. وهذه هي الأمثلة التي عندي والأسماء ولكنني لن أعلن الأسماء أو أي تفاصيل أخرى .

هناك شيء واحد أريد ان اقراه امام هؤلاء الذين سالوني لماذا اغلقت صحيفة الشعب وحتى أثبت لهم صدقنا ، امامي قرار المحكمة الخاص بمصادرة العدد قبل الأخير ، ماذا يقول حكم القاضي ؟

حيث انه يتضح - على ضوء ما تقدم - ان جريدة الشعب في عددها رقم ١٢٢ ، الذي طلبت النيابة مصادره قد تجاوزت حدود النقد المباح الى التشهير بنظام الحكم الشرعي القائم في البلد ، والتحريض على كراهية السلطة وازدراءها ، فضلا عن الاثارة التي من شأنها زعزعة الأمن العام ، والسخرية به والاضرار بالمصلحة العامة .. ان سلوك الصحيفة هذا يخرج عن مبادئ الدستور والقانون .. وحيث ان الجريدة المذكورة اعلاه تضمنت الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٠٢ مكرر ، و ١٧٤ من (قانون العقوبات) - ومن ثم يكون امر المصادرة في محله ويجب تنفيذه وفقا للمادة ١٩٨ (من قانون) العقوبات . لهذه الاسباب قررت هيئة المحكمة تنفيذ امر مصادرة العدد رقم ١٢٢ من صحيفة الشعب الصادر في ٢٥ اغسطس ١٩٨١ .

سمعت الوصف .. وان الصحيفة تجاوزت حدود النقد المباح الى حد التشهير بنظام الحكم الشرعي والتحريض على كراهيته وازدراؤه فضلا عن الاثارة .. وكتب نائب الحزب في عدد آخر « ان العدد الذي تم مصادره تضمن كلاما من هذا القبيل اقل بكثير من العدد الذي سبقه » . لماذا أقول هذا لانهم ادانوا انفسهم ويجرون وراء المراسلين الاجانب ليقولوا لهم اننا نصنف المعارضة ، نصنف الأحزاب ، نصنف ..

لابس . انصتوا لي بحلم .. لماذا أقول هذا ؟ لان المواجهة هذه المرة حاسمة هذه المرة ان تكون هناك انصاف حلول .. وبالفعل لن اطلب حل هذا الحزب بالرغم - كما قلت لكم - من ان هذا الحزب وحزب التجمع يجب حلها ، بكل تأكيد .. ولكن لن اسمح بان يفعل انسان ولو غلطه واحدة بدون ان يحاسبه القانون ، وقد قلت لكم : ان انياب الديمقراطية اشرس من الدكتاتورية .

كاد الوقت ان ينتهي ولكن قبل ان انهي كلامي يجب ان أقول لكم بماهي القرارات التي اتخذتها ، وما هو البيان الذي اعلنه للشعب . عندي مادة كبيرة سوف اعدّها واطبعها وارسلها لكم لتقرأوها . فقد قرأت - كما قلت - انصاف هذا الكم عشرين مرة ، ولكنني لخصته لكم في هذه الصفحات ، وهذا يكفي .

ان الاجراءات التي اتخذت - كما تعرفون - تم تنفيذها نفذت الاجراءات - كما قلت لكم - ضد كل من كان له صلة او ساعد او رحب او قام باعمال أدت الى انتشار الفتنة الطائفية . وسوف يتم تقديم هؤلاء امام المدعي الاشتراكي لاجراء تحقيق سياسي ، حتى انه سيجري استجواب علي لتاريخ كل واحد .. لن يتم شيء في الخفاء .. الآن أعرض امامكم القوانين التي أريد ان تناقشوها وتقرروها ، بالإضافة الى اسماء المقبوض عليهم . كل شيء معد ومطبوع لانه لا ضرورة لاختفاء شيء .. حتى لايسال احد أين ابني ؟ لانه لن يجده - لا ، هو موجود ، لذلك ستأخذون هذا الآن ، لان كل شيء جاهز ومطبوع .

ان البيان موجه للجانبين ، للمسلمين والمسيحيين على حد سواء . هذا البيان الذي سأوجه به للشعب .. لماذا ؟ لان الفتنة وقعت بين الاثنين ولكن ، أولا أريد ان أقول انه ابتداء من هذه الليلة ليس هناك شيء اسمه « عنصرا الأمة » .. وانما توجد أمة واحدة فقط ، وعنصر واحد . كان أعضاء مجلس الشعب ومجلس الشورى عندي في ابريل الماضي وكنا نحفل بالعيد - وقلت لهم ان رئيس الكنيسة القبطية أضر بابائنا الاقباط في مصر ، وضربت مثلا . انهم جميعا يجلسون هنا معكم .. أثناء تشكيل الحكومة ، عينت البيرت برسوم سلامة وزيرا للدولة (٤١) نتيجة تصرفاته . وقالوا لي ان البطريرك شنوده سيقول انني عملت هذا كي اجعل لكم وزيرا قبطيا ثالثا .. كيف يضع حساباته ؟ يضعها وفقا لعدديكم ؟ كم عدد المناصب التي تشغلونها ؟ ليس هذا ما اعطيته لكم .. فقد خشيت الا يستمر الاستقرار وان تؤدي تصرفات البطريرك شنوده الى نتائج سلبية - لا ، فعندما عينت البيرت برسوم لهذا المنصب لم أفكر كم وزير قبطي وكم وزير مسلم . لا ، ابدا من الطبيعي هو ان يكون هناك ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ محافظين اقباط .. لقد اعطيت اشارة واضحة في هذا الشأن .. وقد وجهت تحذيرا عندما قلت في المدينة الجديدة « عشرة رمضان » - انه لأول مرة في تاريخ اقباط مصر ، تبني الحكومة كنيسة على حساب الدولة بدون طلب من الاقباط ، لماذا ؟ لانني كنت مقتنعا اننا دخلنا مرحلة جديدة .

وقلت في رسالة بشأن بناء الكنائس ولكنها أصبحت كلاما لا معنى له . نحن انتهينا من هذه الحكيمة وتجاوزناها لا نضيعوا وقتا في هذا الكلام . حتى الأزهر اشترك في وضع حجر الأساس لتلك الكنيسة . . . اشترك . . . وأنتم هل تعرفون مدى هذه القسوة التي اضطرت أن تستخدمها تجاههم ؟ لقد كنت قاسيا معهم . ونعلا وضع الأزهر حجر الأساس لبناء مسجد للمسلمين وكنيسة للمسيحيين . . . ولكن الإشارة لم تفهم . . .

وبعد ذلك قلت انا رئيس مسلم لدولة مسلمة يعيش فيها المسلمون الى جانب المسيحيين (٤٢) ولأن الشعب واحد . . . ان تصريحى هذا الضالم يفهمه المسلمون بالذات كما يجب . كان البيان الاول بشأن كنيسة المعثر تضمنها البيان لا تضيع وقت الدولة ووقتكم في الكلام عن الكنيسة . . . وكانت الرسالة التي الدولة كنيسة دون أن تطلب ودون أن تدفع . فهي مستبينة . . . لا تضيع وقتا . . . لكنه لم يفهم الرسالة عندما قلت في البيان الثاني « انا رئيس مسلم لدولة مسلمة » فسمعت ان أوجه كلامي للجماعات الاسلامية وللآخرين . كل قصدي اننى رئيس مسلم لدولة مسلمة لا يقبل ظلم اى مواطن عنده ، خاصة اذا كان ينتمى الى الكتلبيين اعنى المسيحيين واليهود . لا ، اطلاقا ، باى حال من الأحوال لأن قرأنا امرنا بذلك ، امرنا ان نؤمن بما أنزل على موسى وعيسى ومحمد . هذا ايضا لم يفهم لم يفهم الطرفان هذا ويجب على ان افهمهم .

هذا هو البيان الذى يجب ان اوجهه للشعب بعد الاجراءات التي اتخذتها . . . وسوف اقراه كى يصل الى الشعب من خلالكم ويشمل الخطوات الخاصة باجراء استفتاء عام بمقتضى المادة ٧٤ . كما يتضمن قرارات تنفيذية اخرى سوف تعلن الآن لاننى وقعت عليها وهي تتعلق بالجمعيات الدينية ، والقوانين المطلوبة ، والنشاط غير الشرعى . . . كل هذا سيداع عليكم ، على اية حال سوف اقرا البيان :

« بسم الله . . . منذ فترة ما ، حاولت بعض الفئات المخربة في مراحل متعددة اثارة فتنة طائفية بين أبناء الامة وقد بذلت جهدا للقضاء على وحدتها الوطنية ، وقد استخدمت - في سبيل تحقيق أغراضها - شعارات مضللة ووسائل غير مشروعة ، نفسية ومالية معا . هذا بهدف اعلقة مسيرة الشعب في نموه وازدهاره وديمقراطيته . وقد واجهت الحكومة كل هذا احيانا بالاجراءات العادية واحيانا بالنصيحة واحيانا بالتوجيه والارشاد . . . وفي الآونة الأخيرة ، وقعت أحداث خطيرة هددت الوحدة الوطنية وسلامة المجتمع وسلامة الجبهة الداخلية ، الا ان هذه الفئة المخطئة تملت في أعمال التخريب ، واستهانت بكل القيم والقوانين ، وانحرفت عن الطريق المستقيم وسلكت طريق العنف والإرهاب وسفك الدماء وتهديد الأمن . . . كما استغل بعض الأفراد هذه الأحداث وعلموا بتسعيدها الأمر الذى لزم معه اتخاذ اجراءات فورية وسريعة لمواجهة هذا الخطر الذى يهدد الوحدة الوطنية وسلامة الوطن .

ومن منطلق مسئوليتنا الدستورية المستمدة من المادة ٧٢ من الدستور ، وبناء على الصلاحيات المخولة لنا بمقتضى المادة ٧٤ من الدستور والتي تحص على انه يجب على رئيس الجمهورية في حالة وجود خطر يهدد الوحدة الوطنية ، وسلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها المحدد في الدستور - ان يتخذ اجراءات فورية لمواجهة هذا الخطر ، ولن يتوجه ببيان للشعب ، ويجرى استفتاء حول الاجراءات التي اتخذها خلال ٦٠ يوما من اتخاذ الاجراءات ووفقا لذلك قررنا :

١ - حظر استغلال الدين لتحقيق اهداف سياسية او حزبية ، وحظر استخدام او استغلال أماكن العبادة لهذا الهدف او للاضرار بالوحدة الوطنية ، وسلامة المجتمع او سلامة الوطن . . . لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة .

٢ - اعتقال الأشخاص الذين توجد ضدهم أدلة قوية باتهم بنفوسوا واشتركوا وجندوا أو استغلوا ، بصورة أو بأخرى ، الأحداث التي هددت الوحدة الوطنية أو سلامة المجتمع أو سلامة الوطن . واسماء هؤلاء - هذا القرار الثاني - أسماء هؤلاء الأشخاص مطبوعة في القرار المعد الآن لنشره في الصحف ، وسيوزع عليكم .

٣ - التحفظ على اموال بعض الهيئات ، والمنظمات ، والجماعات والجمعيات التي مارست نشاطا أو أعمالا هددت الوحدة الوطنية ، وسلامة المجتمع وسلامة الوطن وقد وقعت على قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٨١ الخاص بهم . . . وهو جاهز ايضا ، وسوف يوزع عليكم وعلى الصحف .

٤ - حل بعض الجمعيات المشهورة ، وفقا لنص القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، والتي مارست نشاطا هدد الوحدة الوطنية وسلامة المجتمع ، وسلامة الوطن . . . وصدر قرارى رقم ٩٢ لسنة ١٩٨١ وهو ايضا جاهز وسيوزع عليكم .

٥ - إلغاء الرخص الممنوحة لاصدار بعض الصحف والمطبوعات ، ومصادرة اموالهم ومقارهم واصدرت القرار رقم ٩٤ لسنة ١٩٨١ وهو جاهز لكم وللنشر في الصحف .

٦ - نقل بعض اعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا الذين توجد ضدهم أدلة قوية على انهم مارسوا نشاطا كان له تأثير ضار في تكوين الراى العام ، وتربية الشباب ، وهدد الوحدة الوطنية وسلامة المجتمع او سلامة الوطن وانه يجب نقلهم الى وظائف يحددها وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى بموافقة الوزراء المختصين . اصدرت قرارا في هذا الشأن رقم ٩٠ لسنة ١٩٨١ .

٧ - نقل بعض الصحفيين وغيرهم من العاملين في المؤسسات الصحفية القومية ، وبعض العاملين في اتحاد الاذاعة والتليفزيون وفي المجلس الأعلى

للثقافة الذين توجد ضدهم أدلة قوية بأنهم مارسوا نشاطا كان له تأثير ضار على تكوين الرأي العام ، وهدد الوحدة الوطنية وسلامة المجتمع وسلامة الوطن . وأنه يجب نقلهم الى هيئة الاستعلامات أو باقى الجهات الحكومية التى يحددها رئيس الوزراء وصدر فى هذا الشأن قرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٨١ .

٨ - الغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٨٢ لسنة ١٩٨١ بتعيين الانبا شنودة بابا الاسكندرية وبطريك الكنيسة القبطية وتشكيل لجنة من أساقفة للقيام بالمهام البابوية وهى :

(أ) البطريك مكسيموس : اسقف القليوبية .. وهو رجل دين قبطى ، كان مرشحا للكرسى البابوى .

(ب) البطريك صموئيل : اسقف الخدمات العامة وكنائس المهجر ، كان مرشحا للكرسى البابوى الذى فاز بأغلبية الاصوات .

(ج) البطريك أجريجوريوس : اسقف البحث العلمى والدراسات القبطية العليا .. مدير المعهد العالى للدراسات القبطية .

(د) البطريك اثناسيوس : اسقف بنى سويف ويهنسا : يشغل حاليا منصب وكيل الهيئة العليا للأوقاف القبطية وهو سكرتير سابق للمجمع المقدس .

(هـ) البطريك يؤنس : اسقف الغربية ، والسكرتير الحالى للمجمع المقدس .

وقد عملت هذا حتى لا تبقى الكنيسة بدون من يمثلها لدى الدولة .

الى هنا نص القرار ، ولكننى أوضحه : فقد اجريت هذا بعد ان استشرت المخلصين للدولة وللكنيسة .. وعلى الاساقفة سرعة معالجة الجو العام السائد بين الاقباط فى الداخل والخارج ، لكسر حاجز التعصب، والحد من الكراهية ، وبث روح المحبة والتسامح وعلى هذه اللجنة ان تتقدم للدولة بكل الاقتراحات المناسبة لاعادة الكنيسة الى وضعها التقليدى الصحيح كنسيج حى فى جسم الدولة وعليهم غرس روح المحبة والتواضع، والتسامح والحكمة تجاه جميع الطوائف والناس ، فقد كانت الكنيسة رائدة لكل كنائس العالم فى هذا الدور .

« ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطانا ، ربنا ولا تحمل علينا اصرارنا كما حملته على الذين من قبلنا ، ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا ، أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين » .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ملاحظات :

(١) هيئة المستشارين : هيئة مسئولة كونها السادات فى مارس ١٩٨١ ، فى اطار توسيع قاعدة المؤسسات الديمقراطية فى مصر .. تضم الهيئة ٧٢ خبيرا ، رؤساء ومحضرين فى الجامعات ومراكز البحث ، وزراء ، رؤساء نقابات مهنية ورئيس اتحاد العمال .. كان يرأسها المستشار الشخصى للسادات سيد مرمى وهى كهيئة لم تكن لها سلطات حقيقية .. وتم حلها مع تولى مبارك للسلطة .

(٢) المقصود : الاضطرابات الخاصة برفع اسعار الاغذية التى وقعت فى ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ . انظر مقال ج. اريخ فى هذه المجموعة .

(٣) فى ١٥ اغسطس ٧٢ صدق مجلس الشعب على « قانون الوحدة الوطنية » الذى نص على عقوبة السجن المؤبد لمن يحاول المساس بالوحدة الوطنية ، على سبيل المثال : معارضة الحكومة بالقوة ، ترويج اشاعات ، الاشتراك فى تنظيم سياسى ايا كان ما عدا الاتحاد الاشتراكى العربى ، التحريض على الاضطرابات الطائفية .

(٤) المقصود : وزير الحربية محمد احمد صادق الذى كان ايضا نائبا لرئيس الوزراء وقائد القوات المسلحة ، ولكنه عزل من منصبه فى ٢٦ اكتوبر ١٩٧٢ عقب التردد الذى اظهره فى اعداد الجيش للحرب ضد اسرائيل .

(٥) المصرى الذى تولى بعد محمد احمد صادق (١٩٧٢ - ١٩٧٤) .

(٦) « الاخوان المسلمين » : كجمعية ، تم حلها قانونا فى اكتوبر ١٩٥٤ ، بعد محاولة ماثلة لاغتيال ناصر .

(٧) عمر التلمسى : زعيم الاخوان ورئيس تحرير مجلة الدعوة ، انظر مقال ي. اليتيمان فى هذه المجموعة .

(٨) كان السادات موجودا فى بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ما بين ٢ - ١٠ اغسطس ١٩٨١ .

(٩) فى منطقة شمال شرق القاهرة .

(١٠) وفقا للدستور ، يعين الرئيس ثلث اعضاء (مجلس الشورى) الـ ٢١٠ . ويتم اختيار الباقى بالانتخابات العامة .

(١١) فى اغسطس ١٩٦٥ ، اعلنت السلطات عن كشف مؤامرة واسعة النطاق « للاخوان » ضد الحكم فى اعقاب ذلك تمت اعتقالات واسعة ، واجريت محاكمة علنية وتم اعدام بعض المتهمين ، من بينهم زعيمهم الروحى سيد قطب .

(١٢) التقية : اخفاء الايمان الحقيقى وقت الخطر ، وهى موجودة اساسا فى الاسلام الشيعى .

(١٣) ميلز كوفلاند : رجل المخابرات المركزية فى الولايات المتحدة الامريكية وقد عمل فى الشرق الاوسط وخاصة فى مصر مساء ثورة الضباط وخلال معظم سنوات حكم ناصر .

(١٤) حسن اسماعيل البشبي : زعيم (مرشد علم) الإخوان منذ وفاة مؤسس الحركة « حسن البنا » في ١٩٤٦ تولى بلجين - على ما يبدو - في ١٩٦٦ .

(١٥) علاء سراج الدين : السكرتير العام لحزب الوفد خلال فترة الأخيرة .. ومن موفته الحياة السياسية في مصر في السبعينات ، انظر مقال ع. ايلون « السادات والمعارضة الشيوعية » في هذه المجموعة .

(١٦) الخطبة : الكلمة التي تلي لقاء صلاة الجمعة ، كثيرا ما تلفظ طلبا سياسيا .

(١٧) الشيخ الذي علقه السادات بشدة في هذا الجزء من الخطاب هو الشيخ احمد الحلوى من الاسكندرية ، انظر مقالات م. كرم ، دى. البشبي في هذه المجموعة .

(١٨) في نوفمبر ١٩٧٦ ، احتل بعض المتطرفين الابرأين السفارة الأمريكية في طهران ، واختفوا ما يقرب من ١٠٠ شخص كرهائن في نهاية ابريل ١٩٨٠ فشلت العملية العسكرية التي قامت بها القوات الجوية الأمريكية لاطلاق سراح الرهائن . وقد سبب احتجاز الرهائن في الاسر نيبا يزيد من ستة ، وفشل عملية الانقاذ ، انطباما بالاجباط والاذلال لدى الولايات المتحدة الأمريكية .. وقد اعتبرت الحكومة الابرأية ذلك نعرا بدعم الروح النورية .

(١٩) بيت أبو الكوم : قرية السادات .

(٢٠) يستخدم هنا التلاعب باللفظ : الكوم (اسم القرية) : كومة نكس . مر (اسم قرية) : مر ، مرارة .

(٢١) في الستينات من القرن الماضي ، اقترح الحاكم المصري اسماعيل اموالا لتحويل مشروع حفر القناة ، والاسراف على حبل اقتلاعها هذه القروض وغيرها عرضت مصر للاقتلاص .

(٢٢) سورة النساء آية ٤٣ .

(٢٣) على صبرى ، وسلي شرف : من البارزين بين أصحاب مراكز القوى في حكومة ناصر .. وعرفوا ببرائات القوى « تم فصلهم من مناصبهم على ايدي السادات في مايو ١٩٧١ - صدر حكم بالاعدام لصبرى وشرف ، ثم خفف الحكم لسجن مؤبد . اطلق سراحهما في مايو ١٩٨١ ، بلجراء فسر على انه اظهار ثقة والاستقرار من جانب نظم الحكم . »

(٢٤) المتصود : اعضاء جمعية شباب محمد المتطرفة ، الذين عاجبوا الكلية العسكرية الفنية بالقاهرة في ابريل ١٩٧٤ .. انظر مقال دى. البشبي في هذه المجموعة من المقالات .

(٢٥) في نوفمبر ٨٠ ، رفع كل من محمد طس مراد نائب رئيس حزب العمال الاشتراكي ، ومحمود القلبي رجل المعارضة المستقل في مجلس الشعب ، دعوى قضائية ضد السادات بتهمة التشهير .. في مايو ١٩٨١ نظرت المحكمة الدعوى ويرات السادات .

(٢٦) رشاد عثمان : مليونير من الاسكندرية ، وعضو مجلس الشعب السابق ، تتم التحككة بتهمة الفساد المالي على نطاق واسع . بدأت قضيته مع نهاية فترة حكم السادات واستمرت ايضا خلال عهد مبارك ، وفي ديسمبر ١٩٨١ ادين وحكم عليه بسنة سجن وخلال المحاكمة ظهرت فضيحة ملحة ارتبط فيها اسم نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد عبد الوزاق عبد الجيد الذي فصل من منصبه بعد ذلك بفترة قصيرة .

(٢٧) التفكير والهجرة ، الجبهة : اسماء أبرز « الجامعات الإسلامية » . انظر مقال دى. البشبي في هذه المجموعة .

(٢٨) الأمن الغذائي : شعار السياسة الاقتصادية للحكومة خلال السنوات الأخيرة ، وقد وضعت هذه السياسة خصيصا لضمان الرفاهية وتوفير مستوى مناسب من الغذاء للجميع .

(٢٩) احمد حسين : مؤسس وزعيم حزب « مصر الفتاة » الذي عمل في مجال السياسة المصرية ، بدأ كحركة وانتهى كحزب منذ بداية الثلاثينات وحتى ١٩٥٢ .. وينتسب الى شخصيات الحزب البارزين ايضا لحنى رضوان ، الذي يهاجمه السادات هنا ، وكذلك ابراهيم شكرى الذي أصبح زعيم حزب العمل الاشتراكي .

(٣٠) قرآن : سورة الاحزاب - آية ٦٠ .

(٣١) انظر مقال . ايلون « السادات والمعارضة الشرعية » في هذه المجموعة .

(٣٢) انظر مقال دى. البشبي في هذه المجموعة .

(٣٣) ليلة القدر : الليلة التي نزل فيها القرآن (ما بين ٢٦ - ٢٧ من شهر رمضان) .

الاسراء والمهاجر : الرحلة الليلية لعدد من مكة للقدس ومحمودة الى السماء (في ٢٧ رجب) .

(٣٤) المادة ٧٤ من الدستور المصري تنص على أن رئيس الجمهورية له الحق في - اذا ظهر خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن ، او يمنع مؤسسات الدولة من اداء مهامها الدستورية - اتخاذ اجراءات عاجلة لمواجهة هذا الخطر . وان يتوجه ببيان الى الشعب ويجرى استفتاء حول هذه الاجراءات خلال ٢٠ يوما من اتخاذها .

(٣٥) في نهاية يونيو ١٩٨١ قامت الحكومة بحل مجلس نقابة المحامين ، التي كونت بؤرة المعارضة الضخمة القوية وابطلت بها مجلسا آخر . انظر مقال ع. ايلون « السادات والمعارضة الشرعية » في هذه المجموعة .

(٣٦) سورة الذاريات آية ٥٦

(٣٧) سورة الحديد آية ٧

(٣٨) سورة الزمر آية ٥٢

(٣٩) سورة النساء آية ٤٨

(٤٠) سورة لقمان آية ١٥

(٤١) يتصد السادات هنا تلك التغييرات التي ادخلت منذ تشكيل الحكومة ، و اعلم ان الخطاب الذي ألقاه في ٢١ سبتمبر ١٩٨١ .

البرت بروسوم : محام تبلي وكان حتى ذلك الحين نقابا للسكرتير العام للحزب الوطني الديمقراطي - من وزير دولة . وسلامة هو ثالث تبلي ينضم للحكومة الى جنت بطرس بطرس غلى ، ولكرى بكرم مبيد .

(٤٢) انظر مقال دى. البشبي في هذه المجموعة قبل السادات هذا الكلام في مايو ١٩٨١ ، في نهاية فترة التوتر التي سادت بينه وبين الزميلة البشبية .

صفحة	مقدمة
٢	مختل : السادات والتحدى المصرى - عسى ايلون
٥	ملاحظات
١٦	تأملات في فكرة السادات الفعلية الواقعية امام التاريخ - هود توليدانو
١٧	الاستمرار في مواجهة التغيير
٢٢	زعيم في مواجهة مؤسسات
٢٢	شرق في مواجهة غرب
٢٢	شكل الحكم
٢٥	الجهاز الحكومى وثانيته لميته
٢٨	المجتمع والاقتماع
٣١	السياسة الخارجية
٣٥	خاتمة
٣٩	ملاحظات
٤٠	السادات والطلاب : الشباب يواجه « الانفتاح » - حجازى اربيلج
٤٢	مقدمة
٤٢	(ا) الفترة الاولى - حتى حرب عيد الغفران
٤٥	(ب) الفترة الثانية - من حرب عيد الغفران وحتى مبادرة السلام
٥٧	(ج) الفترة الثالثة - من مبادرة السلام وحتى اغتيال السادات
٦٣	خاتمة
٧٠	ملاحظات
٧٣	المؤسسة الدينية المصرية في أزمة - مارتين كرامر
٧٩	الرئيس المؤمن
٨٠	العلماء والنظام الحاكم
٨٢	الوفاظ في خدمة النظام الحاكم
٨٥	الوضع في المساجد
٨٦	الطرق الدينية والسلطات
٩١	التوجيه لاجهزة الاعلام
٩٢	

صفحة	مقدمة
٩٥	ملاحظات
١٠٠	تنظيمات المعارضة الاسلامية في مصر - اسرائيل التمان
١٠٣	الاخوان المسلمين
١١١	الجماعات الاسلامية
١١٥	التنظيمات المتطرفة التى تنادى بفكرة الخلاص
١١٩	تناقضات فكرية
١٢٤	« اليسار الاسلامى » وانتقاده « للاخوان المسلمين »
١٢٥	مساهمة النظام الحاكم في ترايد قوة المعسكر الدينى المتعصب
١٢٨	ملاحظات
١٣٥	السادات « والمعارضة القانونية » - عسى ايلون
١٣٥	مقدمة
١٣٨	مراحل تجربة التعدد الحزبى
١٤٣	نظام تعدد الاحزاب - نظرة من الداخل
١٥٢	نظام الحكم واسع الصلاحيات والتعدد السياسى
١٥٧	خاتمة
١٥٩	ملاحظات
	ملحق : خطاب السادات امام مجلسى الشعب والشورى
١٦٢	(٥ سبتمبر ١٩٨١) ترجمة : عرفه دهرى

